

ابن يَعيش

وشرح المفصّل

تأليف

د. عبد اللطيف محمد الخطيب

١٩٩٩

جامعة الكويت

١٩٩٩



ابن يعيش وشرح المفصل

تأليف

الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب

كلية الآداب - قسم اللغة العربية

جامعة الكويت

١٩٩٩

مجلس النشر العلمي

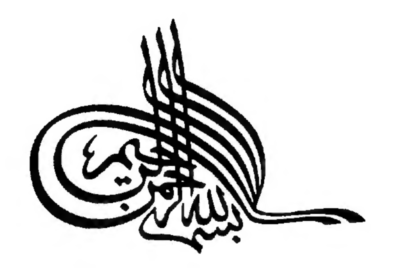
لجنة التأليف والتعريب والنشر

فهرسة مكتبة الكويت الوطنية

الخطيب، عبداللطيف محمد
ابن يعيش وشرح المفصل/تاليف عبداللطيف محمد الخطيب - ط ١ - الكويت: جامعة الكويت، ١٩٩٩م.
٥٣٢ ص؛ ٢٤ x ١٧سم.
البيليوجرافيا: ص ص
ردمك: ٩-٢-٠٠٢-١-٠٦-٩٩٩٠

١ - اللغة العربية - النحو. ٢ - ابن يعيش - تراجم. أ - شرح المفصل (ع. ث) ب - العنوان.
ديوي ١٠٩٢، ٤١٥
ردمك: ٩-٢-٠٠٢-١-٠٦-٩٩٩٠

ردمك ٩-٢-٠٠٢-٠-٠٦-٩٩٩٠


بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمـة البحـث

الحمد لله العلي القدير ، أحمده تعالى حمداً يليق بعظيم سلطانه وجليل قدره ، وأستعين به وأسترشده ، وأصلي وأسلم على نبيه محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين . وبعد ، فنحن أمام عالم جليل القدر ، بلغ منزلة رفيعة في عصره مع أن مؤلفاته قليلة العدد ، وماكُتب لعالم غيره في عصره أن يبلغ هذه المنزلة ، ويرقى إلى تلك المكانة بهذا العدد القليل من المؤلفات ، فقد عاش الرجل في عصر يفخر فيه الناس بكثرة مؤلفاتهم ، ويكاثر بها بعضهم بعضاً .

على أن ابن يعيش لم يكن عاجزاً عن الإكثار من المؤلفات كما فعل غيره ، ولي من عمله في شرح المفصل دليل وبرهان على ماأذهب إليه .

وابن يعيش لانستطيع أن نعدّه مبدعاً في العربية ، ولكننا نستطيع أن نقول : إن اجتهاده انحصر في مذاهب القوم التي وصلته ، ومن ثم لم يكن له منهج خاص به ، أو مذهب نقل عنه وعُرف به ، قصّر عنه غيره ، وقعد دونه .

لقد درس الرجل مذاهب السابقين دراسة واعية ، فأمضى ردحاً غير قصيرمن الزمن يقلّب النظر فيما انتهى إليه أمر النحو عند قومه ، حتى تمكن من معرفة الأسس التي بنوا عليها قواعدهم وأصولهم ، وبدأ بعد ذلك بوضع كتابه «شرح المفصّل» .

وهذا البحث الذي بين أيدينا اليوم أشار عليّ به الأستاذ الفاضل أحمد راتب النفاخ ، ليكون رسالة ماجستير ، ولفت نظري إلى أهمية الكتاب ومكانته في بابه ، فجزاه الله خيراً عما صنع .

واستمر العمل في هذا البحث سنوات عديدة خرجت في نهايتها بفهارس عامة لشرح المفصّل ، ثم تحقيق لكثير من مسائل هذا الكتاب يختلف اختلافاً كبيراً عما هو مثبت في الأصل المطبوع ، ثم كان من بعد ذلك هذا البحث **(ابن يعيش وشرح المفصّل)** .

واعتاد الباحثون التمهيد لمؤلفاتهم بعرض تاريخي يستعرضون فيه صورة العصر الذي يقومون بدراسة أحد أعلامه ؛ ليتمكن القارئ من معرفة مكانة هذا العالم في عصره ، ودوره في الحركة العلمية فيه ، ولكني خرجت على هذا المألوف ، وطرقت الموضوع مباشرة ، صارفاً النظر عن العرض التاريخي ؛ لأنه لايقرأ هذا البحث واحد من المهتمين بالنحو إلا وهو مدرك لصورة هذه الفترة سياسياً واجتماعياً وثقافياً ، ولا أبالغ إذا قلت إن كثيراً من هذه المقدمات التاريخية لا تُقرأ ، بل يتخطاها القارئ إلى ماهو أهم منها ، إلى صلب الموضوع ؛ إذ هو مطلبه ، ولهذا آثرت أن أترك هذا العرض التاريخي ، وأوفر على نفسي عناء وضعه ، وعلى القارئ ضيقه به وتجاهله له .

وشيء آخر خرجت به على المعهود في البحوث وهو أني أجد في نهاية كل بحث خلاصة تُجْمِلُ مابسطه المؤلف في كتابه ، ولعل سبب ذلك إحساسه أن المعلوماتَ المبعثرة هنا وهناك في ثنايا هذا البحث

تجعل القارئ يضيع بينها ، فيساعده على الخروج بشيء من كتابه بهذه الخلاصة التي يختتم بها بحثه .

على أني ماوجدت لذلك ضرورة ، فخففت من حجم رسالتي بالاستغناء عن هذه الخلاصة ، ومن لم يستوعب ماورد فيها بقراءة واعية لاتنفعه في نهايتها خلاصة موجزة .

وقد وضعت هذا البحث في ستة أبواب ، وقسمت كل باب من أبوابه إلى ثلاثة فصول .

أما **الباب الأول** فقد تناولت في الفصل الأول منه حياة ابن يعيش ودراسته ، وتنقلاته بين حلب والعراق ودمشق ، ثم تعرضت في الفصل الثاني لحلقته العلمية في حلب وتلاميذه ، ثم مذهبه الفقهي ، وأخلاقه وصفاته التي ذكرها تلاميذه وأصحابه ، وبيّنت في الفصل الثالث مؤلفات ابن يعيش ، وكان لي رأي في عمل المحققين في الطبعة الثانية .

وأما **الباب الثاني** فقد تعرضت في الفصل الأول منه لخصائص المفصّل ومكانته بين المؤلفات النحوية ، ثم حركة الشروح التي وُضعت في هذا الكتاب ، وانتقلت في الفصل الثاني إلى بيان منهج ابن يعيش في شرحه على المفصّل ، ثم موقفه من نص المفصّل نفسه ، ووقفت في الفصل الثالث عند مصادر شرح المفصّل ، وقد قسمتها إلى قسمين : مصادر لم يشر إليها ، وأخرى عرّف بها ، وكان لي بعد ذلك رأى في طريقة النقل عنده ، وحدود الأمانة العلمية في هذا الشرح .

ووقفت في الباب الثالث عند الشواهد النحوية ، وكان الفصل الأول

خاصاً بشواهد القرآن والحديث ، وأما الفصل الثاني فقد تناولت فيه الشواهد الشعرية ، وعرضت في نهاية الفصل صورة الضرورة الشعرية ومفهومها عند ابن يعيش ، وجاء في الفصل الثالث بيان لأقوال العرب وأمثالهم في هذا الشرح .

وكان بعد ذلك الباب الرابع فأوضح لنا الفصل الأول منه موقف ابن يعيش من آراء الزمخشري النحوية والصرفية واللغوية ، وكانت لي وقفة عند الاشتقاق ، وفي الفصل الثاني ناقشت المذاهب النحوية وموقف ابن يعيش منها ، وعرضت نماذج من مسائل الخلاف ، ثم جاء الفصل الثالث وفيه بحث في مذهب ابن يعيش النحوي .

والباب الخامس يتعلق بأصول النحو ، وقد كان من نصيب الفصل الأول السماع والقياس وفروع أخرى أصولية ، وتعرضت في الفصل الثاني للعلة فعرّفتها وعرضت أنواعها ، ثم تناولت بعد ذلك العامل وفصّلت القول فيه ، وأما الفصل الثالث فهو يتعلق بعلم الكلام والمنطق والمسائل الفقهية النحوية .

وأما في الباب السادس فقد تعرضت للحدود ، ثم جمعت بعد ذلك قواعد عامة وجدتها منثورة في شرح المفصّل ، وأما الفصل الثاني ففيه بيان لعقلية ابن يعيش ومنهجه في التأليف ، وجاء الفصل الثالث مبيناً للعلاقة بين ابن يعيش والمعاصرين له ، ثم موقف المتأخرين منه .

وأشرف على هذا البحث الأستاذ الدكتور رمضان عبد التواب في جامعة عين شمس ، وقبل أن أُتمَّ كتابته سافر إلى السعودية للتدريس في

الجامعة ، فتولى الإشراف الأستاذ الدكتور طه عبد الحميد ، حتى تمت مناقشة البحث عام ١٩٧٦ .

جزى الله الأستاذين الفاضلين عني أفضل الجزاء

وأحسنه في الدنيا والآخرة ، إنه سميع مجيب .

والحمد لله رب العالمين .

دكتور عبد اللطيف محمد الخطيب

الباب الأول

الفصل الأول : مولده ووفاته

الفصل الثاني : الحلقة العلمية في حلب

الفصل الثالث : مؤلفات ابن يعيش

الفصل الأول

مـولـده ووفـاتـه

ابن يعيش هو أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا بن محمد بن علي بن أبي الفضل بن عبد الكريم بن محمد بن يحيى بن حيان القاضي بن بشر بن حيان الأسدي[1] . وكان يلقب بموفق الدين النحوي ، ويعرف بابن الصانع[2] ، وقد اتفقت المصادر على أن الرجل ولد في حلب[3] .

واختلف الذين ترجموا له في تحديد سنة ولادته على رأيين : فقد ذهب القفطي والسيوطي وابن العماد الحنبلي[4] إلى أن بدء حياة الرجل كان عام ثلاثة وخمسين وخمسمائة .

قال القفطي : (. . مولده لثلاث خلون من شهر رمضان سنة ثلاث وخمسين وخمسمائة) ، وقال السيوطي : (. . ولد في ثالث رمضان سنة ثلاث وخمسين وخمسمائة بحلب)[5] .

---

(١) وفيات الأعيان ٦/ ٤٥ .

(٢) «الصانع» بالعين المهملة ، وقد جاء بالمعجمة في مصادر ترجمت له ، والصواب ما أثبته .

الصانع : بغية الوعاة ـ مفتاح السعادة هدية العارفين . الصائغ : في بقية المصادر .

(٣) وفيات الأعيان ٦/ ٥١ ، بغية الوعاة ٢/ ٣٥١ .

(٤) شذرات الذهب ٥/ ٢٢٨

(٥) إنباه الرواة ٤/ ٤٤ .

وذهب ابن خلكان إلى أن ولادته كانت سنة ست وخمسين وخمسمائة قال : (وكانت ولادته لثلاث خلون من شهر رمضان سنة ست وخمسين وخمسمائة بحلب وتوفي فيها)(١) .

وأنا أميل إلى ترجيح الرأي الأول على ماذهب إليه ابن خلكان ، والذي مكّن هذا في نفسي أن ابن يعيش أخذ النحو عن أبي السخاء فتيان الحلبي ، وقد ذكر السيوطي أن وفاته كانت في حدود سنة ستين وخمسماية(٢) .

قال : (فتيان أبو السخاء الحلبي الحائك ذكره القفطي ، وقال من عوام حلب . . ومن تلامذته الشيخ موفق الدين ابن يعيش مات في حدود سنة ستين وخمسمائة)(٣) .

فلو أخذنا برأي ابن خلكان الذي يحدد ولادة ابن يعيش بعام ستة وخمسين وخمسمائة لكان ذلك يعني أن ابن يعيش تتلمذ على الرجل وهو ابن أربع سنين ، وذلك أمر غير معقول ولاهو مقبول .

وإذا ذهبنا إلى الأخذ بتاريخ السيوطي ، ومن قال به كالقفطي يكون ابن يعيش قد تتلمذ على يدي أبي السخاء فترة تمكّن فيها من أن يأخذ عن الرجل قدراً من علمه قبل أن يفارق الرجل الحياة ؛ إذ يكون أبو السخاء قد وافته المنية وابن يعيش في السابعة من عمره أو يزيد على ذلك قليلاً .

---

(١) بغية الوعاة ٢/ ٣٥١ .

(٢) وفياة الأعيان ٦/ ٥١ .

(٣) بغية الوعاة ٢/ ٢٤٣ وانظر إنباه الرواة ٤/ ١٢٢ ـ ١٢٣

وقد ورد في عبارة القفطي لفظ «حدود» وهذا يعني أن سنة ستين لاتشكل حداً فاصلا لانتهاء حياته ، ومن ثمّ قلت «أو يزيد على ذلك قليلاً» .

وهذه المصادر التي اختلفت في سنة ولادته اتفقت جميعها على أن الرجل توفي عام ثلاثة وأربعين وستمائة ، فيكون ابن يعيش قد عاش تسعين سنة على وجه التحديد ، وكانت وفاته في حلب ، ودفن بتربة إبراهيم الخليل ، قال ابن خلكان : (دفن من يومه بتربة بالمقام المنسوب إلى إبراهيم الخليل صلوات الله وسلامه عليه ورحمه الله)(١) .

---

(١) وفيات الأعيان ٦/ ٥١

نشأته الأولى

الحديث عن نشأته الأولى يقف في المصادر التي أشرت إليها عند هذا الحد الذي سقته في تحديد تاريخ ولادته ومكانها ، فهي لاتذكر لنا شيئاً عن سيرته في السنوات الأولى من عمره ، ولا عن طباعه ، ولا عن البيئة التي شب فيها ، وترعرع في أحضانها .

ونحن لانعلم شيئاً عن أسرته ، وسبب ارتحالها من العرق إلى الشام ، وعدد أفرادها ، كما لانعرف شيئاً عن طبيعة هذا البيت الذي نشأ فيه ، وأثره في علمه الذي اكتسبه .

هل كان أبوه عالماً له قدره بين الناس؟ أم كان رجلاً كالرجال في عصره؟ أم لم يكن هذا ولاذاك وإنما كان خامل الذكر مجهول الاسم؟ أم أن ابن يعيش أنسي الناس ذكر أبيه بالمكانة التي نالها فشُغلوا به عنه؟

كل ذلك ليس عليه دليل ، أو حديث يتناوله ببينة ، وإن أردنا أن نقرر رأياً من هذه الآراء فإننا نبنيه على الظن الذي لاتقوم به حجة ، ولاينتفع به رأي .

ولم تذكر المصادر شيئاً عن زواج الرجل وذريته ، وكدت أقطع بقول فصل أن الرجل دَرَج ولاعَقب له ، وكان ذلك يدور في نفسي دائماً ، ويعزّ عليّ أن أتناول حياة الرَجل ، ويبقى هذا الجانب من حياته غامضاً لاوضوح فيه ، فأبقى بذلك على هامش حياته الأسرية لا أعرف عنها شيئاً ، ولا أخرج منها بخبر .

والذي خفف عني وطأة هذا الغموض هو القفطي ـ رحمه الله ـ فقد ذكر في ترجمة ابن يعيش أنه كان له أبناء بلغوا منزلة راقية في العلم والبحث ، حيث ساروا على منهج أبيهم ، وبه اقتدوا ، ثم سطت عليهم المنية فاخترمت بعضهم ، وحزن ابن يعيش على من مات حزناً بالغاً ، وكان له بمن بقي على قيد الحياة مايخفف عنه شدة الحزن فيما بعد ، فتأسى بمن بقي عنده ، وترحم على من لقي ربه ، واحتسب عند الله أجره .

أما أسماء هؤلاء الأبناء وعددهم ، وأعمارهم وطبيعة دراستهم وتحصيلهم ، والسنوات التي تركوا الحياة فيها فإنك لاتجد لذلك ذكراً ، ولاتسمع عنه حديثاً أو خبراً .

قال القفطي : (. . سلك طريق الصفوة والأصفياء في امتثال قول النبي ﷺ « **تناكحوا تناسلوا فإني أكاثر بكم الأنبياء** » هذا مع مامني به من موت أبناء نجباء ساءوه بعد أن سرّوا ، وأمرّوا عيشه عندما مرّوا ، وتسلّى عنهم بآخرين سلكوا مسلكه في البلاغة والنباهة ؛ إذ الولد سر أبيه في الوجه والوجاهة .

وأسأل الله حراستهم له ، فقد أخذ الدهر حقه ، وأن يوفر خاطره للإفادة ، فما أولاه بذلك وما أحقه)(١) .

---

(١) إنباه الرواة ٤/ ٤٠ ، فتح الباري ١١/ ١١

نص الحديث : عن الشافعي : تناكحوا تكاثروا فإني أباهي بكم الأمم . وعن البيهقي : تزوجوا فإني مكاثر بكم الأمم ولاتكونوا كرهبانية النصارى . وفي حديث أنس : تزوجوا الودود الولود فإني مكاثر بكم يوم القيامة ـ أخرجه ابن حبان .

دراسته

نشأ ابن يعيش في بلد فيه للمتعلمين شأن ، وعند أهله رغبة في العلم ، وإقبال شديد عليه . وما إن شب وترعرع حتى رأى من حوله أناساً عَلَوا بعلمهم ، ووجد حلقات تدار هنا وهناك ، ومناقشات تحتدم ، وجدل يشتد ، ورأى منافسة على أشدّها بين أبناء بلده ، وسمع خصومات تقع بين المتعلمين ، ولما رأى ذلك أقبل على ما أقبل عليه أهل بلده فأخذ يدرس ويثقف نفسه ، والتفت نحو النحو والأدب والحديث والفقه .

ويبدو من دراسة سيرة الرجل أن جلّ اهتمامه كان مركزاً على فنين اثنين : هما الحديث والنحو ، ثم كان يتزود بأطراف من أبواب المعرفة الأخرى كالفقه والأدب .

أما شيوخه فقد تعرضت المصادر لذكرهم ، وتحدثت عنهم ، وأنا أمام أمرين في ترتيب هؤلاء الشيوخ : هل أرتبهم حسب المادة التي تلقاها عنهم؟ وعلى ذلك يكون هناك علماء في النحو ، وآخرون في الحديث .

أم أُرتِّب هؤلاء العلماء حسب البلد الذي أخذ فيه عنهم ابن يعيش؟ ولقد ملت إلى الرأي الثاني ، وبه أخذت في حديثي عن هؤلاء العلماء ، وسبب ذلك أن المؤرخين ذكروا أساتذة له في حلب أخذ الرجل عنهم ، ولكنهم لم يصرحوا باسم المادة التي كان يدرسها على يدهم ، ومن هنا فقد رأيت الترتيب الثاني أصح ، وأفضل من سابقه ،

وأسلم عاقبة ، وبذلك أتمكن من أن أشير إلى ماأشارت إليه المصادر من اختصاص هؤلاء العلماء ، وأسكت عما سكتت عنه دون أن يخل ذلك بسياق البحث وطبيعته ، ومن ثمّ لايكون في حديثي رجم بالغيب في الحكم على المادة التي تلقاها عن أشياخه ، وليس عندي دليل على طبيعتها .

آ . في حلب :

١ - قبل رحيله إلى العراق للاجتماع بابن الانباري أي قبل عام سبعة وسبعين وخمسمائة ، تلقى في هذه الفترة العلم على يدي اثنين من علمائها :

الأول : هو أبو السخاء فتيان الحلبي الحائك

وقد درس عليه النحو ، قال ابن خلكان : (وقد قرأ النحو على أبي السخاء فتيان الحلبي)[١] ، وذهب إلى مثل هذا المذهب السيوطي ، فقال : (وقرأ النحو على فتيان الحلبي)[٢] . ولم أتبين من خلال مارجعت إليه من كتب السير صورة واضحة تبيّن لنا مبلغ علم أبي السخاء ومكانته ، أو تعطينا صورة تحدد مدى اطلاعه ، ويبدو أنه شاع ذكره بين الناس ، وانتشر خبره بين المتعلمين والطلاب ، فأقبل الناس عليه يأخذون عنه[٣] وكان من بين هؤلاء ابن يعيش .

---

(١) وفيات الأعيان ٦/ ٤٥ .

(٢) بغية الوعاة ٢/ ٣٥١ .

(٣) ذكر السيوطي في بغية الوعاة ١/ ٣٩٤ أن أحمد بن هبة الله بن سعد الله بن سعيد الجيراني قد أخذ النحو على أبي السخاء فتيان الحلبي ، وقد نقل هذا عن ياقوت .

وقد تحدث عنه السيوطي فقال : (أبو السخاء فتيان الحلبي ذكره القفطي ، وقال من عوام حلب قرأ شيئاً من النحو على مشايخ بلده ، وفهم أوائله ، وعدم في زمنه من يعرف هذا الشأن بسبب خراب حلب بنزول الفرنج عليها سنة ثمان عشرة وخمسمائة ، وظلت بعد ذلك برهة لاعالم بها ، فأخذ عنه الناس النحو بمقدار ماعنده ، ومن تلامذته الشيخ موفق الدين بن يعيش ، مات في حدود سنة ستين وخمسمائة)(١) .

وهذا الحكم على أبي السخاء انفرد به القفطي ، فلا يستطيع المرء أن يقطع بأن ماجاء فيه حق لامرية فيه ، كما أنه ليس عندي حجة أستند إليها في ردّ ماساقه في وصف أبي السخاء .

الثاني : أبو العباس المغربي

قال ابن خلكان : (. . وقرأ النحو على أبي السخاء فتيان الحلبي وأبي العباس المغربي والفيروزي)(٢) ، وذكر السيوطي أنه قرأ النحو على أبي العباس البيزوري(٣) ، وبذلك يكون ابن خلكان قد جعل الفيروزي شخصاً آخر غير أبي العباس ، وجعلهما السيوطي شخصاً واحداً ، وتميل النفس إلى أن في عبارة ابن خلكان تصحيفاً ، وأن العبارة تصح باسقاط الواو المثبتة بعد أبي العباس ، أضف إلى ذلك خلافاً آخر في الاسم إذ نجده الفيروزي عند ابن خلكان ، والبيزوري عند السيوطي .

وعلى أي حال لم أقع على سيرة أبي العباس فيما رجعت إليه من مراجع ، وما اهتديت إلى الوجه الصحيح في هذا الاسم .

---

(١) بغية الوعاة ٢/ ٢٤٣ ، وانظر الإنباه ٤/ ١٢٢ - ١٢٣

(٢) وفيات الأعيان ٦/ ٤٥ .

(٣) بغية الوعاة ٢/ , ٣٥١ .

٢ ـ بعد رجوعه من العراق ، أي بعد عام سبعة وسبعين وخمسمائة كان ممن أخذ عنه بعد رجوعه من العراق أبو الفرج يحيى بن محمود الثقفي[١] ، والقاضي أبو الحسن أحمد بن محمد الطرسوسي[٢] ، وقد وصفه ابن الاثير[٣] بأنه حلبي ، وأنه من عباد الله الصالحين ، وذكر أن وفاته كانت عام تسعين وخمسمائة .

وأخذ عن بن محمد بن نصر بن صغير القيسراني[٤] ، وتتلمذ على يدي ابن أبي عصرون[٥] ، وقد جاء في العبر أنه كان قاضياً وفقيهاً في الشام ، وقد ولي القضاء لصلاح الدين وتوفي سنة أربع وثمانين وخمسمائة .

ب ـ في الموصل :

اقتصرت دراسته في الموصل على الحديث وقد أخذ فيها عن عالمين لهما شهرتهما في هذا التخصص .

الأول : **أبو الفضل عبد الله بن أحمد الخطيب الطوسي**

قال ابن خلكان : (وسمع الحديث على أبي الفضل عبد الله بن أحمد الخطيب الطوسي الموصلي)[٦] ، وذكر مثل ذلك السيوطي[٧] ،

---

(١) وفيات الأعيان ٦/ ٤٥ .

(٢) وفيات الأعيان ٦/ ٤٥ .

(٣) الكامل ١٢/ ١١٠ .

(٤) شذرات الذهب ٥/ ٢٢٨ .

(٥) العبر في خبر من غبر ٤/ ٢٥٦

(٦) وفيات الأعيان ٦/ ٤٥ .

(٧) بغية الوعاة ٢/ ٣٥١ .

وقال ابن العماد الحنبلي : (وسمع بالموصل من أبي الفضل الطوسي)[1] ، وتذكر المصادر أن وفاته كانت عام ثمانية وسبعين وخمسمائة[2] .

الثاني : أبو محمد عبد الله بن عمرو بن سويد التكريتي[3] .

وذكر ابن كثير أنه كان عالماً بالحديث ، وله تصانيف حسنة[4] ، وكانت وفاته سنة أربع وثمانين وخمسمائة بعد أن شاخ[5] .

وتتفق المصادر التي ترجمت لهما على أنهما كانا على قدر عظيم من العلم بالحديث ، وكان لهما شهرتهما . وإقبال الناس عليهما ، وعلى الأخص أبو الفضل الطوسي .

ويبدو لي أن شيوخه في النحو كانوا دون ذلك ، فلم يكن لهم فضل هذين العالمين ولاعلمهما ولاشهرتهما .

ج ـ في دمشق :

تذكر المصادر أن ابن يعيش قد زار دمشق ، واجتمع بالكندي وقد ذهب ابن يعيش إلى دمشق وهو يعرف الكندي معرفة تامة ، ويعرف قدره ، فقد طار ذكر الرجل في البلاد ، فعرفه القاصي والداني ، وعرف مؤلفاته ، والمستوى الذي بلغه في الفنون التي اختص بها .

---

(١) شذرات الذهب ٥/ ٢٢٨

(٢) تذكرة الحفاظ ٢/ ١٣٤١ ، النجوم الزاهرة ٦/ ٩٤ (ت ٥٧٩) .

(٣) وفيات الأعيان ٦/ ٤٥ ، بغية الوعاة ٢/ ٣٥١ .

(٤) البداية والنهاية ١٢/ ٢٣٢ .

(٥) تذكرة الحفاظ ٤/ ١٥٤ ، الكامل في التاريخ ١٢/ ٢٦, .

وكان ابن يعيش قد قطع في دراسته شوطاً لابأس به ، وكانت رحلته هذه بعد عام سبعة وسبعين وخمسمائة ، وذلك يعني أنه كان قد تجاوز الرابعة والعشرين من عمره ، وهو سن يحصّل المرء فيه جانباً من المعرفة غير قليل إن كانت همته في البحث والتحصيل كالذي وُصف به ابن يعيش .

ولم يكن حرص ابن يعيش على زيارة دمشق لعلم يحصّله منه ، أو نفع يقع له بلقائه ، ومن ذهب غير هذا المذهب في تعليل هذه الزيارة فإنه يفتقر إلى الدليل القوي ، والبرهان الساطع على ماذهب إليه ، وهو غير موجود فيما بين أيدينا من المصادر التي تعرضت لقصة اجتماعهما ، ومادار بينهما من أحاديث .

يقول الدكتور فخر الدين قباوة : (. . ورجع إلى حلب وكأن مااستقاه من العلم لم يملأ نفسه ، ويشبع نهمه ، ولم يكن كافياً لمنصب التعليم والإقراء الذي كان يطمح إليه ، فيمم شطر دمشق يأخذ عن أعلامها ، ويستزيد من ينابيعها ، وهناك لقي أبا اليمن الكندي تاج الدين زيد بن الحسن ، وسأله عن مواضع مشكلة في العربية ، فأبدى الشيخ إعجابه بعلم ابن يعيش وفطنته ، وكتب له رقعة يمدح فيها تقدمه في علم العربية والفن الأدبي)[1] .

وهذه العبارة على مافيها من زخرف القول ، وحسن السبك ، والحرص على اختيار اللفظ ، لا تحقُّ حقاً ، ولا تبطل باطلاً ، فقد جاء فيها «أنه يمم شطر دمشق يأخذ عن أعلامها» ، ولم يذكر الذين جمعوا سيرته أنه اجتمع بعالم غير الكندي ، أو أنه كان حريصاً على الاجتماع

(١) مقدمة الشرح الملوكي ص/ ٥ .

بغيره ؛ ولذا لم يكن له من غاية غير مجالسة الكندي ، ولو وقع منه غير ذلك مافرَط منهم ، فأيّ أعلام هؤلاء؟ .

وأما أنه ذهب يستزيد من الكندي فليس من دليل على ذلك يثبته من قريب أو بعيد ، تصريحاً أو تلميحاً ؛ إذ تتفق المصادر جميعاً على أنه لما تصدر للإقراء وأنس من نفسه القدرة على ذلك اتجه إلى دمشق ، وجالس الكندي ، وسأله عن موضع مشكل في العربية ، فأسقط في يد الكندي ، وغاب عنه الجواب ، فتنبه من خلال ذلك لغاية ابن يعيش مما هو قائم به ، وقادم من أجله ، وحريص عليه فشهد بعلمه ، وهذا لايعني أنه تتلمذ على يديه ، ولايصح أن نحمل النصوص التي بين أيدينا فوق طاقتها ؛ إذ لاقدرة لها على الشهادة بهذا الأمر أو إثباته ، فهي صريحة لايقوم معها اجتهاد ، ولايسوغ فيها التأويل .

قال ابن خلكان : (ولما عزم على التصدر للإقراء سافر إلى دمشق ، واجتمع بالشيخ تاج الدين زيد بن الحسن الكندي الإمام المشهور . . وسأله عن مواضع مشكلة في العربية ، وعن إعراب ماذكره أبو محمد الحريري في المقامة العاشرة المعروفة بالرحبية[1] ، وهو قوله في

---

(١) المقامات : شرح المقامات/ أبو العباس أحمد بن عبد المؤمن القيسي الشريشي تحقيق أبو الفضل إبراهيم ٤ أجزاء .
المقامة العاشرة : الرحْبِيَّة .
(الرحبة مدينة بناها مالك بن طوق في منطقة الفرات وتعرف برحبة الشام) .
لألأ : لمع الأفق جهات السماء .
ذنب السرحان : هو الفجر الكاذب وهو ضوء يظهر قبل الفجر دقيق متصعد إلى السماء .
والسرحان : الذئب شبه ضوءه بذنبه .
شرح المقامات ١/ ٤٣٢ .
مطلعها [حكى الحارث بن همام قال : هتف بي داعي الشوق إلى رحبة مالك بن طوق . .] .

آخرها : «حتى إذا لألأ الأفقَ ذنبُ السرحان ، وآن انبلاج الفجر وحان» استبهم جواب هذا المكان على الكندي ، هل الأفق وذنب السرحان مرفوعان أو منصوبان ، أو الأفق مرفوع وذنب السرحان منصوبَ ، أو العكس .

قال : (قد علمت قصدك ، وأنك أردت إعلامي بمكانتك من هذا العلم ، وكتب له خطه بمدحه والثناء عليه ، ووصف تقدمه في الفن الأدبي)(١) .

ومازاد ابن العماد الحنبلي شيئاً على ماساقه ابن خلكان ، بل نقل النص عنه(٢) ، وقال السيوطي : (قدم دمشق وجالس الكندي)(٣) ، وتوقف عند هذا القدر في تقرير العلاقة بينهما ، وتحديد مداها ، وكذلك فعل القفطي(٤) . وإذا فنحن نستطيع أن نقول إنه قد تحقق لابن يعيش ماأراد من هذه الرحلة السريعة إلى دمشق ، فأمضى الكندي إجازة تشهد بفضله ، وتقدمه فيما هو مختص فيه ، وقفل من بعد راجعاً إلى حلب ، وكان من أمره ماكان .

ولم أقع على زيادة على ماصورته هنا من علاقة بين الرجلين فيما عثرت عليه في المصادر التي تناولت حياتهما ، وأرّخت لتلك الفترة ، فلم تذكر أنه عاود الاجتماع به مرة أخرى ، أو ردّ عليه بعض مسائله وآرائه ، أو مرّ ذكره على لسانه من قريب أو بعيد ، ويخيّل إليّ أن

---

(١) وفيات الأعيان ٦/ ٤٧ .

(٢) شذرات الذهب ٥/ ٢٢٨ .

(٣) بغية الوعاة ٢/ ٣٥١ .

(٤) إنباه الرواة ٤/ ٤٤ .

الكندي كان في عصره فوق أن يُنقد من رجل كابن يعيش ، ولعل ابن يعيش كان يدرك هذا تمام الإدراك ، ويعيه وعياً تاماً ، ويعرف ماانطوى عليه الرجل من علم ، ولذلك قصر غايته على تلك الجلسة الفريدة ، وانتهى الأمر بينهما عند هذا الحد[1] .

رحلاته العلمية :

ارتحل الرجل في حياته مرتين : رحلة إلى العراق وهي الأولى ، وكان هدفه فيها لقاء أبي البركات ابن الأنباري ، وأخرى إلى دمشق للاجتماع بعالمها الكندي ، وكانت له غاية في الأولى تختلف عن غايته في الثانية .

رحلة العراق :

توجه ابن يعيش إلى العراق عام سبعة وسبعين وخمسمائة ، ليجتمع بابن الأنباري ، ويأخذ عنه ، ولم يكن ابن الأنباري في عصره رجلاً عادياً ، بل كان نحوياً فقيهاً عابداً زاهداً مثابراً على الاشتغال ، وله تصانيف مفيدة[2] ، وتحدث عن هذه الرحلة ابن العماد الحنبلي فقال : (رحل في صدر عمره من حلب قاصداً بغداد ليدرك أبا البركات عبد الرحمن المعروف بابن الأنباري ، فلما وصل الموصل بلغه وفاته ، فأقام بها مديدة وسمع الحديث بها)[3] .

---

(١) الأشباه والنظائر للسيوطي ٣/ ٢١٢ .
ونقل النص عن السبكي في الطبقات الكبرى ، وهذا نقل بدوره عن ابن خلكان .

(٢) البداية والنهاية ١٢/ ٣١٠ .

(٣) شذرات الذهب ٥/ ٢٢٨ . وانظر وفيات الأعيان ٦/ ٤٥ . وبغية الوعاة ٢/ ٣٥١ .

ويبدو أن ابن يعيش كان شديد الإعجاب بابن الأنباري ، فكان يحرص على التلقي عنه ، والتلمذة على يديه فترة من الزمن يكتسب فيها من علمه ، ولقد درس ـ على مايبدو ـ مؤلفات ابن الأنباري دراسة واعية وافية ، وأخذ الكثير منها ، وأخصّ بالذكر كتابه «الإنصاف في مسائل الخلاف» واستغلّ ذلك في إيراده في شرح المفصّل فضمنه كثيراً من عباراته دون أن يشير إلى هذه المسائل ، ولم يصرّح باسم ابن الأنباري ولو مرة واحدة ، وقد حددت كثيراً من المواضع التي أخذها عنه في هذا الكتاب وأثبتها على هامش صفحاته .

كان ابن الأنباري يقيم في بغداد ، ولما قاربها ابن يعيش ، وبلغه خبر وفاته اتجه إلى الموصل[١] موطن آبائه وأجداده ، فاقام مدة يأخذ عن علمائها الحديث إذ كانت ـ فيما يذكر عنها ـ دراسة الحديث مزدهرة في الموصل في ذلك الوقت ، ولم يُنقل عنه أنه درس غير الحديث في هذه الرحلة .

ولم تحدد المصادر مدة إقامته في الموصل ، بيد أنها تشير إلى أن الخطيب الطوسي توفي عام ثمانية وسبعين خمسمائة[٢] ، وهذا يعني أن فترة إقامته فيها كانت قصيرة لاتبلغ عاماً إذا افترضنا أنه بقي حتى وفاة الخطيب الطوسي ، ويؤيد ماذهبت إليه من قصر المدة قول ابن العماد الحنبلي : (. .فلما وصل الموصل بلغه خبر وفاته فأقام بها مديدة وسمع الحديث بها)[٣] .

---

(١) إنباه الرواة ٢/ ١٦٩ ، ٤/ ٤٤

(٢) تذكرة الحفاظ ٢/ ١٣٤١ ، ويذكر صاحب النجوم الزاهرة أنه توفي عام ٥٧٩ هـ ٦/ ٩٤ .

(٣) شذرات الذهب ٥/ ٢٢٨

رحلة دمشق :

رجع ابن يعيش من الموصل إلى حلب عام ثمانية وسبعين وخمسمائة على وجه التقريب لا التحديد ، ويبدو أنه بعد عودته أنس من نفسه قوة في العلم ، وتعمقاً فيه ، وأحسّ أنه أصبح على قدر من المعرفة يمكنه من التصدر للإقراء ، فاتجه إلى دمشق لالعلم يناله ، أو نقص يستكمله ، ولكن للاجتماع بالكندي ليعرِّفه بنفسه ، وينال منه الشهادة بتقدمه ، وشهادة الكندي كان لها وزنها في عصره في رفع الرجل ، أو الحط من قدره ، وقد تحقق له ذلك حيث وقّع له الكندي إجازة تشهد بفضله ، وقفل عائداً إلى حلب ليبدأ مرحلة الاستقرار والعمل العلمي .

وقد فصّلت القول فيما سلف في أمر هذه الرحلة ، ولذلك أتوقف عند هذا الحد في حديثي عنها ، فهو مع مامضى بيانه كاف لتوضيح هذه الرحلة وملابساتها .

الفصل الثاني

الحلقة العلمية في حلب

بعد أن استقر ابن يعيش في حلب ابتدأ عمله بالتدريس ، وكانت له حلقتان :

الأولى : بجامع حلب في المقصورة الشمالية ، وكان وقتها المحدد بعد صلاة العصر .

الثانية : في المدرسة الرواحية ، وكان وقتها بين الصلاتين أي بين صلاتي المغرب والعشاء ؛ إذ ذلك هو مايتبادر إلى الذهن من اطلاق التوقيت على هذه الصورة .

قال ابن خلكان : (وكان يقرئ بجامعها في المقصورة الشمالية بعد العصر ، وبين الصلاتين بالمدرسة الرواحية)[١] .

وهذا التحديد الزماني والمكاني لم يقع من أحد غير ابن خلكان ، فكل من تعرض لحياة الرجل ذكر أنه كان يقوم بالتدريس دون تحديد المكان .

وسبب هذا التحديد الذي صدر عن ابن خلكان أنه دخل حلب عام ستة وعشرين وستمائة قصد التعلّم ، فاتجه لابن يعيش يأخذ عنه ، وكان له هذان المجلسان ، فأخذ يحضرهما ، فعرف مكانهما وزمنهما ، ومن تعرض لحياة ابن يعيش لم يتلق عنه ، ومن ثمّ لم يكن يدري شيئاً

---

(١) وفيات الأعيان ٦/ ٤٦ .

عن زمان حلقاته العلمية ومكانها ، وبالتالي لم تكن منهم هذه الدقة التي كانت من ابن خلكان .

والمدرسة الرواحية وقفها شخص دمشقي يدعى أبا القاسم بن رواحة ، وقد ترجم له ابن كثير في وفيات سنة ثلاث وعشرين وخمسمائة ، فقال : (كان أحد التجار . . . . ومن المُعدّلين بدمشق . . . . وقد ابتنى المدرسة الرواحية داخل باب الفراديس ، ووقفها على الشافعية ، وفوّض نظرها وتدريسها إلى الشيخ تقي الدين بن الصلاح الشهرزوري ، وله بحلب مدرسة أخرى مثلها)(١)(٢) .

وبما أن المدرسة الأولى في دمشق وُقفت على الشافعية فإنه من الطبيعي أن تكون قرينتها في حلب قد أُريد لها ذلك ، ولعلّ هذا يلقي ضوءاً على مذهب ابن يعيش ، وهو ماسوف أعرض له فيما بعد .

وكانت هناك جلسة علمية ثالثة في داره . قال ابن خلكان : (وكنا يوماً نقرأ عليه في داره ، فعطش بعض الحاضرين ، وطلب من الغلام ماء ، فأحضره . .)(٣) .

ويذكر القفطي شيئاً من هذا القبيل ، فيقول : (وقد كنت لقرب داره أستفيد من مذاكرته أنواع الفضل ، إلى أن انتقلت عن جواره إلى محلة الجهل ، ولزمت جانب المنزل ، وأصبحت عن إيناس الناس بمعزل ،

---

(١) البداية والنهاية ١٣/١١٦ .

(٢) وفي كتاب «نهر الذهب» لكامل الغزي جزء ٢ ص٢٧٥ أن هذه المدرسة تهدمت بدخول تيمور لنك ودخلت في بيوت الناس بعد ذلك ، وموقعها في جب أسد شمال الجامع الكبير في حلب .

(٣) وفيات الأعيان ٦/٤٥ .

ففاتتني فوائده، وانفردت عني فرائده.. ومع ذلك فإنني أسمع فوائد، من تلاميذه المشتغلين، والتقط فرائده من أصحابه المقيمين والمتنقلين)(١).

ويبدو أنه كانت لابن خلكان جلسة خاصة معه زيادة على ماسبق، فقد قال: (فشرعت في القراءة عليه... وابتدأ بكتاب اللمع لابن جني فقرأت عليه معظمه مع سماعي لدروس الجماعة الحاضرين)(٢).

وكان يحضر مجالسه العلمية أعيان حلب وقضاتها، وذلك مما يدل على مكانة ابن يعيش وشأنه، فقد كان على صلة بالقاضي بهاء الدين بن شداد قاضي حلب، وكانت صلة هذا الرجل بصلاح الدين على أشدها، وكان صلاح الدين يسيطر على مملكة تمتد من مصر إلى شمال سورية في ذلك الوقت.

وقد حضر مجلس ابن يعيش يوماً، وجرى ذكر زرقاء اليمامة، وأنهاكانت ترى الشيء من مسافة نائية، فذكر كل واحد من الحاضرين ماعلم من أمرها، وماوقع إليه من خبرها، وكان من بين المتحدثين ابن يعيش، فقد قال في ذلك: (وأنا أرى الشيء من مسيرة شهرين، فتعجب الكل من قوله.. فقال القاضي كيف هذا ياموفق؟ فقال: لأني أرى الهلال، فقال له:

كان قلت من مسافة كذا وكذا سنة! فقال: لو قلت هذا عرف الجماعة الحاضرون غرضي، وكان قصدي الإبهام عليهم)(٣).

---

(١) إنباه الرواة ٤/ ٤٤.

(٢) وفيات الأعيان ٦/ ٤٨

(٣) وفيات الأعيان ٦/ ٤٨.

وكان يقوم الخلاف والجدل العلمي بينه وبين من يجتمع به من العلماء في عصره، من ذلك ماذكره في شرح المفصل عند تعرضه للحديث في الآية **﴿ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وأنتم تعلمون﴾**[1]، والحكم في الفعل (تكتموا)، ووجوه الإعراب فيه فقال:

(وجرت هذه المسألة يوماً في مجلس قاضي القضاة بحلب، فقال أبو الجرم الموصلي: لايجوز النصب في الآية لأنه لو كان منصوباً لكان من قبيل: لاتأكل السمك وتشرب اللبن، وكان مثله في الحكم يجوز تناول كل واحد منهما كما يجوز ذلك في لاتأكل السمك وتشرب اللبن.

فقلت[2]: يجوز أن يكون منصوباً، ويكون النهي عن الجمع بينهما، ويكون كل واحد منهما منهياً عنه بدليل آخر، ونحن إنما قلنا في قولهم: لاتأكل السمك وتشرب اللبن أنه يجوز تناول كل واحد منهما لأنه لادليل إلا هذا، ولو قدرنا دليلاً للنهي عن كل واحد منهما منفرداً لكان كالآية، فانقطع الكلام عند ذلك)[3]، أي انقطع خصمه أبو الجرم عن الجواب؛ إذ وجد حجة وبياناً لاسبيل إلى ردهما، أو الحط من شأنهما.

وكان كل من يجتاز حلب أو يزورها من أهل العلم والأدب يجلس في حلقة ابن يعيش. ذكر ابن خلكان شيئاً من ذلك إذ يقول: (وكنت يوماً عنده بحلب، وقد قدم عليه من الموصل رجل من فضلاء المغاربة

---

(١) سورة البقرة/ ٤٢.

(٢) الكلام هنا لابن يعيش.

(٣) شرح المفصل ٧/ ٣٤.

في علم الأدب ، فحضر حلقته ، وبحث في درسه بحث رجل فاضل ، وجرى ذكر مباحث جرت له بالموصل مع جماعة من أدبائها . .)[١] .

تلاميذه :

اجتمع عدد غير قليل من التلاميذ حول ابن يعيش في جامع حلب ، وفي الرواحية وفي بيته ، وانتفع به خلق كثير ؛ إذ كان شيخ الجماعة في الأدب[٢] في بلدة حلب ، ولم يكن من حوله من بلغ قدره[٣] ، وكان من كبار أئمة العربية ، ماهراً في النحو والتصريف .

يقول ابن خلكان : (كان عنده جماعة قد تنبهوا وتميزوا)[٤] ، وذكر (أنهم ملازمون مجلسه لايفارقونه وقت الإقراء)[٥] ، وقال : (حتى إن الرؤساء الذين كانوا في حلب في ذلك الزمان كانوا من تلامذته)[٦] .

وقال ابن العماد الحنبلي : (وانتهى إليه معرفة العربية ببلده ، وتخرج به خلق كثير)[٧] .

ومن تلاميذه :

١- أبناؤه :

ويبدو أن أبناءه قد استفادوا منه ، ونبهوا ، وبلغوا منزلة راقية في التحصيل ، ولولا أن المنية اخترمت بعضهم لكان لهم شأن في هذا

---

(١) وفيات الأعيان ٦/ ٤٨ .
(٢) وفيات الأعيان ٦/ ٤٦ .
(٣) وفيات الأعيان ٦/ ٤٦ .
(٤) وفيات الأعيان ٦/ ٥١ .
(٥) بغية الوعاة ٢/ ٣٥١
(٦)
(٧) شذرات الذهب ٥/ ٢٢٨

المجال كأبيهم ، ولاحتلوا مكانه بعد وفاته ، وتصدروا حلقاته يسدّون فراغاً يتركه من بعده ، ولما كانوا أقل منه شأناً أو ذكراً عند معاصريهم ، والمؤرخين من بعدهم ، وكنت أشرت إلى شيء من هذا في النص الذي وقعت عليه عند القفطي ، وسقته فيما سلف في الفصل الأول[1] .

٢ ـ ابن عمرون :

ذكر السيوطي في ترجمة ابن عمرون أنه أخذ النحو عن ابن يعيش وغيره وبرع به[2] وجاء في نفح الطيب أن ابن مالك جالس ابن يعيش وتلميذه ابن عمرون بحلب[3] ، ويبدو أنه كان من أنبه تلاميذ ابن يعيش ، وله شرح على المفصل .

٣ ـ ابن مالك :

وتذكر المصادر أنه أخذ عن ابن يعيش ولاتحدد المدة التي تتلمذ فيها على يديه ، فقد ذكر السيوطي أن لابن مالك شيخاً جليلاً هو ابن يعيش[4] ، وكان يرد بهذا على أبي حيان النحوي الذي يقول عن ابن مالك : (بحثت عن شيوخه فلم أجد له شيخاً مشهوراً يعتمد عليه . .)[4] .

وذكر المقري أنه جالس يعيش ، وتلميذه ابن عمرون ، وقد سبق

---

(١) إنباه الرواة ٤/ ٤٠ .

(٢) بغية الوعاة ١/ ٢٣٠ ولم يشر إليه الدكتور فخر الدين قباوة في جملة من أخذ عن ابن يعيش مع أنه كان من أنبه تلاميذه ـ انظر : مقدمة الشرح الملوكي ص٥ .

(٣) نفح الطيب ٧/ ٢٥٧ .

(٤) بغية الوعاة ١/ ١٣٠

ذكر ذلك[١] ، وفي مقدمة التسهيل[٢] ، ذكر المحقق أن مقام ابن مالك بحلب في تلك الفترة قد طال ، والهدوء النسبي مكّنه من أن يطيل المقام فيها ، ويحضر حلقة ابن يعيش[٣] . وليس من دليل يثبت أنه أطال المقام ، أو اختصر فترته ، فليس من نص يبين ذلك ، ويحدده ، وإنما كل مانعلمه أنه جلس في حلقة ابن يعيش فترة من الزمن . وأتوقف عند هذا الحد في بيان تلمذته على ابن يعيش ، وشهرة ابن مالك تغني عن التعريف به والحديث عنه .

٤ ـ ابن خلكان :

يقول ابن خلكان : (ولما وصلت إلى حلب لأجل اشتغالي بالعلم الشريف ، وكان دخولي إليها يوم الثلاثاء مستهل ذي القعدة سنة ست وعشرين وستمائة ، وهي إذ ذاك أمّ البلاد مشحونة بالعلماء والمشتغلين ، وكان الشيخ موفق الدين المذكور شيخ الجماعة في الأدب ولم يكن فيهم مثله ، فشرعت في القراءة عليه . .)[٤] .

وذكر في موضع آخر أنه قرأ عليه كتاب اللمع لابن جني ، وكان يسمع دروس الجماعة الحاضرين زيادة على ماابتدأ به ، وكان ذلك حتى أواخر سنة سبع وعشرين وستمائة[٤] .

---

(١) نفح الطيب ٧/ ٢٥٧

(٢) التسهيل ص٦ من المقدمة .

(٣) وفيات الأعيان ٦/ ٤٦ وانظر طبقات الشافعية ٥/ ١٤ .

(٤) وفيات الأعيان ٦/ ٤٦ وانظر طبقات الشافعية ٥/ ١٤ .

٥ ـ بهاء الدين ابن النحاس الحلبي النحوي[١] :

وقد ذكر السيوطي أنه ولد سنة سبع وعشرين وستمائة ، وأخذ العربية عن الجمال ابن عمرون ، والقراءات عن ابن اللّتي وعرف به ابن يعيش[٢] .

والعجيب في أمره أن يأخذ العربية عن ابن عمرون ، ولا يأخذها عن ابن يعيش حيث انصرف إلى دراسة الحديث على يديه ، ويبدو أن ابن عمرون كان أنبه تلاميذ ابن يعيش في العربية ، فترك له بعض تلاميذه يتكفل بأمرهم ، ويقوم على شأنهم فيقرئهم العربية ، ويخفف بذلك ضغط المشتغلين فيها عنه ؛ إذ كان وقت ابن يعيش لايتسع لحجم هذا الاقبال الواسع عليه .

٦ ـ الشريشي الأندلسي :

هو جمال الدين أبو بكر الوائلي البكري الأندلسي المعروف بالشريشي المالكي النحوي فقد ذكر السيوطي نقلاً عن الذهبي أنه ولد بشريش سنة إحدى وستمائة ، وسمع الحديث ببغداد من علمائها ، وبدمشق وإربل ، وكذلك بحلب من ابن يعيش[٣] .

٧ ـ القفطي :

وكنت قد نقلت من قبل عن الإنباه للقفطي قوله إنه كان لقرب

---

(١) وفيات الأعيان ٦/ ٤٦ وانظر طبقات الشافعية ٥/ ١٤

(٢) لم يشر إليه الدكتور قباوة في مقدمة الشرح الملوكي/ المقدمة ص٧

(٣) بغة الوعاة ١/ ٤٤

داره من دار ابن يعيش يستفيد من مذاكرته أنواع الفضل ، ثم هجر داره إلى أخرى بعيدة عن دار ابن يعيش ، فحُرم بذلك الفضل الذي كان يناله ويحرص عليه ، وهو مع ذلك كان يتتبع أقوال ابن يعيش وآراءه فيتسقطها عن طريق تلاميذه المشتغلين بالعلم ، فيعوّض بذلك بعض مافقده بانقطاع الجوار وبعد الدار[١] .

٨ ـ ياقوت الحموي :

جاء في إرشاد الأريب قوله : (حدثني الشيخ الإمام موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش قال : حدثني قاضي عسكر نور الدين محمود بن زنكي . .)[٢] .

وهذا القول ليس صريحاً في أنه تتلمذ على يديه غير أني وجدت نصاً آخر يقوّي ذلك ويؤيد أخذه عنه ، يقول : (حدثني شيخنا أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش النحوي ، قال : بلغني أنه كان لملك النحاة غلام ، وكان سيء العشرة قليل المبالاة بمولاه . .)[٣] .

٩ ـ أبو بكر الدشتي[٤] :

جاء في مفتاح السعادة أنه حدّث عن ابن يعيش جماعة آخرهم أبو بكر الدشتي .

---

(١) إنباه الرواة ٤/ ٤٠

(٢) إرشاد الأريب ٣/ ٤٧ .

(٣) إرشاد الأريب ٣/ ٧٧

(٤) مفتاح السعادة ١/ ١٩٧

مذهبه الفقهي :

لقد وجدت ابن يعيش في كتابه شرح المفصّل يثني ثناء طيباً على محمد ابن الحسن الشيباني[1] تلميذ أبي حنيفة ، وانصرف ذهني أول الأمر إلى أن الرجل كان حنفي المذهب غير أن الرأي الذي استقّر عندي أخيراً أنه كان من جماعة المذهب الشافعي .

والذي قوّى عندي هذا الرأي أمور :

الأول : عاش الرجل في العصر الأيوبي ، ومن المعروف أن المذهب الشافعي انتعش في هذا العصر ، فقد عمل صلاح الدين ومن جاء بعده على نشر هذا المذهب وتثبيته ، وظل مزدهراً حتى سقوط بغداد عام ٦٥٦ هـ .

الثاني : أن بعض الذين تخرجوا على يديه كانوا على المذهب الشافعي كابن خلكان[2] والقاضي ابن شداد الذي كان طيب الصلة بصلاح الدين ، وقيل إنه حضر وفاته[3] .

الثالث : تلقى ابن يعيش علمه على بعض أئمة الشافعية كابن أبي عصرون[4] .

الرابع : المدرسة الرواحية التي كان يلقي دروسه فيها كانت وقفاً على الشافعية مثل قرينتها في دمشق[5] ومن الطبيعي أن يكون المدرس فيها شافعيّ المذهب ؛ إذ لايعقل أن يدخل عالم في

---

(١) شرح المفصل ١/ ١٤ ، ٩/ ٢٢

(٢) البداية والنهاية ١٣/ ١٠٣

(٣) وفيات الأعيان ٦/ ٨١

(٤) البداية والنهاية ١٢/ ٣٣٣

(٥) البداية والنهاية ١٣/ ١١٦

مذهب الأحناف ، أو رجل من أتباع ذلك المذهب للتدريس فيها ، والعصبية المذهبية أمر معروف من قبل لانحتاج إلى دليل . لهذه الأمور قوى في نفسي مذهب الرجل واتجاهه إلى الشافعية ، وإن كان لاسبيل إلى القطع بذلك مادام لايوجد نص صريح فيه .

ونحن في افتراضنا والظن الذي نقيم هذا الاتجاه عليه إنما نقترب من الحق قدر الإمكان ، وننتظر على هذا الحال إلى أن نجد نصاً صريحاً في يوم من الأيام يبطل الظن باليقين(١) .

أخلاقه وصفاته :

ذكر ابن خلكان أنه كان حسن التفهيم ، لطيف الكلام ، طويل الروح على المبتدي والمنتهي ، وأنه كان خفيف الروح ، ظريف الشمائل ، كثير المجون ، ومع ذلك فيه سكينة ووقار(٢) ، وذكر السيوطي الصفات نفسها(٣) ، وأقام ابن خلكان أدلة على خفة الروح بمسائل ساقها في ترجمته ، من ذلك قصته مع فقيه كان يقرأ عليه كتاب اللمع لابن جني ، فقد شرح له بيت ذي الرّمة :

أيا ظبية الوَعْسَاء بين جُلاجِلٍ وبين النقّا آأنت أم أمُّ سالم(٤)

(١) رجعت إلى طبقات الشافعية فوجدت له ذكراً يأتي عرضاً في ثنايا الترجمات .

(٢) وفيات الأعيان ٦/ ٤٧

(٣) بغية الوعاة ٢/ ٣٥١

(٤) الوعساء : الأرض اللينة ، ذات الرمل ، جلاجل : موضع ، ويروى بالحاء النقا الكثيب من الرمل .

وانظر بيت ذي الرّمة في شرح المفصل ١/ ٩٥ و ٩/ ١١٩

وهو في الموضعين : فيا ظبية الوعساء .

وذكر ابن يعيش من أوصاف أم سالم ماحضره من صباحة الوجه ومشابهة الغزلان ، وأطنب في ذلك واستقصى ، وحسب أنه بلغ الغاية وأربى ، ولما انتهى قال الفقيه :

(يامولانا أيش في هذه المرأة يشبه الظبية؟)[١] .

وهنا أدرك ابن يعيش مستوى تلميذه ، ورأى أن حمل الأمر محمل الجد لاينفع ، فأجاب : (تشبهها في ذنبها وقرونها ، فضحك الحاضرون وخجل الفقيه ، وماعدت رأيته حضر مجلسه . .)[١] .

وذكر قصته مع المؤذن الذي أذن لصلاة العصر قبل حلول وقتها بساعة ، وكان ابن يعيش مع جماعة في الرواحية ، فلما تعجب الحاضرون من سوء ماصنع ذلك المؤذن ، واستنكروا فعلته ، قال : (دعوه عسى أن يكون له شغل فهو مستعجل)[١] .

وجاءه رجل من الجند وبيده مسطور وكان الشيخ له عادة الشهادة في المكاتيب الشرعية وطلب من ابن يعيش أن يشهد على دين مسطور في الورقة ، فأخذه وقرأ أوله : (أقرّت فاطمة . فقال الشيخ : أنت فاطمة؟ فقال الجندي : يامولانا الساعة تحضر ، وخرج إلى باب المَدرسة ، فأحضرها وهو يبتسم من كلام الشيخ)[١] .

والذي يسترعي الانتباه في سيرة الرجل قول المؤرخين : (إنه كثير المجون) ، ويبدو أنه ليس المقصود بالمجون هنا دلالة اللفظ حقيقة ، فلم يكن الرجل ماجناً بالمعنى الصحيح ، وإنما نقل عنه في سيرته كل فضل ، ولكنه ربما جاءه ذلك من كونه فيه دعابة ، تصدر عنه بعض

(١) وفيات الأعيان ٦/ ٤٧ .

الطرف عندما تحين مناسبتها ، فوصفوه بذلك الوصف ، إذ كانوا لايرون ذلك مناسباً لمقامه العلمي ، وماينبغي أن يتوفر فيه من السكينة والوقار ، شأن العلماء السابقين ، ولو كان المراد بذلك غير ما اتجهت إليه في بيانه لكنّا وجدنا من يطعن في خلقه ، ولما بقي ذلك سراً مطوياً ، ولما اقتصر الأمر على عبارة مبهمة كهذه العبارة .

ومن صفاته أنه كان لبقاً مؤدباً إذا أراد التعريض بالنحويين ، أو النيل منهم ، وذلك إذا ماسقط عنده رأي من آرائهم ، فقد عرّض ببعضهم دون ذكر أسمائهم ، وعاب عليهم جهلم للرَوم والإشمام .

قال : (وبعض النحويين لايعرف الإشمام ، ولايفرق بين الرَوم والإشمام)(١) . ومن صفاته أنه إذا جهل مسألة يعلن ذلك صريحاً . قال : (وأمّا أفة بتاء التأنيث فلا أعرفها ، وإن كانت قد وردت فما أقلها)(٢) .

وقال في موضع آخر : (وحاصل كلامه أنه لايتصل باسم الفاعل ضمير إلا مجرورا ، ولا أعرف هذا المذهب)(٣) .

وزاد القفطي على ذلك أنه كان إذا سئل عن مسألة لا يتعجّل الجواب فيها وإن كان يعرفها ، وأما إذا كان يجهل ذلك فإنه يصمت عنه . قال : (وفي هذا الموقف خصلة فاق بها أقرانه ـ ولاقرن له ـ وإخالها منحة من الله تعالى والله يهنئه ما خوّله وهو السكَوت عن

---

(١) شرح المفصل ٩/ ٦٧ .

(٢) شرح المفصل ٤/ ٧٠ . وأقول لقد تحدث القوم في هذا اللفظ وأطنبوا وانظر في ذلك لسان العرب مادة : أفّ تجد حديثاً مفصّلاً قد غاب عن ابن يعيش ماورد فيه .

(٣) شرح المفصل ٢/ ١٢٤ حاصل كلامه أي كلام الزمخشري .

الإجابة عند السؤال ، والسكون في أداء الجواب إذا تسرّع غيره إلى الخطأ في المقال ، ولقد سألته من سنين عن مسألة في موانع الصرف فصمت عن الجواب ، وكان في صمته الجواب ، فإنها أشكلت على الأئمة المتقدمين حتى غلط في الإجابة عنها المبّرد ، وناهيك به تقدماً في السابقين الأولين .

فاستدللت بإمساكه على تحصيله ، واعتددت بطَول في تطويله [الطول والطائل والطائلة : الفصل والقدرة والمعنى والسعة والعلو] ، والسعيد من سكت عند الإشكال ، والشقي من تسرّع إلى الخطأ ، وعدم الاستقلال)[1] .

(١) إنباه الرواة ٤/٤٣ .

الفصل الثالث

مؤلفات ابن يعيش

يتفق المؤرخون لحياته كابن خلكان والسيوطي وغيرهما على أن للرجل كتابين اثنين : الأول : شرح المفصل ، والثاني الشرح الملوكي ، والأول في النحو والصرف ، والثاني في الصرف خاصة .

قال ابن خلكان : (وشرح الشيخ موفق الدين كتاب المفصّل لأبي القاسم الزمخشري شرحاً مستوفياً ، وليس في جملة الشروح مثله ، وشرح تصريف الملوكي لابن جني شرحاً جيداً)(١) .

وقال السيوطي : (وصنّف شرح المفصّل ، وشرح تصريف ابن جني)(٢) . وفي هذا يقول القفطي : (فأما تصانيفه في العربية وفنونها فقد سارت سير الركبان ، وتناقلها الأجلاء المتأصلون في هذا الشأن ، فمنها كتاب «شرح التصريف الملوكي» لابن جني ، ولو رآه لجن طرباً ويحقق مصنِّفَه لهذه الصنعة أما وأبا ، وشرح كتاب المفصّل للزمخشري)(٣) .

وتنفرد بعض المصادر بذكركتاب آخر له ، وحاشية على كتاب لابن جني .

وأما الكتاب فقد ذكره بروكلمان باسم «المنتهى في بيان إعراب»

---

(١) وفيات الأعيان ٦/ ٥١ .

(٢) بغية الوعاة ٢/ ٣٥١ .

(٣) إنباه الرواة ٤/ ٤٠

القـرآن»[١] ، وجـاء في مـعـجم المـؤلفـين أنه كـتـاب في القـراءات[٢] ، ولاأعرف الـمصـدر الذي استند عليه بروكلمان ولكنني ، أعتقد أن ماجاء في معجم المؤلفين إنما اعتمد فيه صاحبه على ماذكره بروكلمان فجعل الكتاب في القراءات .

وأما الحاشـيـة التي جـاء ذكـرها فـهي على شـرح ابن جني على تصريف الـمازني المسـمى «المنصف»[٣] وذكر مثل ذلك صاحب كشف الظنون فقال : (وله حاشية على كتاب المنصف لابن جني)[٤] .

ولم أقع فيما رجعت إليه من المصادر على زيادة تذكر عما أثبته هنا مع أن الرجل كان يعيش في عصر يتنافس فيه الناس في التأليف ، ولعل الذي شغله عن ذلك الحلقات الكثيرة التي كان يتصدرها للإقـراء فيـها ، فهي لم تترك له وقتاً كافياً للتفرغ لذلك ، ولو أن الذين كانوا يحضرون حلقته كتبوا عنه كل ماألقاه عليهم لجاءنا عنه بحوث كثيرة جيدة في بابها .

بين الشرح الملوكي وشرح المفصّل :

أيهـمـا بدأ وضعـه قبل الآخر؟ هل بدأ بالشرح الملوكي قبل شرح المفصّل باعتباره كتاباً صغير الحجم ، قليل الكلفة والعناء ، فاتخذ منه بداية لمساره الطويل يتمرّن به ، ويتمرّس في التأليف؟

---

(١) بروكلمان ١/ ٥٢١

(٢) معجم المؤلفين ١٣/ ٢٥٦

(٣) دائرة المعارف الإسلامية ١/ ٣٠٣

(٤) كشف الظنون ١/ ٤١٢ .

أم أنه بدأ بشرح المفصل ، وكان العمل فيه شاقاً ، فلما انقطع عنه لأسباب ذكرها في مقدمة شرحه[1] أراد أن يكون له عمل لايحتاج إلى جهد وعناء ، فكان الشرح الملوكي؟

ما بين أيدينا من المصادر صمتت عن هذا ، فلم تذكر أيهما جاء أولاً في الوضع ، وأيهما جاء تالياً متأخراً .

وقد ذهب الدكتور فخر الدين قباوة في مقدمة الشرح الملوكي إلى أن الرجل كان قد بدأ بشرح المفصل ، ثم توقف فترة من الزمن قبل أن يستأنف عمله ، ويتم مابدأ به ، وخلال فترة الانقطاع هذه وضع الشرح الملوكي .

قال : (وكان قد بدأ من قبل بكتابه «شرح المفصّل» ، ولكنه لم يستطع إنجازه لعدة موانع . . ولهذا انصرف عنه ، وشغل نفسه بعمل أقل مشقة وأيسر منالاً . وهو شرح الملوكي ، فأتم بناءه وأنجز تأليفه في أوائل الربع الثاني من القرن السابع ، ثم كان ازدهار للعلم ، ونشاط للعلماء في مدينة حلب بعد استقرار البلد ، واستتباب الأمن ، فرجع موفق الدين إلى كتابه الأول يكمل

منه ما نقص ، ويلحق به مايجعله عملاً سوياً ، ويمليه على طلابه)[1] .

وقال في موضع آخر : (ولذلك وقع شرح الملوكي بين مرحلتين

---

(١) شرح المفصل ١/ ٣

(٢) مقدمة الشرح الملوكي : ص : ٧ ـ ٨ .

قضاهما في تأليف شرح المفصّل ، فلا عجب أن ترى في كل من الكتابين إشارة إلى الآخر)[١] .

وجاء في موضع ثالث قوله : (. . وقد ثبت لي . . أن المصنف كان ينقل في شرح المفصّل كثيراً جداً من نصوص هذا الكتاب)[٢] .

وبياناً للحق فيما ذهب إليه المحقق أقول : إن المصادر لاتشير إلى أنه كان لابن يعيش عمل علمي قبل رحيله إلى بغداد ، فإذا كان ارتحل متجهاً إليها عام سبعة وسبعين وخمسمائة فذلك يعني أنه قد بلغ من العمر الرابعة والعشرين ، وقد أمضى هذه الفترة في التحصيل ، وأعتقد أنه لم يكن ليقفز دفعة واحدة إلى المفصّل ، ويتخذه الخطوة الأولى في عمله العلمي ، ولذلك أميل إلى أنه لم يكن له شيء من ذلك قبل مجالسة الكندي ، وحصوله على الإجازة منه ، ثم هو بعد عودته من دمشق بدأ بعمل سهل لايكلفه جهداً ولامشقة ، ووضع الكتاب الأول «الشرح الملوكي» ليكون الخطوة الأولى في التأليف ، ليختبر به سداد عزمه ورجاحة عقله ، ومقدار تحصيله ، ثم خطا من بعد خطوته الثانية في شرح المفصّل على مرحلتين ، وكان بينهما الانقطاع الذي ذكره .

وأما ماذكره الدكتور المحقق من أن في كل من الكتابين إشارة إلى الآخر ونصوصاً منقولة فقول غير دقيق ، ولم يقم به صاحبه على أساس من استقراء النص في الكتابين ، ومن ثمّ القيام بمقارنة دقيقة بينهما ، وهو حكم يدل على العجلة في العمل ، ولايكون مع العجلة حكم صائب .

---

(١) المصدر نفسه ص : ٨ .

(٢) المصدر نفسه ص : ١٢

لقد ورد ذكر شرح المفصّل في الشرح الملوكي مرة واحدة خلال حديثه عن (فُعِل) والفعل الذي يبنى منه فقال : (وهذا يأتي مستقصى بحججه في شرح المفصل)[1] .

والفعل «يأتي» هنا لايعني أن المسألة أتت في شرح المفصّل وانتهى أمرها ، كما لايعني أن ابن يعيش شرع في وضع شرح المفصّل ، وأنهى جزءاً منه أو أجزاء ، وإنما هو وعد باستقصاء هذه المسألة وتناولها من جوانب مختلفة في الكتاب الثاني الذي يفكر بوضعه على شكل أوسع ، وأكثر شمولاً لأبواب العربية مما هو قائم فيه الآن ؛ إذ يتناسب ماذكره في الشرح الملوكي مع حجمه .

وهذه المسألة جاءت في الجزء السابع من شرح المفصّل[2] وذلك يعني أنه قد وضع سبعة أجزاء قبل أن يتوقف أو ينقطع عنه ، وليس من دليل على ذلك .

ولو حاولنا العثور على ذكر لشرح المفصل في الشرح الملوكي غير الذي أشرت إليه لعجزنا . ولننتقل الآن إلى شرح المفصل نبحث فيه عن ذكر «الشرح الملوكي» نجد أنه ورد ذكره في ستة مواضع جاءت على النسق التالي :

١ ـ الجزء الرابع : وكان يتحدث عن كلمة أفّ فقال : (وقد ذكرنا طرفاً من ذلك في شرح الملوكي)[3] .

(١) الشرح الملوكي ٣١
(٢) شرح المفصل ٧/ ٦٩ ـ ٧٣ ، ١٥٢
(٣) شرح المفصل ٤/ ٣٨ ، ٧٠ وانظر الشرح الملوكي ٤٣٧ .

٢ ـ الجزء الخامس : والحديث فيه يدور حول لفظ : أشياء ، قال : (. . وفيه خلاف قد ذكرته في شرح الملوكي ، وقد استقصيت الكلام فيه هناك)[١] .

٣ ـ الجزء السادس : قال : (وقد استوفينا الكلام على أبنية الأفعال في كتابنا شرح تصريف الملوكي)[٢] .

٤ ـ الجزء السابع : وكان الحديث فيه يتناول أبنية الثلاثي المجرد والتي زيد عليها حرف ، قال : (وقد استقصيت معانيها في كتابي شرح الملوكي في التصريف)[٣] .

٥ ـ الجزء الثامن : وفيه حديث عن عنعنة تميم قال : (وقد استوفينا هذا الموضع في شرح الملوكي)[٤] .

٦ ـ الجزء العاشر : تقلب الواو ياء ولاعكس لأن الياء أخف ، والإدغام نقل الأثقل إلى الأخف قال : (وقد استقصيت هذا الموضع في شرح الملوكي)[٥] . وأنت لو نظرت في هذه النصوص التي بين أيدينا لوجدت فيها قوله : استقصيت واستوفيت واستوفينا ، وكذلك «ذكرنا» وكلها كلمات صريحة في الإحالة على الشرح الملوكي ، وليس في ذلك لبس أو غموض .

---

(١) شرح المفصل ٥/ ١١٠ وانظر الشرح الملوكي ٣٧٧
(٢) شرح المفصل ٦/ ٤٣ ـ انظر الشرح الملوكي ٣٠
(٣) شرح المفصل ٧/ ١٥٦ ـ انظر الشرح الملوكي ٧٠
(٤) شرح المفصل ٨/ ٧٩ ـ انظر الشرح الملوكي ٢١٦
(٥) شرح المفصل ١٠/ ٢٣ ـ انظر الشرح الملوكي ٤٦١ ومابعدها .

وإذا قارنا هذا بما ورد في الشرح الملوكي رجح عندنا أن الشرح الملوكي كان أسبق في الوجود من شرح المفصل .

وماذكره المحقق في النص الأخير من أن ابن يعيش كان ينقل في شرح المفصّل كثيراً من نصوص الشرح الملوكي صحيح ، وهذا أيضاً يؤيد ماذهبت إليه من أنه وضعه قبل شرح المفصّل ، وقد كثر هذا النقل عند ابن يعيش في الأجزاء الأخيرة ولم يكن يشير إلى ذلك حيث تجد فقرات طويلة متطابقة في الكتابين[١] .

طبعات الكتاب ومخطوطاته :

طبع الكتاب مرتين كانت الأولى في أوروبا مابين عام ١٨٨٢ وعام ١٨٨٦[٢] ، وكانت المرة الثانية في القاهرة ، وقد جاءت طبعة مهملة من التاريخ ، أشرف عليها مشيخة الأزهر ، وكان من بينهم الشيخ محي الدين عبد الحميد ، وقد أشار إلى ذلك في وفيات الأعيان[٣] .

وتولت الطبعة الثانية إدارة المطبعة المنيرية ، وعليها تعليقات لجماعة الأزهر ، ولقد بنيت دراستي على الطبعة الثانية ، واعتمدت معها على نسختين مخطوطتين في كل واحدة منهما نقص ؛ إذ لم أجد نسخة

---

(١) انظر على سبيل المثال شرح المفصل ٧/ ١٥٩ ـ ١٦١ وقارنه بالشرح الملوكي ٧٩ ـ ٨٩ ، وشرح المفصل ١٠/ ٥ ـ ٦ وقارنه بالملوكي ص : ٢٠٦ ـ ٢٠٨

(٢) دائرة المعارف الإسلامية ١/ ٣٠٣

(٣) وفيات الأعيان ٦/ ٥١ قال الشيخ محيي الدين عبد الحميد عند ذكر شرح المفصل : (طبع هذا الشرح في أوربا ثم طبع في مصر مع تحقيق لنا على شواهده في عشرة أجزاء متوسطة) .

تامة وهاتان النسختان في دار الكتب المصرية ، وقد جاءت الأولى تحت رقم (٣٧٩) نحو ووقعت في (١٤٦) ورقة ، وعليها حواش وتصويبات ، وأولها : بحث المجرورات ، ويقابل الصفحة (١١٧) من الجزء الثاني من الطبعة المنيرية ، وينتهي عند بحث الكنايات الموجود في الجزء الرابع وذلك في الصفحة (١٢٥) .

والمخطوط الثاني جاء تحت رقم (٣٨١) وهو في (٢٤٨) ورقة ، ووقع في ثلاثة أجزاء ، ويشمل مارود في الطبعة المصرية من الجزء الأول وحتى الصفحة (١٤١) من الجزء الخامس ، وفي نهايته يقول : (ثم النصف الأول من الكتاب ، وآخر بحث من بحوثه التصغير)[١] وقد اعتمد عليها جماعة الأزهر في تحقيق الكتاب ، وأهملت الطبعة الأوربية لأن جماعة الأزهر اعتمدت عليها[٢] ، فلا حاجة بي للرجوع إليها .

نظرة في الطبعة المحققة :

قرر الأزهر تدريس هذا الكتاب في معاهده ، فأشرف علماؤه على طبعه وتحقيقه ، ونجد التعليقات تبدأ في الصفحة الأولى من الجزء الأول وتتوقف في الصفحة الثانية والثلاثين منه ، ثم يستمر هذا التوقف حتى الصفحة الثمانين من الجزء الثاني ، وبعد ذلك بدأت تظهر التعليقات على النصوص والشواهد المسرودة فيها ، وذكرت أن الشيخ محي الدين عبد الحميد اشترك في تحقيق هذا الكتاب ، وأشار إلى ذلك في وفيات

---

(١) المخطوط ٣٨١/ ورقة ٢٤٨ وقال (ويتلوه إن شاء الله تعالى شأنه في أول النصف الثاني بعد ذكر البسملة والمؤلف من أصناف الاسم المنسوب) .

(٢) حاشيه شرح المفصل ٥/ ١٨ ، وانظر المخطوط ٣٨١/ ورقة ٢٠٥

الأعيان كما ذكرت سابقاً ، وكان قد وقع في نفسي لدى القراءة الأولى للكتاب شيء من هذا قبل أن أعرف ذلك صريحاً منه ، ثم صدق الظن .

ولقد جاءت طبعة الكتاب سيئة للغاية ، وفيها عيوب كثيرة ، وأنا أبيّن بعض ذلك على الطرز التالي : يترك المحققون بعض الشواهد الشعرية ، فلا يعرضون لها من قريب أو بعيد كما هو الحال في قول الراجز

«دعها فما النّحويّ من صديقها[١]» ،

فلم يذكروا قائله ، ولم يبحثوا عنه ، ولم يعلقوا عليه بشيء ، ووقع فيه خطأ إذ جاء «الحوى» بدلاً من النحوي[٢] .

وقد يكون الشاهد معروف القائل ، وذلك نحو قوله :

إذا أنا لم أُوَمن عليك (ولم يكن لقاؤك إلا من وراءُ وراءُ)

فقد جاء في الكتاب من البيت ما أثبته بين الحاصرتين ، ويقول المحقق فيه :

(لم أجد من تنبه إلى قائله مع كثرة استشهاد النحاة به)[٣] .

وقائله معروف قد ذكره المبرد في الجزء الأول من الكامل وهو عتّي بن مالك العقيلي[٤] . وقد يجيء التعليق قاصراً كما وقع في الشاهد :

---

(١) شرح المفصل ٥/ ٤٩ والبيت لرؤبة ، وانظر اللسان/ صدق ، أخا ، انظر ديوان رؤبة/ ١٨١ .

(٢) انظر المخطوط رقم ٣٨١/ ورقة ٢١٦

(٣) شرح المفصل ٤/ ٨٧ .

(٤) الكامل للمبرد ١/ ٦١

(بل جَوْزِتِيْها ءكظهر الحَجَفَتْ)[1]

فلم يذكر اسم قائله[2] ، ولاتعرّض لمفرداته على عادته في التعليق .

وقد يرد البيت في الشرح فيضرب الصفح عنه ، ولايعرض له في الحاشية من قريب أو بعيد ، نحو قول الشاعر :

ألا قالت بَهانِ ولم تأبّق   كبرتَ ولايليقُ بكَ النعيمُ[3]

وهناك أبيات كثيرة وردت في شرح المفصّل تمكنت من إتمامها ، واهتديت إلى أسماء قائليها بعد البحث ، وهيأت ذلك كله في فهرس شامل يتناول جوانب مختلفة من الكتاب .

وقد تجد عند المحقق النقل عن الكتب الأخرى بدون الإشارة إلى ذلك ، ومنه ماوقع في قوله : (وقُوّل إن لاده فلاده)[4] ، وماساقه المحقق فيه هو نص خزانة الأدب[5] ، وهو مع ذلك لم يشر إلى شيء من هذا .

---

(١) شرح المفصل ٤/ ٦٧ . الجوز : الوسط ، التيهاء ، المفازة يتيه فيها السالك . الجحفة : الترس/ موضع الشاهد استبدال الهاء تاء . جوز : مجرورة برب المحذوفة أوبل فهي في معناها . هذا غير صحيح أنها جارة والجار هو رب المحذوفة انظر الجنى الداني ص٢٣٧ .

(٢) قائله سؤر الذيب/ انظر اللسان/ جحف ، وسر الصناعة ١/ ١٧٧

(٣) شرح المفصل ٤/ ٦٢ واللسان/ بهن وذكر أن قائله : عاهان بن كعب بن عمر بن سعد . بهان : اسم امرأة . تأبق : إذا لم تأثم من مقالتها . وقال أبو زيد : لم تأبق : لم تبعد .

(٤) شرح المفصل ٤/ ٨١ وقائله رؤبة . إن لايكن منك فعل لهذا الأمر فلا يكون بعد الآن .

(٥) خزانة الأدب ٣/ ٩١ : معرب أي متكلم فصل الضمير/ موضع الشاهد .

ومن ذلك التعليق على قول الشاعر :

ليت هذا الليل شهر ... لا نرى فيه عَريباً
ليس إياي وإيا ... كِ ولانخشى رقيباً[١]

والتعليق الذي ساقه على البيتين هو في الأصل للأعلم[٢] .

وقد يكون ماجاء من المحقق هو نص ابن يعيش نفسه ، فلا تكون هناك ضرورة للتعليق والبيان[٣] .

وقد يسقط من النص أبيات أو فقرات ، فيتركون مكانها فارغاً ، ولايجهدون أنفسهم في البحث عما سقط ، والتوصل إليه لإتمام النص أو الرجوع إلى المصادر الأخرى لمعرفة البيت الساقط .

فقد تحدث ابن يعيش عن «ثبة» [٤] وسقط من المطبوع البيت :

فلما جلاها بالإيامِ تحيّزت ... ثُباتٍ عليها ذلها واكتئابُها

والبيت موجود في المخطوط الذي اعتمدوا عليه في طبع

---

(١) شرح المفصل ٣/ ٧٥ نسبهما الأعلم لابن أبي ربيعة ، انظر سيبويه ١/ ٣٨١ . وجاء في الخزانة في ٢/ ٢٢٤ أن صاحب الأغاني نسبهما إلى العرجي وتبعه في ذلك صاحب الصحاح .

(٢) سيبويه ١/ ٣٨١ .

(٣) شرح المفصل ٦/ ٢٧

(٤) شرح المفصل ٥/ ٣٧ ، قائله أبو ذؤيب ، انظر اللسان/ جلا الخصائص ٣/ ٣٠٤ من شعر لأبي ذؤيب في وصف النحل والرجل المشتار لعسلها الديوان ١/ ٧٩ الإِيام : الدخان ، يقول : إن النحل لجأت إلى خلاياها فدخن عليها فخرت وهنا تجيزت وتضامت جماعات يبدو عليها الذل والاكتئاب فقد تمكن منها المشار .

الكتاب[1] ، ووقع قريب من هذا في الجزء السادس[2] حيث جاء النص :

(وأنشد . . . . . .) ثم فراغ ، والبيت الساقط[3] هو :

خبير بنو لهب فلا تك ملغيا مقالة لهبي إذا الطير مرت

وفي الجزء السادس[4] أيضاً : (آبل من حنيف الحناتم)

وأصل المثل : ( ) كذا ورد النص ، ولم تتم عبارته .

وورد البيت[5] :

باعد أم العمرو عن أسيرها حراس أبواب على قصورها

بإثبات الواو في العمر ، مع أن الواو تثبت أصلاً فرقاً بين عمرو وعمر ، وقد زال الالتباس هنا بدخول الألف واللام ، ولم تبق حاجة إلى الواو وهو في المخطوط بدون واو[6] .

والأخطاء المطبعية تقع عليها حيثما اتجهت في الكتاب ، وبعضها

(١) المخطوط ٣٨١/ ورقة ٢١١

(٢) شرح المفصل ٦/ ٧٩ .

(٣) الاشموني ١/ ٤٩ وابن عقيل الشاهد ٤١ ونسبه المحقق إلى رجل طائي ، والتصريح على التوضيح ٢/ ٦٧ .

(٤) شرح المفصل ٦/ ٩٤ حنيف : رجل من تيم اللات : المراد الحذق في رعي الإبل والعلم بذلك ، والحناتم : السحب .

(٥) شرح المفصل ٦/ ٩٤ .

(٦) شرح المفصل ١/ ٣٨ ، ٤٤ و ٢/ ٣٢ و ٦/ ١٦ وقائله أبو النجم المخطوط ٣٨١/ ورقة ١٨ وكذلك ٣٧٩/ ورقة ١٢

وقع في الآيات القرآنية قال : (ثم أرسلها رسلنا تترى) والصواب أرسلنا[١] .

وجاء في الآية : ﴿**وأُنزل تنزيلا**﴾[٢] ، وقد سقط منها لفظ «الملائكة» .

وكان ابن يعيش يجري على طريقة المتقدمين في ذكر الآية في ثنايا الكلام ولاينبّه على ذلك ثقة بحفظ الدارسين للقرآن ، فجاء قوله تعالى : عذاب اركض[٣] (وعيون ادخلوها)[٣] على الصورة التي أثبتها هنا بدون وضع حاصرتين للآيتين الأوليين ، وبدون فاصلة بين الآيتين في الموضعين ، والصواب : (عذابٍ ، اركض) و (عيونٍ ، ادخلوها) .

وانظر مثل ذلك في قوله تعالى : ﴿**هذا الذي بعث الله رسولاً**﴾[٤]

وكذلك قوله تعالى : ﴿**بيّت طائفة**﴾[٥] .

ومما يؤخذ عليهم إهمال الضبط للكلمات في كثير من المواضع ، وحيث تقتضي الضرورة ذلك ، ويقع الالتباس ، ويضطر القارىء للعودة إلى المعجمات ليتأكد من الضبط الصحيح للفظ . قال ابن يعيش : (ويقال : ظفر النبات يظفر إذا طلع)[٦] ، وهو في اللسان : (ظفّر

---

(١) شرح المفصل ١٠/ ٣٨ سورة المؤمنون/ ٢٤

(٢) شرح المفصل ١/ ١١١ ، سيبويه ٢/ ٤٤٤ ، من سورة الفرقان/ ٢٥

(٣) شرح المفصل ١/ ١٠٥ وقوله تعالى (وعذاب ، اركض) من سورة ص/ ٤١ ـ ٤٢ ، وقوله (وعيون ، ادخلوها) ، من سورة الحجر ٤٥ ـ ٤٦ .

(٤) شرح المفصل ٦/ ١٩ ،/ والآية من سورة الفرقان/ ٢٥

(٥) شرح المفصل ١٠/ ١٣١ والآية من سورة النساء/ ٨١ .

(٦) شرح المفصل ٤/ ٦٣ .

النبات)[1] وقد جاء مثله أنه يجوز أن يكون اشتقاق عرار من العرة بدون ضبط وهو في اللسان من العُرّة[2] . ومن السقطات الشنيعة ماجاء في وصف بئر زمزم (لاتنزف ولاتهدم)[3] ، وصوابه «لاتذم» وانظر النص في الروض الأنف تجد تعليق السهيلي عليه حيث يقول : (لايقل ماؤها وبئر ذَمّة قليلة الماء)[4] ، وجاء في النهاية (أرى عبد المطلب في منامه : احفر بئر زمزم لاتنزف ولاتُذم ، أذممته إذا وجدته مذموما ، وقيل لايوجد ماؤها قليلا من قولهم بئر ذمة إذا كانت قليلة الماء)[5] ، ثم هي كذلك «لاتذم» في المخطوط[6] .

وفي الجزء الخامس ذكر ابن يعيش البيت[7] :

سريت بهم حتى تَكِلّ غُزاتُهم وحتى الجياد مايُقَدن بأرسان

وسيق البيت شاهداً على لفظ «غزيهم» ثم ذكروا أن البيت لاشاهد فيه على هذه الرواية ، وأنه يجب أن يكون «غزيم مكان غزاتهم» مع أن البيت في المخطوط «غزيهم»[8] .

---

(١) اللسان/ ظفر .
(٢) اللسان/ عرر .
(٣) شرح المفصل ٢/ ١٤ .
(٤) الروض الأنف ٢/ ٩٥ .
(٥) النهاية في غريب الحديث ٢/ ١٦٩/ وانظر اللسان/ ذمم .
(٦) المخطوط رقم ٣٨١/ ورقة : ٦٠
(٧) شرح المفصل ٥/ ٧٩ ، والبيت لامرىء القيس ، يسري بأصحابه غازياً حتى تكل المطي ويأخذها التعب والإعياء وتنقطع الحيل ويصيبها الجهد فلا تحتاج إلى قود .
(٨) المخطوط رقم ٣٨١/ ورقة : ٢٢٦ .

ولم يأت ذكر ما أثبتوه ، وقالوا : إن سيبويه رواه : مطيهم[1] وغاب عنهم أن سيبويه ذكره مرة أخرى في الجزء الثاني[2] «غزيهم» وكان عليهم أن يثبتوا الرواية الصحيحية التي جيء بها من أجل لفظ «غزى» ثم يعرف في الحاشية باللفظ الآخر في روايات البيت .

ومن الأخطاء المطبعية (وبنو خلف رهط الزبرقان بن بدر والأذى إليه من تميم)[3] والنص عند الأعلم : (رهط الزبرقان بن بدر الأدنى إليه من تميم)[4] .

وفي الجزء الثاني (المندوب : قال سيبويه لايجوز حذف النداء منه لأنهم يختلطون ، ويدعون من قد فات وبعد عنهم ، والاختلاط الاجتهاد في الغضب)[5] .

وصواب النص : (لأنهم يحتلطون ، ويدعون من قد فات وبعد عنهم)[6] ، وقد خدعوا بعبارة الناسخ حيث أثبتها بالمعجمة ففعلوا كما فعل[7] .

---

(١) سيبويه ١/ ٤١٧

(٢) سيبويه ٢/ ٢٠٣ ولم يفصل بين الروايتين الأستاذ النفاخ بل اكتفى بذكر الرواية الأولى علماً بأنه أشار إلى موضع الثانية/ انظر فهرس شواهد سيبويه .

(٣) شرح المفصل ٢/ ٥١

(٤) كتاب سيبويه ١/ ٥١

(٥) شرح المفصل ٢/ ١٦

(٦) سيبويه ١/ ٣٢٦ وانظر تعليق السيرافي عليه ، واللسان/ حلط .

(٧) المخطوط ٣٨١/ ورقة ٦١

ومثله قوله : (ياشا ارجني)[1] ، وصوابه (ياشا ادجني)[2] .

وجاء في الجزء السادس : أشغل من ذات النحيين قال : (والذي سهل ذلك أنها وإن كانت مشغولة فهي ذات شغل)[3] ، والصواب : (. . أنها وإن كانت غير مشغولة فهي ذات شغل) بزيادة غير ، وبذلك يستقيم النص ويصح المعنى .

وفي الجزء الخامس : (قالوا ثلاثةُ رَجْلَةٍ كأنهم استغنوا بها عن رجال)[4] ، والصواب (استغنوا بها عن أَرْجَال)[5] هي كذلك عند سيبويه[5] ، وهو في المخطوط[6] كذلك أيضاً .

وجاء في الجزء الرابع : (قطك . . والكاف إنما هي حرف خطاب على حدها في النجاءك)[7] ، قال المحقق : (كذا بالأصل ولعل الألف واللام لامحل لهما) ، وهذا كلام ضعيف ، فقد عرض لذلك ابن يعيش في عدة مواضع في شرحه ، وأثبتهما معا (الكاف والألف واللام) ، وذكر أن الكاف توجه على أنها حرف خطاب لئلا يجتمع تعريفان على معرّف واحد ، وقد قاس قطك عليها حيث أراد للكاف أن تكون حرف خطاب أيضاً[8] .

وفي الجزء الرابع قالوا : (لا أدري فغيروا هذه الأشياء عن مقتضاها

---

(١) شرح المفصل ٢/ ٢٠ وهو هنا زجر لها عن السرح والانبعاث ومعناه أقيمي في البيت ، وانظر اللسان/ دجن .

(٢) كتاب سيبويه ١/ ٣٣٠ .

(٣) شرح المفصل ٦/ ٩

(٤) شرح المفصل ٥/ ١٩

(٥) سيبويه ٢/ ١٧٤ ، ١٧٩

(٦) المخطوط/ ٢٠٦

(٧) شرح المفصل ٤/ ٣٣

(٨) انظر شرح المفصل ٣/ ٩٩ ، ١٣٤ ، ٤/ ٧٥ ـ النجاءك .

لضرب من التخفيف)[١] ، والصواب لا أدر بحذف الياء ، وسياق الكلام يقتضي ذلك ، وهو بدون ياء في المخطوط[٢] .

وأكتفي بهذا القدر ، وهو نزر يسير مما في الكتاب ، وقد استقصيت هذه المواضع وأثبت وجه الصواب فيها ، وإذا أحسنت الظن بالمحققين وأوقعت بعض ما عرضته على عاتق الطبع فإن هناك مواضع لاأستطيع أن أجد لها مخرجاً فألتمس العذر لهم .

ويبدو لي أن القائمين على طبع هذا الكتاب آنذاك كان عملهم مرتجلاً ، بل لم يكونوا أهلاً لمثل هذا العمل الكبير ، ومن ثمّ فالكتاب بحاجة إلى عمل متقن يخرج به على غير هذه الصورة ، وفهرسة دقيقة وشاملة تسهل الرجوع إليه ، والانتفاع به ، وسيكون ذلك إن شاء الله .

---

(١) شرح المفصل ٤/ ١٠٢

(٢) المخطوط ٣٨١/ ١٨٤

الباب الثاني

الفصل الأول : المُفَـصَّـل

الفصل الثاني : ظهور شرح المفصل

الفصل الثالث : مصادر شرح المُفَصَّل

الفصل الأول

المُفَصَّل

أحدث كتاب سيبويه ضجة كبيرة بين العلماء والدارسين عند ظهوره ، لأنه أول كتاب في بابه يظهر كاملاً على هذا الطرز من وقت مبكر من بداية التأليف النحوي ، ولقد كان لهذه الضجة أسباب كثيرة ، لعلّ أهمها : التنسيق[1] الذي سيطر على الكتاب وأبوابه النحوية والصرفية ، حيث قسمه الرجل إلى قسمين : الجزء الأول وطرف من الجزء الثاني يتعلق بالنحو ، وماتبقى من الجزء الثاني تناول فيه أبواب الصرف .

والسبب الثاني الذي دفع الدارسين إلى التعلق بهذا الكتاب هو أن مؤلفه ـ رحمه الله ـ **جمع فيه قواعد النحو والصرف**[2] ، **فاستقصاها** ولم يغادر شيئاً منها ، ولذلك لم يستطع أحد أن يأخذ عليه في كتابه موضعاً له وزن ، أو يرد عليه رأياً رآه ، وقد خرق به في العربية خرقاً لاسداد له .

غير أنك ـ مع فضل الكتاب ومقامه ـ يشق عليك تتبع المسائل فيه ، حيث تجد المسألة النحوية موزعة بين بحوث شتى ، وفي أمكنة

---

(١) المدارس النحوية/ ٦٠

(٢) المدارس النحوية/ ٦٠

متفرقة من الكتاب ، وهذا مايرهق دارسه وخاصة إن كان يريد مسألة بحد ذاتها ، أو كان يريد استقصاء ما ذكره سيبويه فيها .

واستمر التأليف في النحو والصرف ، وظهرت مؤلفات قيمة في بابها ، ونذكر على سبيل المثال الفارسي في مؤلفاته : الإيضاح ، والشيرازيات والبغداديات . . . . ، وابن جني في كتابه اللمع ، وابن الأنباري في كتابه أسرار العربية ، وهذه المؤلفات فيها جانب من التبويب والتنسيق والترتيب[1] غير أنك تجد في كل واحد منها منهجاً يختلف عن الآخر ويباينه ؛ إذ إنّ كل واحد من هؤلاء الأعلام كان يلتزم الطريقة التي يراها تناسب مؤلفه ، وتوافق بحثه ، ومن ثمّ لم نجد مؤلفين اثنين اتفقا ولو من باب المصادفة في منهج لبحث من البحوث .

وبقي الأمر على هذا الوضع : علماء يبحثون ، ومؤلفات تظهر ، واجتهادات تُناقش ، وأخذ وردّ في هذه الموضوعات إلى أن كان الزمخشري ـ رحمه الله ـ حيث أخرج كتابه «**المفصّل**» فوقع في نفوس الناس موقعاً حسناً زاحم فيه كتاب سيبويه ، وتعلق الدارسون به ، وكأنه نبههم بعد فترة من ظهور كتاب سيبويه إلى قدره ومكانته ، والصورة الجديدة التي ظهر عليها ، وقد تحلّق[2] الناس في جلسات علمية ، يناقشون هذا الكتاب ويبحثون فيه . فمن شارح للكتاب ، ومن شارح لأبياته ، ومن معرب لهذه الابيات ، وهناك من تولى الرد على الزمخشري وبعضهم وقف منتصراً له .

---

(١) الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري/ ١٠٧

(٢) المعاجم العربية/ ١٢٦ د . عبد الله درويش

وقد نتج عن ذلك كلّه مؤلفات كثيرة، حيث حرّك هذا الكتاب بظهوره الهمة عند العلماء بما به من خصائص وميزات افتقدت فيما سبقه من كتب النحو.

وهؤلاء العلماء في كل ذلك يبدون إعجابهم بهذا المؤلَّف ويثنون عليه. وقد ذهب بعض النقاد[1] في العصر الحديث إلى اعتبار هذا الكتاب الثاني بعد كتاب سيبويه، وكأنه أسقط من حسابه ماظهر بينهما من مؤلفات نحوية باعتبارها افتقدت ما توافر فيهما من خصائص ينبغي أن تقوم في كل بحث يُطرق في هذا المجال.

هذا مع العلم بأن بين الكتابين كتباً كثيرة ظهرت، ولها وزنها في العربية وعند الدارسين نظراً لقيمة الآراء التي احتوتها، والروح العلمية التي سيطرت عليها، وطبعتها بطابعها، فكأن هذا الكتاب قد جاء ثورة في بابه، ولعل من جملة مكارمه هذه الحركة من الشروح التي وضعت عليه، فخلّف لنا بذلك الزمخشري تراثاً قيماً يُحمد عليه، ويُشكر له فضله.

ولم يكن الاهتمام بهذا الكتاب قاصراً على العلماء، وإنما تعداهم ذلك إلى الملوك والأمراء الذين فهموا مافي الكتاب، أو سمعوا ثناء العلماء عليه، فأدركوا قدره وعرفوا شأنه، وقوّى ذلك عندهم إقبالُ الدارسين عليه، ومما يدل على ذلك موقف الملك المعظم عيسى الأيوبي[2] الذي أراد أن يروج الكتاب، ويزداد انتشاره بين الناس، فرأى

---

(١) مغني اللبيب ٢/ ٥٨ .

(٢) الكامل في التاريخ ١٣/ ١٢١، تاريخ آداب العربية/ جورجي زيدان ٣/ ٤٧ .

المادة ـ في وقت عزّت فيه ـ هي السبيل الوحيد إلى ذلك ، ورأى حفظه أمراً مهماً في العربية وحفظ قانونها ، فشرط لمن يحفظه مئة دينار وخلعة ، وناهيك به من مبلغ في عهد أصبحت فيه المادة مطمح كثير من الناس ورجاءهم الذي يرجونه .

وأما صاحب كشف الظنون فقد رأى فيه كتاباً عظيم القدر ، جليل المكانة[1] ، ونقل إلينا إعجاب بعض الدارسين به حيث نظم قائلاً :

إذا ما أردت النحو هاك محصلا عليك من الكتب الحسان مفصّل

وقال آخر :

مفصل جار الله في الحسن غاية وألفاظه فيه كدر مفصل
ولولا التقى قلت المفصل معجز كآي طوال من طوال المفصل

وإذا كان الأمر قد بلغ بالرجل هذا القدر من الإعجاب بالكتاب فرآه قارب القرآن في الإعجاز ومنعه تقاه وورعه من تقرير ذلك إنما يدل هذا على المدى الذي بلغه في نفوس الناس ، والمنزلة التي حظي بها .

أما شارحه تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجَنَدي فقد رآه كتاباً[2] أنيقاً من حيث وصفه وسياقه وتنظيمه ، ورآه سامري الوصف ، قال :

(كتاب المفصّل كتاب أنيق الوصف سامري الوصف) ، وهذا كلام مسجع ولكنه له دلالته وأثره الدال على مافي نفسه حين حكم هذا الحكم على الكتاب .

---

(١) كشف الظنون ٢/ ١٧٧٤ .

(٢) الأشباه والنظائر ٣/ ٦٣ .

ولم أجد ـ فيما اطلعت عليه ـ أحدا قدح في المفصل قدحاً مؤلماً غير أبي حيان النحوي رحمه الله ، فقد قال : (أصحابنا يقولون إن الزمخشري غير نحوي ، ولايلتفتون إليه ، ولا إلى خلافه في النحو ـ يعني المواضع التي خالف فيها النحويين وانفرد بها ، وكتابه «المفصّل» عندهم محتقر لا يُشتغَل به ، ولا يُنَظر فيه إلا على وجه النقص ، والحط عليه وأنشدني لبعض الاندلسيين[1] :

ما يقول الزمخشري عند عمرو بن جعفر
والخليل بن أحمد والفتى عبد الأكبر
لم يزدنا زيادة غير تبديل الأسطر
وسوى اسمه الذي . . . .

وحكم أبي حيان حكم جائر وله مثل هذا في بعض النحويين ، ولا يعوّل عليه ، ولا يُؤخذ به أمام هذا الثناء العظيم الذي ناله من معاصريه ، ومن جاء بعده .

ولقد لفت هذا الكتاب أنظار الدارسين لأسباب كثيرة لعل أهمها :

أنهم رأوه مرحلة تامة النمو ، كاملة النضج ، وحلقة تامة في الوضع والتأليف في سلسلة البحوث النحوية منذ عهد الخليل ومن اهتدى بهديه حتى عصر الزمخشري .

قال عبد الحميد حسن : (ليس في الكتب التي بينه وبين كتاب سيبويه مما وصل إلينا كتاب عالج المباحث النحوية علاجاً كاملاً شافياً ، فإنما هي مؤلفات في موضوعات نحوية خاصة . . فكتاب

(١) كشف الظنون ٢/ ١٧٧٥

المفصل يعتبر مرحلة تامة النمو وحلقة كاملة الوضع في سلسلة البحوث النحوية[1] .

لقد كانت الصفة الرئيسية التي امتدح بها الكتاب هي استيعابه لأبواب النحو جميعها ، وما سبقه من مؤلفات في هذا المجال لم يتحقق فيها هذا الوصف ، فهي تتناول بعض الأبواب النحوية ، بل إن بعض الكتب تناولت حرفاً من حروف العربية كما هو الحال عند الزجاجي في كتابه «اللامات» .

وقال علي عبد الواحد وافي : (إن جماعة من المتأخرين جاؤوا بمذهبهم في الاختصار والاستيعاب لجميع أبواب العلم ، فوضعوا أهم كتب النحو والصرف ، وأكملها وأدقها وأكثرها تهذيباً وتنقيحاً ، ومن أشهرهم الزمخشري صاحب المفصّل في النحو)[2] .

على أن الزمخشري نفسه كان يعرف قيمة مؤلفه وقدره ، وإن كان لم يكن يتوقع مثل هذه الضجة ، وهذا الاستحسان .

ولعل الرجل وضع كتابه على هذا النمط بعد أن استفاد من المؤلفات التي سبقته ، وعانى في دراستها والاطلاع عليها من المشقة ماعانى ، فرأى أنه من الضروري أن يسدّ هذا النقص في العربية ، ويستكمل سد هذه الفجوة ، فتُجمع أبواب العربية في كتاب شامل .

لقد عاش الرجل فترة الطلب والجد ، يجد مشقة في التحصيل ، إذ كان مضطراً إلى الرجوع إلى مصادر شتى ، فأراد التخلص من هذا

---

(١) القواعد النحوية/ ٢٦٧

(٢) فقه اللغة/ ٢٦٩

النقص في مؤلفات هذا الباب في العربية ،فكان له ماأراد ، قال : (ولقد ندبني ما بالمسلمين من الأرب إلى معرفة كلام العرب ، ومابي من الشفقة والحدب على أشياعي من حفدة الأدب لإنشاء كتاب في الإعراب محيط بكافة الأبواب ، مرتب ترتيباً يبلغ بها البعيد بأقرب السعي)[١] .

والحق الذي لايداخله ريب أن الكتاب جيد في بابه ، ولكن أن يبلغ المرء الأمد البعيد به بأقرب السعي فذلك بعيد المنال ؛ إذ إنه بلغ في إيجازه حد الإلغاز ، وليس من اليسير فهمه أو دراسته لولا هذه الشروح الكثيرة التي وضعت عليه .

ومن هذا النص الذي قدّم به لكتابه يتبين لنا أن المؤلفين الذين درجواقبله وألفوا في النحو إنما تناولوا في مؤلفاتهم جوانب من هذا الفن ، ولم يستقصوا فيما ألفوا أبواب النحو كافة ، فأتّم بمؤلفه ماوجده من نقص في غيره ، ومن هنا كان وضعه للكتاب (محيطاً بكافة أبواب النحو) ، ليكفي الدارس عناء تتبع أبواب النحو في مؤلفات شتى ومتفرقة .

وإلى هذا الجانب يشير الأفغاني حيث يقول : (وأما المفصل فقد أراد فيه جمع ماستطاع من قواعد وضوابط)[٢] .

وأما ابن يعيش فقد كان يعلم هذه الميزة في الكتاب ، وربما كان ذلك أحد الدوافع التي صرفته إلى شرح هذا الكتاب فقال : (. . قد جمعت أصول هذا العلم فصوله)[٣] .

---

(١) شرح المفصل ١/ ١٧

(٢) تاريخ النحو ١٣٧ ـ ١٣٨

(٣) شرح المفصل ١/ ٢

وأما الأمر الثاني الذي يلاحظ في هذا الكتاب ولاعهد لنا من قبل هو أن المؤلف **عرض منهجه**[1] **في التأليف في أول الكتاب**، ولم نعهد شيئاً من هذا عند المؤلفين السابقين، فقد بين في مفتتح كتابه أنه خصص باباً للأسماء، وآخر للأفعال وثالثاً للحروف، والرابع سماه المشترك.

قال الزمخشري: (.. فأنشأت هذا الكتاب المترجم بكتاب «المفصل في صنعة الإعراب» مقسوماً أربعة أقسام: القسم الأول في الأسماء، والقسم الثاني في الأفعال، القسم الثالث في الحروف، القسم الرابع في المشترك، وصنّفت كلاً من هذه الأقسام تصنيفاً، وفصلت كل صنف منها تفصيلاً حتى رجع كل شيء في نصابه، واستقر في مركزه)[2].

والأمر الثالث الذي تقع عليه في الكتاب **هو الإيجاز**، فالرجل يسوق العبارة بأقل قدر ممكن من الألفاظ المعبرة؛ ولذا لايستطيع فهم الكتاب على الوجه الصحيح الذي أريد له إلا من أوتي حظاً وافراً في العربية، وبلغ بها شأواً بعيداً. وهو نفسه يشير إلى هذه الظاهرة في مقدمته حيث يقول: (ولم أدخر فيما جمعت من الفوائد المتكاثرة، ونظمت من الفوائد المتناثرة مع الإيجاز غير المخل، والتلخيص غير الممل مناصحة لمقتبسيه)[3].

---

(١) الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري/ ١٠٨

(٢) شرح المفصل ١/ ١٧

(٣) شرح المفصل ١/ ١٨ .

ولا مانع عندي من القول : إن الرجل أراد أن يظهر في عمله هذا قدرته على التأليف مع الإيجاز والشمول ، مقتفياً بذلك خطا سيبويه في كتابه ، متتبعاً منهجه بقدر ما يستطيع ، أو بقدر مايتحمل النص ذلك ويتقبله .

وقد أشار ابن يعيش في شرحه خطبة الكتاب إلى هذه الظاهرة التي طبعت الكتاب بطابعها فقال : (قد جمعت أصول هذا العلم فصوله ، وأوجز لفظه . . إلا أنه مشتمل على ضروب : منها لفظ أغربت عبارته فأشكل ، ولفظ تتجاذبه معان فهو مجمل . . ولا أَدَّعي أنه ـ رحمه الله ـ أخلّ بذلك تقصيراً عما أتيتُ به في هذا الكتاب ؛ إذ من المعلوم أن من كان قادراً على بلاغة الإيجاز كان قادراً على بلاغة الإطناب)[1] .

وقد رأى الأفغاني أن الزمخشري إنما أراد لكتابه أن يكون بين فئة مثقفة ثقافة عميقة ، لا أن يكون كتاباً تتداوله عامة الناس قال : (وأوجز عبارته إيجازاً شديداً ، والظاهر أنه وضعه لطبقة من الطلاب حظيت بقدر وافٍ من الثقافة العامة حينئذ)[2] .

حركة الشروح :

وبما أن هذا الكتاب بلغ هذا القدر بين الناس ، ونال هذا الاهتمام العظيم ، فقد أدرك فريق من النحويين في فترات مختلفة أن الكتاب بحاجة إلى خدمة تقدّم اليه ، تيسيراً لدراسته ، وتعميماً لفائدته بين الناس ، وإلا كان الكتاب ضرباً من التعجيز للدارسين ، حيث هو في

---

(١) شرح المفصل ١/ ٢

(٢) تاريخ النحو ١٣٧ ـ ١٣٨

تناول أيديهم ، وهم غير قادرين على الانتفاع به ، والاستفادة منه ، وعلى ذلك لايكون نفع في شموله ، ولاخيرفي إحاطته بكافة أبواب النحو .

ومن هنا بدأت حركة الشروح حول الكتاب حيث تصدى لذلك عدد غير قليل من العلماء وتركوا لنا عدداً كبيراً من الشروح عليه . ولقد سرد الأستاذ الأفغاني مقدمة المفصل في كتابه «تاريخ النحو» ثم علّق عليها قائلاً : (والمقدمة كما ترى إلى ناحيتها التاريخية لأناس شأنهم الغض من العربية صريحة بإرادة تحميل العبارة أكثر مايمكن من أحكام عن طريق الإيجاز والتكثيف ، ومن هنا انبرى له كثيرون بالشروح والتوضيح)(١) .

وذكر نحو هذا ابن يعيش في مقدمة شرحه إذ قال : (. . إلا أنه مشتمل على ضروب منها لفظ أغربت عبارته فأشكل ، ولفظ تتجاذبه معان فهو مجمل ، ومنها ماهو باد في الافهام إلا أنه خال من الدليل مهمل ، استخرت الله تعالى في إملاء كتاب أشرح فيه مشكلة وأوضح مجمله . .)(٢) .

وأما شرّاح المفصل فهم .

١) المؤلف نفسه(٣) (ت عام ٥٣٨ هـ)

---

(١) تاريخ النحو/ ١٤١ وفي كشف الظنون ٢/ ١٧٧٤ (اختصره وسماه الأنموذج وله في بعض مشكلات المفصل كتاب آخر) . وانظر بغية الوعاة ٢/ ٢٨٠ .

(٢) شرح المفصل ١/ ٢ .

(٣) بروكلمان ١/ ٢٩٠

٢) الامام فخر الدين محمد بن عمر الرازي[١] (ت سنة٦٠٦هـ) وعليه تعليقه لأبي علي الشلوبيني (عمر بن محمد الأشبيلي الأندلسي ت٧٤٥هـ)[٢] .

٣) محمد بن سعد الديباجي المروزي (ت عام ٦٠٩ هـ) ، وسمى شرحه (المحصل) وله شرح على الأنموذج[٣] .

٤) وشرحه الشيخ أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري النحوي وسماه «الإيضاح» وهو شرح كبير (ت سنة ٦١٠ هـ) وفي أسانيد خواجه محمد ـ أنه سماه «المحصل»[٤] .

٥) وشرحه أبو محمد مجد الدين القاسم بن الحسين المعروف بصدر الأفاضل الخوارزمي شرحاً بسيطاً في ثلاث مجلدات أسماه «التخمير» ووسيطاً مختصراً وسماه «مجمرة» (ت سنة ٦١٧ هـ)[٥] .

٦) وشرحه أبو العباس أحمد بن أبي بكر الخاوراني (ت سنة٦٢٠هـ)[٦] .

٧) وشرحه أبو العباس أحمد بن محمد المقدسي القاضي (ت سنة٦٣٨هـ)[٧] .

---

(١) كشف الظنون ٢/ ١٧٧٤ ، وانظر تعليق القفطي في انباه الرواة ٤/ ٤٢ .

(٢) خزانة الأدب ٢/ ٢٢٠ .

(٣) بغية الوعاة ١/ ١١١ ـ ١١٢ .

(٤) البداية والنهاية ١٣/ ٨٥ ، ونشأة النحو/ ١٨٠ .

(٥) بغية الوعاة ٢/٢٥٣ ، وفيه يقول القفطي : (فتغير في يديه ، وتمزقت بشرحه أوصاله لما عجز عما قصد إليه ، وأراد أن يعرب ماعجم عليه . . وسماه «التخمير» لما خامره من الجهل بالبلاغة في العبارة . .) ، إنباه الرواة ٤/ ٤١ .

(٦) بغية الوعاة ١/ ٢٩٩

(٧) كشف الظنون ٢/ ١٧٧٤

٨) وشرحه أبو العباس أحمد بن محمد البكري (ت سنة ٦٤٠ هـ)[(١)] .

٩) وشرحه ابن يعيش (ت سنة ٦٤٣ هـ)[(٢)] .

١٠) وشرحه علم الدين أبو الحسن علي بن محمد السخاوي في أربع مجلدات شرحين جامعين أحدهما سماه «المفضل» ، والآخر سماه «سفر السعادة وسفير الإفادة» (ت سنة ٦٤٣ هـ)[(٣)] .

١١) وشرحه مجيب الدين أبو عبد الله محمد بن محمود المعروف بابن النجار البغدادي (ت سنة ٦٤٣ هـ)[(٤)] .

١٢) وشرحه منتجب الدين الهمداني شرحاً مفيداً (ت سنة ٦٤٣ هـ)[(٥)] .

١٣) وشرحه الشيخ أبو عمرو عثمان بن عمرو المعروف بابن الحاجب النحوي وسماه «الإيضاح» (ت سنة ٦٤٦ هـ) ، وعلى شرح الإيضاح حاشية لفخر الدين الجاربردي أحمد بن الحسين (ت سنة ٧٤٦هـ)[(٦)] .

وفيه يقول القفطي : (والذي صنفه فيه ابن الحاجب الكردي فهو عن

---

(١) بغية الوعاة ١/ ٣٦١ .

(٢) بغية الوعاة ٢/ ٣٥١ ـ ٣٥٢ .

(٣) البداية والنهاية ١٣/ ١٧٠ ، إنباه الرواه ٢/ ٣١١ ، الخزانة ١/ ٤٥ ، وفي معهد المخطوطات فيلم لهذا الشرح .

(٤) كشف الظنون ٢/ ١٧٧٥ .

(٥) شذرات الذهب ٥/ ٢٢٧ ، بغية الوعاة ٢/ ٣٠٠ .

(٦) البداية والنهاية ١٣/ ١٧٦ ، كشف الظنون ٢/ ١٧٧٤ ، وفي بغية الوعاة ٢/ ١٣٥ يقول السيوطي : (وعلى إيضاح ابن الحاجب حاشية لجلال الدين رسولا بن أحمد الستباني ـ ت ٧٩٢ هـ) . وانظر الخزانة ٢/ ٥٤٠ ، ولهذا الشرح نسخة بمكتبة أوقاف بغداد رقم ١٦٠٥ وفيلم في وارة الثقافة السورية تحت رقم /٢٨/ نشرة رقم/ ١/ .

القصد محجوب ، وعن الأسلوب الموفقي مسلوب ، لأنه نبه المتيقظ من المعاني ، فالمعاني للاستفادة منه عاني ، ومن اين لابن لبون في الفقه يشغله التدريس الجَرْيُ في حلبة النحو مع البزل القناعيس)[١] .

١٤) وشرحه جمال الدين علي بن يوسف القفطي (ت ٦٤٦ هـ)[٢] .

١٥) وشرحه محمد بن محمد المعروف بابن عمرون الحلبي تلميذ ابن يعيش (ت سنة ٦٤٩ هـ)[٣] .

١٦) وشرح عبد الظاهر بن بشران الرومي بعضاً منه(ت سنة ٦٤٩هـ)[٤] .

١٧) وشرحه أبو محمد الضرير (ت سنة ٦٤٩ هـ)[٥] .

١٨) وشرحه الشيخ عبد الواحد بن عبد الكريم الأنصاري (ت سنة ٦٥١هـ)[٦] .

١٩) وشرحه الإمام الفاضل مظهر الدين محمد وسماه «المكمل» (ت سنة ٦٥٩هـ)[٧] .

٢٠) وشرحه علم الدين قاسم بن أحمد اللورقي الأندلس (ت سنة ٦٦١هـ) وسماه الموصل[٨] ، وفيه يقول القفطي : (والذي تولاه أبو

---

(١) إنباه الرواة ٤/ ٤١ .

(٢) كشف الظنون ١/ ١٧٧

(٣) بغية الوعاة ١/ ٢٣١

(٤) كشف الظنون ١/ ١٧٧

(٥) بغية الوعاة ٢/ ٩٧ ، وإنباه الزواة ١/ ١١٧

(٦) بروكلمان/ الملحق ١/ ٥٠٧ ومابعدها .

(٧) بروكلمان ١/ ٢٩

(٨) البداية والنهاية ١٣/ ٢٤١ ، بغية الوعاة ٢/ ٢٥٠ في وزارة الثقافة السورية فيلم تحت رقم ٢٧ واسمه «الإقليد» للأندلسي .

القاسم النحوي اللورقي الأندلسي من شرح هذا الكتاب ، فإنما تبع الموفق في طريقه ووفق بذلك إلى مرتبة ترتيبه ، وحقيقة تحقيقه . . غيرأن هذا التصنيف الموفقي حطب من أعلى مكان . .)[١] .

٢١) وشرحه الشيخ أبو عبد الله المعروف بابن مالك (ت سنة ٦٧٢هـ)[٢] .

٢٢) وشرحه الشيخ أبو عاصم علي بن عمر الخليل بن علي الفقيهي المدعو بالفخر الإسفندي (ت سنة ٦٩٨ هـ) ، وسماه «المقتبس في توضيح ماالتبس»[٣] .

٢٣) وشرحه حسام الدين حسين بن علي السغناقي (ت سنة ٧١٠ هـ) ، وسماه «الموصل» [٤] .

٢٤) وشرحه المؤيد يحيى بن حمزة (ت سنة ٧٤٨ هـ)٥[٤] .

٢٥) وشرحه بدر الدين بن قاسم المرادي الخاوراني(ت سنة٧٤٩هـ)[٦] .

٢٦) وشرحه تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجندي وسماه «الإقليد» (ت في القرن الثامن)[٧] .

٢٧) وشرحه أحمد بن أحمد بن يحيى المرتضي (ت سنة ٨٤٠ هـ)[٨] .

٢٨) وشرحه محمد بن محمد بن الخطيب فخر الفسرحاني[٩] .

٢٩) وشرحه محمد الطيب المالكي الهندي[٩] .

---

(١) بروكلمان ١/ ٢٩

(٢) بغية الوعاة ١/ ١٣٢

(٣) كشف الظنون ٢/ ١٧٧٦ .

(٤) بغية الوعاة ١/ ٥٣٧ .

(٥) بروكلمان ١/ ٢٩٠

(٦) بغية الوعاة ١/ ٥١٧ .

(٧) بروكلمان ١/ ٢٩٠

(٨) بروكلمان ١/ ٥٠٧

(٩) المصدر السابق .

٣٠) وشرحه نجم الدين عثمان بن الموفق الأذكاني[١] .

٣١) وشرحه محمد عبد الغني[٢] .

٣٢) وشرحه الزملكاني[٣] .

٣٣) وهناك شرح لمجهول[٤] .

٣٤) وهناك شرح آخر لمجهول اسمه «غاية المحصل في شرح المفصل»[٥] .

التعليق والرد :

١ ـ صنف أبو الحجاج يوسف بن معزوز القيسي الأندلسي من أهل الجزيرة في رد المفصل كتاباً سماه : (التنبيه على أغلاط الزمخشري في المفصل وماخالف فيه سيبويه)[٦] (ت سنة ٦٢٥ هـ) .

٢ ـ وعليه تعليقه للشرف محمد بن عبد الله أبي الفضل الريسي (ت سنة ٦٥٥ هـ) ، وأخذ على الزمخشري سبعين موضعاً أقام على أخطائه البرهان[٧] .

---

(١) كشف الظنون ٢/ ١٧٧٦ .

(٢) دائرة المعارف الإسلامية ٤٠٤ ـ ٤٠٥

(٣) المزهر ٢/ ٤٢٨ـ ٤٥٦ .وانظر الأشباه والنظائر ٣/ ٦٢ .

(٤) بروكلمان ١/ ٢٩٠

(٥) بروكلمان ١/ ٢٩٠ .

(٦) بغية الوعاة ٢/ ٣٦٢ البحر المحيط ٤/ ٣٧٢

(٧) بغية الوعاة ١/ ١٤٤

أبيات المفصل :

١ ـ وشرح أبيات المفصل رضي الدين حسين بن محمد الصنعاني (ت سنة ٥٠٦ هـ)[١] .

٢ ـ وشرح العدوي أبيات المفصل (ت سنة ٦٠٥ هـ)[٢] .

٣ ـ وشرح أبيات المفصل أبو البركات مبارك بن أحمد المعروف بابن المستوفي الإربلي ، وسمي شرحه (إثبات المحصل في نسبة أبيات المفصل) (ت سنة ٦٣٩ هـ)[٣] .

٤ ـ وشرح أبيات المفصل ، عفيف الدين ربيع بن محمد بن منصور الكوفي ، (ت في حدود سنة ٦٨٢ هـ)[٤] .

٥ ـ وشرح أبياته بعض فضلاء العجم[٥] .

٦ ـ ومن شروح أبياته شرح أوله «أحمد الله وهو بالحمد جدير»[٦] .

٧ ـ ومن شروح أبياته شرح أوله «الحمد لله الذي فضل الإنسان»[٧] .

٨ ـ وشرح أبياته فخر الدين الخوارزمي[٨] .

٩ ـ وشرح أبياته بدر الدين النعساني[٩] .

١٠ـ وللمراغي «المنخل في إعراب أبيات المفصل»[١٠] .

---

(١) بغية الوعاة ١/ ٥١٩ـ ٥٢٠ .

(٢) بغية الوعاة ٢/ ٧٢ ، والخزانة ٢/ ٥٧٧ .

(٣) بروكلمان ٢/ ١٣٧

(٤) بغية الوعاة ١/ ٥١٩ .

(٥) الخزانة ٢/ ٤٧٩ .

(٦) بروكلمان ١/ ٢٩٠

(٧) المصدر نفسه .

(٨) كشف الظنون ٢/ ١٧٧٦

(٩) المصدر نفسه .

(١٠) فيلم/ وزارة الثقافة السورية/ نشرة رقم, ١

١١ ـ ولبعض فضلاء العجم «إعراب أبيات المفصل»[١] .

١٢ ـ وشرح لأبيات المفصل في دار الكتب المصرية تحت رقم /١٠٥/ مجاميع .

نظم المفصل :

١ ـ ونظمه أبو نصر فتح بن موسى الخضراوي (ت سنة ٦٦٣ هـ)[٢] .

٢ ـ وللشيخ أبي شامة عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقي نظم فيه أيضاً (ت سنة ٦٦٥ هـ)[٣] .

اختصار المفصل :

١ ـ اختصره الشيخ عبد الكريم بن عطاء الاسكندراني (ت سنة ٦١٢هـ)[٤] .

٢ ـ واختصره شمس الدين محمد بن يوسف القونوي (ت سنة ٧٨٨هـ)[٥] .

---

(١) الخزانة ٢/ ١٩

(٢) بغية الوعاة ٢/ ٢٤٢

(٣) بغية الوعاة ٢/ ٧٧ .

(٤) كشف الظنون ١/ ١٧٧٦

(٥) المصدر نفسه .

الفصل الثاني

ظهور شرح المفصل

ليس فيما بين أيدينا من كتب التاريخ التي تناولت حياة النحويين وجهودهم العلمية مايشير إلى السنة التي شرع فيها ابن يعيش بوضع شرح المفصل ، كما أنه هو نفسه لم يشر في مقدمة شرحه إلى ذلك إشارة صريحة ، وبذلك تبقى السنة التي بدأ بها هذا الشرح مجهولة ، لانستطيع الاجتهاد في تحديدها .

وإذا رجعنا إلى مقدمة الكتاب يتبيّن لنا من سياق النص أن ابن يعيش وضع كتابه هذا على مرحلتين ، حيث كان قد شرع في تأليفه ، ثم توقف عن ذلك لأسباب لاحول له فيها ولا قوة ، وعادت الفرصة مواتية مرة أخرى ، فعاد إلى العمل في هذا الشرح مرة أخرى قال : (وكنت ابتدأت بهذا الكتاب ، ثم عرض دون إتمامه عدة موانع منها : ماأحدثته السبعون بين القلم والأنامل . .)(١) .

وقد أشار المؤلف في هذا النص إلى أنه توقف عن العمل في الكتاب بعد أن بلغ سن السبعين أو قاربها ، وكأنه يريد بذلك أن يشير إلى أن الكتاب بحاجة إلى همة ونشاط ، ومثابرة على العمل ، وذلك لايتيسر لمن قطع هذا الشوط من عمره ، وهو غير قصير ، ولاتتوفر فيه

---

(١) شرح المفصل ١/ ٣

مُنّة الشباب ولانشاطهم ، ومن السهل علينا أن نستنتج أن توقفه عن العمل كان على وجه التقريب سنة ٦٢٣هـ ، حيث قلنا من قبل إنه من المرجح أن يكون ميلاده عام ٥٥٣هـ .

وهو يشير في نص آخر إلى أنه استأنف العمل بعد هذا التوقف ، فقال : (فلّما شرّف الله هذا العصر بدولة مولانا السلطان الملك العادل . . أمليته حاوياً لضروب من فوائد العربية)(١) .

وسرد بعد هذه الأسباب التي أقعدته عن العمل في الكتاب ، وأرغمته على صرف النظر عنه بعد أن شرع به ، فرآها في شواغل شغلته عنه ، وفي شيخوخة وعجز مقترن بها ؛ إذ إن من بلغ السبعين لايكون لديه النشاط العقلي والهمة الكافية للقيام بعبء مثل هذا العمل ، وزاد على ذلك فساد الزمان حيث ارتفع مقام الجهلة من القوم ، وازداد نفوذهم ، وانحط قدر العلماء وتدنّت منزلتهم ، ولم يكن ـ مع هذا كله ـ حاكم يحدب على العلماء ، ويكرمهم ويغريهم بالجد ، ويشجعهم على السعي .

قال ابن يعيش : (وكنت ابتدأت بهذا الكتاب ، ثم عرض دون اتمامه عدة موانع منه : اعتراض الشواغل ، ومنها ماأحدثته السبعون بين القلم والأنامل ، ومنها أن الزمان فسد حتى علا باقله على درجة قسّ ، وانحط قسه عن درجة باقل)(٢) .

---

(١) شرح المفصل ٣/١ .

(٢) شرح المفصل ٢/١ ، وباقل اسم رجل يضرب به المثل في العيّ ، فيقال : أنه لأعيا من باقل ، وهو من ربيعة ، وقس بن ساعدة أحد حكماء العرب . والقس : الكيس العالم . اللسان/ بقل ، قس .

ثم تغير الحال ، وتبدل الرجال ، واستلم زمام الأمور حاكم عادل ، وكان حسن السيرة حريصاً على العلم والعلماء ، فاختلفت الأمور عما كانت عليه من قبل ، واتسقت الأحوال ، واتزن ماكان مضطرباً منها ، واستقام ماكان معوجاً ، فكان من هذا الوضع الجديد بالإضافة إلى تشجيع ذلك الملك العادل أن عادت الهمة مرة أخرى ، ودّب النشاط في جسده وروحه ، فنشطت عزيمته ، وعاود العمل في الشرح مرة ثانية ، ليخرجه للناس شرحاً تاماً لانقص فيه .

وقد أملى الرجل الكتاب إملاء في حلقات علمية كانت تُعقد لذلك ، وقد صرّح ابن يعيش بهذا ، فقد قال : (حيث أمليته حاوياً لضروب من فوائد العربية)(١) .

وابن يعيش ـ رحمه الله ـ لم يوضح لنا في هذه المقدمة الصورة التي بدأ بها عمله من جديد ، هل أتمّ ماكان بدأ به أولاً؟ أم بدأ بداية جديدة ، ذلك أمر من الصعب استخلاصه ، أو التكهن به .

وهو لم يصرّح باسم الحاكم الذي قدّم إليه هذا الكتاب ، وانما أطنب في وصفه والثناء عليه وكان من تلك الصفات أنه أحيا رميم العلم .

قال ابن يعيش : (قلما شرّف الله هذا العصر بدولة مولانا السلطان ، الملك العالم العادل المجاهد المرابط المنصور ، غياث الدين والدنيا ، ملك الإسلام والمسلمين سلطان الأمة ظهير الخلافة محيي العدل في العالمين ، سيد الملوك والسلاطين ، أعز الله أنصاره ، وأبقى

---

(١) شرح المفصل ١/٣ .

على الزمان محاسن سيرته وأخباره، وسرت الركبان بأن خلّد الله ملكه، أحيا من هذا العلم رميماً، وأعاد ماءه جِماماً، ونبته جميما[1]، أمليته . .)[2] .

بعد هذه الأوصاف لانخرج باسم صريح للسلطان في ذلك الوقت، ولسنا ندري ماوقع هذا الكتاب في نفسه، وماذا كان جزاء ابن يعيش عليه، لقد صمتت عن ذلك كتب التاريخ . ولو وقع لابن يعيش نفع يُذكر من ذلك لكنا وجدنا له ذكراً وحديثاً، ولكني ماظفرت فيما رجعت إليه بحديث عن جائزة أو ثناء، أو مديح بعد تقديم هذا الكتاب للسلطان .

قال ابن يعيش : (وأنفذته خدمة خفّت إلى مقره الشريف وان ثقل برجائها ظهر المطية)[3] . ويذكر القفطي مايشير إلى أن الرجل عمل الكتاب لله لايريد جزاء من البشر ولاشكورا، قال : (فكان الموفق أوسطها حجماً، وأسعدها نجماً وأوفقها قصداً، وأقصدها رشداً، لايوفق من جهله لأنه عمله لله تعالى، والله يحفظ ماعُمل له)[4] .

وبناء على ماسبق فإننا نستطيع تعيين هذا السلطان الذي أنفذ إليه الكتاب اعتماداً على أمرين :

الأول : السنة التي توقف فيها عن شرح الكتاب وهي سنة(٦٢٣)هـ .

الثاني : اسم الحاكم الذي تولى زمام الأمر في حلب في هذه الفترة وما تلاها وتنطبق عليه هذه الصفات العديدة التي ذكرها .

---

(١) الجميم : النبت الذي طال بعض الطول ولم يتم . اللسان/ جم .

(٢ـ ٣) شرح المفصل ١/ ٣ .

(٤) إنباه الرواة ٤/ ٤٤ .

وعلى هذا فنحن نستطيع تحديد أسماء الحاكمين مابين عامي (٦٢٣) هـ وهو تاريخ توقفه عن العمل في الشرح وعام (٦٤٣) هـ وهو تاريخ وفاة ابن يعيش ، معتمدين في ذلك على كتب التاريخ التي تولت تدوين مايدور في حلب في تلك الفترة .

ويذكر القفطي في الإنباه[١] أنه بعد وفاة غازي المعروف بالظاهر بن صلاح الدين الايوبي توارثها أولاده من بعده ، فكانت بعيدة عن الفتنة التي شجرت بين خلفاء صلاح الدين .

وازدهرت العلوم والآداب فيها ، ورحل اليها العلماء من كل قطر ، وقد استقل بها الملك العزيز محمد بن الملك الظاهر غازي بعد وفاة أبيه سنة (٦٣٤) هـ ، وعلى ذلك نستطيع من خلال المقارنة بين ماذكره ابن يعيش وأطنب فيه في أوصاف الحاكم ، وماذكره القفطي وغيره أن نطمئن إلى أن الحاكم الذي قدم إليه الكتاب هو محمد بن الملك الظاهر غازي ؛ إذ وصفه كل منهما بحبه للعلم والعلماء ، وازدهار الآداب في عصره .

وعلى هذا الرأي نستطيع القول بأن ابن يعيش استأنف المرحلة الثانية من عمله عام (٦٣٤) هـ على وجه التقريب ، وهو العام الذي استلم الحاكم الجديد فيه أمور حلب ، وبذلك تكون فترة الانقطاع قد بلغت أحد عشر عاماً .

وذكر لنا ابن يعيش أن من الأسباب التي دفعته إلى شرح المفصل أنه كتاب نابه الذكر ، جليل القدر ، جامع لفصول العلم ، وقد رأى فيه

---

(١) إنباه الرواة ١/ ١٢ ، الوافي بالوفيات ٤/ ٣٠٦ ، البداية والنهاية ١٣/ ٤٥ .

عبارات مبهمة، وألفاظاً مجملة، وتبيّن له أنها بحاجة إلى بيان وشرح وتفسير، ورأى من جملة مارأى في الكتاب مسائل ظاهرة ساقها الزمخشري ولم يورد معها دليلاً مؤيداً، أو حجة مقنعة، وقد وقع ذلك منه من باب السهو والنسيان، أو أنه رآها من المسائل البدهية التي تدرك بسهولة فلا حاجة إلى دليل مقنع يسوقه معها، وقد استكمل ابن يعيش ذلك كله وقام به على أتمّ وجه وأحسن حال(١).

منهج الكتاب وأبوابه :

لم يستطع ابن يعيش أن يمسّ التقسيم الذي رسمه الزمخشري لكتابه، بل لم يكن قادراً على شيء من ذلك مطلقاً، فلا هو قادر على التقديم أو التأخير، ولاهو قادر على استبدال قسم بآخر، أو إهمال واحد من هذه الأقسام.

لقد كان أسيراً لتقسيم الزمخشري ومنهجه، وهو كان راضياً ـ فيما يبدو ـ عن هذا التقسيم وتلك المنهجية في الكتاب؛ إذ رأى أن حصر الأبواب النحوية على هذا النمط تحت أقسام أربعة أمر يسهل معه حفظ الكتاب ودرسه، كما أن هذا التقسيم يسهّل على الناظر فيه تتبع مسألة من المسائل النحوية في الباب المخصص لها، قال ابن يعيش: (قلت إنما قسمه هذه القسمة ليسهل على الطالب حفظه، وعلى الناظر فيه وجدان مايرومه، ويجري ذلك مجرى الأبواب من غيره)(٢). وإننا لنلمح ثناء خفيا في سياق هذا النص على الزمخشري، وعلى الخطة التي بنى كتابه عليها.

---

(١) شرح المفصل ١/ ٢

(٢) شرح المفصل ١/ ١٧

وقد ذكر الزمخشري في مقدمة المفصل الخطة التي انتظمت الكتاب وأبوابه ، حيث جعل قسماً للأسماء ، وآخر للأفعال ، وثالثاً للحروف ، ورابعاً للمشترك[(1)] .

وبما أن هذا التقسيم هو ماوقع في المفصل فان ابن يعيش قد قسم شرحه إلى أربعة أقسام ، وجعل لها الأسماء نفسها ، وقد جاء بحث الأسماء أطول من البحوث الأخرى حيث شغل ستة أجزاء من النسخة المطبوعة ، وأما الأفعال فقد اكتفت بالجزء السابع ، وأما الحروف فقد شغلت الجزء الثامن وثلاثاً وخمسين صفحة من الجزء التاسع ، وماتبقى من التاسع والعاشر شغلهما المشترك .

ولما انتهى ابن يعيش إلى القسم الرابع «المشترك» أثنى عليه ثناء كبيراً قبل أن يُفصّل القول فيه ، قال ابن يعيش : (هذا القسم الرابع ، آخر أقسام الكتاب ، وهو أعلاها وأشرفها ؛ إذ كان مشتملاً على نكت هذا العلم وتصريفه ، وأكثر الناس يضعف عن الإحاطة به لغموضه ، والمنفعة به عامة ، وقد سماه المشترك لأنه يشترك فيه القُبُل الثلاث أعني الاسم والفعل والحرف)[(2)] .

ومما يدل على وفاء ابن يعيش لترتيب الكتاب ، وحرصه على الالتزام بكل خطوة خطاها الزمخشري في هذا الجانب قوله : (فأما أدوات العطف فتذكر في قسم الحروف وفاء بترتيب الكتاب)[(3)] .

هذا مع أن البحث الذي تناوله في قسم الأسماء هو العطف

---

(1) شرح المفصل ١/ ١٧
(2) شرح المفصل ٩/ ٥٣ .
(3) شرح المفصل ٣/ ٧٤ .

بالحرف ، ولما رأى أن هناك باباً للحروف ساق في باب العطف مايتعلق بالأسماء المعطوفة ، ووعد بالعودة إلى حروف العطف وتفصيل القول فيها في بابها[(١)] .

مع نص المفصل :

١ ـ لم يقم ابن يعيش شرحه للمفصل على نسخة واحدة من النسخ التي كانت متداولة بين الناس في عصره ، بل رأى أن الدقة في العمل تقتضي أن تقوم دراسته للكتاب على عدة أصول يقابل بينها ، ثم يقيم دراسته على الأصح منها ، وقد أشار الرجل إلى ذلك مراراً .

قال ابن يعيش : (. . ومثله قوله : كما أعيا النّطاسيّ حذيما ، هكذا وقع في نسخ المفصل بالكاف وإنما هو بالباء . .)[(٢)] .

وقال في موضع آخر : (وأما «حولايا»[(٣)] وهو اسم رجل فنقول في تصغيره «حويلي» لأنك تحذف الألف الأخيرة إذا كانت ألف تأنيث مقصورة حولايا على خمسة أحرف ، والرابع منه ألف فلا تسقط بل تقلب ياء لانكسار اللام بعد ياء التصغير ، وتدغم فيما بعدها ، فيصير «حويلي» والذي وقع في نسخ الكتاب حويل . .)[(٤)] .

---

(١) شرح المفصل ٨/ ٨٨ .

(٢) شرح المفصل ٣/ ٢٥ والبيت لأوس بن حجر . والنطاسي العالم بالأمور الحاذق بالطب وحذيم اسم رجل من تيم الرباب .

(٣) حَوْلايا في معجم البلدان قرية كانت بنواحي النهروان ، وقد خربت الآن : ٢/ ٣٢٣ وفي متن اللغة للعلامة الشيخ أحمد رضا عضو المجمع العلمي العربي بدمش : حَوَلايا ـ ٢/ ٢٠٧

(٤) شرح المفصل ٥/ ١٢٩ ، انظر سيبويه ٢/ ١١٩ «حويلي» .

٢ ـ وأما معالجة الرجل لعبارة المفصل فإنه كان ينقل منه فقرة برمتها متحدة الفكرة ، ثم يعود إليها ، فيتناولها جزءاً جزءاً كلمات وتراكيب ، ومقاطع حسب الحاجة ، أو حسب القاعدة التي يريد بيانها وإيضاحها ، فإذا فرغ من ذلك انتقل إلى غيرها ، ويستمر على هذا الحال حتى يأتي على آخر الفقرة .

مثال ذلك : (قال صاحب الكتاب : وقد سموا مايتخذونه ويألفونه من خيلهم وإبلهم وغنمهم وكلابهم وغير ذلك بأعلام ، كل واحد منها مختص بعينه ، يعرفونه كالأعلام في الأناسي ، وذلك نحو أعوج ولاحق ، وعليان وخطة وهيلة ، وضمران وكساب)[1] .

قال الشارح : (اعلم أن الأعلام وضعت على الأشخاص ليتميز بعضها من بعض ، والاشخاص على ضربين : آدمية وغيرآدمية ، فالآدمية قد تقدم شرحها ، وغير الآدمية على ضربين : منه مايتخذ ويؤلف كالخيل والإبل والغنم والكلاب ، فيحتاجون إلى التمييز بين أفراد الجنس فوضعوا لها أعلاماً ليمتاز كل شخص باسم ينفرد به كالأناسي ، وذلك نحو أعوج وهو فرس مشهور . . ولاحق وهو فرس كان لمعاوية . .)[2] . فقد تناول من النص ـ كما نلاحظ ـ

---

(١) شرح المفصل ١/ ٣٤ ، وشَدْقَم : اسمل فحل من فحول إبل العرب وذكر الجوهري أنه كان للنعمان بن المنذر/ اللسان شدقم وعُلَيّان : جمل لكليب بن وائل/ عن شرح المفصل ١/ ٣٤ وانظر المستقصى ٢/ ٨٢ خُطَة وهَيْلَة : هما عنزا سوء/ عن شرح المفصل ١/ ٣٤ ، وانظر اللسان ـ خطُ ضُمْرَان : اسم كلب/ اللسان/ ضمر . كَسَاب : اسم كلبة ، ذكر الجوهري أن كساب مثل قطام اسم كلبة وابن سيده ذكر أنه من إناث الكلاب/ عن اللسان/ كسب .

(٢) شرح المفصل ١/ ٢

الجزء الأول منه وهو قوله «كالأعلام في الأناسي» ، ثم بدأ يتناول الأسماء المشهورة من هذه الحيوانات مثل أعوج ولاحق وغيرهما ، ثم ينتقل إلى فقرة أخرى من فصل آخر .

٣ ـ ومن عادته أنه في بداية كل باب يعرّفه ويناقش التعريفات التي قيلت فيه ويبين رأيه فيها ، ويتوصل إلى الأصح منها ، من ذلك ماوقع له في باب فيه ، الأسماء[١] ، فقد عرف الاسم ، وذكر تعريف سيبويه ، والمبرد وابن السراج ، ثم عاد بعد ذلك إلى تعريف الزمخشري ، فشرحه كلمة كلمة ، وكان له رأيه فيه ، وليس هذا موضع بيانه بل سوف يأتي في مكان آخر[٢] .

٤ ـ وهو في عمله يتقيد في كثير من الأحيان بنص المفصل ، بل يصرح بهذا في بعض المواضع فقد قال : (وقد أبدلت الياء من حروف صالحة العدة على سيبل الشذوذ ، ولايقاس عليه ، ونحن نسوق الكلام على حسب ماذكره)[٣] .

٥ ـ وقد يسوق عبارة المفصل فيراها واضحة الدلالة بينة المفهوم ، وليست بحاجة إلى شرح منه ، أو تعليق يعلقه ، فيعرض النص كما ورد في المفصل ، ثم ينتقل إلى نص آخر ، ليرى رأيه فيه ، وهو في عمله هذا قد يشير إلى أن الكلام ليس بحاجة إلى بيان فوق بيانه ، وقد يصرف النظر عن ذلك ، وينتقل إلى فقرة جديدة بدون أية إشارة إلى ذلك ، ومثال هذا ماجاء في خبر ما ولا المشبهتين بليس .

---

(١) شرح المفصل ١/ ٢٢

(٢) سيأتي في فصل «موقفه من الزمخشري» في الباب الخامس .

(٣) شرح المفصل ١٠/ ٢٤

قال الزمخشري : (هذا التشبيه لغة أهل الحجاز ، وأما بنو تميم فيرفعون مابعدها على الابتداء ، ويقرؤون «ماهذا بشر» إلا من درى كيف هي في المصحف ، فاذا انتقض النفي بإلا ، أو تقدم الخبر بطل العمل ، فقيل مازيـــد إلا منطلق ، ولا رجل إلا أفضل منك ، ومامنطلق زيد ، ولاأفضل منك رجل)[١] .

ويعلق ابن يعيش على ذلك بقوله : (هذا الفصل بيّن من كلام صاحب الكتاب ، وقد تقدم شرحه في المرفوعات بما أغنى عن إعادته)[٢] .

٦ ـ وهو قد يسوق مجموعة من الفصول فيراها واضحة لاضرورة لشرحها ، كما وقع له في الجزء السابع[٣] حيث نقل عدة فقرات ، وكان ينتهي كل مقطع بدون أي حديث منه ، وينتقل بعده إلى نص جديد .

٧ ـ وقد تعرض له المسألة المرة بعد المرة فلا يعود إلى شرحها ، وإنما يحيل عليها مبيناً أنه قد مضى البيان فيها ، فلا ضرورة للخوض فيها مرة أخرى ؛ إذ يكون ذلك ضرباً من الفضول لايزيد الشرح بياناً مع بيانه ، ولايكسبه فضلاً فوق فضله .

وقد عرض لحروف الاستثناء على النحو التالي :

قال الزمخشري : (وهي إلا وحاشا وعدا وخلا في بعض اللغات)[٤] .

---

(١) شرح المفصل ٢/ ١١٤

(٢) شرح المفصل ٢/ ١١٤

(٣) شرح المفصل ٧/ ١٥٨

(٤) شرح المفصل ٨/ ١٢٦

قال ابن يعيش : (قد تقدم الكلام على الاستثناء وحروفه في فصل الاسم بما أغنى عن إعادته)[1] .

ومثال ذلك أيضاً ماوقع في بحث الأفعال الناقصة .

قال الزمخشري : (والفصل بين معنيي عسى وكاد أن عسى لمقاربة الأمر على سبيل الرجاء والطمع ، تقول : عسى الله أن يشفي مريضك ، تريد أن قرب شفائه مرجو من عند الله مطموع فيه ، وكاد لمقاربته على سبيل الوجود والحصول تقول : كادت الشمس تغرب ، تريد أن قربها من الغروب قد حصل)[2] .

قال ابن يعيش : (وقد تقدم الكلام على الفرق بين عسى وكاد بما أغنى عن إعادته)[3] .

٨ ـ وهو قد يحيلك إلى مامضى حتى ولو كان ذلك في خطبة الكتاب ، وليس في صلب الموضوعات قال : (والفعل إذا أسند إلى عام عمّ ، وإذا أسند إلى خاص خصّ ، وقد تقدم نحو ذلك في خطبة الكتاب)[4] .

٩ ـ وهو قد يحيل إلى مامضى إحالة مجهولة الموضع ، فلا يحدد مكانها حيث يقول : (وقد تقدم في أول هذا الكتاب كلام على أحكام الأسماء الستة إذا أضيفت إلى ظاهر ومضمر وليس بمتكلم بما أغنى عن إعادته)[5] .

---

(١) شرح المفصل ٨/ ١٢٦

(٢) شرح المفصل ٧/ ١٢٤

(٣) شرح المفصل ٧/ ١٣١ وانظر ١/ ٧٥ .

(٤) شرح المفصل ٣/ ٣٦

(٥) شرح المفصل ٣/ ٥٥ .

١٠ ـ كما أنه قد تمر معه المسألة في مواضع متعددة، فيشير إلى ذلك دون أن يحدد هذه المواضع قال: (وقد تقدم الكلام على شدة اتصال الصفة بالموصوف في مواضع من هذا الكتاب).

١١ ـ وابن يعيش قد يعيد الشرح المرة بعد المرة، ويشير إلى أن الحديث فيالمسألة سبق ذكره ولكنه في عمله أسير النص الذي طرق المسألة ثانية في موضع جديد. فأعاد الشرح لهذا السبب، وذلك كالذي وقع له في بحث: إعلال الواو والياء لامين.

قال الزمخشري: (وتجريان في تحمل حركات الإعراب مجرى الحروف الصحاح إذا سكن ما قبلهما في نحو دلو وظبي وعدو وعدى وواو وزاي وآي، وإذا أريد تحريك ما قبلهما لم تتحملا إلا النصب نحو: لن يغزو ولن يرمي، وأريد أن تستقي وتستدعي، ورأيت الرامي والعمي والمُضَوْضِي)[١]. من ضوضيت.

قال ابن يعيش بعد أن شرح النص: (وقد تقدم الكلام على ذلك، وإنما كرر الكلام على حسب مااقتضاه الشرح)[٢].

١٢ ـ وقد تعرض له المسألة في موضع فيشرحها باختصار، ويَعد بالعودة إليها في مكان آخر يراه مناسباً أكثر من هذا الموضع، ففي بحث الحروف المشبهة بالفعل «إن وأن» ساق النص وعلق عليه ثم قال: (ونعود إلى تفسير هذا الفصل من كلامه حرفاً حرفاً، وإن كنا قد بينا)[٣]، ولست أدري مااللذي يدفع ابن يعيش إلى العودة إليه مع أنه يقرّ بأنه قد بيّن الحكم فيه.

---

(١) شرح المفصل ١٠/ ٩٩

(٢) شرح المفصل ١٠/ ١٠٠

(٣) شرح المفصل ٨/ ٧٣

١٣ ـ وقد يجد مسألة تقدم الحديث فيها ومع ذلك تعرض له مرة أخرى فلا يتناولها بشيء وإنما يعدنا بأنه سيعرض لهما فيما بعد . قال ابن يعيش : (وأما البقوى والشروى تقدم الكلام عليه وسيوضح أمره فيما بعد)[١] .

١٤ ـ وقد يتطرق إلى ذكر أمور لم ترد لها أية إشارة في نص المفصل ، ومن ذلك ماوقع له في بحث «عطف البيان» حيث عرض الزمخشري للفرق بين البدل وعطف البيان ، فذكر وجهين من أوجه المقارنة ، ولكن ابن يعيش بدأ بأوجه الموافقة أولاً فقال : (عطف البيان له شبه ببدل الشيء من الشيء ، وهو هو من حيث إن كل واحد منهما تابع ، وإن الثاني هو الأول في الحقيقة ، فلذلك تعرض للفصل بينهما ، وجملة الأمر أن عطف البيان يشبه البدل من أربعة أوجه . .)[٢] . ولما انصرف ابن يعيش إلى بيان

---

(١) شرح المفصل ١٠/٩٩ .

(٢) شرح المفصل ٣/٧٢ .

١ ـ فيه بيان كما في البدل . ٢ ـ يكون بالجوامد كالبدل .

٣ ـ بياض في الأصل .

٤ ـ يكون لفظة لفظ الاسم الأول على جهة التأكيد كما كان في البدل .

المفارقة : ١ ـ عطف البيان في التقدير من جملة واحدة بدليل قولهم يا أخانا زيداً والبدل في التقدير من جملة أخرى ياأخانا زيدُ .

٢ ـ عطف البيان يجري على ما قبله في تعريفه وليس كذلك البدل لأنه لايجوز أن تُبْدَل النكرة من المعرفة .

٣ ـ البدل بالمظهر والمضمر وليس العطف كذلك .

٤ ـ قد يكون البدل غير الأول سلب زيد ثوبه وعطف البيان لايكون غير الأول .

الزمخشري : البدل هو المعتمد بالحديث بينما عطف البيان الأول هو المعتمد والثاني يوضحه .

أوجه المفارقة عدها أربعة في حين اكتفى الزمخشري من ذلك بوجهين رآهما قائمين مقام ماذكره ابن يعيش ، إيغالاً في الإيجاز وتقليص العبارة ما أمكن ذلك .

١٥ ـ وقد يزيد على ماورد في النص بعض الأمور يراها ضرورية ، إذ بها تتحقق الفائدة ، ويتضح المعنى ، قال ابن يعيش : (انما بدأ «الزمخشري» بحصر ألفاظ الجمع ، ولم يذكر أبنية الثلاثي التي هي في الآحاد التي تكسر عليها الجموع ، لأن الباب باب الجمع فجاء بالتفصيل على وفق الترجمة . . ونحن نجمع بينهما لأن الفائدة مرتبطة بهما)(١) .

١٦ ـ وقد يقع من ابن يعيش بيان لاضرورة له ، إذ يكون النص واضحاً بينا ولكن مع ذلك يحاول أن يقول شيئاً ما ، فقد قال الزمخشري عن الاسم : (مااختلف آخره)(٢) .

وقال ابن يعيش : (يريد من الأسماء المتمكنة) مع أن الزمخشري قال : (والاسم المعرب مااختلف آخره) .

١٧ ـ وقد ينسى ابن يعيش ماكان قاله وأشار به إلى مامضى فيقف مرة أخرى عند المسألة نفسها ، ففي بحث شتان قال : (قد تقدم الكلام على شتان بما فيه مقنع ونحن الآن نتكلم على الأبيات) ، وبعد أن قال ذلك ، وتوقعنا منه البدء بشرح الأبيات قال : (اعلم أن شتان معناها تباين وافترق ، وذلك لايكون من واحد ، لأن الفرقة إنما تحصل من اثنين فصاعدا . .)(٣) .

---

(١) شرح المفصل ٥/ ١٤
(٢) المصدر نفسه ١/ ٤٩ .
(٣) شرح المفصل ٤/ ٦٨

١٨ ـ وقد يقع شيء من الفوضى في عمله ، ومثال ذلك ماوقع في بحث : أسماء الأفعال والأصوات ؛ إذ ذكر الزمخشري ثلاثة أبيات شاهدة لشتان هي :

(شتان مايومي على كوُرها[١] ويومُ حيّان أخي جابر[٢]

و : شتان هذا والعناق والنومْ والمشرب البارد في ظل الدَّوْمْ[٣]

وأما نحو قوله :

لشتان مابين اليزيدين في الندى يزيدِ سُلَيم والأغرِبن حاتم[٤]

فقد أباه الأصمعي ، ولم يستبعده بعض العلماء عن القياس)[٥] .

قال ابن يعيش : (وأما البيت الثاني الذي أنشده وهو «شتان هذا والعناق والنوم» فالشاهد فيه رفع الاسمين بعد ارتفاع الفاعل . . وأما البيت الأول وهو «شتان مايومي على كورها إلخ» فالبيت للأعشى ، والشاهد فيه «مايومي ويوم جابر . .» وأما البيت الثالث وهو : «لشتان مابين اليزيدين» . فهو لربيعة الرقي)[٦] .

(١) يريد أن يومه وهو على كور ناقته فيه تعب ومشقة ويومه وهو ينادم حيان يتساقيان الخمر يوم لهو وطرب .حيان رجل من بني حنيفة كان ينادم الأعشى وله أخ يقال له جابر كان ملكاً يحسن إليه فهو يفرق بين ركوبه على كور الناقة وبين تلك الأيام .

(٢) حيان وجابر ابنا عميرة من بني حنيفة ، الكور : الرحل/ كور الناقة .
شجر المقل : ويرى في الظل الدوم : أي الدائم .

(٣) في مدح يزيد بن حاتم المهبلي وهجاء يزيد بن أسيد السيلمي .

(٤) شرح المفصل ٤/ ٦٨ .

(٥) شرح المفصل ٤/ ٦٨ .

(٦) شرح المفصل ٤ / ٦٨ .

١٩ ـ وقد يتسمح الزمخشري في عبارته ويتساهل في سبكها ، فلا تأتي دقيقة على نحو ماهو مألوف عنده ومتوقع منه ، فيستدرك ذلك ابن يعيش ، ويحدد موضع التسمح[١] .

قال الزمخشري : (شبه الحال بالمفعول من حيث إنها فضلة مثله جاءت بعد مضي الجملة ، ولها بالظرف شبه خاص من حيث إنها مفعول فيها ، ومجيئها لبيان هيئة الفاعل أو المفعول ، وذلك قولك ضربت زيداً قائماً ، تجعله حالاً من أيهما شئت)[٢] .

قال ابن يعيش : (وقوله «تجعله حالاً من أيهما شئت» يعني أنك إذا قلت : ضربت زيداً قائماً إن شئت جعلته حالاً من المفعول الذي هو زيد وهذا فيه تسمح ؛ وذلك أنك إذا جعلت الحال من التاء وجب أن تلاصقه فتقول ضربت قائماً زيداً ، فإذا أزلت الحال عن صاحبها فلم تلاصقه لم يجز ذلك لما فيه من اللبس إلا أن يكون السامع يعلمه كما تعلمه ، فإن كان غير معلوم لم يجز وكان إطلاقه فاسداً)[٣] .

٢٠ ـ وابن يعيش قد يصحح وهما بدا في سياق النص ، ووقع مثل هذا في بحث المفعول المطلق قال الزمخشري : (ومن إضمار المصدر قولك : عبد الله أظنه منطلق ، تجعل الهاء ضمير الظن ، كأنك قلت عبد الله أظن ظني منطلق ، وماجاء في الدعوة المرفوعة : «واجعله الوارث منا» محتمل عندي أن يوجه على هذا)[٤] .

---

(١) شرح المفصل ٤ /٦٨ .
(٢) شرح المفصل ٢/ ٥٥ ـ ٥٦ وسوف يأتي مفصلاً في الباب الخامس .
(٣) شرح المفصل ٢/ ٥٥ ـ ٥٦ .
(٤) شرح المفصل ١/ ١٢٣

٢١ ـ وقد يتعرض ابن يعيش إلى الجانب اللغوي في نص المفصل إضافة إلى الجانب النحوي قال : (وقوله : يكسعونها : أي يتبعونها في آخر الكلمة ، قال : كسعه : أي ضربه من الخلف ، وهذه استعارة لزيادة التاء آخراً)[١] .

وقال : (وقوله شرعا : أي سواء يقال : القوم في هذا الأمر شَرْعٌ أي سواء ، ويحرك ويسكن ، ويستوي فيه الواحد والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث)[٢] .

٢٢ ـ وكان يحيل ابن يعيش على مسائل جاءت في كتابه الأول ، وقد سبق بيان ذلك ، وأنه وقع في ستة مواضع منه ، ومنها قوله : (وقد تبدل همزة أن عينا فتقول : أشهد عنّ محمداً رسول الله ، ويروى بيت ذي الرمة «أأن ترسمت من خرقاء منزلة» أعن ترسمت . . وهي عنعنة تميم ، وقد استوفيت هذا الموضع في شرح الملوكي)[٣] .

وكذلك قال في بحث الثلاثي : (. . الأبنية الثلاثية التي هي أفعل وفعّل وفاعل ، فالزيادة في كل واحد منهما أفادت معنى لم يكن قبل ، وقد استقصيت معانيها في كتابي شرح الملوكي في التصريف)[٤] .

ويمضي ابن يعيش في شرح المفصل ، وتناول نصوصه على هذه الصورة التي عرضتها لك من ألفه إلى يائه .

---

(١) شرح المفصل ٢/ ١١٦ وهناك فصل للجانب اللغوي يأتي في الباب الخامس .
(٢) شرح المفصل ٢/ ١٢٣ .
(٣) شرح المفصل ٨/ ٧٩ ، وانظر شرح التصريف/ ٢١٦
(٤) شرح المفصل ٧/ ١٥٦ . وانظر شرح التصريف/ ٦٧

الفصل الثالث

مصادر شرح المُفَصَّل

قضى ابن يعيش شطرا غير قصير من عمره يؤهل نفسه علمياً ، ويتلقى دروسه على أيدي العلماء المعاصرين له ، ويبدو من خلال ماخلّف لنا في هذا الكتاب أنه كان طالباً مجداً نشيطاً ، حيث تمكن بذلك من الاطلاع على آراء النحويين الذين سبقوه اطلاعاً دقيقاً فعرف مذاهب النحو وأصحابها من بصري وكوفي وبغدادي ، وقد انعكس ذلك كله في شرحه حيث تجده جامعاً لآراء الفرقاء الثلاثة ، حتى اعتُبر كتابه أشبه بدائرة معارف للنجاة من بصريين وكوفيين وبغداديين .

قال شوقي ضيف : (وأهم مصنفاته شرحه على مفصل الزمخشري . . صنفه ـ كما يقول في مقدمته ـ في سن السبعين ، وهو أشبه بدائرة معارف لآراء النجاة من بصريين وكوفيين حتى كأنه لم يترك مصنفاً لعلم من أعلامهم إلا استوعبه ، وتمثل كل مافيه من آراء تمثلا منقطع النظير)[1] .

وعلى ذلك فنحن نرى الإشارة إلى كتب هؤلاء الأعلام مبثوثة في هذا الكتاب ، وهو يكثر النقل عن بعضهم ، ويقلل من النقل عن بعضهم الآخر ، وذلك راجع فيما يبدو إلى شهرة من ينقل عنه ومكانته وقوة آرائه .

---

(١) المدارس النحوية/ ٢٨٠

ولقد كنت أوّد أن أقسم هذه الأصول إلى ثلاثة أقسام :

أصول البصريين ، وأصول الكوفيين ، وأصول البغداديين ، ثم أتبع ذلك بقسم رابع أخصصه لأصول اللغة ، غير أني آثرت هنا أن أترك هذا التقسيم مؤقتاً في هذه المرحلة من دراسة الكتاب لأني سأعود إلى ذلك في عرض مسائل الخلاف .

ولذا فأنا أكتفي هنا بعرض نماذج من آراء الذين أكثر من النقل عنهم ، وكان لهم تأثير واضح في الكتاب .

وهذه الأصول قد ترد الإشارة إليها صريحة في الكتاب ، ولكن الرجل في بعض الأحيان قد ينقل ماينقله ولايعزو ذلك إلى صاحبه ، ومن ثم فأنا أعرض هنا لهذين الجانبين على الطرز التالي :

آ ـ المصادر التي يشير إليها

كتاب سيبويه

إذا كان الزمخشري قد تعلق بكتاب سيبويه تعلقاً كبيراً ، وأخذ منه الشيء الكثير حتى اعتبر كتابه «المفصل» تلخيصاً لكتاب سيبويه فما الذي يمنع ابن يعيش من ذلك؟ ماالذي يمنعه من اعتماد الأصل الذي بُني عليه كتاب الزمخشري وقد تكفّل بشرحه ، وتوضيح ماغمض منه؟

قال شوقي ضيف : (ويكفي أن نرجع إلى المفصل فسنراه يضع كتاب سيبويه نصب عينيه حتى ليصبح ملخصاً له أحياناً على نحو مايلقانا في باب المفعول المطلق)(١) .

---

(١) المدارس النحوية/ ٢٨٤ .

ولقد خطا ابن يعيش الخطوة نفسها حيث كانت مكانة سيبويه عنده عظيمة، وقدره رفيعاً ولهذا فقد أكثر من النقل عنه، وقد كان يعتبر أن ماجاء عن طريق سيبويه أمر قطعي لاسبيل إلى ردّه، والطعن به، لأنه الرجل الثقة الذي يُؤخذ عنه.

ذكر ابن يعيش قول الشاعر:

حَذِرٌ أموراً لا تضير وآمنٌ ... ما ليس مُنجِيَه من الأقدار

ثم قال: (.. فان سيبويه رواه عن بعض العربْ وهو ثقة لاسبيل إلى ردّ مارواه)[1].

وإننا نلاحظ آراء سيبويه، وعباراته تطالعنا منذ الصفحات الأولى للكتاب حيث بدأ يبحث في اشتقاق اسم «الله» فافتتح حديثه برأي سيبويه قال: (ولسيبويه في اشتقاقه قولان: أحدهما أنّ أصله: إِلاه على زنة فعال.. والقول الثاني من قولي سيبويه أن أصله لاه)[2].

ومما يدل على قوة الصلة بينه وبين آراء سيبويه أنه كان إن وقعت بعض هذه الآراء في مؤلفات الآخرين يستطيع تحديدها، وإرجاعها إلى الأصل الذي أخذت منه.

قال ابن يعيش: (وربما وقع في عبارة النحويين في العلم أنه يوصف بكذا، وبالمضاف إلى مثله، وهي من عبارات سيبويه)[3].

---

(١) شرح المفصل ٦/ ٧٣، سيبوية ١/ ٥٨، والبيت قائله: أبان اللاحقي، وقيل مصنوع.

(٢) شرح المفصل ١/ ٣، وانظر سيبويه ٢/ ١٤٤، وانظر اللسان: أله، لاه.

(٣) شرح المفصل ٣/ ٧٥، وقال سيبويه: (.. اعلم أن العلم الخاص من الأسماء يوصف بثلاثة أشياء: بالمضاف إليه وبالألف واللام، وبالأسماء المبهمة..). الكتاب ١/ ٢١٠.

وقد يرى بعض العلماء رأياً في عبارة سيبويه فيتوهم فيها وجهاً من الوجوه ، ويضلّ عن الحق الذي أريد بها ، فيشير ابن يعيش إلى المسألة مبيناً ذلك الوهم ، وذاكراً الوجه الصحيح الذي يراه فيها .

قال ابن يعيش : (وقد توهم أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب أن مذهب سيبويه أن ارتفاعه «المضارع» بمضارعة الاسم ، ولم يعرف حقيقة مذهبه ، وتبعه على ذلك جماعة من أصحابه .

والصحيح من مذهبه أن إعرابه بالمضارعة ، ورفعه بوقوعه موقع الاسم . .)(١) .

وإذا أردت أن تعرف إلى أي مدى تعلق بآراء سيبويه فما عليك إلا أن تمعن النظر في صفحات هذا الكتاب «شرح المفصل» لتقف على حقيقة ذلك ، على أني أحصيت المواضع التي ورد فيها ذكر لسيبويه في الفهرس الذي أعددته للأعلام فوجدتها بلغت ٦١٤ موضعاً ، هذا مع العلم أن هناك مواضع كثيرة لم يذكر فيها اسم سيبويه ، وأخذ عنه فيها ، ولو فعل لتضاعف هذا الرقم . .

على أن نقله عن سيبويه لم يكن يتصف دائماً بالنقل المسلّم به الذي لايقبل المناقشة ، ولايخضع للرد ، بل قد ينقل رأيه ويقابله بغيره من آراء النحويين ، ثم يرجحه عليه ، مثال ذلك مناقشته للفظ «أحمر» حيث قال : (إن سيبويه يمنع صرفه بعد تنكيره ، وذهب أبو الحسن

---

(١) شرح المفصل ٧/ ١٢ ، قال سيبويه في «باب وجه دخول الرفع في الأفعال المضارعة للأسماء» : (اعلم أنها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ . . فانها مرتفعة وكينونتها في هذا الموضع ألزمتها الرفع . .) الكتاب ١/ ٤٠٩ .

الأخفش إلى صرفه لأنه يقع بالتسمية ، فإن الصفة إذا نكّرت زال التعريف ، وبقي فيه علة واحدة وهي الوزن وحده ، فانصرف ، وأرى القياس ماقاله أبو الحسن)(١) .

وهو في بعض الأحيان قد يجد نقصاً في موضع من المواضع في كتاب سيبويه فيشير إلى ذلك ويبيّنه ، قال : (وأما دُئِل فقبيلة أبي الأسود فإن سيبويه لم يذكره في أبنية الأسماء(٢) .

ومثل ذلك ماوقع له في باب التعجب والحديث فيه عن التقديم والتأخير والفصل ، فإنه بعد عرض الخلاف الذي وقع في الفصل في باب التعجب قال : (فأما سيبويه فلم يصرّح في الفصل بشيء وإنما صرح بمنع التقدم)(٣) .

وابن يعيش قد يضعّف رأي سيبويه في بعض المسائل كالذي وقع منه في قول زهير :

وإن أتـاه خليـل يـوم مسألة يقول لاغائب مالـي ولاحـرم

---

(١) شرح المفصل ١/ ٧٠ ، قال سيبويه : (اعلم أن أفعل إذا كان صفة لم ينصرف في معرفة ولانكرة وذلك لأنها أشبهت الأفعال نحو أذهب وأعلم ، قلت فما باله لاينصرف إذا كان صفة وهو نكرة فقال لأن الصفات اقرب إلى الأفعال فاستثقلوا التنوين فيه كما استثقلوه في الأفعال) الكتاب ٢/ ٢ .

(٢) شرح المفصل ١/ ٣٠ وفي كتاب «الاستدراك على سيبويه» يستعرض الزبيدي أبنية الأسماء الثلاثة التي ذكرها سيبويه ثم يقول : وذكر أبو حاتم عن الأخفش أنه قد جاء في كلامهم فُعِل ، قالوا الدئل لدويبة وأنشد :

جاءوا بجيش لوقِيس مُعَرسُه ماكان إلا كمُعَرس الدُّئِل

الاستدراك/ ٦ . انظر إصلاح المنطق/ ١٨٧

(٣) شرح المفصل ٧/ ١٥٠ ، وانظر سيبويه ١/ ٣٧

قال ابن يعيش : (فسيبويه يتأوله على إرادة التقديم كأن المعنى يقول : إن أتاه خليل ، وقد استضعف ، والجيد أن يكون على إرادة الفاء فكأنه قال : فيقول ، والفاء تحذف في الشعر نحو قوله : من يفعل الحسنات الله يشكرها . .)[1] .

الخليل بن أحمد :

وأما الشخصية الثانية التي كان يهتم بآرائها ، ويأخذ عنها فهو الخليل بن أحمد ، وذلك أمر طبيعي فهو أستاذ سيبويه ، وهو أولى بأن يؤخذ عنه من غيره ، ونجد ذلك في الكتاب حيثما اتجهنا ، ويفتتح كتابه بنص للخليل يقول فيه : (من الأبواب ما لو شئنا أن نشرحه حتى يستوي فيه القوي والضعيف لفعلنا ، ولكن يجب أن يكون للعالم مزية بعدنا)[2] .

ولم يكن راضياً عن كتاب العين ، حيث يرى ـ كما يرى غيره ـ فيه تخليطاً واضطراباً وفساداً في الرأي ، حكمه في ذلك حكم الذين سبقوه ، ونظروا في الكتاب نظرة تحقيق ثم قالوا كلمتهم فيه .

قال : (وأما أمهة وتأمهت إنما حكاها صاحب كتاب العين لا غير ، وفي كتاب العين من الاضطراب والتصريف الفاسد ما لا يدفع عنه)[3] .

---

(١) شرح المفصل ٨/ ١٥٨ ، وانظر سيبويه ١/ ٤٣٦

(٢) شرح المفصل ١/ ٢

(٣) شرح المفصل ١٠/ ٥ وقال في الشرح الملوكي : (. . وهو من مسترذل كتاب العين)/ ٢٠٣ ، وفي الصفحة/ ٢٠٤ يقول : (وفي كتاب العين من الاضطراب والتصريف الفاسد مالايدفع) ، وانظر بياناً وافياً حول كتاب العين في المزهر ٢/ ٧٦ ـ ٧٩ تحقيق البجاوي وزميليه .

وبذلك تكون آراؤه المنشورة في كتاب سيبويه هي السند الذي اعتمد عليه في بيان وجهة نظر الخليل فيما عرض له من مسائل .

وهو ينقل عن الخليل في اللغة قال : (قال الخليل : العشواء هي الناقة التي لا تبصر ما أمامها فهي تخبط بيديها كل شيء ، وقد يكون ذلك من حدتها فهي ترفع طرفها ولاتتعمد موقع يدها)(١) .

وهو ينقل عنه آراءه النحوية ، مثال ذلك ماوقع في بحث العلم ، قال ابن يعيش : (وأما مانُقل وفيه اللام فيُقَرّ بعد النقل عليه ، وما أَدخل فيه الألف واللام بعد النقل فمراعاة لمذهب الوصفية ، قال الخليل : كأنهم جعلوه الشيء بعينه ، يريد أنهم لمحوا اتصافه بمعنى ذلك الاسم)(٢) .

ولا يعني تعلقه بالخليل وكثرة نقله عنه أنه كان يقبل كل آرائه ، ويحتج بها بل كان يرد مايراه غير صالح منها ولامقبول ، حيث قال في «الـ» التعريف : (وأما ما احتج به الخليل من انفصاله بالوقوف عليه في الشعر فلا حجة فيه ولادليل)(٣) .

وضعّف رأيه بشكل صريح في بحث «لن» قال : (وكان الخليل يذهب في إحدى الروايتين عنه إلى أن الأصل في لن ، لا أن ، ثم خففت لكثرة الاستعمال كما قالوا : أيش والأصل أي شيء فخففت ، وكما قالوا كينونة والأصل كيّنونة وهو قول يضعف إذ لادليل عليه)(٣) .

---

(١) شرح المفصل ١/ ١٦ وجاء في اللسان/ عشا : (فلان خابط خبط عشواء أصله من الناقة العشواء لأنها لاتبصر ماأمامها فهي تخبط بيديها وذلك لأنها ترفع رأسها فلا تتعهد مواضع أخفافها) .

(٢) شرح المفصل ١/ ٤٣, (٣) شرح المفصل ٩/ ١٨

(٣) شرح المفصل ٧/ ١٥ وفي سيبويه ١/ ٤٠٧ (. . ولن ، فأما الخليل فزعم أنها لاأن ولكنهم حذفوا لكثرته في كلامهم كما قالوا ويلمه يريدون ويل أمه) .

أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني :

أما أبو علي الفارسي فقد شغل بآرائه حيزاً غير قليل من هذا الكتاب، وكيف لا يكون ذلك وأبو علي عنده من حذاق أهل هذه الصناعة، حيث أشار إلى ذلك في الشرح الملوكي[(١)]، ثم عرض لشيء من هذا القبيل في شرح المفصل قال ابن يعيش : (واعلم أنَّ كان في حال زيادتها لا اسم لها ولا خبر ولا فاعل، لأنها ملغاة عن العمل هذا مذهب المحققين كابن السراج وأبي علي)[(٢)] .

ومع أنه ينقل عن أبي علي كثيراً فإنك لا تعدم معارضة له، ومخالفة في الرأي، فقد نقل رأي الفارسي في بحث الحرف ثم قال : (كأن أبا علي أورد هذه التشكيكات للبحث وإذا أنعم النظر كانت غير لازمة)[(٣)] .

ومن كتبه التي ينقل عنها ويشير إليها الشيرازيات[(٤)] والإيضاح[(٥)] .

وأما ابن جني فقد كان حريصاً على الاستشهاد بآرائه، وقد فعل ذلك في مواضع من هذا الكتاب، وكتابه «سر صناعة الإعراب» كان أثيراً عند

---

(١) الشرح الملوكي/ ٢٧٨ .

(٢) شرح المفصل ٧/ ١٥٢ .

(٣) شرح المفصل ٨/ ٣، قال أبو علي الفارسي : «من زعم أن الحرف ما دل على معنى في غيره فإنه ينبغي أن تكون أسماء الأحداث كلها حروف . . . ويلزم أن تكون أسماء التأكيد حروفاً لأنها تدل على تشديد المؤكد . . . وينبغي أن تكون الصفات كذلك لأنها تدل على معان في غيرها» .

(٤) شرح المفصل ١٠/ ١١١ .

(٥) شرح المفصل ٨/ ٩٨ .

ابن يعيش ينقل عنه كثيراً[١] وغالباً مايغفل الإشارة إليه ، وذلك أمر أتناوله في الفقرة التالية ، كما كان ينقل عن كتاب الخصائص[٢] .

قال ابن يعيش : (والذي نص عليه أبو علي في الإيضاح الشعري ، وكذلك ابن جني في سر الصناعة أن العامل في المعطوف ما ناب عنه الحرف العاطف لا العاطف نفسه ، وأرى ماذهب إليه ابن جني من القول بأن العامل في الفعل المحذوف لاينفك من ضعف)[٣] .

المبرد :

وكان ابن يعيش ينقل عن المبرد كثيراً ، ويزداد هذا النقل خاصة عند تعرضه لمسائل الخلاف ، ففي مسألة «مامثل عبد الله يقول ذاك ولا أخيه» يقول : (وكان أبو العباس يمنع جواز هذه المسألة ونظائرها لأنه كان يرى حذف الجار ولايرى العطف على عاملين)[٤] .

ولم يصرح بأسماء المؤلفات التي كان يأخذ عنها مما يخص المبرد سوى كتاب واحد هو الكامل ، فقد قال في تعليقه على الآية (اتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ) ، (ونظير الآية قول الشاعر : أنشده المبرد في الكامل :

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا ... فاذهب فما بك والأيامِ من عجب[٥]

---

(١) شرح المفصل ٨/ ٨٩ .

(٢) شرح المفصل ١٠/ ٣٢ وقابله بالخصائص٣/ ١٦٢ .

(٣) شرح المفصل ٨/ ٨٩ .

(٤) شرح المفصل ٣/ ٢٣ .

(٥) شرح المفصل ٣/ ٧٩ ، وانظر الكامل ٣/ ٣٩ فقد أنشده بمناسبة ذكر الآية : ﴿**اتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام**﴾ وقراءة حمزة ثم قال : (وهذا مما لايجوز عندنا إلا أن يضطر إليه شاعر وساق بعد ذلك البيت ، وهو من أبيات سيبويه التي لا يعرف لها قائل/ الخزانه٢/ ٣٣٨ .

وعندمـا اطلق لفظ الاخـفش فـإنمـا أريد به الأوسط ، حـيث كـان الرجل ينقل عـن الأخفش الكَبير والاخـفش الصـغير أحياناً ، ولكن نقله عن الأوسط أكثر بكثير من نقله عن الآخرين .

وقال ابن يعيش : (ابن عرس لدابة دون السِنّور سوداء في عنقهـا ، والجمع بنات عِرْس وحكى الأَخفش بنو عِرس أيضاً)[1] .

وذكر قول الشاعر :

أكل امــرىء تحسبين امــرأ ونــار تـوقـد بالليـل نــاراً

ثم قال : (وهذا البيت من أوكد مااستشهد به أبو الحسن)[2] .

وحكي في تعليقه على قول الشاعر :

نهيتك عن طلابك أم عمرو بعاقبـة وأنـت إذٍ صحيح

قـال : (. . على أنه قـد حكي عن أبي الـحسن أن إذ هـنا مـجـرورة بمضـاف محذوف كـأنه أراد حينئذ ، ثم حـذف حين وهو يريدها ، فـهي مـجرورة بـالمضـاف المـقـدر ، ومـاأبعـد اعـتـقـاد مثل هـذا من فـضل ذاك السيد ، ومحمله ـ إن صح ـ على التقريب ، أو أنه يريد مجرورة الموضع لا اللفظ)[3]

---

(١) شرح المفصل ١/ ٣٦ .

(٢) شـرح المـفـصـل ٣/ ٢٨ والبيت لأبي داوُد ، حـديثه مـوجـه إلى قلبـه وقـد نهـاه عن استحكام الحب . وكان ذلك آخر ما وصاه به والشاهد : إذ حيث نابت عن جملة .

(٣) شرح المفصل ٣/ ٢٩ قائله أبو ذؤيب ، وانظر بياناً لذلك في الخزانة / ٣ ١٤٩

وكان ينقل عن **ابن السراج** وخاصة من كتاب الأصول، قال: (قال ابن السراج وحق الزائد ألا يكون عاملاً ولا معمولاً، ولايحدث معنى سوى التأكيد)(١).

ونقل عن **الرماني** فقال: (وذهب الرماني في شرح الأصول إلى أنك إذا قلت: ماجاءني زيد وعمرو احتمل أن تكون إنما نفيت أن يكونا اجتمعا في المجيء، فهذا الفرق بين المحققة والصلة، فالمحققة تفتقر إلى تقديم نفي، والصلة لاتفتقر إلى ذلك)(٢).

وهو ينقل عن **الكسائي** كثيراً، **والكوفيين** بشكل عام، غير أنه يردّ مذهبهم في معظم الأحيان، وينتصر له، ويرجحه في مواضع معدودة.

قال ابن يعيش: (وقد ذهب الكسائي ومن تابعه من الكوفيين إلى أن رب اسم مثل كم، واعتلوا بما حكوه عن بعض العرب أنهم يقولون «رب رجل ظريف» برفع ظريف على أنه خبر عن رب، وقالوا إنها لاتكون إلا صدراً، وحروف الجر إنما تقع متوسطة لانها إيصال معاني الأفعال إلى الأسماء، والصواب مابدأنا به وهو مذهب البصريين)(٣).

وإن مقام ثعلب كان أثيراً عنده قال: «إن الأمومة حكاها ثعلب وحسبك به ثقة»(٤) وكان ينقل عن الفراء قال: (وقال الفراء «كَلاّ» حرف رد يكتفى بها كنَعَم وبلى، وتكون صلة لما بعدها كقولك: كلا ورب الكعبة بمنزلة إي ورب الكعبة، كقوله تعالى: ﴿**كلا والقمر**﴾.

(١) شرح المفصل ٧/ ٩٩. انظر الأصول لابن السراج ٢/ ٢٦٩ (وحق الملغى..).
(٢) شرح المفصل ٨/ ٣٧.
(٣) شرح المفصل ١٠/ ٥.
(٤) شرح المفصل ٨/ ١٢٩

ومـمن نقل عنهم ابن كيسان والزجاج والسكري والمازني والجرمي وعلي بن عيسى والزيادي وابن درستويه وأبو عمرو بن العلاء ويونس والسيرافي وقطرب وابن بابشاذ . . إلخ .

وكان يعتمد في اللغة اعتماداً كلياً على أبي زيد ، وينقل عنه كلما اقتضى المقام بياناً لغوياً ، وتقوية لرأي ، فقد كان يحدث عن لفظ قرطاس ، فقال : (ويقال قَرْطَس أيضاً حكاها أبو زيد)(١) .

وقال : (وحكى أبو زيد الفينة بعد الفينة بالألف واللام ، وهذا يكون مما اعتقب عليه تعريفان أحدهما بالألف واللام ، والآخر بالوضع والعلمية)(٢) .

وكان ينقل عن ابن دريد من كتابه الاشتقاق ، وينقل عن إصلاح المنطق لابن السكيت بعض المسائل .

ذكر البيت :

وقبلي مات الخالدان كلاهما ... عميد بني حجوان وابن المضلل

ثم قال : (قال ابن السكيت في إصلاحه : الخالدان خالد بن نَضْلَة ابن حَجْوَان بن فقعَس وخالد بن قيس)(٣) .

وكان ينقل عن صحاح الجوهري ، قال : (قال الشاعر وهو ابن مقبل :

يُمَشِّي بها ذب الرياد كأنه ... فتى فارسيٌّ في سراويلَ رامِح

---

(١) شرح المفصل ١/ ٩ انظر اللسان والصحاح/ قرطس .

(٢) شرح المفصل ١/ ٣٩

(٣) شرح المفصل ٢/ ١١٤ وانظر إصلاح المنطق ٤٤٦ ، وقائل البيت الأسود بن يعفر . انظر اللسان/ خلد .

ويروى : أتى دونها ذب الرياد ، هكذا أنشده صاحب الصحاح)[1] .

وينقل مسائل عن **الأصمعي** و**أبي عبيدة** و**ابن الأعرابي** و**أبي عمرو الشيباني** و**الأزهري** و**الجرجاني** .

أما في المسائل الفقهية التي عرض لها فقد اتخذ من كتاب الأيمان لمحمد ابن الحسن الشيباني الأساس الذي اعتمد عليه ، وذلك ماأشرت إليه في التعريف بمذهبه الفقهي وسوف أعرض له مرة أخرى فيما بعد في المسائل المشتركة بين الفقه والن

ب ـ المصادر التي لم يُشِرْ إليها

لا شك أن هناك مصادر كثيرة اعتمد عليها ابن يعيش ، وأخذ منها ، ولكنه لم يشر إليها ، وأكتفي هنا بذكر اثنين منها أولهما : شرح شواهد سيبويه للأعلم ، وثانيهما الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ، أما **شرح الأعلم** فقد تتبعه بحروفه ، وأخذ عنه شروح الشواهد التي وردت في المفصل ، ووقعت في الوقت نفسه في كتاب سيبويه ، نقلها بحروفها بدون أن يشير إلى ذلك ، أو يصرّح به ، فهو يسوق الشاهد ، ثم يلحق نص الأعلم من بعده وكأنه من قدحه .

وأنا أورد هنا مثالاً لما فعله على أن يكون التفصيل في الفقرة القادمة «الأمانة العلمية» قال الكميت :

شمّ مهاوين أبدانَ الجزور مخا ... ميص العشيات لاخُور ولاقُزم

---

(١) شرح المفصل ١/ ٦٤ انظر الصحاح/ سرل ، فقد ذكر عجز البيت فقط . وانظر الديوان/ ٤١ تحقيق عزة حسن وهو كما ورد في الصحاح .

قال ابن يعيش : (البيت للكميت ، والشاهد فيه نصب أبدان الجزور بقوله مهاوين وهو جمع مهوان تكثير مهين ، كما كان منحار تكثير ناحر ، فعمل الجمع عمل واحده كما كان اسم الفاعل كذلك .

وصف قوماً بالعزة والأنفة ، وكنى عن ذلك بالشمم وهو ارتفاع الأنف ، كما يقال للعزيز شامخ الأنف ، والأبدان جمع بدنة وهي الناقة المتخذة للنحر ، يريد أنهم يهيئون الإبل فينحرونها للأضياف ، وقوله مخاميص العشيات المراد أنهم يجوعون في العشايا ، لأنهم يؤخرون عشاءهم رغبة في حضور ضيف ، والخور الضعفاء ، والقزم الأرذال من الناس ، ولا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لأن أصله المصدر)(١) .

هذا نص ابن يعيش في التعليق على البيت ، وأنا أسوق ماجاء في كتاب سيبويه من تعليق للأعلم على البيت .

جاء في كتاب سيبويه قول الأعلم : (الشاهد فيه نصب أبدان الجزور بقوله : مهاوين لأنه جمع مهوان ، ومهوان تكثير مهين ، كما كان منحار ، ومضراب تكثير ناحر وضارب ، فعمل الجمع عمل واحده كما تقدم .

وصف قوماً بالعزة والكرم فيقول : هم شم الأنوف أعزة ، فجعل الشمم كناية عن العزة والأنفة ، كما يقال للعزيز شامخ الأنف ، وللذليل خاشع الأنف ، ثم قال : يهيئون للأضياف والمساكين أبدان الجزور ، وهو جمع بدنة وهي الناقة المتخذة للنحر المسنة ، وكذلك الجزور وقوله مخاميص العشيات أي يؤخرون العشاء تربصاً على ضيف يطرق فبطونهم خميصة في عشياتهم لتأخيرهم الطعام ، والخور الضعفاء عند الشدة ، والقزم الحقراء والأرذال(٢) .)

---

(١) شرح المفصل ٦/٧٦

(٢) كتاب سيبويه ١/ ٥٩

وما أذكره في الفقرة القادمة أكثر تطابقاً مما سقته هنا، وأكتفي في هذا المقام بهذا القدر، فهو كاف في الدلالة على ما أردته منه، وسقته من أجله، وقد حددت النصوص التي أخذها عن الأعلم، ووقع فيها التوافق في الكتاب.

وفي الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات ابن الأنباري نصوص كثيرة أخذها ابن يعيش بدون أن يشير إلى ذلك، وخاصة فيما يتعلق بالرد على الكوفيين، حيث يحسّ القارىء بأن هذا الرد لابن يعيش مع أنه في أغلب الأحيان يكون لابن الأنباري، وقد بيّنا من قبل إعجابه به، وحرصه على لقائه، ومناظرته أو التلمذة على يديه، لاستكمال ثقافته أو اختبارها وأكتفي هنا أيضاً بمقابلة نصين عندهما فقط.

قال ابن يعيش: (ومااحتج به الكوفيون أنهم قالوا لام التعليل لو كانت اللام الداخلة على الفعل هي اللام الخافضة لجاز أن تقول: «أمرت بتكرم» على معنى «أمرت بأن تكرم». والجواب أن حروف الجر لاتتساوى في ذلك لأن اللام قد تدخل على المصادر التي هي أغراض الفاعلين في أفعالهم، وهي شاملة يجوز أن يسأل بها عن كل فعل، فيقال: لم فعلت؟ فيقال لكذا، لأن لكل فاعل غرضاً في فعله، وباللام يخبر عن جميع ذلك وكي وحتى في معناها)(١).

ونجد النص نفسه عند ابن الأنباري في الإنصاف حيث يقول:

(وأما قولهم «إنها لو كانت لام الجر لجاز أن يقال: أمرت بتكرم على معنى: أمرت بأن تكرم» قلنا هذا فاسد، وذلك لأن حروف الجر

---

(١) شرح المفصل ٧/ ٢٠

لاتتساوى، فإن اللام لها مزية على غيرها لأنها تدخل على المصادر التي هي أغراض الفاعلين، وهي شاملة يحسن أن يسأل بها عن كل فعل فيقال:

لم فعلت؟ لأن لكل فاعل غرضاً في فعله، وباللام يخبر عنه، ويسأل عنه، وكي وحتى في ذلك المعنى)[1].

طريقة النقل وحدود الأمانة العلمية عند ابن يعيش:

إلى أيّ مدى كان ابن يعيش أميناً في نقله؟ هل كان يرجع ماينقله إلى أصحابه؟ وإذا كان لايتقيد بذكر الآراء منسوبة إلى أصحابها فماذا نعدّ مثل هذا التصرف، هل نعتبره سرقة؟ أم نعتبره تمثلاً لآراء السابقين؟ أم لا هذا ولا ذاك وإنما كان الرجل لشدة اتصاله بتراث السابقين تندرج هذه الآراء في ثنايا مؤلفه بدون قصد منه، أو تَعَمُّد لذلك؟

هذه الأمور ترددت في ذهني كثيراً بعد القراءة الأولى للكتاب وشغلتني وقتاً طويلاً، وأذكر أن الأستاذ أحمد راتب النفاخ يوم أشار عليّ بالعمل في هذا البحث ووجهني إليه نبهني إلى هذا الجانب، وذكر لي أن الكتاب جمع كثيراً من آراء السابقين، ولم تُعْزَ إلى أصحابها فيه، وعلى أي إنسان يتصدى لدراسة الكتاب أن يأخذ ذلك بعين الاعتبار، ويعرف أصول هذا الكتاب، ثم يقيم دراسته على وعي لهذا الجانب، وإلا كانت دراسة سطحية لاخير فيها، وخّص لي الأعلم بالذكر في هذا المجال.

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف/ ٥٧٦ ـ ٥٧٨.

ثم لما جئت القاهرة لتسجيل البحث نبهني الدكتور رمضان عبد التواب إلى هذا الجانب مرة أخرى ، وذكر أخذه عن السيرافي في كثير من المواضع العبارات بحروفها ، ولم ينسبها إلى صاحبها .

وقد أرشدني الأستاذ أحمد راتب النفاخ إلى الطريقة التي أهتدى بها في الوصول إلى معرفة الأصول التي أخذ عنها ، وذكر أن خير عمل هو فهرسة الشواهد الشعرية ، ومن خلالها تهون المسألة ، ويتيسر الأمر ، ولذلك فقد عملت فهارس لهذا الكتاب قبل المباشرة بالدراسة الجادة له ، وقد ساعدني ذلك مساعدة فعالة في نسبة كثير من النصوص إلى أصحابها .

وعملي في هذه الفقرة من هذا الفصل يقوم على عرض فقرات من شرح المفصل ، ومقابلتها بالأصول التي انتزعت منها ، فقد يوهمك ابن يعيش أنها من حوكه ووضعه ، وليس الأمر كذلك ، ولذا فإني أعتقد أن كثيراً من الدارسين وقارئي الكتاب توهموا ـ في مواضع كثيرة ، أن الآراء التي يسوقها إنما هي له ولم يكن له في الواقع من فضل عليها غير نقلها عن أصولها ، وعرضها في الباب المناسب من الكتاب .

ولقد أخذ الرجل عن سيبويه في مواضع كثيرة بدون أن يعزوها إلى صاحبها ، وأنا أعرض هنا بعض المسائل :

١ ـ قال ابن يعيش : (اعلم أن الهمزة حرف شديد مستثقل يخرج من أقصى الحلق ، إذ كان أدخل الحروف في الحلق ، فاستثقل النطق به ، إذ كان إخراجه كالتهوع ، فلذلك من الاستثقال ساغ فيها التخفيف)(١) .

---

(١) شرح المفصل ٩/١٠٧

وقال سيبويه في المسألة نفسها : (اعلم أن الهمزة إنما فعل بها هذا من لم يخففها لأنه بعد مخرجها ، ولأنها نبرة في الصدر تخرج باجتهاد ، وهي أبعد الحروف مخرجاً فثقل عليهم ذلك لأنه كالتهوع)[1] .

وعاد ابن يعيش مرة أخرى يقول (وقد تقدّم قولنا أن الهمزة حرف مستثقل لأنه بعد مخرجها ، إذ كانت نبرة في الصدر تخرج باجتهاد ، فثقل عليهم إخراجها لأنها كالتهوع[2] .

ونحن هنا أمام أصل صاحبه سيبويه ، ونصين لابن يعيش ، أما النص الأول فقد كان قريباً جداً من أصل سيبويه من حيث اللفظ ، مطابقاً له من حيث المعنى ، ثم جاء النص الثاني مطابقاً لأصل سيبويه لفظاً ومعنى .

٢ ـ قال ابن يعيش : (. . وقد يكونان نكرتين نحو قولك ماكان أحد مثلك ، وماكان أحد مجترئاً عليك ، وإنما جاز الإخبار عن نكرة هنا لأن أحداً في موضع الناس ، والمراد أن يعرفه أنه فوق الناس كلهم حتى لايوجد له مثل أو دونهم ، حتى لايوجد له في الصفة مثل ، وهذا معنى يجوز أن يُجهل مثله ، فيكون في الإخبار فائدة ، وكذلك إذا قلت ماكان أحد مجترئاً عليك ، فالمراد أنه ليس في الناس واحد فما فوقه مجترئ عليه . .)[3] .

---

(١) كتاب سيبويه ٢/١٦٧ . التهوع : التقيؤ .
(٢) شرح المفصل ٩/١١٦
(٣) شرح المفصل ٧/٩٦

وقال سيبويه : «هذا باب تخبر به عن النكرة بنكرة» :

(وذلك قولك ماكان أحد مثلك ، وليس أحد خيراً منك ، وماكان أحد مجترئاً عليك ، وإنما حسن الإخبار ههنا عن النكرة حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيء ، أو فوقه لأن المخاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا . .)[١] .

٣ ـ قال ابن يعيش : (فان أتيت بصفة زائدة نحو لاغلامَ ظريفَ عاملاً عندك كنت في الوصف الأول بالخيار إن شئت بنيته ومنعته من التنوين وإن شئت أعربته ونونته ، ولا يكون الثاني إلا منوناً معرباً إما بالنصب وإما بالرفع ، ولا يجوز فيه البناء لأنك لا تجعل ثلاثة أشياء شيئاً واحداً ، فإذا كررت الاسم المنفي نحو قوله «لا ماءَ ماءَ بارداً» فأنت في الأسم الثاني بالخيار إن شئت نونته وإن شِئت لم تنونه)[٢] .

وقال سيبويه : (فإذا قلت لا غلام ظريفاً عاملاً معك فأنت في الوصف الأول بالخيار ، ولا يكون الثاني إلا منوناً من قبل ألا تكون ثلاثة أشياء منفصلة بمنزلة شيء واحد . . وإذا كررت الاسم فصار وصفاً فأنت فيه بالخيار إن شئت نونت وإن شئت لم تنون ، وذلك قولك «لاماءَ ماءَ بارداً» ، «ولا ماءَ ماءً بارداً» ولا يكون بارداً إلا منوناً لأنه وصف ثان . .)[٣] .

وبعد فما الذي يمنع ابن يعيش من نسبة هذه الآراء المعروضة في

(١) كتاب سيبويه ١/ ٢٦

(٢) شرح المفصل ٢/ ١٠٩

(٣) كتاب سيبويه ١/ ٣٥١

هذه النصوص التي نقلتها إلى سيبويه؟ هل كان يجهل مواضعها في الكتاب؟ هل كان يثقل عليه التصريح بذلك؟

إن ابن يعيش لم يكن أميناً في نقله، ويخيل إليّ أنه كان يتعمد ذلك، ويغفل أسماء الأعلام ومؤلفاتهم، يتعمد السكوت عن هذا النص أو ذاك، وعن الإشارة إلى أصحابها، محاولاً تغطية النصوص قدر الإمكان، إما بصياغتها بأسلوبه كما لاحظنا، أو بالتقديم والتأخير فيها في بعض الأحيان، ولكن من يقرأ الكتاب بترو ويقوم بالمقارنة لايضلّ في الوقوف على هذه الظاهرة في كل صفحة من صفحات الكتاب.

وأما الشخص الثاني الذي أخذ عنه **فهو الأعلم**، فقد شرح الرجل شواهد سيبويه، ووجد فيها ابن يعيش مستنداً طيباً، ومورداً عذباً يعود إليه كلما عرض له شاهد نحوي في المفصل، وتحقق وجوده في كتاب سيبويه، إلا أن الذي لاحظته أنه كان يتصرف بعبارة سيبويه في كثير من الأحيان فيبسطها إلى حد ما.

أما مايأخذه عن الأعلم فقد كان أقلّ تصرفاً فيه، لأن الأعلم شرح شواهد سيبويه بأسلوب سهل لايحتاج إلى إيضاح أو زيادة بيان.

وأنا أسوق هنا بعض المواضع التي وقع فيها التوافق بين الرجلين، أو التي نقل فيها ابن يعيش عن الأعلم.

١ - قال الشاعر:

وأنت امرؤ منا خلقت لغيرنا ... حياتك لانفع وموتك فاجع

قال ابن يعيش: (البيت لرجل من بني سلول، والشاهد فيه رفع ما

بعد «لا» من غير تكرير ، وقد تقدم قبحه ، والذي سوغه أن مابعده يقوم قيام التكرير في المعنى لأن قوله حياتك لانفع وموتك فاجع بمعنى لا نفع ولا ضرر .

يقول : (إنه منا في النسب إلا أن نفعه لغيرنا ، فحياته لاتنفعه وموته يحزننا)(١) .

وفي هذا البيت يقول الأعلم :

(الشاهد فيه رفع مابعد لا من غير تكرير وقد تقدم قبحه . . وسوغ الإفراد هنا أن مابعده يقوم مقام التكرير في المعنى ، لأنه إذا قال وموتك فاجع دل على أن حياته لاتضر ، فكأنما قال : حياتك لانفع ولاضر .

يقول : هو منا في النسب إلا أن نفعه لغيرنا ، فحياته لاتنفعنا لعدم مشاركته لنا ، وموته يفجعنا لأنه أحدنا)(٢) .

فأنت ترى هنا أن النصين متطابقان كل التطابق في كل ماورد فيهما .

وفي نص آخر وقع مايلي :

٢ ـ قال الشاعر :

شم مهاوين أبدانَ الجزور مخا ميص العشيات لاخور ولاقزم

يقول ابن يعيش في هذا البيت :

(البيت للكميت ، والشاهد فيه نصب أبدان الجزور بقوله مهاوين ، وهو جمع مهوان ، ومهوان تكثير مهين ، كما كان منحار تكثير ناحر ،

---

(١) شرح المفصل ٢/ ١١٢

(٢) كتاب سيبويه ١/ ٣٥٨ .

فعمل الجمع عمل واحده، كما كان اسم الفاعل كذلك. وصف قوماً بالعز والأنفة، وكنى عن ذلك بالشمم وهو ارتفاع الأنف، كما يقال للعزيز شامخ الأنف، والأبدان جمع بدنة وهي الناقة المتخذة للنحر، يريد أنهم يهيئون الإبل فينحرونها للأضياف. وقوله مخاميص العشيات المراد أنهم يجوعون في العشايا، لأنهم يؤخرون عشاءهم رغبة في حضور ضيف، والخور الضعفاء، والقزم الأرذال من الناس، ولايثنى ولا يجمع ولا يؤنث لأن أصله المصدر)[1].

وفي البيت نفسه يقول الأعلم:

(الشاهد فيه نصب أبدان الجزور بقوله مهاوين لأنه جمع مهوان، ومهوان تكثير مهين، كما كان منحار ومضراب تكثير ناحر وضارب، فعمل الجمع عمل واحده كما تقدم، وصف قوماً بالعزة والكرم، فيقول: شم الأنوف أعزة، فجعل الشمم كناية عن العزة، والأنفة، كما يقال للعزيز شامخ الأنف، وللذليل خاشع الأنف، ثم قال يهيئون للأضياف والمساكين أبدان الجزور، وهو جمع بدنة وهي الناقة المتخذة للنحر المسمنة، وكذلك الجزور، وقوله مخاميص العشيات أي يؤخرون العشاء تربصاً على ضيف يطرق، فبطونهم خميصة في عشياتهم لتأخيرهم الطعام، والخور الضعفاء عند الشدة، والقزم الحقراء الأرذال، وأصل القزم أرذال الغنم، ويروى أبداء الجزور..)[2].

هذان نصان يعرضان شرحاً واحداً لشاهد واحد عند عالمين في

---

(١) شرح المفصل ٦/ ٧٦

(٢) كتاب سيبويه ١/ ٥٩

فترتين مختلفتين ، فهل من المعقول أن اعتبر هذا التوافق بين الرجلين إنما جاء عفو الخاطر والبديهة؟ وعن طريق المصادفة؟ ذلك أمر لا أطمئن إليه ، ولاأعتقد أنه وقع كذلك ، وإنما وقع عن عمد وقصد وسابق إصرار .

وأما المصدر الثالث الذي يأخذ عنه ابن يعيش كثيراً من المسائل فهو كتاب **الإنصاف في مسائل الخلاف** لابن الأنباري ، فقد كان يلجأ إليه ابن يعيش في عرضه لمسائل الخلاف وغالباً ماكان يأخذ ردّ البصريين على الكوفيين الذي يرد به ابن الأنباري ، ويرد به على الكوفيين ، وفي بعض الأحيان رأى البصريين .

آ - لقد عرض ابن الأنباري الخلاف بين البصريين والكوفيين في لام التعليل ، فقال : (ولايجوز أن يقال إنها لام الخفض التي تعمل في الأسماء ، لأنا نقول لو جاز أن يقال إن هذه اللام الداخلة على الفعل هي اللام الخافضة ، والفعل بعدها ينتصب بتقدير أن لجاز أن يقال أمرت بتكرم على تقدير أمرت بأن تكرم ، فلما لم يجز ذلك بالإجماع دل على فساده)[١] .

ويتابع ابن الانباري حديثه فيقول : (أما قولهم إنها لو كانت لام الجر لجاز أن يقال : أمرت بتكرم ، على معنى أمرت بأن تكرم ، قلنا هذا فاسد ، وذلك لأن حروف الجر لاتتساوى فإن اللام بها مزية على غيرها لأنها تدخل علي المصادر التي هي أغراض الفاعلين وهي شاملة يحسن أن يسأل بها عن كل فعل ، فيقال : لم فعلت؟ لأن لكل فاعل غرضاً في فعله وباللام يخبر عنه ، ويسأل عنه ، وكي وحتى في ذلك المعنى . .)[٢] .

---

(١) الانصاف في مسائل الخلاف/ ٥٧٦

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف/ ٥٧٨

وقال ابن يعيش : (وما احتج به الكوفيون أنهم قالوا لو كانت اللام الداخلة على الفعل هي اللام الخافضة لجاز أن تقول : أمرت بتكرم ، على معنى أمرت بأن تكرم .

والجواب : أن حروف الجر لاتتساوى في ذلك ، لأن اللام قد تدخل على المصادر التي هي أغراض الفاعلين في أفعالهم ، وهي شاملة يجوز أن يسأل بها عن كل فعل فيقال : لم فعلت؟ فيقال لكذا ، لأن لكل فاعل غرضاً في فعله ، وباللام يخبر عن جميع ذلك ، وكي وحتى في معناها . .)[1] .

ب ـ قال ابن الانباري في حديثه عن «أفعل» التي تفيد التعجب :

(وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا الدليل على أنه فعل أنه إذا وصل بياء الضمير دخلت عليه نون الوقاية ، نحو «ما أحسنني عندك ، وما أظرفني في عينك ، وم اأعلمني في ظنك» ، ونون الوقاية إنما تدخل على الفعل لاعلى الاسم ، ألا ترى أنك تقول في الفعل «أرشدني وأسعدني وأبعدني» ولاتقول في الاسم : مرشدني ولامسعدني فأما قوله :

(وليس حاملني إلا ابن حمال ، فمن الشاذ الذي لايلتفت إليه ولايقاس عليه . .)[2] ، وفي الموضوع نفسه يقول ابن يعيش :

(والحق ماذهب إليه البصريون وذلك لأمور منها : أنه قد يدخل عليها نون الوقاية نحو ما أحسنني عندك ، وماأظرفني في عينك ، ونون الوقاية إنما تدخل على الفعل لاعلى الاسم ، فتقول أعلمني ولاتقول

---

(١) شرح المفصل ٧/ ٢٠

(٢) الإنصاف ١/ ١٢٩ .

معلمني ، وتقول ضربني ولاتقول ضاربني ، فإذا قلت فقد جاء ضاربني قال : وليس حاملني إلا ابن حمال .

فقليل من الشاذ الذي لم يتلفت إليه مع أن الرواية الصحيحة وليس يحملني . .)[1] . وأنا أعتقد بعد عرض النص أن الأمر ليس بحاجة إلى أن أعرض أوجه الموافقة بينهما ، والتأكيد على أن ابن يعيش سلخ هذين النصين ونصوصاً أخرى كثيرة من إنصاف ابن الأنباري ، ورأى فيه مورداً طيباً يأخذ منه آراء الفريقين ، والردود ، انه وجد هذا الجانب جاهزاً مهيئاً له وماعليه إلا عرضه في كتابه في المكان المناسب ، وإفساح المجال له ، ولم يكلف نفسه تغيير شيء في عبارته ، بل ساقها على وضعها الذي أقره ابن الأنباري ، وارتضاه في كتابه .

ونقل عن سر صناعة الاعراب لابن جني في مواضع كثيرة منها : الحديث عن زيادة التاء :

وفي هذا يقول ابن جني : (. . ومالدليل على أن التاء هي الأصل وأن الهاء بدل منها؟

فالجواب : أن الوصل مما تجرى فيه الأشياء على أصولها ، والوقف من مواضع التغيير ، ألا ترى أن من قال من العرب في الوقف هذا بكُرْ ، ومررت ببكِرْ ، فنقل الضمة والكسرة إلى الكاف في الوقف ، فإنه إذا وصل أجرىَ الأمر على حقيقته فقال : هذا بكر ومررت ببكر ، وكذلك من قال في الوقف هذا خالدّ وهو يجعلّ ، فإنه إذا وصل خفف الدال واللام فقال : هذا خالد وهو يجعل ، على أن من العرب من يجري

---

(١) شرح المفصل ٧/ ١٤٣

الوقف مجرى الوصل فيقول في الوقف : هذا طلحت وعليك السلام والرحمت .

وأنشدنا أبو علي : بل جَوِز تيهاء كظهر الحَجَفَت[١] .

وأخبرنا بعض أصحابنا يرفعه باسناده إلى قطرب أنه أنشد :

الله نجـــــاك بكفي مسـلمــــت
من بعــد ما وبعــد ما وبعـد مــت
صارت نفوس القوم عند الغلصمت
وكادت الحـــــرة أن تـدعى أمت[٢]

وقد قلبوا هذا الأمر فأجروا الشيء في الوصل على حد مجراه في الوقف ، من ذلك ماحكاه سيبويه من قولهم في العدد ثلاثة أربعة[٣] ، وعلى ذلك قالوا في الوصل : سبسبّا وكلكلا ، فلما كان الوصل مما تجرى فيه الأشياء على أصولها في غالب الأمر ، وكان الوقوف مما يغير فيه الأشياء عن أصولها ، ورأينا علم التأنيث في الوصل تاء نحو قائمتان وقائمتكم ، وفي الوقف هاء نحو ضاربه وقائمه علمنا أن الهاء في الوقف بدل من التاء في الوصل . .)[٤] .

---

(١) قائله سؤر الذئب .

(٢) قائل هذه الأبيات أبو النجم العجلي .

(٣) الكتاب ٢/ ٣٤ قال سيبويه : (وزعم من يوثق به أنه سمع من العرب من يقول : ثلاثة أربعة طرح همزة أربعة على الهاء ففتحها ولم يحولها تاء لأنه جعلها ساكنه والساكن لايتغير في الإدراج) .

(٤) سر صناعة الاعراب ١/ ٧٦

لقد جاء هذا النص طويلاً ، ولقد نقلته على طوله لأكتفي به وأقابله مع نص عند ابن يعيش في الموضوع نفسه ، وفي هذا النص من الدلالة على ما نحن فيه ما يحقق الغاية التي نسعى إلى بيانها وإيضاحها من خلال هذا العرض .

قال ابن يعيش : (وفي هذه التاء مذهبان ، أحدهما : مذهب البصريين أن التاء الأصل والهاء بدل منها ، والثاني : مذهب الكوفيين أن الهاء هي الأصل ، والحق الأول ، والدليل على ذلك أن الوصل مما تجرى فيه الأشياء على أصولها ، والوقف من مواضع التغيير ، ألا ترى أن من قال في الوقف هذا بكُرْ ومررت ببكِرْ فنقل الضمة والكسرة إلى الكاف فإنه إذا وصل عاد إلى الأصل من إسكان الكاف ، وكذلك من قال في الوقف هذا خالدّ فضاعف فإنه إذا وصل لا يفعل ذلك بل يخفف الدال على أن من العرب من يجرى الوقف مجرى الوصل فيقول : هذا طلحت وعليك السلام والرحمت .

وقال : بل جَوِزٍ تيهاء كظهر الحجفت ، وأنشد قطرب :

الله نجاك بكفي مَسْلَمَت ... من بعد ما وبعد ما وبعد مت
صارت نفوس القوم عند الغلصمت[1] ... وكادت الحرة أن تدعى أمت

وقد أجروها في الوصل على حد مجراها في الوقف ، من ذلك ما حكاه سيبويه من قولهم في العدد ثلاثة أربعة ، وعلى هذا قالوا

---

(١) الغلصمة : رأس الحلقوم ، الله نجاك من الأعداء بكفى الرجل المسمى مسلمة من بعد ما كدت لاتفلت واشتد الضيق بالناس ، وكادت النساء الحرائر يصرن إماء بالسبى .

في الوصل سَبْسَبًا وكلكلاً[١]، وهو قليل من قبيل الضرورة، فلما كان الوصل مما تجرى فيه الأشياء على أصولها، وكان الوقف مما يغير فيه الأشياء عن أصولها في غالب الأمر، ورأينا علم التأنيث في الوصل تاء، وفي الوقف هاء نحو ضاربه وقائمه علمنا أن الهاء في الوقف بدل من التاء في الوصل، وأن التاء هي الأصل)[٢]. ويكفيني هنا عرض النصين، وليتملى القارىء المطابقة الحاصلة بينهما لفظاً لفظاً من بداية النص وحتى نهايته، أفنعد مثل هذا توارد خواطر، ومحض مصادفة واتفاق؟

ما كان أحرى ابن يعيش أن ينصف أولئك الأعلام السابقين، فيعيد إليهم الفضل في نسبة مانقله عنهم من نصوص، وم اكان أحراه أن يريح الدارس ويزيل من نفسه الشكوك والظنون في كل نص يعرض له في هذا الشرح.

وإني لا قرأ ما أقرأ فلا أطمئن إلى ما نسبه إلى نفسه: إذ إني أصبحت أسيء الظن بالرجل لا من حيث اطلاعه وشمول نظرته وإحاطته بالمادة وإنما في إخفاء الحقيقة، وإظهار غيرها موهماً من حوله ومن جاء بعده أنه مبتكر في هذا الفن.

وإذا كان لقائل أن يقول: ان الرجل نسي أن ينسب هذه النصوص أو أنه أعرض عن ذلك لكثرة النقول فإني أرى ما يبطل هذا الزعم، ويزيف الأمانة العلمية عند الرجل حيث كان يردّ بردود ويرجح

---

(١) السبسب: المفازة والأرض المستوية، الكلكل: صدر البعير. وانظر سيبويه ١/ ١١

(٢) شرح المفصل ٥/ ٨٩ .

ترجيحات على أنها له ، ومن صياغته ولكنك بعد البحث والتنقيب والرجوع إلى الأصول الأخرى تسخر من هذه الدعوى ، وتعجب لما وقع فيه الرجل .

وقد اقتصرت على ذكر هؤلاء الأعلام البارزين ، ولكن ذلك لايعني أن الرجل قد أخذ عن هؤلاء واكتفى بهم ، بل أخذ عن آخرين كأبي علي الفارسي وابن السراج وغيرهما من العلماء السابقين .

الباب الثالث

الفصل الأول : شواهد شرح المفصل

الفصل الأول

شواهد شرح المفصل

آ . القرآن

آيات الكتاب العزيز هي السند الأول في الاحتجاج عند كل نحوى ودارس للعربية منذ بداية جمع علوم العربية وتبويبها والاستشهاد لها. ولقد كانت غاية النحوي القصوى أن يجد آية تؤيد رأيه، وتدعم ما يذهب إليه في مسألة من المسائل، وإن من القراءات المتواتر والآحاد والشاذ، وقد احتج العلماء بهذه القراءات على أنواعها، فقد جاءتنا القراءات متصلة السند برسول الله ﷺ وفيها الضبط والدقة في النقل.

قال السيوطي: (أما القرآن فكل ماورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً أم أحاداً أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل لو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم يجز القياس عليه، كما يحتج بالمجمع على وروده، ومخالفته للقياس في ذلك الوارد بعينه ولايقاس عليه نحو استحوذ وأبى . .)[1].

وكان الحكم على القراءة إنما يتوقف على سندها، فإذا كان السند متصلاً فإنه لا مجال للتردد بالأخذ بها في الاحتجاج.

وعلى ذلك فإن القراء ماكانوا يلتفتون . . في نقلهم للقراءة إلى العربية وقواعدها بقدر ماكانوا يحرصون على صحة النقل عن السلف

---

(١) الاقتراح للسيوطي/ ١٥ وانظر أصول النحو/ ٢٩، ٤٥ وانظر المحتسب ١/ ٣٢ ـ ٣٣ .

وسلامته ، فإذا تحقق لهم ذلك فعندئذ لايكون لموقف نحوى عندهم من هذه القراءة أو تلك وزن ، سواء أخذوا بها أم ردوها لضعف رأوه في مخالفة القياس ، أو شذوذ اجتهدوا في تخريجه في قراءة من القراءات . وفي هذا يقول أبو عمرو الداني :

(وأئمة القراء لاتعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية ، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل والرواية ، وإذا ثبتت عندهم لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة ، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير اليها)[١] .

ولقد وقف بعض النحويين من قراءات وردت عن أئمة في هذا الباب موقف الطاعن الراد لها .

ومن ذلك موقفهم من قراءة ابن عامر (وكذلك زُين لكثير من

المشركين قتلُ أولادَهم شركائهم)[٢] ، وضعفوا قراءات أخرى ، وكانوا في موقفهم هذا إنما يطبقون مقاييسهم النحوية ، وقواعدهم التي توصلوا إليها مع أن عكس ذلك هو الأولى والأجدر بهؤلاء النحويين ، إذ يفترض بالقاعدة أن يكون في ثناياها مجال لقراءة وردت ، ولها سندها المتصل وأعلامها من القراء .

وهؤلاء العلماء كان في موقفهم كل الغرابة ، فقد أصَّلوا أصولاً

---

(١) النشر في القراءات العشر ١/ ١٠ ـ ١١ ، والإتقان في علوم القرآن ١/ ٧٥ .

(٢) ابن جني النحوي : ١٢٥ ـ ١٢٦ ، وانظر الكشاف ٢/ ٧٠ فقد رد الزمخشري هذه القراءة . وانظر تعليق الاستاذ الافغاني على رد الزمخشري في أصول النحو/ ٤٢ والآية من سورة الأنعام١٣٦

ووضعوا قواعدهم ، ثم ماوافق هذه الأصول أخذوا به ، وما أباها ورفض تحكمه بها رفضوا هم الاحتجاج به ، ووصفوه بالشذوذ(١) .

ولقد اشترك في هذه الحملة على القراء والقراءات النحويون من بصريين وكوفيين وقد ابتدأ ذلك البصريون ثم تبعهم الكوفيون من بعدُ وكان لكل نصيب متفاوت في ذلك .

وسوء الظن هذا بالقراء من قبل النحويين ورد قراءاتهم بأعذار واهية ومقاييس من صنعهم لاحظه أبو حيان حين وقف في البحر.يناقش قراءة نافع في «معائش» قال : (وكثير من هؤلاء النحاة يسيئون الظن بالقراء ولايجوز لهم ذلك)(٢) .

هذا موقف النحاة منذ بدأ الاحتجاج لعلوم العربية بآيات الكتاب الكريم ، فما موقف ابن يعيش من هذا الاحتجاج؟ وهل خالف شرع السابقين من بصريين وكوفيين؟ أم سار على نهجهم وأصولهم في هذا الباب؟

الحق أننا لانجد لابن يعيش رأياً مغايراً لما دَرَج عليه مَن سبقه ، أو أسلوباً يختلف فيه عما كان من قبله في الاحتجاج بالآيات القرآنية ، ونحن نبدأ بعرض صورة الاحتجاج عنده .

فهو يحتج **بالآيات القرآنية للغة** : فقد أراد في بحث المقصور أن يبيّن سبب تسمية هذا الضرب من الأسماء مقصوراً فقال :.(إنما سمي هذا الضرب مقصوراً لأحد أمرين : وهو إما أن يكون من القصر وهو

---

(١) مدرسة الكوفة/ ٣٣٧

(٢) البحر المحيط ٤/ ٢٧١ والآية في الأعراف/ ٩ ، والحجر/ ٢٠

الحبس من قوله عز وجل : ﴿**حور مقصورات في الخيام**﴾ ، أو يكون من قصرته أي نقصته من قصر الصلاة من قوله تعالى : ﴿**ان تقصروا من الصلاة إن خفتم**﴾ ، أي : تنقصوا عدد ركعاتها[1] .

وعرضت له كلمة «تترى» ، فذكر قول اللحياني : (لاتكون مواترة إلا وبينها فترة)[2] . ثم استشهد على ذلك بقوله تعالى : ﴿**ثم أرسلنا رسلنا تترى**﴾[3] .

وهو قد يتناول لفظاً لغوياً من جهة ضبطه وحركاته لإثبات لغتين مختلفتين فيه قال : (قال الله تعالى : ﴿**فهل عسيتم**﴾ وقرئ بالكسر)[4] ، وقال في موضع آخر : (وقرئ بفتح السين وكسرها وهما لغتان ، والفتح أشهر)[5] .

على أنه قد يستشهد بالآية لإثبات لهجة قبيلة من القبائل قال : (ومن العرب من يبدل كاف المؤنث شيناً في الوقف . . وقد قرئ قوله تعالى : ﴿**قد جعل ربك تحتك سريا**﴾ قد جعل ربش تحتش سريا)[6] .

وقد يستشهد بالآية القرآنية ليرجح بها لغة فصيحة على أخرى أقل منها شأناً ، وأضعف مقاماً ، وقد كان ذلك منه حين عرض لحكم «ما»

---

(١) شرح المفصل ٦/ ٣٧ ، والآية الأولى من سورة الرحمن/ ٧٢ ، والآية الثانية في سورة النساء/ ١٠٠

(٢) شرح المفصل ١٠/ ٣٨ ، والآية من سورة المؤمنون/ ٢٤

(٣) شرح المفصل ١٠/ ٣٨ ، والآية من سورة المؤمنون/ ٢٤

(٤) شرح المفصل ٧/ ١١٦ ، والآية في سورة محمد/ ٢

(٥) شرح المفصل ٣/ ١٩٩

(٦) شرح المفصل ٩/ ٤٨ ـ ٤٩ن والآية في سورة مريم/ ٢٤ ، انظر شرح الأشموني ٢/ ٥٨٩ .

المشبهة بليس ، ويرى أن قياسها ألا تعمل شيئاً ، ويرى الحجازيون أنها تشبه ليس ، فيرفعون بها الاسم ، وينصبون الخبر ، قال : (واللغة الأولى أقيس ، والثانية أفصح ، وبها ورد الكتاب العزيز ، قال الله تعالى : ﴿ما هذا بشرا﴾ ، ﴿ماهن أمهاتهم﴾[1] .

هو يحتج بالآية القرآنية في المسائل النحوية كلما اقتضى الأمر ذلك منه ، فهو يسوق الآية لإثبات حكم نحوي ، فقد ذكر القاعدة المتعلقة بخبر كان من حيث تقديمه على اسم كان ، واستشهد لذلك بقوله تعالى : ﴿وكان حقاً علينا نصر المؤمنين﴾ ، ثم ذكر أن خبر كان قد يتقدم على الفعل الناسخ نفسه ، واستدل لذلك بقوله تعالى : ﴿وباطلاً ما كانوا يعملون﴾[2] .

وحرف الجر قد يحذف للخفة أحياناً ، حيث يصل الفعل بنفسه إلى معموله ، ويؤثر فيه ، وقد ساق القاعدة في هذه الجزئية ، ثم احتج لها بقوله تعالى : ﴿واختار موسى قومه سبعين رجلاً﴾[3] .

وهو في بعض الأحيان لا يكتفي بآية واحدة يحتج بها لما يقول به وإنما يذكر أكثر من آية تقوية لمذهب يذهب إليه ، وقطعاً لاعتراض متوقع ، أو رد يمكن أن يقع ، مثال ذلك حديثه عن اسم الفاعل والبحث في تنوينه قال :

---

(١) شرح المفصل ١/ ١٠٨ ، والآية الأولى في سورة يوسف/ ٣ ، والثانية في سورة المجادلة/ ٣ .

(٢) شرح المفصل ٧/ ٧٩ ، الآية الأولى من سورة الروم/ ٤٧ ، والثانية في سورة الأعراف/ ١٣٨ .

(٣) شرح المفصل ٨/ ٥٠ الآية في سورة الأعراف/ ١٥٥ .

(وقد يحذف التنوين من اسم الفاعل تخفيفاً، وإذا زال التنوين عاقبته الإضافة، قال تعالى: ﴿هديا بالغ الكعبة﴾، فلو لم يرد التنوين لم يكن صفة لهدى وهو نكرة. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿هذا عارض ممطرنا﴾، ومنه قوله تعالى ﴿إن كل من في السموات والأرض إلا آت الرحمن عبداً﴾، وقال ﴿وكل نفس ذائقة الموت﴾[1].

ومثل هذا قوله: (.. يعمل الأقرب أبداً، وهو مقتضى القياس، فنقول ضربت وضربني قومك، أعملت الثاني ولذلك رفعت القوم.. ولو أعلمت الأول لقلت ضربت وضربوني قومك بنصب القوم والوجه المختار ضربت وضربني قومُك وبه ورد الكتاب العزيز، قال الله تعالى: ﴿آتوني أفرغ عليه قطرا..﴾، ومثله قوله تعالى: ﴿هاؤم اقرؤوا كتابيه﴾ أعمل الثاني)[2]. وقد يقوى حكماً في آية باستشهاده بقراءة في آية أخرى، فقد عرض للضمير العائد الذي يقع مفعولاً، وذكر أنه يقع محذوفاً لضرب من التخفيف، واستشهد لذلك بقوله تعالى: ﴿أَهذا الذي بعث الله رسولا﴾، وقوله: ﴿أين شركائي الذين كنتم تزعمون﴾، ثم قال: ومنه قوله تعالى: ﴿وما عملت أيديهم﴾ قرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي وماعملت بغير هاء، وقرأ الباقون (وماعملته) بالهاء، فمن أثبتها فهو الأصل، ومن حذفها فلطول الأمر بالصلة حذفت الهاء تخفيفاً، ويقوى ذلك قوله تعالى: ﴿أأنتم تزرعونه أم نحن الزارعون﴾[3].

---

(١) شرح المفصل ٦/ ٦٨ الآية الأولى في سورة المائدة/ ٩٥، والثانية في سورة الأحقاف/ ٢٤ والثالثة في سورة مريم/ ٩٣، والرابعة في آل عمران/ ١٨٥

(٢) شرح المفصل ١/ ٧٨، والآية الأولى في سورة الكهف/ ٩٦، والثانية في سورة الحاقة/ ١٩ وانظر سيبويه١/ ٣٩ - ٤٠ .

(٣) شرح المفصل ٢/ ٣٩ ـ ٤٠ الآية الأولى في سورة يس/ ٣٥، والثانية في الواقعة/ ٦٤

وهو يستشهد بآيات القرآن للحذف كما يستشهد بها للإثبات ، وذلك كالذي وقع له في معرض حديثه عن نون الوقاية والحكم على زيادتها ، والاستشهاد لذلك بصحة حذفها . قال : (ومما يؤيد عندك زيادتها وأنها ليست من الاسم أنك قد تحذفها في نون إني وأنني ، قال الله تعالى : ﴿**إنني معكما أسمع وأرى**﴾ فأتى بنون الوقاية على الأصل ، وقال : ﴿**إني أنا الله**﴾ فحذف نون الوقاية ، والذي يدل على أن المحذوف نون الوقاية أنها قد حذفت في أختيها ، قالوا : لعلي وليتني قال الله تعالى : ﴿**لعلي أطلع إلى إله موسى**﴾[1] .

وهو قد يحتج بالآيات القرآنية للأبواب الصرفية .

فقد عرضت كلمة «ثبة» فقال (والأكثر في جمعها ثبات على قياس جمع الأسماء المؤنثة ، قال الله تعالى : ﴿ . . **فانفروا ثبات أو انفروا جميعاً**﴾[2] .

وقال في موضع آخر : (قالوا روضة وروضات . ورياض قال الله تعالى : ﴿**في روضات الجنات**﴾)[3] .

وجاء في موضع ثالث : (إذا اعتلت العين من الاسم المؤنث ، فما كان منه بوزن فَعلة كجوزة وعيبة فإنك تسكن حرف العلة منه فتقول : جَوْزات وعَيْبات ، قال الله تعالى : ﴿**ثلاث عورات لكم**﴾ ، وقال ﴿**في روضات الجنات**﴾)[4] .

---

(١) شرح المفصل ٣/ ٨٩ ـ ٩٠ الآية الاولى في سورة طه/ ٤٦ وكذلك الثانية/ ١٤ ، والثالثة في سورة القصص/ ٣٨ .

(٢) شرح المفصل ٥/ ٤ الآية في سورة النساء/ ٧١ .

(٣) شرح المفصل ٥/ ٢١ الآية في سورة الشورى/ ٢٢

(٤) شرح المفصل ٥/ ٣٠ الآية الأولى في النور/ ٥٨ والثانية في الشورى/ ٢٢ .

وقد استشهد للجمع بأكثر من آية مثال ذلك حديثه عن لفظ يد وجمعه، قال: قال الله تعالى ﴿**فاقطعوا أيديهم**﴾، وقال: ﴿**لهم أيد يبطشون بها**﴾، وقال ﴿**أولى الأيدي والأبصار**﴾)[(1)] .

وقد يحتج بالآية لبيت من أبيات الشواهد أو كلمة منه .

قال الشاعر:

لقد كذبتك نفسك فاكذبنها فان جزعاً وإن إجمال صبر

قال ابن يعيش: (فهذا على معنى إما جزعاً وإما إجمال صبر، لأن الجزاء لامعنى له ههنا، وليس كقولك «إن حقاً وإن كذباً»، ولكن على حد قوله تعالى: ﴿**فإما منا بعد وإما فداء**﴾[(2)] .

وفي مكان آخر ذكر قول النابغة الذبياني:

والمؤمنِ العائذاتِ الطيرِ تَمْسحُها رُكبانُ مكة بين الغَيْلِ والسَّندِ

وعلق عليه بقوله: (. . وجملة الأمر أن المؤمن اسم فاعل من آمن كما قال الله تعالى ﴿**فأطعمهم من جوع وآمنهم من خوف**﴾، فالمؤمن هو الله تعالى أي: آمنهم من الخوف لكونهم في الحرم)[(3)] .

وهو يسوق الآية، ويفسرها، ويبين الحكم فيها بما يتفق ومفهوم

---

(١) شرح المفصل ٥/ ٧٤، والآية الاولى في المائدة/ ٤١، والثانية في الاعراف/ ٩٤ والثالثة في ص/ ٤٥ .

(٢) شرح المفصل ٨/ ١٠١ الآية من سورة محمد/ ٤، والبيت لدريد بن الصمة، انظر الكامل للمبرد١/ ٢٨٩ .

(٣) شرح المفصل ٣/ ١١ الآية من سورة قريش/ ٤

الشرع ، ففي قوله تعالى : ﴿وهو أهون عليه﴾ قال : (ويجوز أن يكون أهون هنا بمعنى هين لأنه سبحانه ليس عنده شيء أهون من شيء)(١) .

وفي بحث «إعلال الواو والياء لامين» ، وسقوطهما في الجزم ، وثباتهما في مواضع خروجاً على القاعدة قال : (ومن ذلك قراءة ابن كثير «من يتقي ويصبر» على جزم الضمة المقدرة في يتقي ، وأثبت الياء ساكنة ، ويجوز أن تكون من ههنا موصولة لاشرطاً ، ويتقي مرفوع لأنه الصلة ، ويصبر عطف عليه ، إلا أنه جزمه لأن من وإن كانت بمعنى الذي ففيها معنى الشرط ، ولذلك تدخل الفاء في خبرها إذا كان صلتها معتلاً فعطف على المعنى فجزم)(٢) .

وهو ينهج نهج النحويين في تضعيف بعض القراءات وردها .

قال : (فأما قراءة الكسائي «ثم لْيقضوا تفثهم . . ثم لْيقطع» فضعيفة عند أصحابنا لأن ثم حرف على ثلاثة أحرف يمكن الوقوف عليه ، فلو أسكنت ما بعده من اللام لكنت اذا وقفت عليه تبتدئ بساكن وذلك لا يجوز)(٣) .

---

(١) شرح المفصل ٦/ ٩٩ الآية من سورة الروم/ ٢٧ .

(٢) شرح المفصل ١٠/ ١٠٦ الآية من سورة يوسف/ ١٠ ، وقال ابن الأنباري «ومن قرأ يتقي بإثبات الياء فهي قراءة ضعيفة في القياس» وذكر في توجيهها وجهين : الأول أن تكون من بمعنى الذي وعطف يصبر على معنى الكلام ؛ لأن من إذا كانت بمعنى الذي ففيها معنى الشرط والثاني : أن تكون من شرطية والضمة مقدرة في الياء ، وحذفت الضمة للجزم وبقيت الياء ، وعنده «كلا الوجهين ليس بقوى في القياس» . انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٤٤ - ٤٥ .

(٣) شرح المفصل ٩/ ٢٤ والآيتان من سورة الحج ٢٩ و ١٥ وقد قرأ ابن عامر وأبو عمرو وورش بكسر اللام فيهما ووافقهم قنبل في «ليقضوا» وقرأ الباقون باسكان اللام فيهما . انظر النشر٢/ ٣٢٦ .

وسكوته هنا عن بيان رأيه في تضعيف أصحابه البصريين للقراءة يدل على رضاه عنه وارتياحه له، على أن السيوطي[1] رد هذا الرأي ورأى هذه القراءة ثابتة بالأسانيد المتواترة التي لامطعن فيها.

وهو قد يرد القراءة مثل قراءة «محيايْ» بإسكان الياء وقد قال فيها: (وليس ذلك بقياس وهو خلاف كلام العرب)[2].

وقد يصحح الحكم على آية من الآيات مثال ذلك قوله: (وأما مايحكى عن الإدغام الكبير لأبي عمرو من «نحن نقص» فليس بإدغام عندنا، وانما يقول به القراء، وإنما هو عندنا على اختلاس الحركة وضعفها لاعلى إذهابها بالكلية)[3].

وهو قد يذكر قراءتين لجماعة من القراء، ثم يرجح بينهما فيرى واحدة أقوى وأسلم، وأخرى ضعيفة مستنكرة قال:

(وأما قوله تعالى: «إلا امرأتك» فان الجماعة قرؤوا بالنصب إلا أبا عمرو وابن كثير فانهما قرأا بالرفع، وإنما كان الأكثر النصب ههنا لأنه استثناء من موجب وهو قوله: «فأسر بأهلك» ولم يجعلوه من أحد لأنها لم يكن مباحاً لها الالتفات ولو كانت مستثناة من المنهي لم تكن داخلة في جملة من نهي عن الالتفاف ويدل على أنه لم يكن مباحاً لها

---

(١) الاقتراح، ص/ ١٥

(٢) شرح المفصل ٩/ ٣٨، والآية من سورة الأنعام/ ١٦٢ وفي التيسير ١٠٨ الإسكان قراءة نافع وقال أبو حيان في البحر (قال أبو علي: هي شاذة في القياس لأنها قد جمعت بين ساكنين وشاذة في الاستعمال، ووجهها أنه قد سمع عن العرب «التقت حلقتا البطان ولفلان بيتا المال» ٤/ ٢٦٢

(٣) شرح المفصل ١٠/ ١٢٣، والآية من سورة يوسف/ ٣ وانظر النشر ١/ ٢٧٥ «ففيه بيان الإدغام الكبير».

الالتفات قوله تعالى : ﴿مصيبها ما أصابهم﴾ فلما كان حالها في العذاب كحالهم دل على أنها كانت داخلة تحت النهي كدخولهم .

وأما من قرأ بالرفع فقراءة ضعيفة ، وقد أنكرها أبو عبيد وذلك لما ذكرنا من المعنى . .)[١] وهو في بعض الأحيان يذكر قراءة من القراءات ولايذكر اسم قائلها أو قارئيها ، وقد يذكر بعضهم ، ويعرض عن ذكر البعض الآخر ، ولست أدري ماالذي صرفه عن ذلك ، ونحن على أي حال لانستطيع أن نحكم بجهله بهؤلاء القراء . قال : (وأما قوله تعالى ﴿ولات حين مناص﴾ فإنه قد قرىء ولات ، حين ، مناص ، بالرفع ، والنصب أكثر)[٢] .

وذكر ذلك أبو حيان ، فقال : قراءة الرفع هي لأبي السمال «لات حينُ» ، وقراءة الجمهور «لات حينَ»[٣] .

وفي موضع آخر قال ابن يعيش : (. . ومنه قراءة من قرأ «وامرأته حمالة الحطب» بالنصب على الذم والشتم)[٤] فقد أهمل ذكر القارىء مع أنها معروفة على أنها قراءة عاصم وحده وقراءة العشرة بالرفع[٥] .

وفي موضع آخر قال : (وقد قرئ : «يا بشرَيَّ هذا غلام»[٦] وذكر

(١) شرح المفصل ٢/ ٨٢ ، والآية من سورة هود/ ٨١ ، وانظر النشر ٢/ ٢٩٠ ، الرفع قراءة ابن كثير وأبي عمرو ، والبحر المحيط ٥/ ٢٤٨ .
(٢) شرح المفصل ٢/ ١١٧ والآية من سورة ص/ ٣ .
(٣) البحر المحيط ٧/ ٣٨٣ .
(٤) شرح المفصل ٢/ ١٩ والآية من سورة المسد/ ٤ .
(٥) النشر ٢/ ٣٨٧ ، التيسير/ ٢٢٥ ، الإتحاف/ ٥٤٩ .
(٦) شرح المفصل ٣/ ٣٣ والآية من سورة يوسف/ ١٩ ، انظر النشر ٢/ ٢٩٣ .

ذلك أبو حيان[1] فرآها قراءة أبي الطفيل، والحسن وابن أبي إسحاق والجحدري. وقد ينقل لنا خلافاً بين النحويين في إعراب قراءة من القراءات.

قال: (قال الله تعالى: ﴿مثلَ ماأنكم تنطقون﴾، فقد قرأ حمزة والكسائي «مثل بالرفع على الصفة لحق، ونصب الباقون.. قال أبو عثمان المازني إنما بنى مثل لأنه أضيف إلى غير معرب وهو أنكم، وقال أبو عمر الجرمي هو حال من النكرة، وهو حق والمذهب الأول وهو رأي سيبويه، وماذهب إليه الجرمي صحيح إلا أنه لاينفك من ضعف» لأن الحال من النكرة ضعيف، وقال المبرد: لا اختلاف في جواز ماقال يعني الجرمي، وماقال أبو عثمان ضعيف)[2].

أما موقفه من القراء فيتجلى في تعرضه لاثنين منهم أولهما: حمزة، وثانيهما نافع، فقد انتصر لحمزة، وطبق مقاييس صحيحة على القراءات لأول مرة، حيث وثق الرجل، ورأى أنه لاسبيل إلى رد قول الثقة، **ثم نظر من جهة ثانية**، إلى صحة الرواية فإن تحقق ذلك سلمت القراءة من الطعن والرد.

قال: (وأما قوله تعالى: ﴿اتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ﴾ بجر الأرحام في قراءة حمزة فإن أكثر النحويين قد ضعف هذه القراءة نظراً إلى العطف على المضمر المخفوض، وقد رد أبو العباس محمد ابن يزيد هذه القراءة، وقال: لاتحل القراءة بها، وهذا القول غير مرضي من أبي العباس، لأنه قد رواها إمام ثقة ولاسبيل إلى رد نقل الثقة. مع

---

(١) البحر المحيط ٥/ ٢٩٠.

(٢) شرح المفصل ٨/١٣٥ والآية في سورة الذاريات/ ٣٢.

أنه قد قرأ بها جماعة من غير السبعة كابن مسعود وابن عباس ، والقاسم وإبراهيم النخعي والأعمش والحسن البصري ، وقتادة ومجاهد ، وإذا صحت الرواية لم يكن سبيل إلى ردها . .)[1] .

ولا يطول بنا الأمر هذا مع ابن يعيش في هذا المقياس الذي طبقه على حمزة حتى نراه ينخلع منه في حكمه على نافع ، ويطرحه جانباً ، وهو أحد أئمة القراءات قال : (فأما قراءة أهل المدينة «معائش» بالهمز فهي ضعيفة ، وإنما أخذت عن نافع ولم يكن قبا في العربية)[2] .

والعجب من ابن يعيش كيف يحكم على رجل بأنه لم يكن عالماً بالعربية مع أن القراءة سنة متبعة وجدت قبل أن تصاغ قواعد العربية على الصورة التي هي أمامنا الآن ، ويزداد هذا التعجب إذا عرفنا أن المازني رحمه الله سبق ابن يعيش إلى ذلك فنسج على منواله صاحبنا .

قال أبو عثمان المازني : (معائش . . عن نافع عن أبي نعيم فإنه لم يدر ماالعربية وله أحرف يقرؤها لحناً نحو هذا)[3] .

ولو بحث ابن يعيش بحثاً جاداً لوجد آخرين غير نافع قد قرؤوا بها : (كالأعرج وزيد بن علي والأعمش وخارجه عن نافع ، وابن عامر

---

(١) شرح المفصل ٣/٧٨ والآية في سورة النساء١/ وانظر النشر ٢/٢٤٧ والاقتراح١٥/ وذكر أبو حيان في البحر أن هذه القراءة نقلت عن حمزة والنخعي وقتادة والأعمش وذكر أن الزمخشري كثيراً مايطعن في نقل القراء وقراءاتهم ثم رجح أبو حيان رأي الكوفيين في هذه القراءة وقال : (ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولاغيرهم ممن خالفهم) البحر المحيط ٣/١٥٧ . وانظر عرض الخلاف بين البصريين والكوفيين في هذه الآية عند ابن خالويه في الحجة/ ٩٤ .

(٢) شرح المفصل ١٠/ ٩٧ والآية في الأعراف/ ٩ .

(٣) المنصف ١/ ٣٠٧ ، وقد ذهب إلى مثل هذا المبرد/ انظر المقتضب ١/ ١٢٣ .

في رواية معائش بالهمز، وليس بقياس لكنهم رووه وهم ثقات، فوجب قبوله وشذ هذا الهمز، وقال الزجاج: جميع نحاة البصرة تزعم أن همزهما خطأ، ولاأعلم لها وجهاً في العربية إلا التشبيه بصحيفة وصحائف، ولاينبغي التعويل على هذه القراءة).

وقال المازني: «أصل هذه القراءة عن نافع، ولم يكن يدري ماالعربية، وكلام العرب التصحيح في نحو هذا».

قال أبو حيان: ولسنا متعبدين بأقوال نحاة أهل البصرة)[1].

(أما قول المازني أصل هذه القراءة عن نافع فليس بصحيح، لأنها نقلت عن ابن عامر وزيد بن علي والأعمش.

وأما قوله: ان نافعاً لم يكن يدري ماالعربية فشهادة على النفي.

ولو فرضنا أنه لايدري ماالعربية وهي هذه الصناعة التي يتوصل بها إلى التكلم بلسان العرب فلا يلزم ذلك إذ هو فصيح متكلم بالعربية ناقل للقراءة عن العرب الفصحاء، وكثير من هؤلاء النحاة يسيئون الظن بالقراء ولايجوز لهم ذلك)[2].

كلمة أخيرة: ماسبق عرض لصورة الاحتجاج بالآيات القرآنية عند ابن يعيش، فهل أضاف الرجل رأياً جديداً في هذا المجال، أو أبطل حكماً وقع الإجماع عليه؟

لم أجد عند ابن يعيش شيئاً يذكر في هذا المجال فهو كما لاحظنا، ضعّف ماضعفه النحويون من قبل، وردّ ماردوه، وقبل ماقبلوه،

---

(١) البحر المحيط ٤/٢٧١.

(٢) المصدر نفسه.

واستشهد بالقرآن لما استشهدوا به له ، ولنا أن نقول : إن الرجل كان مطلعاً على القراءات ومادار فيها من جدل ذلك أمر لاسبيل إلى دفعه أو إهماله ، أما انه فتح فتحاً جديداً ، ورأى رأياً سديداً لم يسبق إليه ، ولم يقم به غيره ، فذلك أمر لاوجود له .

ولقد اعتذر بعض الباحثين عن ابن يعيش فقال : (ويظهر أن ابن يعيش كان مقيداً بالمفصل للزمخشري ، وإن كان تأثره بمذهب القراء يبدو واضحاً في حديثه عن درجات الإمالة ، وتعرضه لمذهب عاصم وحمزة في إفراط الأول في الفتح ، وإفراط الآخر في الكسر)(١) .

ثم تابع قائلاً :

(والحق أن ظهور مذهب القراء في كتب النحاة يبدو واضحاً منذ القرن السابع الهجري ، ولولا أن ابن يعيش كان مقيداً بالزمخشري لظهر لنا هذا التأثر أشد وضوحاً مما هو عليه الآن في شرح المفصل)(٢) .

وهذا الكلام يحتاج إلى دليل يثبته ويؤيده ، وهو غير متوفر في عمل ابن يعيش في شرح المفصل ، فقد تقيد الرجل بنص المفصل من حيث تقسيمه ، لأن الكتاب كانت له أبوابه وأقسامه ، أما فيما تبقى فقد كنا نراه يرد على الزمخشري بعض آرائه ، ويزيد ماأنقصه ، ويكمل تعريفاته ، ويستدرك عليه مايراه مناسباً في كل بحث من البحوث ، فهو يفلت من نص المفصل وحدوده في كثير من الأحيان ، وكان بإمكانه ـ لو كان ذلك بمقدوره ـ أن يقول أكثر مما قال ، دون التقيد بالنص الذي يشرحه ، فهذا الاعتذار لايغير من واقع الحال شيئاً ، إذ إن ابن يعيش قدم

---

(١) في الدراسات القرآنية واللغوية٢٨٠/ دكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي .
(٢) شرح المفصل ١٠٢/٤ الآية من سورة الأنعام/ ٥٢ والكهف/ ٢٨ .

ماعنده من علم بالقراءات ، ولو أن الرجل قال : ان ابن يعش كان مقيداً بآراء السابقين ، ومن ثم لم يأت عنده جديد لكان أصاب الحق ، وقد رأينا رأيه بنافع وكيف جرى فيه على مااستقر الأمرفيه عند المازني ، ولو أن الرجل أفلت من أقوال المتقدمين وبحث لاهتدى إلى حكم معقول كحكم أبي حيان ، وهو حكم لامجال للطعن فيه أو رده ، علماً بأنه كان يعلم أن «القراءة سنة متبعة» .

وقبل اختتام هذا البحث أقف عند بعض المسائل لأناقش رأيه فيها :

فقد قال ابن يعيش : (وقوله : ألا ترى أنك تقول بالغداة والعشي ولاتقول بالغدوة والعشي إلا في قراءة ابن عامر ، والوجه في ذلك كثرة الاستعمال ولكثرة الاستعمال أثر في التغيير)[1] والشيء الذي يلفت الانتباه في هذا النص قوله : كثرة الاستعمال ، وماعلاقة ذلك بقراءة منقولة بسند متصل ، عن إمام من أئمة القراءات؟

وهل ترد هذه القراءة لقلة الاستعمال؟ وشيء آخر هو أنه قال : قرأها ابن عامر مع أنه لم ينفرد بذلك ، بل قرأها أيضاً أبو عبد الرحمن ومالك بن دينار والحسن ونصر بن عاصم ، وأبو رجاء العطاردي «بالغدوة» .

كيف ترد قراءة هؤلاء أو تنهي عنها وتعتبر الأولى أشهر لكثرة الاستعمال؟

ولقد أساء الظن أبو عبيدة من قبله بهذه القراءة قال أبو حيان :

---

(١) شرح المفصل ٤/١٠٢ الآية من سورة الأنعام/ ٥٢ والكهف/ ٢٨ .

(ولما خفيت هذه اللغة على أبي عبيدة أساء الظن بمن قرأ هذه القراءة ، فقال : إنما نرى أن ابن عامر والسلمي قرأا تلك القراءة اتباعاً للخط ، وليس في إثبات الواو في الكتاب دليل على القراءة ، فقال بها : لأنهم كتبوا «الصلوات والزكواة» بالواو ولفظهما على تركهما ، وكذلك الغدوة على هذا وجدنا العرب)[1] .

- قال أبو حيان : (وهذا من جهل أبي عبيدة بهذه اللغة التي حكاها سيبويه والخليل وقرأ بها هؤلاء الجماعة)[2] .

ولو كان ابن يعيش عالماً بهذه المجموعة من القراء لرأى في تعددهم مايقوي هذه القراءة ولرآها مقبولة لاترد .

- وقال ابن يعيش وكان أبو عمرو يقرأ (ياعبادي فاتقون)[3] .

وقد خطا هنا خطوة سيبويه في نسبة هذه القراءة إلى أبي عمرو ولم يتحقق من الأمر مع أن القراءة مانقلت عنه .

قال أحمد راتب النفاخ : (. . استشهد بها «سيبويه» على حذف ياء النفس المضاف إليها في النداء اجتزاء بالكسرة ثم ذكر أن أبا عمرو كان يقرؤها «ياعبادي فاتقون» باثبات الياء وغير معروف ذلك عن أبي عمرو عند القراء ، وأخشى أن يكون قد التبس هذا الحرف على سيبويه بقوله تعالى ﴿**يا عباد لا خوف عليكم**﴾ فإن أبا عمرو قرأه بإثبات الياء ساكنة في الوصل والوقف مع أنه في مصاحف أهل البصرة بغير ياء ، واحتج لذلك بأنه رأى الياء ثابتة في مصاحف أهل المدينة والحجاز)[4] .

---

(١) البحر ٤/١٣٦ (٢) المصدر نفسه .

(٣) شرح المفصل ١١/٢ والآية من سورة الزمر/١٦

(٤) فهرس شواهد سيبويه/٤٢ وانظر سيبويه ١/٣١٦ ، ٣٢١ .

٣ ـ لقد خرج على منهج البصريين مرة واحدة في حديثه عن قراءة حمزة بجر الأرحام في قوله تعالى ﴿اتقو الله الذي تساءلون به والأرحام﴾[(١)].

واعتمد بالأخذ بهذه القراءة على مبدأين :

١ ـ رواية الإمام الثقة .

٢ ـ صحة الرواية .

ولكنه لم يثبت على مقياسه طويلاً ، ولم يعمل به فيما يعرض له من قراءات القرآن وإن تعجب فاعجب من قوله في قراءة من قرأ (وأما ثمودَ فهديناهم) بالنصب حيث قال : (وليس ذلك على حَدّ «زيدا ضربته» لأن ذلك ليس بالمختار ، والكتاب العزيز يختاله ، والذي حَسَّنه عند القارىء مافي «أما» من معنى الشرط والشرط يقتضي العمل)[(٢)] .

كذا «والذي حَسَّنه عند القارئ» كأن القراءة إنما تقوم على التشهي والاختيار يتصرف فيها كل إنسان كما يشاء ، وكأن شرط النقل وصحة الرواية أمران لاحظر لهما في هذا المجال ، وإنما المعول على اجتهاد القارئ في تصريف القراءة على وجه من الوجوه يستحسنه ويرضى به .

وليس الأمر كذلك وإنما القراءة سنة متبعة لامجال للاجتهاد فيها .

---

(١) شرح المفصل ٣٣/٢ والآية من سورة النساء/ ١ .

(٢) شرح المفصل ٣٣/٢ والآية في سورة فصلت/١٧ وقد نسب ابن خالويه في شواذه/ ص ١٣٣ قراءة النصب إلى ابن إسحاق وعيسى بن عمر الثقفي وهي قراءة الحسن . وفي الإتحاف ص٤٤٧ قراءة الحسن ووافقه المطوعي . وانظر سيبويه ١

ب ـ الحديث :

حديث رسول الله ﷺ ينبغي أن يأتي في المقام الثاني بعد القرآن الكريم من حيث الاحتجاج به في اللغة العربية والنحو، حيث عاش النبي ﷺ في بيئة فصيحة، وكان من قريش التي عرفت بفصاحتها وبلاغتها في البيان بين قبائل الجزيرة العربية، أضف إلى هذا أنه كان لاينطق عن هوى، وإنما يوحى إليه من ربه؛ ولذا كان من الطبيعي أن يُيَمم الدارس وجهه شطر الحديث، ويبحث عن اهتمام النحويين واللغويين بالحديث، ومدى تعلقهم به، وطريقة احتجاجهم بقول رسول الله ﷺ منذ بدأ الاحتجاج لعلوم العربية.

وإن الدارس ليفاجأ بمواقف هؤلاء العلماء السابقين من الحديث؛ إذ يقفون منه موقف الحذر المتردد في الاحتجاج به.

ويبدأ الاحتجاج بالحديث على نطاق واسع في القرنين السادس والسابع حيث خطا الخطوة الأولى الزمخشري[1]، ثم استفاض من بعده ذلك عند ابن مالك[2] ومن عاصره، ونحن نستطيع تلخيص آراء النحويين بالنسبة للحديث على النحو التالي:

١ ـ جرى دس أحاديث كثيرة على رسول الله ﷺ.

٢ ـ المحدثون أجازوا نقل الحديث بالمعنى، ولم يتقيدوا باللفظ أحياناً، وقد وقع ذلك من الرواة.

٣ ـ ظهور اللحن في بعض الأحاديث، ولعل سبب ذلك أن في الرواة أعاجم لا يعرفون من النحو والعربية إلا أطرافاً.

---

(١) الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ١٨١.

(٢) الخزانة ١/ ٥.

٤ ـ أضف إلى ذلك أنه قد يكون هناك أناس لاأمان لهم يغيرون في لفظ الحديث بما يناسب هواهم ويحقق مبتغاهم .

٥ ـ واخيراً منع من ذلك أبو حيان[١] وحجته أن أئمة النحو المتقدمين من المصرين لم يحتجوا بشيء منه ، ثم درج على ذلك المتأخرون لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ رسول الله ﷺ ، ولو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية . ونحن لو وقفنا عند هذه الآراء نناقشها لوجدنا أنها لاتثبت طويلاً . وذلك للأسباب التالية :

١ ـ قام العلماء بمناقشة واسعة للأحاديث وغربلتها ، فأزيل منها كل حديث مدسوس ، وجهود العلماء في هذا الميدان معروفة ليست بحاجة إلى بيان .

٢ ـ النقل بالمعنى انما كان في الصدر الأول قبل تدوين الحديث ، وفساد اللغة ، وغاية الناقل تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به ، فلا فرق ، على أن اليقين غير مشروط بل الظن كاف[٢] ، ثم إن مادوّن وثبت في بطون الكتب لا يتطرق إليه التبديل[٣] .

٣ ـ الأحاديث التي ورد فيها اللحن يعرفها النحاة والمحدثون ، ولاينبغي من وجودها ترك هذه الكثرة من الأحاديث ، ورفض الاحتجاج بها .

---

(١) الاقتراح ١/١٧

(٢) الخزانة ١/٥

(٣) الخزانة ١/٧

٤ ـ أما الذين حرّفوا في الأحاديث، وبدلوا فيها فلم يكن عملهم ولاتصرفهم أمراً خفياً بحيث يجهله العلماء.

٥ ـ عدم استدلال العلماء السابقين بالحديث لايلزم منه عدم صحة الاستدلال به، أضف إلى ذلك احتجاج سيبويه بالحديث وهو إمام النحاة بلا منازع، وبدون شك، وقد ظهر كتابه في وقت مبكر، ولاقيمة لما ذكره أبو الحسن بن الضائع في شرح الجمل من أن سيبويه ترك الاحتجاج بالحديث، لأنه مروى بالمعنى[١].

قال طه الراوي: (والقول بأن في رواة الأحاديث أعاجم ليس بشيء؛ لأن ذلك يقال في رواة الشعر والنثر اللذين يحتج بهما، فإن فيهما الكثير من الأعاجم، وهل في وسعهم أن يذكروا لنا محدثاً ممن يعتد به يمكن أن يوضع في صف حماد الراوية الذي كان يكذب ويلحن ويكسر، ومع ذلك لم يتورع الكوفيون ومن نهج منهجهم عن الاحتجاج بمروياته، ولكنهم تحرجوا في الاحتجاج الحديث، ثم لو وصل الأمر برواة الحديث إلى هذه الدرجة من الجهل بالعربية سليقة وصناعة لما صح الاحتجاج بمروياتهم في الشريعة، يجهلون العربية من طرفيها ولم يقل بذلك قائل)[٢].

والحق أن الاحتجاج بالحديث لم يكن كما كان يتوقع له في

(١) الخزانة ٥/ ١

(٢) نظرات في اللغة والنحو/ ٢١ ـ ٢٢ .

القرون الأولى ، ولعل سبب ذلك أن الناس شغلهم القرآن فترة غير قصيرة من الزمن عن كل ماحولهم ؛ إذ جمع في وقت مبكر عقب وفاة الرسول ﷺ ، فتعلقت الأنظار به حفظاً وتفسيراً ودراسة باعتباره الاسلوب البياني الفذ الذي فاق كل بيان عرفوه من قبل .

ثم كان اهتمامهم بالشعر لايزال على أشده ، لأنه جزء من حياتهم في العصر الجاهلي ولايزالون قريبي العهد بتلك الحياة ، ثم هو لعب دوراً بارزاً في صدر الاسلام في نصرة الدعوة الجديدة أو مناصبتها العداء ، وكان سلاحاً ماضياً فتاكاً له أثره ويحسب حسابه .

بين هذين الجانب وقع الحديث فكان الالتفات إليه ضعيفاً ، لا لأنه أقل مقاماً من الشعر أو أضعف أثراً في نفوس العرب ، وإنما لأنه كان بحاجة إلى بعض الوقت من أجل أن يدرك العلماء دور الحديث وقدره في الاحتجاج ، وزد على ذلك أن الحديث تأخر جمعه زمناً غير قصير ، حيث بدأ جمعه في أواخر القرن الأول أي حوالي سنة خمس وثمانين هجرية(١) .

ومع ذلك فإن الاحتجاج بالحديث قائم منذ عهد سيبويه ، وهذا يعني أن العلماء لم يهملوا الاحتجاج بالحديث إلى القدر الذي تصوره الدارسون .

وأما الذين يذهبون إلى أن احتجاج النحاة بالحديث شق طريقه الواسع في عهد ابن مالك فإننا نجد نقض مذهبهم في عمل سيبويه ، فقد غاب عنهم احتجاجه بالحديث ، فلم يشر إليه الدارسون من قريب

---

(١) أصول الحديث للدكتور عجاج الخطيب/ ١٧٦ .

أو بعيد ، ولم يعلموا من أمره شيئاً على الرغم من أنهم عكفوا على الكتاب ودرسوه .

ولما وضع الاستاذ أحمد راتب النفاخ فهرسه لشواهد سيبويه وجدت الاحاديث من جملة مااحتج به وإن كان العدد قليلاً .

قال الأستاذ النفاخ : (وأما شواهد الحديث فقليلة لاتتجاوز الخمسة ، وما أعرف في دراسي الكتاب ولافيمن تناولوا مسألة الاحتجاج بالحديث في أحكام النحو من انبه على احتجاج سيبويه ببعض الأحاديث ، ولعل مرد ذلك أن سيبويه نفسه لم يحكها بما يشعر أنها من الحديث[1] .

هذا ماقاله الأستاذ النفاخ وقد أشار إلى أن الأحاديث خمسة وأقول : لقد وقعت على حديث سادس وهو (لايدخل الجنة إلا نفس مسلمة)[2] ولسنا ندري كم يصل عدد هذه الأحاديث في المستقبل عندما يرجع الناس إلى الكتاب فيدرسونه دراسه واعية فيها من التدقيق والتحقيق القدر الكافي لكشف هذا الجانب فيه .

وإذا ثبت ذلك فإن الأقوال التي تسقط احتجاج الحديث من عمل البصريين[3] أقوال لاقيمة لها أمام الدليل الواضح الذي سقته إليك .

---

(١) فهرس شواهد سيبويه٧/ المقدمة .

(٢) كتاب سيبويه ٢٠/ ٢ وانظر (ماينصرف ومالاينصرف للزجاج/ ص٥٥) برواية (لاتدخل الجنة . .) الحديث . وفي سيبويه ٣٥/ ٤ : «إن الله ينهاكم عن قيلَ وقالَ ومنهم من يقول عن قيلٍ وقالٍ» وفي ١٣٦/ ١ يقول الرجل فيما يرى النائم كذا فتقول خيراً لنا وشراً لأعدائنا .

(٣) المدارس النحوية/ ١٩ ، وانظر مدرسة البصرة/ ٢٥ (ليس الحديث مما يستدل به عند البصريين) .

على أنه يكفيني أن أثبت ـ وقد فعلت ـ أن الاحتجاج بالحديث لم يكن مهملاً ، وإنما بدأ على نطاق ضيق ، وأخذ يتسع تدريجياً حتى وجدنا الخطوة الواسعة الجريئة عند ابن مالك وأضرابه في القرن السابع الهجري .

وقد ذكر الأستاذ محمد الخضر حسين أن ممن أجاز الاحتجاج بالحديث وعدوه في الأصول التي يرجع إليها في تحقيق الألفاظ ابن مالك وابن هشام ، وعدّ من أصحاب هذا المذاهب الجوهري وابن سيدة وابن فارس وابن خروف وابن جني والسهيلي(١) ، وأبو علي الفارسي احتج بالحديث في اللغة والنحو والصرف(١) .

كما ذكر طه الراوي أن أول من أقدم من النحاة على الاحتاج بالحديث أبو الحسن الأندلسي المعروف بابن خروف (ت سنة ٦٠٩هـ)(١) . وهذا رأي يسقط أمام ما سقته في هذا الباب .

وقد عرفنا من قبل موقف أبي حيان من الحديث ، وتتبعه لابن مالك في شرح التسهيل واعتراضه على الإكثار من الاحتجاج بالحديث(٢) .

على أن تناول هذه الظاهرة بالدراسة والتحليل لم يقتصر على القدماء - كما رأيت - فقد تحدث فيها الناس كثيراً في أيامنا هذه ، وكان من نتيجة ذلك أن بحث مجمع فؤاد الأول للغة العربية الاحتاج بالحديث الشريف ورأى ما يلي :

(اختلف علماء العربية في الاحتاج بالأحاديث النبوية لجواز روايتها

---

(١) الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري/ ٥٢ ، وانظر أمالي السهيلي/ فهرس الأحاديث/ ١٤٣ - ١٤٥ .

(٢) الخزانة ١/ ٥ .

بالمعنى ولكثرة الأعاجم في روايتها ، وقد رأى المجمع الاحتجاج ببعضها في أحوال خاصة مبينة فيما يأتي :

١ - لا يحتج بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول كالكتب الصحاح الستة فما قبلها .

٢ - يحتج بالحديث المدون في هذه الكتب الآنفة الذكر على الوجه الآتي :

أ - الأحاديث المتواترة والمشهورة .
ب - الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات .
ج - الأحاديث التي تُعَدُّ من جوامع الكلم .
د - كتب النبي .
هـ - الأحاديث المروية لبيان أنه كان ﷺ يخاطب كل قوم بلغتهم .
و - الأحاديث التي دونها من نشأ بين العرب الفصحاء .
ز - الحاديث التي عرف من حال رواتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل القاسم بن محمد ورجاء بن حيوة وابن سيرين .
ح - الأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة[١] .

هذه مواقف العلماء بعضهم عارض الاحتجاج بالحديث ، وبيَّن الأسباب التي دفعته إلى ذلك ، وبعضهم الآخر احتج بالحديث واطمأن إليه ، وفريق ثالث متوسط في الحكم وهو الشاطبي[٢] رحمه الله .

(١) مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية ٤/٧ .
(٢) الخزانة ١/٦ .

والآن ما موقف صاحبنا ابن يعيش من الاحتجاج بالحديث؟

إن ابن مالك الذي أكثر من الاحتجاج بالحديث كان تلميذاً لابن يعيش وعلى ذلك فهل نستطيع أن نعد جرأة ابن مالك على الاتساع في هذا الباب إنما كانت بوحي من أستاذه؟ قد يكون ذلك .

ولقد ذكرت في أول هذا الكتاب أن ابن يعيش اهتم بالحديث كما اهتم بالنحو ، وذكرت أن شيوخه في الحديث كانوا أعظم قدراً وأغزر علماً من شيوخه في النحو ، ثم هو زيادة على ذلك تعلق بالزمخشري ومفصله ود استشهد الزمخشري بالحديث لآرائه النحوية وغيرها .

هذه الظواهر مجتمعة كان لها أثرها في نفس ابن يعيش ، إذ ارتاح للاحتجاج بالحديث وقد كثر ذلك عنده بل لم يكن ابن مالك أكثر احتجاجاف من ابن يعيش .

لقد احتج بالحديث والأثر في اللغة والنحو والصرف ، وهذه الأحاديث ساقها بنفسه ، وبعضها ساقه صاحب المفصل فأقره على ما رأى ، وشرح الحديث وبيَّن الغاية التي جيء بالحديث من أجلها .

وإننا نجد فيما يحتج به من أحاديث الصحيح والضعيف والحسن[1] وهو يستشهد بهذه الأحاديث .

ولست أدري كيف كان ينظر إليها من حيث صحتها وضعفها . فلا أعلم ما إذا كان الرجل يعلم ضعفها ويحتج بها مع ذلك ، أم أنه كان

---

(١) عملت فهرساً للأحاديث في شرح المفصل ، ودفعت به إلى الشيخ ناصر الألباني ، فعلق عليه بكلمات موجزة مثل : صحيح ، ضعيف ، حسن . . إلخ .

يجهل ذلك ، ويسوق هذه الأحاديث على أنها صحيحة لا مجال للتردد في الأخذ بها .

على أن هذه الأحاديث بلغت/ ٣٨/ ثمانية وثلاثين حديثاً وتسعة أثار ، وقد جاء من هذه الأحاديث سبعة أحاديث ضعيفة ، وما تبقى حسن أو صحيح .

والرجل قد يجد الحديث عند الزمخشري فيتناوله بالتفصيل والبيان شرحاً لغوياً ثم يبين مكان الشاهد فيه .

ذكر صاحب المفصل في بحث «أفعل التفضيل» (ألا أخبركم بأحبكم إليّ وأقربكم مني مجالس يوم القيامة أحاسنكم أخلاقاً الموطؤون أكنافاً الذين يألفون ويؤلفون .

ألا أخبركم بأبغضكم إليّ وأبعدكم مني مجالس يوم القيامة أساوئكم أخلاقاً الثرثارون المتفيهقون)(١) .

أخذ هذا الحديث ابن يعيش فخطا به الخطوات التالية :

١ - ذكر راوي الحديث وهو أبو هريرة رضي الله عنه .

٢ - بيَّن الغاية الشرعية من ذكر الرسول لهذا الحديث وهو حسن الخلق ولين الجانب ، والترغيب بهما لما لهما من أثر على العلاقات في المجتمع .

٣ - تناول ألفاظه بالبيان فشرحها وهي : الموطّؤون ، الأناف ، الثرثارون ، المتفيهقون .

---

(١) شرح المفصل ٣/ ٧ ، انظر الكامل ١/ ٤ انظر النهاية في غريب الحديث ٥/ ٢٠١ .

٤ - أتم نص الحديث فقال : (وقد جاء في تفسير الحديث قيل : ما المتفيهقون؟ قال : المتكثرون) .

٥ - احتج لبعض كلماته بحديث آخر وهو : (المؤمنون هينون لينون)[١] .

٦ - بين موضع الشاهد فيه وهو أنه وحّد أحبكم وأقربكم ، لأنه أراد المعنى الأول وهو أفعل الذي بمعنى التفضيل ، لأنه يكون في جميع الأحوال بلفظ واحد لا يثنى ولا يجمع[٢] .

إن معالجة هذا الحديث على هذه الشاكلة ، تدل على أن ابن يعيش كان مطلعاً على علم الحديث ، ولست أعني هنا بالاطلاع التعمق وإنما كان ذلك بقدر وفّر له القدرة على التوفيق بين الجانبين : النحو والحديث قدر الإمكان ، وقرب بينهما في الوجوه التي عرضت له .

وابن يعيش لا يتقيد بما ورد في المفصل من أحاديث وإنما يستشهد بالحديث حيثما وجد مكاناً مناسباً له ، فقد ذكر الزمخشري أن الصفة قد تحذف عند قوة دلالة الحال عليها[٣] .

فقال ابن يعيش : (إذا كنت في مدح إنسان ، والثناء عليه فتقول : كان والله رجلاً ، وتزيد في قوة اللفظ بالله ، وتمطيط اللام ، وإطالة الصوت بها فيفهم من ذلك أنك أردت كريماً أو شجاعاً أو كاملاً ، وكذلك في طرق الذم إذا قلت : سألت فلاناً فرأيته رجلاً ، وتزوى

---

(١) النهاية ٥/ ٢٨٩ وفيه «المسلمون . .» .
(٢) شرح المفصل ٣/ ٧ . وجمع أحاسنكم لأنه لم يُرِد التفضيل .
(٣) شرح المفصل ٣/ ٦٢ .

وجهك وتقطبه فتغني عن بخيلاً أو لئماً ، ومنه الحديث : «لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد» والمراد لا صلاة كاملة أو تامة أو نحو ذلك)[1] .

وقد استشهد بالحديث هنا لحذف الصفة مع أنه قال : إن الصفة لا تحذف إلا إن قام دليل على ذلك من تفخيم أو تعظيم ، أو ما يقوم مقام الصفة ، ولكني لا أحد دليلاً لغوياً في النص أو نحوياً ، وإنما استند الرجل إلى دليل شرعي في تحقيق ما أراد من الحديث وهو فضل الصلاة في المسجد عامة ، وفضلها بالنسبة للقريب منه المجاور له خاصة ؛ إذ إننا لو جئنا نبحث عن واحد من القرائن التي ذكرها لما وجدنا شيئاً من ذلك فلا يوجد تفخيم أو تعظيم ولا يوجد قسم تطيل به الصوت .

وزد على ذلك أن نص الحديث فيه لا النافية لجنس الصلة خارج المسجد ، فظاهر الحديث وتركيبه اللغوي - إن أليخذ به - يبطل كل صلاة لجار المسجد إن وقعت خارجه . هذا مع العلم بأن الحديث ضعيف في إسناده .

وقد احتج ابن يعيش بالحديث للمسائل النحوية كالحديث السابق ، وكذلك وقع منه ذلك عند حديثه عن الظرف (الآن) حيث قال :

(وآن فعل ماض فلما أدخل عليه الألف واللام ترك على ما كان

---

(١) شرح المفصل ٣/٦٣ وانظر التيسير شرح الجامع الصغير ٢/ ٥٠١ فقد ذكر أن إسناده ضعيف وانظر الجامع الصغير ٢/٢٠٣ فقد جاء فيه أنه رواه أبو هريرة عن طريق جابر ، وفي كتاب الإيمان لابن تيمية/ ٣١ بحث قيم في هذا الحديث وأمثاله ، وذكر أنه رواه الدارقطني وبعض الناس يضعفه .

عليه من الفتح كما جاء في الحديث «أنه ﷺ نهى عن قيلَ وقالَ» وقيل وقال فعلان ماضيان، فأدخل الخافض عليهما، وترحهما على ما كانا عليه)[1].

وفي بحث التأكيد احتج بالحديث (فهي خداج فهي خداج)[2]، وبداية الحديث (كل صلاة ليس فيهاء قراءة فهي خداج)[2].

وفي الأفعال الناقصة ذكر أن كاد تشبه عسى، حيث يشفع خبرها بأن فيقال: كاد زيد أن يقوم، ثم قال وقد جاء في الحديث (كاد الفقر أن يكون كفراً)[3].

واحتج بالحديث للصرف فقد قال: (حذفار واحد الحذافير من قوله ﷺ: فكأنما حيزت له الدنيا بحذافيرها)[4].

وفي باب أبنية الألف الممدودة قال: (ومن ذلك قولهم في تصغير قيل قويل؛ لأنه من الواو، كأنهم بنوا من القول اسماً على فَعْل مثل عَدْل، ومنه قوله ﷺ نهى عن قيل وقال)[4].

وقد احتج بالحديث لكلمة لغوية مثال ذلك: ما وقع له في أسماء

---

(١) شرح المفصل ٤/١٠٣، انظر سيبويه ٢/ ٣٥ وفيه نص الحديث.
(٢) شرح المفصل ٣/ ٤١ وهو في النهاية في غريب الحديث ٢/ ١٢ وفي صحيح مسلم ٢/ ٩ « . . . عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج ثلاثاً، غير تمام».
(٣) شرح المفصل ٧/ ١٢١ وتتمته الحديث «وكاد الحسد أن يكون سبق القدر» التيسير شرح الجامع الصغير ٢/ ٢٠٤ وذكر أن إسناده واه.
(٤) شرح المفصل ٥/ ٦٥ وانظر النهاية ١/ ٣٥٦.

الأفعال والأصوات في كلمة «حَسِّ» حيث قال : وفي الحديث (فأصاب قدمه قدم رسول الله ﷺ فقال حَسِّ - كأنه تألم)[1] .

ويحتج بالحديث لكلمة في شاهد نحوي حيث ذكر في بحث المصدر بيت رؤبة[2] وذكر ابن يعيش أن قائله زياد العنبري :

قد كنت داينت بها حسانا مخافة الإفلاس واللّيانا

يحسن بيع الأصل والقيانا

قال : (والليان مصدر بمعنى اللي ، ومنه قوله عليه السلام : «لي الغني ظلم»)[3] .

ومما سبق نرى أن ابن يعيش قد احتج بالحديث كما احتج المعاصرون له به ، وزاد عليهم في ذلك وأربى ولم يكن متردداً في الأخذ به كما فعل السابقون .

---

(١) شرح المفصل ٥/ ١٢٣ وانظر النهاية ٤/ ١٢٢ «أي نهى عن فضول ما يتحدث به المتجالسون من قولهم قيل كذا وقال كذا» .

(٢) شرح المفصل ٦/٦ .

(٣) لم أجد الحديث على هذه الصورة ، فهو في فيض القدير ٥/ ٤٠٠ «لَيُّ الواجد يحل عرضه وعقوبته» عن الشريد بن شريد وهو صحيح ، وفي المصدر نفسه ٥/ ٥٢٣» ، «مطل الغنيّ ظلم» عن أبي هريرة وهو صحيح ، وفي النهاية ٤/ ٢٨٠ «ليّ الواجد يحل عرضه وعقوبته» وانظر صحيح البخاري ٣/ ١٥٥ «باب مطل الغني ظلم» دار مطابع الشعب .

الفصل الثاني

الشـــعر

قسم العلماء الشعراء إلى أربع طبقات[1] ، الطبقة الأولى : الشعراء الجاهليون كامرئ القيس والأعشى ، والطبقة الثانية : المخضرمون وهم الذين عاشوا بين مرحلتين في الجاهلية والإسلام مثل لبيد وحسان ، والطبقة الثالثة : المتقدمون ويقال لهم الإسلاميون ، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام مثل جرير والفرزدق ، والطبقة الرابعة : المولدون ، ويقال لهم المحدثون ، وهم من بعدهم إلى زماننا هذا مثل بشار بن برد وأبي نواس .

أما الطبقتان الأولى والثانية فقد أجمع العلماء على صحة الاحتجاج بشعرهما ، وأمّا الثالثة فالصحيح الاستشهاد بكلامها ، ولايؤخذ برأي من منع ذلك .

قال البغدادي : (وكان أبو عمرو بن العلاء وعبد الله بن أبي إسحاق والحسن البصري وعبد الله بن شبرمة يلحنون الفرزدق والكميت وذا الرمة وأضرابهم . . وكانوا يعدونهم من المولدين لأنهم كانوا في عصرهم والمعاصرة حجاب)[2] .

---

(١) الخصائص ١/ ٢٤ .

(٢) الخزانة ١/ ٧ .

وأما الطبقة الرابعة فلا يستشهد بشعرها مطلقاً في اللغة والنحو وإنما يؤخذ بشعرها في المعاني .

قال ابن جني تعليقاً على بيت المتنبي :

فلو قدر السنان على لسان لقال لك السنان كما أقول

(ولاتستنكر هذا الرجل وإن كما مولداً . . فالمعاني يتناهبها المولدون كما كان يتناهبها المتقدمون ، وقد كان أبو العباس - وهو كثير التعقب لجلة الناس - احتج بشيء من شعر حبيب بن أوس الطائي في كتابه الاشتقاق لما كان غرضه فيه معناه دون لفظه ، وأنشد له :

لو رأينا التوكيد خطة عجز ماشفعنا الأذان بالتثويب

وإياك والحنبلية فإنها خلق ذميم ، ومطعم على علاته وخيم)[1] .

وكذلك كانوا لا يحتجون بشعر مجهول القائل بل يردونه[2] .

هذا موقف العلماء من الاحتجاج بشعر السابقين ، ولننظر الآن في عمل ابن يعيش في هذا المجال .

لقد كان الرجل لا يحتج بشعر مجهول قائله ، فإن ورد شيء من ذلك رده ولم يقبل الاستشهاد به أو الاستّناد إليه في باب من أبواب النحو ، وقد ورد في بحث التأكيد قول الشاعر : «قد صرَّت البكْرة يوماً أجمعا» ، حيث ساقه الزمخشري شاهداً للكوفيين في جواز تأكيد كل وأجمعين للنكرات فيما كان محدوداً معلوم المقدار نحو يوم وشهر وفرسخ .

---

(١) الخصائص ١/ ٢٤ .

(٢) الخزانة ١/ ٧ .

قال ابن يعيش : (أكد يوماً وهو نكرة ، ولاحجة في هذا البيت لقلة أمثاله وشذوذه ، ولايعرف قائله)[1] .

وفي بحث المنادى المبهم ذكر البيت :

إن المنايا يطلعن على الأناس الآمنينا

وعلق عليه بقوله : (مردود ولايعرف قائله)[2] .

مما سبق نفهم أن الرجل قد سار على منهج السابقين في اشتراط معرفة قائل البيت ليصح الاحتجاج به ، وإلا فلا قيمة لبيت لا يعرف قائله في هذا المجال .

وأما الشعراء الذين احتج بشعرهم فمنهم الشعراء الأقدمون الذين عاشوا قبل منتصف القرن الثاني الهجري ، أي في الفترة الزمنية التي اتفق العلماء على تحديدها ، حيث جعلوا ابن هرمة المتوفى سنة ١٥٠ هـ خاتم الشعراء الذين يحتج بشعرهم ، وقبل أن أفصل القول في احتجاجه بشعر القدماء والجوانب التي احتج لها بشعرهم أقف عند شعر المحدثين لبيان موقفه منهم .

وبياناً لذلك أبدأ بالحديث عنهم عند الزمخشري .

قال البغدادي : (. . وأما الرابعة فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقاً ، وقيل يستشهد بكلام من يوثق بعربيته منهم ، واختاره

---

(١) شرح المفصل ٣/ ٤٥ بتصرف ، انظر الخزانة ٢/ ٣٥٧ .

(٢) شرح المفصل ٢/ ٩ ، وقائله معروف وهو ذو جدن الحميري ، انظر المعمرون لأبي حاتم/ ٤٣ ، والخزانة ١/ ٣٥١ .

الزمخشري ، وتبعه الشارح المحقق[1] ، فانه استشهد بشعر أبي تمام في عدة مواضع من هذا الشرح ، واستشهد الزمخشري ايضاً في تفسير أوائل البقرة في الكشاف ببيت من شعره وهو :

هما أظلما حاليَّ ثُمّتَ أجليا ظَلاَميهما عن وجه أمرد أشيب[2]

وقال : (وهو وإن كان محدثاً لا يستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية ، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ، ألا ترى إلى قول العلماء الدليل عليه بيت الحماسة ، فيقنعون بذلك لوثوقهم بروايته واتقانه)[3] .

والزمخشري في حديثه عن أبي تمام هنا ـ كما يبين لنا صاحب الخزانة ـ يرى الأخذ بأقوال الشعراء العلماء من المحدثين ؛ وذلك لأنهم بلغوا مرحلة من التثبت أصبحوا معها موضع الثقة .

يقول الزمخشري في الحديث عن استعمال لفظ «دنيا» بغير ألف ولام : (وقد خطئ ابن هانئ في قوله : كأن صغرى وكبرى من فواقعها . .)[4] .

وعلق على ذلك ابن يعيش بقوله : (فأما قول ابن هانئ :

كأن صغرى وكبرى من فواقعها حصباء در على أرض من الذهب

---

(١) الرضي .

(٢) البيت في ديوان أبي تمام ١/ ١٥٧ والقصيدة في مدح عياض بن لهيعة الحضرمي وقبله :

أحاولت إرشادي؟ فعقلي مرشدي أم استمتَ تأديبي؟ فدهري مؤدبي

ومعنى البيت : أنا صغير السن وقد شيبني عقلي ودهري ، والضمير «هما» يعود على العقل والدهر .

(٣) الخزانة ١/ ٤ وانظر الكشاف ١/ ٢١٩ ـ ٢٢١ ، وانظر التقديم للحماسة ١/ ١٠ ..

(٤) شرح المفصل ٦/ ١٠٠ .

فقد عابه بعضهم لكونه استعملها نكرة ، وهذا الضرب من الصفات لا يستعمل إلا معرفاً ، والاعتذار عنه أن استعمله استعمال الأسماء لكثرة ما يجيء منه بغير تقدم موصوف نحو صغيرة وكبيرة ، فصار كالصاحب والأجرع والأبطح ، فاستعمله لذلك نكرة ويجوز أن يكون لم يرد فيه التفضيل بل معنى الفاعل ، كأنه قال : كأن صغيرة وكبيرة من فواقعها على حد قوله تعالى ﴿وهو أهون عليه﴾ في أحد القولين ، يقال فاقعة وفقاعه ، وجمع الفقاعه الفقاقيع وهي النفاخات التي تكون على وجه الماء ، يصف خمراً وماعليه من الحبب ، شبه الحبب بالدر وهو اللؤلؤ والخمر تحته أرض من ذهب ، ولقد أحسن)(١) .

ونحن هنا نلاحظ أمرين عند ابن يعيش :

الأول : اعتذر عما خطئ به ابن هانئ ، وهو استعماله الصفة صغرى ، وكذلك كبرى في حال التنكير مع أن الأصل فيهما التعريف .

وجاء اعتذاره عن ابن هانئ في استعماله الصفة استعمال الأسماء ، وذلك أمر لا مأخذ فيه عليه .

الثاني : الذي التفت إليه هو المعنى ، فقد ساق معنى البيت ، ولفت أنظارنا إلى تشبيه الحبب بالدر والخمر تحته بأرض من الذهب ، ثم استحسن هذا المعنى وقبله . وذكر الزمخشري بيت مرة بن محكان التميمي الذي يقول فيه :

في ليلة من جمادى ذات أندية (لايبصر الكلب من ظلمائها الطّنبا)(٢)

---

(١) شرح المفصل ١٠٣/٦ .

(٢) شرح الحماسة للتبريزي ص ١٥٦٣ـ١٥٦٤ ، وانظر شروح سقط الزند/ ١٩٥٢ .

وقد أخذه ابن يعيش وعلق عليه فكان مما قال :

(يصف برد تلك الليلة ، وخص جمادى لأن الشتاء عندهم جمادى لجمود الماء فيه ، وفي درعيات أبي العلاء :

كمغتسل أعلى جمادى ببارد (وما سجل ماء حين يفرغ سائح)[١]

والملاحظ هنا أنه استشهد للمعنى بهذا البيت ، ولكلمة جمادى بصورة خاصة ، وقال في موضع آخر :

(وقد أجاز قوم من الكوفيين «هذا أقبل . على إرادة النداء» وقد عمل به المتنبي في قوله : هذي برزت لنا فهجت رسيسا)[٢] .

وكان يميل إلى مذهب الكوفيين ، ويحمل قول المتنبي على أن يكونإشارة إلى المصدر أي هذه البرزة[٣] ، أو إلى الظرف على إرادة المرة) .

وابن يعيش لم يوجه بيت المتنبي هنا إلى المعنى ، وإنما إلى الجانب النحوي ، وقد تبع في هذا الزمخشري فيما كان يذهب إليه .

وقد وردت كلمة الإيجاز في مقدمة المفصل ، فعلق عليها ابن

---

(١) شرح المفصل ٦/ ٤١ ، والبيت من الدرعية السادسة عشرة ، انظر شروح سقط الزند/ ١٩٥٢ والقصيدة على لسان رجل أسن ومشى بالعكاز .

ومرة بن محكان شاعر مقل ، وهو إسلامي من شعراء الدولة الأموية كان في عصر جرير والفرزدق فأخملا ذكره .

(٢) شرح المفصل ٢/ ١٦ والبيت قي ديوان المتنبي ٢/ ٣٥٩ ، وتتمته : «ثم انثيت وما شفيت نسيسا» والرسيس مس الحمى وأولها ، والنسيس بقية النفس ، والمراد هنا مارسّ في القلب من الهوى .

(٣) وقد ذهب إلى مثل هذا أبو العلاء . انظر شرح الديوان ٢/ ٣٥٩ .

يعيش، ثم استشهد للمعنى الذي وردت من أجله بأبيات لابن الرومي كان قد قالها في وصف امرأة بطيب الحديث:

(وحديثها السحر الحلال لو أنه لم يجن قتل المسلم المتحرز
إن طال لم يملل وإن هي أوجزت ودّ المحدث أنها لم توجز
شرك القلوب وفتنة مامثلها للمطمئن وعقله المستوفز)[١]

وعرضت له كلمة «الأباطح» خلال حديثه عن قريش في مقدمة المفصل، فاستشهد لهذا الجانب اللغوي بأبيات للبحتري كان قد قالها في المتوكل ومنها:

(يا بن الأباطح من أرض أباطحها في ذروة المجد أعلى من روابيها)[٢]

واستشهد بشعر أبي تمام في بحث المبتدأ والخبر من حيث وقوع المبتدا والخبر معرفتين حيث لا يجوز تقديم الخبر لئلا يقع الالتباس، اللهم إلا أن يكون في الكلام دليل على المبتدأ منهما حيث قال:

(لعاب الأفاعي القاتلات لعابه وأري الجنى اشتارته أيد عوامل)[٣]

ولم يتورع عن الاستشهاد بشعر بعض المعاصرين له وهو الحيص بيص (ت ٥٧٤)[٤] حيث قال ابن يعيش:

(إن الذين يغضون من العرب ولغاتهم لم يتكسبوا بهذا المذهب إلا

---

(١) شرح المفصل ١/ ٨١.
(٢) شرح المفصل ١/ ٧ وانظر ديوان البحتري/ ٢٤٢١، يريد بقوله يابن الأباطح أنه من قريش الأباطح الذين ينزلون أباطح مكة، والأباطح جمع أبطح وهو مسيل واسع فيه الحصى.
(٣) شرح المفصل ١/ ٩٩ وانظر ديوان أبي تمام ٣/ ١٢٣ يمدح محمد بن عبد الملك الزيات/ وصف القلم.
(٤) البداية والنهاية ١٢/ ٣٠١ .

السقوط من أعين الناس والمذمة ، ثم قال : وقد ألم بهذا المعنى الحيص بيص في قوله :

لا تضع من عظيم قدر وإن كُنْـ ـت مشاراً إليه بالتعظيم
فالكبير العظيم يصغر قدرا بالتجري على الكبير العظيم
ولع الخمر بالعقول رمى الخمر بتنجيسها وبالتحريم[(١)]

واستشهد بشعر الأخطل للمعنى إذ قال[(٢)] :

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلا

ومما مر نستطيع حصر أسماء الشعراء المحدثين الذين وردت أسماؤهم في شرح المفصل ، والموضوعات التي جاءت أشعارهم فيها وهم على النحو التالي :

آ ـ في النحو : ابن هانئ
المتنبي
أبو تمام
أبو العلاء

ب ـ في المعاني : ابن الرومي
البحتري
الأخطل
أبو العلاء
الحيص بيص

---

(١) شرح المفصل ١/ ٥ .
(٢) شرح المفصل ١/ ٢١ ، انظر شعر الأخطل/ ٥٠٨

أما القدماء من الشعراء فقد أكثر من الاحتجاج بشعرهم في أغراض مختلفة في بحوث النحو والصرف واللغة والمعاني ، كما لاحظ الجانب العروضي من حيث الوزن والقافية ، ومن خلال ذلك كان للحديث عن الضرورة الشعرية جانب من بيانه في هذا المجال ، وهو ما سوف ألحقه بهذا الفصل .

أما احتجاجه لأبواب النحو فإنك تجد ذلك مبثوثاً في كل باب من أبواب الكتاب فقد استشهد للظرف المتصرف بقول لبيد :

فغدت كلا الفرجين تحسب أنه   مولى المخافة خلفُها وأمامُها

ثم قال : (فرفع خلفها وأمامها لأنه بدل من مولى المخافة . .)[(١)] .

وفي بحث الفعل المضارع نعرض للأفعال الخمسة ووضع النون في حالات الإعراب رفعاً ونصباً وجزماً ، وبيّن القاعدة المعروفة في ذلك حيث تثبت النون في حالة الرفع وتُطرح في حالتي النصب والجزم ، ووقف بعد ذلك عند بيت أنشده الأخفش حيث يقول :

لولا فوارس من نعم وأسرتهم   يوم الصليعاء لم يوفون بالجار

حيث ثبتت النون مع وجود لم ، وذلك أمر مناقض لما ذكره من قبل ، ثم قال : (. . شاذ وسبيله عندنا على تشبيه لم بلا[(٢)] ومثله قول الآخر :

---

(١) شرح المفصل ٢/ ٤٤ . وصف بقرة وحشية فقدت ولدها أو أحست بصائد فهي خائفة حذرة تحسب كلا طرفيها من خلفها وأمامها ممكنا له يغترها منه ، الفرج : موضع المخافة وهو مثل الثغر وذكر الأعلم رفعهما اتساعاً على البدل من كلا .

(٢) تبع ابن يعيش في هذا الرأي ابن جني/ انظر الخزانة ٣/ ٦٢٦ ، والبيت أنشده الأخفش والفارسي وغيرهما ، ولم يعزه أحد إلى قائل ، ولم يذكر له تتمة ، وابن مالك يرى رفع الفعل لغة لاضرورة . وقد اثبت «الصليعاء» بالعين ، وصوابه الفاء ، وهو يوم من أيام العرب والصليعاء ما اشتد من الأرض .

أن تهبطين بلاد قوم   يرتعون من الطلاح

فهذا على تشبيه أن بما المصدرية وهذا طريق الكوفيين . .)[1] .

وفي بحث «ما أضمر عامله على شريطة التفسير» قال : (فإن حذفت الهاء وأنت تريدها فقلت زيد ضربت جاز عند البصريين على ضعف ، لأن الهاء وإن كانت محذوفة فهي في حكم المنطوق بها .

قال الشاعر :

قد أصبحت أم الخيار تدعي   عليّ ذنباً كله لم أصنع)[2] .

فقد استشهد لجواز حذف الهاء بهذا البيت ، وموضع الشاهد : أصنع ، والمراد أصنعه .

وفي بحث «حذف الجار والمضاف مع تبقية عملهما» قال : (هذا كقوله) :

أكل امرئ تحسبين أمرأ   ونار توقد بالليل نارا[3]

على إرادة كل .

ومن ذلك قول الآخر :

رسم دار وقفت في طلله   كدت أقضي الحياة من جلله[4]

---

(١) شرح المفصل ٨/٧ الطلاح مفردها طلح ، وهو أعظم العضاه ، واكثره ورقاً ، وأشده خضرة وله شوك ضخام طوال . . ، شبه «أن» بما المصدرية فلم يعملها وهو مذهب البغداديين . انظر المخصص ٨٣/١١ ، ولم اهتد إلى قائل البيت .

(٢) شرح المفصل ٢/ ٣٠ قائله أبو النجم .

(٣) قائله أبو دؤاد .

(٤) قائله : جميل بن معمر .

أراد رب رسم دار، ثم حذف لكثرة استعمالها[١]، ولاداعي بعد للاستمرار في عرض هذه الأمثلة الدليلة على هذا الجانب، فإنها كثيرة قد ملأت حيزاً غير قليل من الكتاب وحسبي ما نوهت به.

وكان يستشهد بالشعر للجانب اللغوي أيضاً، وقد وقع ذلك في أمكنة كثيرة من الكتاب فقد عرضت له كلمة الثريا فقال فيها:

(أما الثريا فتصغير الثروى، فَعْلى من الثروة، قيل لها ذلك لكثرة كواكبها وهي سبعة أو نحوها، قال الشاعر:

خليلي إني للثريا لحاسد   وإني على ريب الزمان لواجد
تجمع منها شملها وهي سته   وأفقد من أحببته وهو واحد)[٢]

وخلال حديثه عن أدوات النداء وقف عند الأداة هيا حيث قال فيها.

(وذهب ابن السكيت إلى أن الأصل في هيا أيا والهاء بدل من الهمزة على حد قولهم في إياك هياك، قال الشاعر:

فهياك والأمر الذي إن توسعت   موارده ضاقت عليك مصادره

وقال الآخر:

فانصرفت وهي حصان مغضبة   ورفعت بصوتها هيا أبه)

ثم قال بعد ذلك:

أنشدهما ابن السكيت وقال: أراد أيا أبه، وإنما أبدل من الهمزة

---

(١) شرح المفصل ٨/ ٥٣.
(٢) شرح المفصل ١/ ٤١.

هاء ، ولايبعد ما قاله لأن أيا أكثر استعمالاً من هيا فجاز أن يعتقد أنها أصل)[١] .

وأما أبواب الصرف فلا يفوته أن يحتج فيها بأبيات تؤيد ما يذهب إليه فقد وقف عند كلمة ظربان وجمعها ظرابي فقال : (يجمع على ظرابين كسراحين وقالوا ظرابيّ أبدلوا من النون ياء كما قالوا أناسيّ ، قال الشاعر :

وهـــل أنتم إلا ظرابيّ مَذْحِجٍ   تقَاسَى وتستنشي بآنُفِها الطُّخْمِ[٢]

وربما قالوا في الجمع ظربى كحجلى .

قال الفرزدق :

وما جعل الظِّربى القِصارُ أنوفَها   إلى الطِّمِّ من موج البحارِ الخضارمِ)[٣]

وفي بحث الإبدال قال في حديثه عن اللام :

(وقد أبدلت من النون في قوله : وقفت فيها أصيلا لا . .)[٤] .

وفي بحث الهمزة يقول : (وقد أبدلت الهمزة من الألف في مواضع صالحة العدة «ذكرها» ثم قال : قال كثير :

وللأرض أما سودها فتجللت   بياضاً وأما بيضها فادهأمّت

---

(١) شرح المفصل ١١٨/٨ البيت الأول قائله طفيل الغنوي ، وقيل مضرس بن ربعي ، والبيت الثاني ما اهتديت إلى قائله .

(٢) الظربان : دويبّة كالهرة ونحوها منتنة الرائحة كثيرة الفسو ، الأطخم : مقدمة الخرطوم في الإنسان والدابة .

(٣) شرح المفصل ٢٧/١٠ ـ ٢٨ . الطم : الماء الكثير .

(٤) شرح المفصل ١٤٣/٩ ، البيت للنابغة الذبياني .

يريد ادهامت)[1] .

وفي موضع آخر يقول : (وقالوا : اشعأل في اشعالّ ، وأنشدوا :

وبعد بياض الشيب من كل جانب علا لمتي حتى اشعأل بهيمها)[2]

وفي موضع آخر تناول كلمة «يد» فبين التضعيف فيها ، ثم أرجعها إلى الأصل واحتج له قال : (وقد جاء التضعيف في الفاء واللام مع الفصل بينهما ، وذلك نحو يد والأصل يدْي بسكون الدال ، والذي يدل على أن لامه ياء قولهم يديت عليه يدا ، ولم يقولوا يدوت ، وذلك إذا أديته معروفاً .

قال الشاعر[3] :

يديت على ابن حسحاس بن وهب بأسفل ذي الجداة يد الكريم

وقالوا في التثنية يديان قال الشاعر :

يديان بيضاوان عند محلِّم قد تمنعانك أن تضمام وتضهدا)[4]

وفي بحث إعلال الواو والياء لامين قال : (وأكثر العرب يدغم العين في اللام إذا تحركت اللام نحو حيّ وعىّ) .

---

(١) شرح المفصل ١٠/ ١٢ .

(٢) شرح المفصل ١٠/ ١٢ . اشعأل : أبيض ، بهيمها : هو الذي لايخلط لونه شيء آخر .

(٣) قائله معقل بن عامر . انظر معجم الشعراء/ ٢٧٥ ، وانظر شرح الحماسة ١/ ١٩٣ . الجداة : موضع في بلاد غطفان .

(٤) شرح المفصل ١٠/ ٥٥ . انظر الخزانة ٣/ ٢٣٧ ، قال البغدادي (ومع كثرة تداوله في كتب اللغة والنحو لم ينسبه أحد إلى قائله ، ولاذكر له تتمة) . محلم : من ملوك اليمن .

واستشهد للفعل في حالة الجمع بقوله :

(وكنا حسبناهم فوارس كهمس　　حيوا بعد ما ماتوا من الدهر أعمرا

حيث حذفت مع واو الجمع كما هو الحال في عموا)[1] .

وهو قد يستشهد لمعاني الألفاظ الموجودة في شاهد شعري يعرض له ، فقد عرض لقول الشاعر[2] :

إذا لقام بنصري معشر خُشُن　　عند الحفيظة إن ذو لوثة لانا

ثم قال : (والخُشْن جمع أخشنبمعنى الخشن والجمع خشن ، نحو قوله :

ألين مَسّاً في حوايا البطن　　من يثربيات قذاذ خُشْن)[3]

(وكان عيسى يقال له أبيل الأبيلين كما يقال قس القسوس ، قال الشاعر :

وما سبح الرهبان في كل بيعة　　أبيل الأبيلين المسيح ابن مريما)[4]

أما كلمة سي فقد شرحها قائلاً «والسي المثل» ثم استشهد ببت الحطيئة :

---

(١) شرح المفصل ١١٦/١٠ . البيت للوليد بن حنيفة . انظر اللسان/ حيا وشرح الشافية ١١٦/٣ . كهمس : رجل من بني تميم مشهور بالشجاعة ، حيث حالهم بعد سوء قد صلحت .

(٢) قائله : قريط بن أنيف ، انظر الخزانة ٣/ ٣٣٢ وهو في أول الحماسة . وذكر السهيلي في الروض ٢/ ١٩٨ أنه للمكعبر وليس ذلك صحيحاً .

(٣) شرح المفصل ١/ ٨٢ . وانظر اللسان/ خشن . قذاذ : السهم حين يُبْرَى قبل أن يراش ، اليثربي : السهم الذي لانصل له .

(٤) شرح المفصل ٥/ ٤٧ ، قائله عمرو بن عبد الجن ، انظر اللسان/ أبل .

فإياكم وحية بطن واد همـوز النـاب ليس لكـم بسي

ثم قال : (والتثنية سيان) وذكر بيت أبي ذؤيب :

وكان سيان ألا يسرحوا نعما أو يسرحوه بها واغبرت السوح[1]

وكان يشرح الشاهد النحوي ، ثم يستشهد لمعناه ببيت آخر إن كان عنده علم به ، قال (قال الشاعر[2] :

إن امرأ خصني عمدا مودته على التنائي لعندي غير مكفور

ثم قال : هذا الشاعر يمدح الوليد بن عقبة : وصف نعمة اختصه بها مودة على تنائيه وبعده عنه ، ومن هذا المعنى قول الآخر :

فليس أخي من ودني رأى عينهولكن أخي من ودني وهو غائب)[3]

ووقف في موضع آخر من شرحه عند القول «أمت في حجر لا فيك» وشرحه بقوله : (والمعنى أبقاك الله بعد فناء الحجارة ، لأن الحجارة مما يوصف بالبقاء ، وقال الشاعر :

ماأطيب العيش لو أن الفتى حجر تنبو الحوادث عنه وهوملموم)[4]

وفي بحث الظرف عرض له من حيث تعريفه ودلالته على الزمان والمكان ، وقف عند ظرف الزمان يبين أن المقصود به الليالي والأيام ، واستشهد لهذا المعنى بقول الشاعر :

---

(١) شرح المفصل ٢/ ٨٦ . الحطيئة يمدح بني عدي بن فزارة يعني بالحية نفسه ، أي لاتستون معه ، هموز الناب خفي الناب ، همزه دفع ، السِيّ : الند .

(٢) قائله : أبو زبيد الطائي ، انظر سيبويه ١/ ٢٨١ .

(٣) شرح المفصل ٨/ ٦٥ .

(٤) شرح المفصل ١/ ٨٧ ، والشاعر تميم بن مقبل .

هـل الـدهـر إلا ليلة ونهارهـا وإلا طـلوع الشمس ثـم غيارها[١]

ولايفوته أن يلتفت إلى الجانب العروضي وبشكل خاص وضع القافية ، فقد عرض لقول لبيد :

حتى تهجر في الـرواح وهـاجه طلـبَ المعقّبِ حقَّه المظلومُ

ثم قال (ولو خفض لكان أجود لو ساعدت القافيه)[٢] . ووقف عند بيت أبي ذؤيب إذ يقول[٣] :

على أطرقا باليات الخيـا م إلا الثمـامُ وإلا العـصـي

ثم ذكر أن البيت لأبي ذؤيب الهذلي من قصيدة مطلعها[٤] :

عرفت الـديـار كرقـ الـدوي يـزبـرهـا الـكاتـب الـحميريّ

وكان بعد البيت التعليق التالي له ، (وهذه القصيدة تروى مطلقة مرفوعة وتروى مقيدة ساكنة ، وهي من المتقارب ، فمن أطلقها كانت من الضرب الأول ووزنه فعولن ، عصى يو ، ومن قيدها كانت من الضرب الثالث وهو المحذوف ووزنه فَعَلْ عصي)[٤] .

---

(١) شرح المفصل ٢/ ٤١ انظر أشعار الهذليين ١/ ٦٥ وغيارها : غيوبها .

(٢) شرح المفصل ٦/٦٦ أي لو خفض المظلوم لكان أجود ، فقد رفعه وصفاً للمعقب وإن كان مجروراً في اللفظ فأجراه على المعنى .

يصف عيرا/ تهجر سار في الهاجرة ـ منتصف النهار ، الرواح : اسم من وقت زوال الشمس إلى الليل هاجه أثاره ـ طلب الماء المعقب : الممطول بدينه والمظلوم

(٣) أشعار الهذليين ١/ ٦٥ . أطرقا : اسم بلد ، باليات الخيام : نصب على الحال . المراد عرفت الديار على أطرقا أي على هذه الحال .

(٤) شرح المفصل ١/ ٣١ . الدوى : جمع دواة يزبرها : يكتبها .

ومما يؤخذ على ابن يعيش أنه ساق كثيراً من الأبيات ولم يذكر قائلها وهو يعلم ـ وقد أشار إلى ذلك ـ أن البيت الذي لا يذكر قائله لا يحتج به ، فقد ذكر البيت[١] :

وكأن أنماط المدينة حولها ... من نَور حَنْوتَها ومن جرجارها

ولم يذكر قائله مع أنه معروف ، فهو للنمر بن تولب قاله يصف به روضة من الرياض .

وذكر قول الشاعر[٢] :

هو الفتى كل الفتى فاعلموا ... لايفسد اللحم لديه الصُلُولْ

ولم ينسبه ، وقائله الحطيئة .

وذكر الشاهد :

أقسم بالله أبو حفص عمر[٣]

ثم نسبه إلى رؤبة ، وهي نسبة خاطئة ، فقد ذكر البغدادي في الخزانة قوله : (قال ابن يعيش : إن قائله رؤبه بن العجاج ، وهذا خطأ ،

---

(١) شرح المفصل ٥/ ٨٠ وانظر اللسان/ حيا . أنماط المدينة : ظاهر طرقها ، النور : الزهر ، الحنوة : نبات سهلي جرجار : نبات .

(٢) شرح المفصل ٣/ ٤٩ انظر اللسان/ صل وفي ديوانه/ ٧٧ «ذاك فتى يبذل ذا قدره . .» وهو في اللسان والصحاح كذلك ، وانفرد ابن يعيش بهذه الرواية ، وربما يكون التبس عليه الأمر فأخذ الصدر من شاهد آخر ووضعه مع عجز بيت الحطيئة ولم يتنبه لذلك . لايدخر اللحم عنده حتى ينتن ويفسد شأن البخيل ، ولكنه يهبه ، لأنه جواد كريم .

(٣) شرح المفصل ٣/ ٧١ .

لأن وفاة رؤبة سنة خمس وأربعين ومئة، ولم يدرك عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ولاعدّه أحد من التابعين وإنما قائله رجل أعرابي)[1].

وقال العيني: (وزعم ابن يعيش في شرح المفصل أن الرجز لرؤبة وهذا لا أصل له)[2].

وهو مع خلطه هذا كان في بعض الأحيان يصحح نسبة الشواهد إلى أصحابها إن وجد أن هناك من أخطأ في نسبتها إلى أصحابها.

قال: (وأما البيت الذي هو:

ولاكريم من الولدان مصبوح)

أنشده لحاتم الطائي، ومأظنه له، قال الجرمي هو لأبي ذؤيب الهذلي وقبله:

هلا سألت عداكِ الله ما حسبي ... عند الشتاء إذا ما هبت الريحُ

وردّ جازرهم حَرْفًا مُصَرّمَةً ... ولاكريمَ من الولدان مَصبُوحُ[3]

---

(١) الخزانة ١/ ٣٩٢. (٢) الخزانة ٢/ ٣٥٢.

(٣) شرح المفصل ١/ ١٠٧ وقد نسب الزمخشري هذا البيت لحاتم الطائي، ولم يرتض ذلك ابن يعيش فنقل عن الجرمي أنه لأبي ذؤيب. وقد رجعت إلى ديوان حاتم فما وجدت البيت، وكذلك رجعت إلى أشعار الهذليين فما وجدت البيت في أشعار أبي ذؤيب. ثم اهتديت إلى الأبيات في ترجمة حاتم في الأغاني، فقد ذكر أبو الفرج أن الأبيات لرجل من الانصار يدعى النبيتي وذكرها على الترتيب التالي.

ورد جازرهم حرفاً مصرمه ... في الرأس منها وفي الأصلاء تمليح

وقال رائدهم سيان ما لهم ... مثلان مثل لمن يرعى وتسريح

إذا اللقاح غدت ملقى أصرتها ... ولا كريم من الولدان مصبوح

انظر الأغاني مجلد ١٦ قسم أول/ ٢٠٥. الحرف: الناقة المسنة، وصف سنة شديدة الجدب فاللبن متعذر لايسقاه الوليد الكريم فضلاً عن غيره لعدمه فجازرهم يرد عليهم من المرعى ما ينحرونه للضيف إذ لالبن عندهم.

وكان في بعض الأحيان يعلق على قائل البيت بما يراه مناسباً فقد ذكر بيت ابن قيس الرقيات :

رحم الله أعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات

طلحة بن عبد الله بن خلف الخزاعي قيل له ذلك ، لأنه كان جماعة في أجداده يسمون طلحة فأضيف إليهم وكان أكرمهم .

ثم قال : (وأما ابن قيس الرقيات فهو عبد الله بن قيس الرقيات بن شريح ابن مالك بن ربيعة وهو النويعم ، وإنما نسب إلى الرقيات لأنه تزوج عدة نسوة وافق أسماؤهن كلهن رقية في قول الأصمعي ، وقال غيره كانت له عدة جدات أسماؤهم كلهن رقية . .)[1] .

وبمناسبة البيت القائل :

كمنية جابر إذ قال ليتي أصادفه وأفقد جلّ مالي

قال يذكر زيد الخيل : (البيت لزيد الخيل وهو زيد بن مهلهل بن يزيد بن منبه الطائي ، وكان شاعراً مجيداً ، قدم على النبي صلى الله عليه وسلم في وفد طيء سنة تسع فأسلم ، وسماه النبي صلى الله عليه وسلم زيد الخير ، وقال : ما وصف لي أحد في الجاهلية إلا رأيته دون ما وصف غيرك)[2] .

وقد يسوق ابن يعيش الشاهد النحوي ، ويذكر مناسبته ، وذلك في بعض الأحيان ، مثال ذلك قول أبي الأسود :

---

(١) شرح المفصل ١/ ٤٧ .

(٢) شرح المفصل ٣/ ١٢٣ .

فألفيتُه غير مستعتب ولا ذاكر الله إلا قليلا

وقبله :

فذكرته ثم عاتبته عتاباً رقيقاً وقولاً جميلاً

ثم قال : (ومعناه أن رجلاً كان يقال له نسيب بن حميد كان يغشى أبا الأسود ويوده ، فذكر لأبي الأسود أن عنده جبة أصبهانية ، ثم رآها أبو الأسود ، وطلب ابتياعها منه ، فأغلى ثمنها عليه ، وكان أبو الأسود من البخلاء ، فذكره بما بينهما من المودة ،فلم يفده ذلك فقال البيتين)(١) .

وفي موضع آخر عرض للبيت :

إن نزاراً أصبحت نزارا دعوة أبرار دعوا أبرارا

قال : (إن نزاراً وهو أبو ربيعة ومضر لما وقع بين ربيعة ومضر تباين وحروب بالبصرة ، وصارت ربيعة مع الأزد في قتال مضر وكان رئيسهم مسعود بن عمرو الأزدي ، ثم إن ربيعة صالحت مضر فصارت كأن نزاراً تفرقت ، ثم أصبحت ، فقال : أصبحت نزاراً ، أي أصبحت مجتمعة الأولاد ، إذ دعا بعضهم بعضا ، وفي حال التباين كان يقول المضري يالمضر ، ويقول الربعي يالربيعة ، لأن أحد الفريقين ما كان ينصر الآخر)(٢) .

وقد يذكر الزمخشري من الشاهد شطراً وموضع الشاهد فيه فيكمله ابن يعيش قبل أن يبدأ بالحديث عنه ، فقد ورد ذلك في مواضع كثيرة حيث ذكر الزمخشري : «ألا أيهذا الباخع الوجد نفسه»فأتمه ابن يعيش بقوله :

---

(١) شرح المفصل ٩/ ٣٦ .

(٢) شرح المفصل ١/ ١١٧ ـ ١١٨ والبيت لرؤبة/ انظر سيبويه ١/ ١٩١ .

«لشيء نحته عن يديه المقادر»[1] .

وهو نفسه قد يستشهد بشطر من بيت[2] ، بل قد يكتفي من الشاهد بما هو بحاجة إليه ، ومن ذلك قوله : (وقد جاء في شعر الكميت «خصالاً عشاراً»)[3] .

وهو بهذا يشير إلى قوله :

فلم يستريثوك حتى رميت فوق الرجال خصالاً عُشَارا

على أنه كان في بعض الأحيان لا يتطرق للشواهد التي يذكرها الزمخشري من قريب ولابعيد فقد ذكر الزمخشري قول الهذلي :

ويأوي إلى نسوة عُطَّل وشُعْثًا مراضيعَ مثلَ السعالي[4]

فلم يعلق ابن يعيش عليه بشيء ، وإنما انصرف إلى ذكر شواهد أخرى لم يوردها الزمخشري في النص .

وقد يتتبع الشاهد في نسخ المفصل ليتأكد من صحة الرواية وتوافقها في جميع النسخ قبل البدء في الحديث عنه ، فقد ذكر البيت :

فهل لكم فيها إليّ فانني بصير كما أعيا النطاسي حذيما

ثم قال : (هكذا يقع في نسخ المفصل «كما» بالكاف وإنما هو بالباء)[1] .

---

(١) شرح المفصل ٢/ ٧ والبيت لذي الرمة .

(٢) شرح المفصل ١/ ٦٢ .

(٣) شرح المفصل ١/ ٦٢ وانظر ٢/ ١٨ ، انظر الخزانة ١/ ٨١ وهمع الهوامع ١/ ٨٤ .

(٤) شرح المفصل ٢/ ١٨ وانظر مثل ذلك في ٥/ ٧٤ ، ٤/ ٩٠ ، ١/ ٤٦ ، ٢/ ٧٨ .

(١) شرح المفصل ٣/ ٢٥ وقد وجدته في المتن مثبتاً بالباء ٣/ ٢٢ ، والبيت لأوس بن حجر .

وجاء في موضع ثان قول الشاعر :

ربما أوفيت في علم ترفعن ثوبي شَمالات

قال : (البيت لجذيمة الأبرش ، وربما وقع في بعض النسخ لعمرو بن هند)[1] .

وهو في شرحه للشاهد غالباً ما كان يخطو الخطوات التالية :

١ ـ ذكر قائل البيت .

٢ ـ بيان موضع الشاهد .

٣ ـ شرح مفردات البيت .

٤ ـ المعنى العام الذي يدل عليه البيت .

٥ ـ التعرض للروايات التي وردت في البيت .

وإليك مثلاً يوضح ذلك : قال الشاعر :

ليبك يزيدُ ضارعٌ لخصومه ومختبط مما تُطيح الطوائح[2]

قال ابن يعيش :

(البيت لابن نهيك النهشلي ، والشاهد فيه رفع ضارع بفعل محذوف كأنه قيل من يبكيه؟ فقيل ضارع لخصومه ، أي يبكيه ضارع لخصومه ، والمختبط المحتاج وأصله ضرب الشجر للإبل ليسقط ورقها وتعلف .

---

(١) شرح المفصل ٩/ ٤١ . ذكر أنه يحفظ أصحابه في رأس جبل إذا خافوا من عدو فيكون طليعة لهم والعرب تفخر بهذا . العلم : الجبل ، الشمالات جمع شمال من الرياح وخصها بذلك لأنها تهب بشدة ، ترفع ثوبه لإشراف المرقبة التي يربأ فيها .

(٢) المختبط المحتاج/ وأصله ضرب ورق الشجر للإبل ليسقط ورقها وتعلف .

يصف أنه كان مقيماً بحجة المظلوم ، ناصراً له ، مؤاسياً للفقير المحتاج ، والضارع الذليل الخاضع ، وتطيح تذهب وتهلك ، يقال أطاحته السنون إذا أذهبت به في طلب الرزق ، وأهلكته ، والطوائح جمع مطيحة وهي القواذف ، يقال طوحته الطوائح أي ترامت به المهالك . . . رواه الأصمعي :

«ليبكَ يزيد ضارع لخصومه» على بنية الفاعل ، ولاشاهد فيه على هذه الروايةَ)[1] .

وكان يتناول روايات البيت المختلفة فيوجهها وقد يختار واحدة مثال ذلك حديثه عن البيت .

لقد علمت أولى المغيرة أنني   كررت فلم أنكل عن الضرب مسمعا[2]

قال : (ورواية البيت في كتاب سيبويه[3] لحقت مكان كررت ، والاحتجاج على رواية من روى كررت فيكون مسمع منصوباً بالضرب ، وأما من روى لحقت يجوز أن يكون مسمع منصوباً به لا بالمصدر فلا يكون فيه حجة ، فإن قيل ولايكون أيضاً في رواية من روى كررت حجة لاحتمال أن يكون المراد كررت على مسمع فلم أنكل عن ضربه بحذف الجار قيل لا يحسن ذلك لأن حذف حرف الجر وإعمال الفعل اللازم

---

(١) شرح المفصل ١/ ٨٠ ـ ٨١ انظر الاعلم ١/ ١٤٥ وانظر مثالاً آخر في ١/ ٤١ ، ٣/ ١٤٨ .

(٢) نسبة البغدادي في الخزانة لمالك بن زغبة الباهلي ٣/ ٤٣٩ ، وفي سيبويه ١/ ٩٩ البيت للمرار الأسدي .

(٣) كتاب سيبويه ١/ ٩١ .

قبله باب ضرورة ، وطريقه السماع فلا يحمل عليه ما وجد عنه مندوحة)[1] .

وقد يعرض للخلاف بين العلماء في الشاهد ، فيعرض آراءهم ، ويرد بعضها ، كما يرجح أحدها ، مثال ذلك ما وقع له في الشاهد :

أنا ابن التارك البكري بشرٍ عليه الطير ترقبه وقوعا

قال ابن يعيش (فإن الشاهد فيه أنه أضاف التارك إلى البكري على حد الضارب الرجل تشبيها بالحسن الوجه ، وخفض بشرا عطف بيان على البكري ، وأجراه عليه مجرى الصفة على الموصوف هذا مذهب سيبويه ، . . وقد أنكر أبو العباس محمد بن يزيد جواز الجر في بشر عطف بيان كان أو بدلا ، وكان ينشد البيت :

أنا ابن التارك البكري بشرا (بالنصب)

والقول ما قاله سيبويه[2] للسماع والقياس)[3] .

وقد تعرض له المسألة وفيها خلاف بين النحويين فيستشهد لها بشاهد شعري ، فلا يعرض لذلك من قريب أو بعيد قال : (وقد يستعمل حيث بمعنى الزمان نحو قوله :

للفتى عقل يعيش به حيث تهدي ساقه قدمه[4]

ومن المعروف أنه لم يقل بهذا أحد من النحاة غير الأخفش ، وقد

---

(١) شرح المفصل ٦/ ٦٤ . (٢) كتاب سيبويه ١/ ٩٣ .

(٣) شرح المفصل ٣/ ٧٣ ، والبيت للمرار الأسدي .

(٤) شرح المفصل ٤/ ٩٢ قائله : طرفة .

رده عليـه النحـاة ، ومنهم ابن مـالك ، ثم قـال به ابن هشـام ورده الدماميني[٢] . حيثإن الأصل في حيث للمكان ؛ ولذلك ذهب جمهور النحاة إلى إرادة المكان في هذا الشاهد .

وفي شرحه للشواهد كان كثيراً ما ينقل عن الأعلم ، وكنت أشرت بل فصلت القول في هذا من قبل[٣] ، ولامانع من سوق مثال هنا يؤيد هذا الرأي . فقد ذكر الشاهد ، وهو قول النابغة الذبياني :

ونأخذ بعده بذناب عيش　　　أَجَبِّ الظهر ليس له سنام

وقال فيه : (الشاهد فيه نصب الظهر مع الألف واللام بأجب ، لأنه في نية التنوين ، ولو كان في غير نية التنوين لا نجر ما بعده بالإضافة ، وصف النعمان ابن المنذر وأنه إن هلك صار الناس بعده في أسوأ حال ، وأضيق عيش ، وتمسكوا بمثل ذنب بعير أجب ، وهو الذي لا سنام له من الهزال ، والذناب الذنابى وهو الذنب)[٤] .

ولو رجعت إلى تعليق الأعلم على الشاهد لوجدت النص[٥] بحروفه عنده ، فقد أخذه ابن يعيش منه دون تغيير أو تبديل ، والمواضع التي فعل بها ذلك كثيرة[١] .

---

(٢) انظر الخزانة ٣/ ١٦٢ ، وانظر مغني اللبيب ١/ ١٤٠ ، انظر حاشية الدسوقي ١/ ١٤٤ .
(٣) انظر الفصل الثالث من الباب الثاني .
(٤) شرح المفصل ٦/ ٨٦ .
(٥) سيبويه ١/ ١٠٠ .
(١) انظر في ذلك شرح المفصل ٦/ ٨٥ وانظر أمثلة أخرى في الباب الثاني/ ص٥٩ - ٦١ .

الضرورة الشعرية[1] :

يرى ابن يعيش أن الشعر مجاله ضيق ، قد يضطر الشاعر فيه إلى أشياء يكسرها ، ويخرج بها عن الطوق والعادة المألوفة ، والقاعدة المتبعة ، ليقيم وزناً ، أو ليوافق بين جهات القافية في أبيات القصيدة ، في حين لا يجد المرء هذا الحرج وذلك الضيق في النثر ؛ إذ ينبغي على المرء أن يحقق قواعد العربية ما استطاع ذلك في النص ، فلا يستطيع أن يصرف ما لا ينصرف ، ولا يستطيع استعمال أصل مرفوض ، كما أنه لا يحصل له بذلك انتفاع لو فعله ، وإنما يقدح في عمله في النص ، وينتقص منه .

قال ابن يعيش : (إن ضرورة الشعر تبيح كثيراً مما يحظره النثر ، واستعمال ما لا يسوغ استعماله في حال الاختيار والسعة ، فجميع ما لا ينصرف يجوز صرفه في الشعر لإتمام القافية ، وإقامة وزنها بزيادة التنوين ، وهو من أحسن الضرورات لأنه رد إلى الأصل .

ولاخلاف في ذلك إلا ما كان آخره الف التأنيث المقصورة فإنه لا يجوز صرفه للضرورة ، لأنه لا ينتفع بصرفه ، لأنه لا يسد ثلمة في البيت من الشعر ، وذلك أنك إذا نونت مثل حبلى وسكرى فقلت حبلىً وسكرىً فتحذف ألف التأنيث لسكونها ، وسكون التنوين ، بعدها ، فلم يحصل لذلك انتفاع لأنك زدت التنوين ، وحذفت الألف ، فما ربحت إلا كسر قياس ، ولم تحظ بفائدة)[2] .

---

(١) انظر الضرورة الشعرية في الخصائص ١/ ٣٢٣ . ويقول سيبويه فيها ١/ ١٣ (وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً ومايجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك هنا) .

(٢) شرح المفصل ١/ ٦٧ .

والضرورة تقدر بقدرها ، وتقتصر على موضعها ، فلا يتوسع فيها الشاعر أو يلجأ إليها في كل حين سواء كان هناك ضرورة لهذه الضرورة أم لا ، وإنما يلجأ إليها حين تضيق مذاهبه ، ويجد السبيل أمامه مسدوداً في تفادي خرق في أصل من أصول العربية ، فإذا اضطر إلى ذلك وقع فيه ، ولكن هذه الضرورة التي يخرج إليها تبقى بحدودها ، خاصة بالموضع ذاته ، لا نجعلها أصلاً فيما بعد نقيس عليه كلما عرض موضع يشاكل موضع هذه الضرورة .

وذكر ابن يعيش الشاهد القائل :

تزود مثل زاد أبيك فينا　　　فنعم الزاد زاد أبيك زادا

ثم قال من بعده : (وعلى تقدير أن يكون العامل فيه نعم فإن ذلك من ضرورة الشعر ، هكذا قال أبو بكر ابن السراج .

وماثبت للضرورة يقدر بقدر الضرورة ، ولايجعل قياساً)[1] . على أن الضرورة الشعرية عنده تكون على أشكال مختلفة ، فقد تكون ضرورة مستقبحة مثال ذلك ما وقع عنده في حديثه عن قول الشاعر :

فأنت طلاق والطلاق عزيمة　　　ثلاثاً ومن يخرق أعق وأظلم

قال ابن يعيش : (قد حذف الفاء الذي هو جواب الشرط والمبتدأ أيضاً ، والمعنى فهو أعق وأظلم ، وهو من ضرورات الشعر المستقبحة)[2] .

وفي مكان آخر ساق قول رويشد بن كثير الطائي :

---

(١) شرح المفصل ٧/ ١٣٣ وقائل البيت جرير .

(٢) شرح المفصل ١/ ١٣ .

يا أيها الراكب المزجي مطيته سائل بني أسد ما هذه الصَّوتُ

ثم قال (فإنه أنث الصوت وهو مذكر، لأنه مصدر كالضرب والقتل كأنه أراد الصيحة والاستغاثة، وهذا من أقبح الضرورات، أعني تأنيث المذكر لأن المذكر هو الأصل)[1].

وقد ساق بيتين وكان أحدهما لكعب بن زهير وهو قوله:

وإذا ما تشاء تبعث منها مغرب الشمس ناشطاً مذعورا

ثم قال (**إلا أن المجازاة للضرورة مع ما أحسن**، قال أبو علي: وكان القياس يوجب عندي على الشاعر إذا اضطر فجازى بإذا أن يكفها عن الإضافة بما كف حيث واذ لما جوزي بهما، إلا أن الشاعر إذا ارتكب الضرورة استجاز كثيراً مما لا يجوز في الكلام . .)[2].

ويرى ابن يعيش أنه إذا اقتضت الضرورة الحذف في كلمة من الكلمات أو موضع من المواضع، فإن ذلك لا يعني نسيان هذا الأصل وتجاهله، بل ينبغي أن يبقى له حكمه، مثله في ذلك مثل المنطوق به لا فرق بينهما.

قال ابن يعيش (قال الشاعر :وكحل العينين بالعواور

فإن الواو لم تهمز وإن جاورت الطرف في اللفظ من قبل أنها في الحكم والتقدير متباعدة، لأن ثم ياء مقدرة، فاصلة بينها وبين الطرف،

---

(١) شرح المفصل ٥/ ٩٦.

(٢) شرح المفصل ٨/ ١٣٥. يصف ناقته وسرعتها، والناشط: الثور يخرج من بلد إلى بلد فذلك أوحش له.

والتقدير عواوير كطواويس، لأنه جمع عوار، وحرف العلة إذا وقع رابعاً في المفرد لم يحذف في الجمع، بل يقلب ياء إن كان غيرها نحو حملاق وحماليق وجرموق وجراميق، فإن كان ياء بقي على حاله كقنديل وقناديل، وإنما حذف الشاعر للضرورة، **وما حذف للضرورة فهو كالمنطوق به في الحكم فلذلك لم تهمز)**[1] .

ومن الضرورات التي يقع فيها الشاعر أحياناً أن يرجع إلى أصول مرفوضة مهملة لا تستعمل فيستعملها في شعره، لأنه مضطر اليها قال ابن يعيش : (الشعراء يفسح لهم في مراجعة الأصول المرفوضة)[2] .

وقد ذكر ابن يعيش مواضع عدة اضطر فيها الشاعر إلى العودة إلى الأصل المرفوض فقد ذكر قول الشاعر :

فهي تنزى دلوها تنزيا كما تنزى شهلة صبيا

ثم قال : (والقياس تنزية، ولكنه راجع الأصل ضرورة لأن الشاعر له مراجعة الأصول المرفوضة)[3] .

وذكر قول الشاعر :

فَأُبْتُ إلى فهم وماكدتُ آئِبا وكم مثلها فارقتها وهي تَصْفِرِ

ثم قال : (فالشاهد فيه أنه استعمل الاسم الذي هو الأصل المرفوض

---

(١) شرح المفصل ١٠/ ٩٢ وقائله جندل بن المثنى الطهوي .
(٢) شرح المفصل ٦/ ٢٣ .
(٣) شرح المفصل ٦/ ٥٨ .

الاستعمال موضع الفعل الذي هو فرع ، وذلك أن قولك كدت أقوم أصله كدت قائماً ، والمعنى وماكدت أؤوب إلى أهلي . .)[1] .

ومن خلال ما عرضت عن مفهوم الضرورة عن ابن يعيش نرى أنه يدرك مفهومها وأشكالها إدراكاً تاماً ، ويلاحظ هذا في الشواهد التي يسوقها ، ويميز فيها بين القبيح والمستحسن من هذه الضرورات .

---

(١) شرح المفصل ٧/ ١٤ قائل البيت تأبط شراً . وما كدت أؤوب إلى أهلي وهم بنو فهم ، لأنه قد أحيط بي وأشفيت على التلف وقاربت ألا أرجع إليهم .

الفصل الثالث

آ ـ أقوال العرب:

يراد بالعرب الفصحاء عرب الجاهلية وصدر الإسلام حتى منتصف القرن الثاني للهجرة، وكلامهم أهم سند للقواعد النحوية، إذ كلام الأعراب هو الذي يطمأن إليه ويوثق به. ومن هنا كان العلماء يشدون الرحال إلى البادية ليتثبتوا من صحة نص نقل عن بدوي في الصحراء أو للبحث عن أصل لقاعدة يسندها ويقويها، وقد يذهبون إلى البادية ليثقفوا أنفسهم بثقافة أبنائها حيث لا تزال لغتهم لها نضارتها، لا تشويه فيها ولا فساد، كما أنهم كانوا إذا قدم الأعرابي إلى الحضر لبعض شأنه تحلقوا حوله يسمعون من كلامه القول الذي لم يفسده لحن، ولم تنزع سويته لكنة، وقد يجتمعون من حوله يوجهون إليه الأسئلة ليفصل بينهم فيما هم فيه من خلاف، لا بذكر قاعدة تتبع، ولا ببيان حكم عنده أقوم، وأصل توصّل إليه بعد طول بحث، وإنما كانوا يلقون إليه المسألة فإذا أقرها وارتضاها طبعه، ولم ينفر منها، فذاك هو الصواب، وإن ردّها واسترذلها ولم ينطق بها فذلك هو الخطأ الذي لا يرتضى، ومن ثم عدلوا عن هذا الجانب إلى البحث عما يصح ويقبل.

لقد كانت سليقة البدوي هي الحكم، وبداهته في النطق هي الميزان العدل، وإن قوماً بلغوا تلك المنزلة من البيان وذلك القدر من سلامة اللفظ لا يتردد المرء في الأخذ عنهم والاطمئنان إليهم، وذلك ما

وقع من علمائنا السابقين، ولهذا نجد أقوالاً كثيرة يحتجون بها يقولون: سمعنا من الأعراب كذا، وقال الأعرابي: كذا، وهي من العبارات التي تصادفها في كتاب سيبويه حيثما قلبت به بصرك.

ولقد كان ابن يعيش يحتج بكلام الأعراب، ويستشهد به، وقد جاء ذلك في مواضع حيث احتج بأقوالهم لتأييد آراء نحوية، ومن هذا ما جاء في بحث أسماء الأفعال عند حديثه عن كلمة رويد قال: (فأما قولهم: والله لو أردت الدراهم لأعطيتك رويد ما الشعر)[1] وبعد أن عرض هذا القول مستشهداً به لاسم الفعل رويد بدأ بشرح القول فقال: (المراد أرود الشعر، ومازائدة، كأنه قال: لو أردت الدراهم لأعطيتك فدع الشعر لا حاجة بك إليه)[1].

وفي حديثه عن حروف الإضافة وقف عند (على)، وبين أنها تفيد الاستعلاء، وهي بذلك تؤدي مؤدى جهة، وقال: لذلك تدخل عليها حروف الجر كما تدخل على أسماء الجهات قال: (نحو قول بعض العرب: نهضت من عليه، أي من فوقه)[2].

وفي بحث الشرط تحدث عن الحذف بعد حرف الشرط، واستشهد لذلك بقولهم: (المرء مقتول بما قتل إن خنجراً فخنجر)[3].

وفي موضع آخر ذكر أن الإضافة قد تحذف ويبقى العمل،

---

(١) شرح المفصل ٤/ ٤٠ انظر سيبويه ١/ ١٢٤ (وسمعنا من العرب من يقول..).

(٢) شرح المفصل ٨/ ٣٨ وفي سيبويه ١/ ٣١٠ ـ على ـ (ويدلك على أنه اسم قول بعض العرب: نهض من عليه).

(٣) شرح المفصل ٩/ ١١٠ وفي سيبويه ١/ ١٣٠ (المرء مقتول بما قتل إن خنجراً فخنجر وإن سيفاً فسيف).

واستشهد لذلك بقول رؤبة المشهور المتداول في كتب النحو : (قيل له كيف أصبحت؟ قال خير . عافاك الله)[١] وكأنما أراد أن يقول بخير ، وقد حذف حرف الجر ، وأبقى عمله ، ولذلك ظهر تأثير حرف الجر في الآخر ، لأن المحذوف يثبت حكمه كالموجود .

واستشهد بالأقوال في مواضع صرفية ، ففي إبدال الحروف ذكر أنه إذا كانت فاء افتعل زاء قلبت التاء دالاً نحو ازدجر ، وازدار ، ثم ساق بمناسبة ذلك ما يشهد لهذه القاعدة في ازدار على أن أصلها ازتار قول ذي الرمة في بعض أخباره (هل عندك من ناقة نزدار عليها ميا؟)[٢] .

كما ذكر في موضع آخر أن الهاء قد تقلب تاء في باب الوقف ، ثم ساق شاهداً لذلك القول (هذا طلحت وعليه السلام والرحمت) والأصل فيه هذا طلحة وعليه السلام والرحمة .

وفي موضع ثالث في بحث التأكيد ذكر كلمة «أكتعون» على أنها من الألفاظ المؤكدة تتبع في ذلك أجمع ، واستشهد لهذه الكلمة بقولين[٤] :

الأول : أتى عليه حول كتيع ، أي : تام .

الثاني : وما بالدار كتيع ، أي : أحد .

---

(١) شرح المفصل ٩/ ١٠٥ وانظر سر الصناعة ١/ ١٤٩ .

(٢) شرح المفصل ١٠/ ٤٨ وانظر سر الصناعة ١/ ٢٠٠ .

(٣) شرح المفصل ٩/ ٨١ .

(٤) شرح المفصل ٣/ ٤٠ وجاء القولان في اللسان/ كتع ، وحكى القول الثاني يعقوب عن أعراب بني تميم .

وفي حديثه عن كلمة منجنيق في باب زيادة الحروف قال : (وحكى أبو عبيدة عن بعض العرب ما زلنا نجنق ، ومن العرب من يقول : جنقناهم أي رميناهم بالمنجنيق)(١) .

وذكر أن هناك لغة مشهورة تدخل فيها الشين على الكلمة ، وذكر القول : (إذا أعياش جاراتش فأقبلي على ذي بيتش ، أي إذا أعياك جاراتك فأقبلي على ذي بيتك)(٢) .

وفي حديثه عن كلمة لعمرك قال : (يقال عمر يعمر إذا عبد حكى ابن السكيت عن ابن الأعرابي أنه سمع أعرابياً وقد سئل أين تمضي فقال : أمضى أعمر الله ، أي : أعبد الله)(٣) .

ومن هذا العرض الموجز لموقفه من أقوال السابقين يتبين لنا أنه لم يختلف احتجاجه بالأقوال المشهورة عن صورة الاستشهاد بالقرآن والحديث والشعر ، ولم يكن له في ذلك رأي يخالف به السابقين ، وإنما نهج منهجهم واتبع سبيلهم .

ب ـ الأمثال :

ليس للمثل عند ابن يعيش مفهوم مخالف لما هو معروف عند العلماء الآخرين ، فالمثل يثبت على وضع واحد ، ويستقر على صورة ثابته ، لا تتبدل ولاتتغير ، كما نقل عن قائله في مناسبته التي ظهر فيها ،

---

(١) شرح المفصل ٩/١٥٣ ، وفي اللسان/ جنق (حكى الفارسي عن أبي زيد : جنقونا بالمنجنيق تجنيقاً . .) .

(٢) شرح المفصل ٩/ ٤١ .

(٣) شرح المفصل ٩/ ١٥ وفي اللسان/ عمر (حكى اللحياني عن الكسائي : تركته يعمر ربّه) .

حتى ولو كان فيه لحن ممقوت، أو كان مخالفاً لما هو مألوف عند الناس، أو كسر قاعدة من قواعد العربية وحطم أصلاً من أصولها.

فلا يصح - والحالة هذه - أن يُغير شيء في لفظ مثل ليأتي موافقاً لقواعدنا، أو موافقاً للأصول التي وصلتنا، وإنما يساق في كل موضع على الصورة التي أرادها له صاحبه لا زيادة فيه ولا نقص.

وقد تحدث ابن يعيش عن لفظ «حبّ» فرأى أنه إذا ركب مع «ذا» فإن الحاء لا تكون إلا مفتوحة، لأنه لما أسند إلى ذا ولزم لمعنى جرى مجرى الأمثال، ثم قال: (فلم تتغير الأمثال، بل يؤتى بها على لفظها وإن قاربت اللحن نحو «الصيف ضيعتِ اللبن» للمذكر بكسر التاء على التأنيث لأن أصله للمؤنث)[1].

وقد بين في موضع آخر أنها تحمل على ألفاظها وإن كان في تركيبها اللحن حيث يقول: في نعم وبئس: (كلام جرى مجرى المثل والأمثال لا تغير، وتحمل على ألفاظها وإن قاربت اللحن)[2]

وفي موضع ثالث نقل رأي المبرد في الأمثال فقال: (وقال أبو العباس المبرد: الأمثال يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر لكثرة الاستعمال)[3].

وموقف ابن يعيش من الأمثال لا يختلف كثيراً عن مواقفه من الشواهد الأخرى التي كان يحتج بها، فقد كان يسوق المثل ويذكر مناسبته وقصته.

---

(١) شرح المفصل ٧/ ١٤١.
(٢) شرح المفصل ٧/ ١٣٥.
(٣) شرح المفصل ٢/ ١٦. انظر المقتضب ٤/ ٢٦١، وفيه (.. لكثرة الاستعمال لها).

قال : (وقالوا : «كليهما وتمرا» ويروى كلاهما وتمرا ، وكثر ذلك في كلامهم حتى جرى مثلاً ، وأصله أن إنساناً خيّر بين شيئين فطلبهما المخيّر جميعاً وزيادة عليهما ، فمن نصب فبإضمار فعل ، كأنه قال : أعطني كليهما وتمرا ، ومن رفع كليهما فبالابتداء ، والخبر معروف كأنه قال كلاهما لي ثابت ، وزدني تمرا ، والنصب أكثر)(١) .

وقد ينصرف إلى رواياته ويهتم بها فيذكرها ، ويستقصي ذلك ، ففي حديثه عن المثل «إن لاده فلاده» قال :

(هي ساكنه الهاء وهو رواية ابن الأعرابي ، والمشهور رواية المفصل : «إن لاده فلاده» ومعناه : افعل ، فهو صوت سمي به الفعل في الأمر ، ومنه قول رؤبة :

وقُوّلٌ إن لادهِ فلاده

وأصله أن الموتور كان يلتقي واتره فلا يتعرض له ، فيقال له ذلك ، يضرب لكل من لا يقدم على الأمر وقد حان حينه)(٢) .

ونحن لو نظرنا في طريقة معالجته لهذا المثل ، وتبيّنا عمله في معالجته للاحظنا ما يلي :

١ ـ ذكر الروايات ، ثم رجح رواية المفضل على رواية ابن الأعرابي ، لأن الثانية أعظم شهرة من الأولى .

٢ ـ ذكر معنى المثل وموضع استعماله .

٣ ـ ذكرخلال حديثه بيت رؤبة حيث استعمل هذا المثل .

---

(١) شرح المفصل ٢/ ٢٧ ، انظر المستقصى ٢/ ٢٣١ ، ومجمع الأمثال ٢/ ١٥١ .
(٢) شرح المفصل ٤/ ٨٠ ، انظر المستقصى ١/ ٣٧٤ ، ومجمع الأمثال ١/ ٤٥ .

ولا يبعد عندي أن يكون ابن يعيش قد اعتمد في استشهاده في الأمثال وشرحها على كتاب المستقصى للزمخشري)(١) .

وفي حديثه عن المثل «ذهبوا أيدي سبا» قال :

(وأصل هذا المثل أن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان لما أنذروا بسيل العرم خرجوا متفرقين في البلاد ، فقيل لكل جماعة تفرقت «ذهبوا أيدي سبا» والمراد بالأيدي الأبناء والأسرة لا نفس الجارحة ، لأن التفرق بهم وقع ، واستعير اسم الأيدي لأنهم في التقوى والبطش بهم بمنزلة الأيدي)(٢) .

وهو قد يسوق المثل ، ثم يذكر قائله ، وآراء اللغويين فيه وتفسيرهم له ، ففي حديثه عن المثل «عسى الغوير أبؤسا» قال : (قال الأصمعي : إنه كان غار فيه ناس فانهار عليهم ، أو أتاهم فيه عدو ، فقتلوهم ، فصار مثلاً لكل شيء يخاف أن يأتي منه شر .

قال ابن الكلبي : الغوير ماء لكليب .

وهذا المثل تكلمت به الزباء لما تنكب قصير اللخمي بالأجمال الطريق المهيع ، وأخذ على الغوير)(١) .

وهو في بعض الأحيان يوجه المثل ، ويجد له مخرجاً ليخلصه من الشذوذ الظاهر فيه ، من ذلك ما بدر منه في حديثه عن المثل «أشغل من ذات النحيين» فقد بين أن «أفعل من كذا» لا يقال إلا مما يقال فيه

---

(١) انظر الخزانة ٣/ ٩١ وقارن ما نقله عن الزمخشري بما ذكره ابن يعيش وانظر المستقصى ١/ ٢٧٤ .

(٢) شرح المفصل ٤/ ١٢٣ وانظر المستقصى ٢/ ٨٨ مجمع الأمثال ١/ ٢٧٥ .

(١) شرح المفصل ٧/ ١١٩ انظر المستقصى ٢/ ١٦١ .

«ما أفعله وأفعل به» ثم ذكر أنه شذت عن ذلك ألفاظ يسيرة منها أشغل في هذا المثل .

قال ابن يعيش : (والذي سَهَّل ذلك أنها وإن كانت مشغولة[١] فهي ذات شغل ويجوز أن يكون المراد أشغل من ذات النحيين ليديها ، فلا يكون عندئذ شاذاً)[٢] .

على أنه قد يسوق المثل ويستعرض أوجه الخلاف في إعرابه ، من ذلك ما وقع له في حديثه عن المثل «ما كل سوداء تمرة ولا كل بيضاء شحمة» .

قال : (وقد كثر التقلب بهذا المثل ، وأجازوا فيه وجوهاً من الإعراب ، وجملتها خمسة أوجه : أحدها ما تقدم[٣] والآخر أن تقول : ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة ، ترفع ولا تعمل ما ، وتعطف جملة على جملة .

والثالث : ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة ، بنصب الأول على إعمال ما ، وترفع بيضاء وشحمة على الاستئناف ، كأنك عطفت جملة على جملة .

والرابع : «ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة» لا تعمل ما ولكن تحذف كلاً ، وتبقي أثرها .

والخامس : ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة ، وهو أحسنها لأنه لا حذف فيه)[٤] .

---

(١) أشرت من قبل إلى أن الصواب بإثبات غير قبل مشغولة .

(٢) شرح المفصل ٦/ ٩٤ وانظر مجمع الأمثال ١/ ٣٧٦ .

(٣) شرح المفصل ٣/ ٢٦ ، والذي تقدم «رفع كل بما ، وخفض سوداء بالإضافة» .

(٤) شرح المفصل ٣/ ٢٧ وانظر المستقصى ٢/ ٣٢٨ ومجمع الأمثال ٢/ ٢٨١ .

وكان يذكر الأمثال خلال حديثه عن قاعدة نحوية مثال ذلك ما وقع له في المثل السابق ، وما وقع أيضاً في المثل : «شَرٌّ أَهَرَّ ذا ناب» .

حيث قال : (فالابتداء بالنكرة فيه حسن ، لأن معناه ما أَهَرَّ ذا ناب إلاشر ، فالابتداء ههنا محمول على معنى الفاعل ، وجرى مثلاً ، فاحتمل ، والأمثال تحتمل ولا تغير)(١) .

وكان يذكر المثل خلال حديثه في باب من أبواب الصرف .

قال : (غارة تصغيره غوير ، وفي المثل : عسى أن يكون الغوير أبؤسا)(٢) .

وفي موضع آخر قال : (وأما هوالك فإنه جرى مثلاً في كلامهم ، والأمثال تجري على لفظ واحد فلذلك جاء على أصله ، فإن اضطر شاعر إليه جاز أن يجمعه على فواعل لأنه الأصل)(٣) .

وفي موضع ثالث يقول : (ومما زيد في آخرها زائد أن فعلان بفتح الفاء وسكون العين في الاسم والصفة ، فالاسم السعدان والضمران ، والصفة الريان والعطشان ، فالسعدان نبت له شوك وهو من أفضل مراعي الإبل ، وفي المثل : مرعى ولا كالسعدان)(٤) .

---

(١) شرح المفصل ١/ ٨٦ ، المستقصي ٢/ ١٢٠ ، مجمع الأمثال ١/ ٣٧٠ .

(٢) شرح المفصل ٥/ ١٢٣ ، المستقصى ٢/ ١٦١ .

(٣) شرح المفصل ٥/ ٦٥ ، وفي اللسان/ هلك (. . شاذ ، وفي المثل فلان هالك في الهوالك) وذكر المبرد في المقتضب ٢/ ٢١٩ (. . أنه مثل مستعمل والأمثال تجرى على لفظ واحد فلذلك وقع هذا على أصله) .

(٤) شرح المفصل ٦/ ١٣٠ ، المستقصى ٢/ ٣٤٤ .

وفي موضع رابع يقول في معرض تعليقه على تصغير أحمق : (وذكر في بعض الأمثال «عرف حميق جملة» يريد تصغير أحمق)(١) .

ويستعمل هذه الأمثال خلال حديثه عن الجانب اللغوي .

قال : (يقال فريت الأديم إذا قطعته للإصلاح ، وأفريته إذا قطعته للفساد ، ومعنى خلقت ـ قدرت ، يقال : ما كل من خلق يفري ، أي ما كل من قدر قطع ، وهو مثل يضرب لمن يعزم ولا يفعل)(٢) .

وقد يخطئ في تفسير المثل ، مثال ذلك ما وقع في حديثه عن المثل «أودت بهم عقاب ملاع» قال : (أي أهلكتهم بكؤودها ، وهو من المليع والملاع وهما المفازة لا نبات فيها)(٣) . فقد توهم أنها عقبة جمعت على عقاب ، ومن ثم قال «بكؤودها» مع أن المراد بالعقاب الطائر فلا عقبة ولا كؤود ولا مشقة ، وإنما هنا طير ينقض على الفريسة بسرعة متناهية ، وقد ذكر ذلك صاحب اللسان فقال : (إنه العقيب الذي يصيد الجرذان ، وهو عقاب تأخذ العصافير والجرذان ولا تأخذ أكبر منها)(٤) .

وأعتقد أن ما سقته هنا كاف في توضيح موقفه من أمثال السابقين ، وطريقة الاحتجاج بها ، وحرصه على ألا يفوته شيء منها وقد جاءت مناسبته .

---

(١) شرح المفصل ٥/ ١٣٧ ، المستقصى ٢/ ١٦٠ ، مجمع الأمثال ٢/ ١٢

(٢) شرح المفصل ٩/ ٧٩ .

(٣) شرح المفصل ٤/ ٦٣ .

(٤) اللسان/ ملع ، وانظر الخزانة ٤/ ٤٧٤ .

الباب الرابع

الفصل الأول : موقف ابن يعيش من الزمخشري

الفصل الأول

موقف ابن يعيش من الزمخشري

لم يكن موقف ابن يعيش من الزمخشري وآرائه موقف الموافق في كل رأي يعرضه، بل كان موقفاً فيه الموافقة في مواضع كثيرة، وفيه الاستحسان والتأييد، ولكنه في مواضع أخرى كان يعارضه المرة بعد المرة، ويرد رأيه، ويضعفه[(١)]، لقد كان موقفه فيه الحذق والدقة في الفهم، والملاحظة التامة لكل ما يعرضه الزمخشري من آراء وخلافات نحوية في الكتاب.

فقد كان ابن يعيش يوافق الزمخشري في بعض الأحيان ويخالفه في أحايين كثيرة، ويرد رأيه ويرى غيره أقوى وأقوم، وقد يسوق رأياً مناقضاً له من عنده أو لعالم نحوي آخر يرجح ما ارتآه، وقد يتناول عبارته فيقيدها، ويحدد موضع الإطلاق فيها، ثم يسوق رأيه فيها صريحاً لا مواربة فيه ولا مخاتلة. وقد يراه في بعض الأحيان يسوق عبارته متسامحاً في ألفاظه، متساهلاً في سبكها مع بعضها، فلا تؤدي المعنى المراد، ولا توفي بالغرض الذي سيقت من أجله، بل قد يكون عليها مأخذ، وتترك ثغرات في البحث الذي عرضت فيه وخاصة في التعريفات، فكان ـ رحمه الله ـ يشير إلى ذلك كله. ومن هذا أرى أن المسألة في النظر إلى هذا الكتاب ليست مسألة شرح أراد منه ابن يعيش

---

(١) دائرة المعارف الإسلامية ٣٠٣/١ .

تبسيط الكتاب فحسب ، وإيضاح ما غمض منه ، بل كان عمله دراسة نقدية للكتاب وأسلوبه ، وماانطوى عليه من وجهات نظر متفرقة في أبوابه .

وأنا أسوق هنا في عرضي لهذه العلاقة بين الرجلين ذلك مفصلاً ، وبهذا أتمكن من إعطاء فكرة واضحة عن العلاقة التي قامت بينهما في هذا الكتاب وطبيعتها حيث تبدو لنا شخصية ابن يعيش ، ومقدرته العلمية من خلال هذا العرض .

لقد كان في بعض الأحيان يسوق عبارة الزمخشري فيراها ظاهرة بينة لا تحتاج إلى إيضاح ، ولا إلى فضل بيان ، كما أنه ليس فيها جانب مستضعف يحتاج إلى رد ، ويسوق ما هو أقوى منه ، فيتوقف عند ذلك كله مبيناً استغناء هذه العبارة من حيث وضوحها عن الخوض فيها ، وقد كان ذلك منه في بداية شرحه .

قال الزمخشري : (. . ويرون الكلام في معظم أبواب أصول الفقه ومسائلها مبنيّاً على علم الإعراب ، والتفاسير مشحونة بالروايات عن سيبويه والأخفش والكسائي والفراء وغيرهم من النحويين البصريين والكوفيين)[١] ، ومازاد ابن يعيش تعليقاً على هذا النص من الزمخشري في شرحه على أن قال : (وهذا ظاهر من كلامه مستغن عن التفسير)[٢] .

وفي بحث أسماء الأفعال والأصوات قال ابن يعيش :

---

(١) شرح المفصل ١/ ٨ .

(٢) شرح المفصل ١/ ٨ .

. . وقالوا جاه مكسور لالتقاء الساكنين ، وهو صوت يزجر به البعير دون الناقة هكذا نقلَه الجوهري ، وربما قالوا : جاهٍ بالتنوين وأنشد :

إذا قلت جاهٍ لَج حتى ترده ... قوى أدَم أطواقها في السلاسل

وصاحب الكتاب قال : هو زجر للسبع . .)[1] .

وقد عرض في هذا النص ابن يعيش رأي اللغويين في موضع استعمال «جاه» وخص هذا النقل بالجوهري ، ثم ساق رأي الزمخشري بآخره ، وكأنه أراد أن يشعرنا بأن صاحبه قد انفرد بهذا الرأي مخالفاً بذلك رأي الجوهري واللغويين من قبله ، ومع ذلك لم يعلق على النص بشيء ، فلا هو أقره على ما رأى ولا هو وقف منه موقف المعارض لرأيه الرادّ له[1] .

وفي حديث الزمخشري عن اللام وأنواعها رأى نقصاً فيما عرضه الزمخشري ومع ذلك لم ينبه عليه ، فقد عرض ما ذكره الزمخشري ، واستقصى القول في بيانه ، ثم توقف عند ذلك وكان بإمكانه أن يستدرك ما لاحظه من نقص .

قال ابن يعيش : (اللام من حروف المعاني ، وهي كثيرة الاستعمال متشعبة المواقع ، وقد أكثر العلماء الكلام فيها ، وأفرد بعضهم لها كتباً تختص بها[2] ، فمنهم من بسط حتى تداخلت أقسامها ، ومنهم من

---

(١) شرح المفصل ٤/ ٨٥ ، وفي الصحاح (جاه : زجر للبعير دون الناقة وهو مبني على الكسر ، وقال الأصمعي : ربما قالوه جاه بالتنوين ، وأنشد : إذا قلت . . البيت) انظر جوه ، ومازاد في اللسان شيئاً عما ذكره الجوهري .

(٢) الزجاجي في كتابه اللامات/ وقد حققه الدكتور مازن مبارك .

أوجز حتى نقص ، ونحن نقتصر في هذا الكتاب على شرح ما ذكره المصنف وإن لم تكن القسمة حاصرة)[1] .

فقد رأى ابن يعيش الالتزام بقسمة الزمخشري على ما فيها من نقص مع أنا نعهده من خلال كتابه لا يترك موضعاً مثل هذا الموضع إلا ويسد ثغرة يراها أولى بالاستدراك واستكمال النقص فيها ، ولست أدري ما الذي يدفعه إلى الالتزام بالنص في بعض الأحيان ثم الزيادة عليه بما يراه مناسباً في مناسبات مختلفة .

وقد يوجز الزمخشري عبارته تمشياً مع قاعدته في وضع الكتاب «بأوجز عبارة ممكنة» فيفصل ذلك ابن يعيش ليسهل على القارئ الدارس إدراك ما رمى إليه الزمخشري من عبارته المجملة ، قال الزمخشري في بحث الحال :

(والجملة تقع حالاً ، ولا تخلو من أن تكون اسمية أو فعلية ، فإن كانت اسمية فالواو إلا ما شذ من قولهم : كلمته فوه إلى فيّ)[2] .

وتناول ابن يعيش ذلك الشذوذ الذي أشار إليه الزمخشري بالبيان فقال : (إن إراد أنه شاذ من جهة القياس فليس بصحيح لما ذكرنا من

---

(١) شرح المفصل ١/ ١٧ وماذكره الزمخشري من أنواع اللام هو (لام التعريف ، لام جواب القسم ، اللام الموطئة للقسم ، لام جواب لو ولولا ، لام الأمر ، لام الابتداء ، اللام الفارقه بين إن المخففة وإن النافية ، لام الجر) وانظر كتاب اللامات للزجاجي .

(٢) شرح المفصل ٢/ ٦٦ ، يقول سيبويه (كلمته فاه إلى فيّ . . كأنه قال : كلمته مشافهة وبعض العرب يقول : كلمته فوه إلى فيّ أي كلمته وهذه حاله ، فالرفع على قوله كلمته وهذه حاله . . والنصب على قوله كلمته في هذه الحال فانتصب أنه حال وقع فيه الفعل . .) الكتاب ١/ ١٩٥ . وانظر المقتضب ٣/ ٢٣٦ .

وجود الرابط في الجملة الحالية وهو الضمير في فوه ، وإن أراد أنه قليل من جهة الاستعمال فقريب ، لأن استعمال الواو في هذا الكلام أكثر . لأنها أدل على الغرض ، وأظهر في تعليق ما بعدها بما قبلها) .

وهنا نرى أن ابن يعيش قد ساق احتمالين لكلمة شاذ ، فأبطل الاحتمال الأول ، وأقام الدليل على ذلك ، ثم ساق الثاني ووافقه عليه لأنه رآه قريباً يمكن أن يركن إليه وهو القلة من حيث الاستعمال .

وابن يعيش قد يسوق رأي الزمخشري فيراه وجيهاً لا غبار عليه ، ولا مأخذ فيه ، ولا سبيل إلى رده والطعن فيه ، ولكنه مع ذلك يرى رأياً غيره أوجه منه وأسد بل أفضل في بيان المراد من النص .

ففي مجال تعليق ابن يعيش على تصريف لفظ تعزيّة قال : (وكلام الشيخ يصرح فيه بأن المحذوف اللام وان يكون المحذوف الياء الزائدة أوجه عندي ؛ لأن اللام باقية في الصحيح)[1] .

وفي باب الاستفهام عرض رأي الزمخشري ، ولم يرتض المثال الذي ساقه في هذا الباب ، بل رأى غيره أجود منه ، وأصح في بابه ، قال ابن يعيش : (لايتقدم على الهمزة شيء من الجملة المستفهم عنها ، فلا تقول : ضربت أزيداً ، هكذا مثله صاحب الكتاب ، والجيد أن تقول : زيدا أضربت ، فتقدم المعمول على الهمزة ، لأنك إذا قدمت شيئاً من الجملة خرج عن حكم الاستفهام)[2] .

وقد يلاحظ ابن يعيش في عبارة الزمخشري زيادة لا ضرورة لها ،

---

(١) شرح المفصل ٦/ ٥٨ .

(٢) شرح المفصل ٨/ ١٥٥ .

ويمكن الاستغناء عنها ، ويبقى النص مقبولاً بدونها ، وكان ذلك في حديثه عن الألف المقصورة عند وقوعها رابعة ، فقد ساق الزمخشري حديثه وفيه «رابعة مقصورة» ، وابن يعيش يرى هنا زيادة قيد لا فائدة منه ، بل يُعلم بداهة أنها إذا كانت رابعة فلا تكون إلا كذلك .

قال ابن يعيش : (وقول الشيخ إذا كانت رابعة لا تكون إلا مقصورة فإن فيه زيادة قيد لا حاجة به إليها ، لأنها إذا كانت رابعة لا تكون إلا مقصورة لأن ألف التأنيث في حمراء ونحوها قبلها ألف أخرى للمد ، ولذلك كانت ممدودة فهي في الحقيقة خاصة)(١) .

وكثيراً ما تأتي عبارة الزمخشري مطلقة من غير تقييد مما يجعلها تحتمل وجوهاً أخرى غير التي أرادها الزمخشري ، فيلتفت إلى ذلك ابن يعيش ، وينبه عليه ويكبح من إطلاق العبارة .

ففي بحث أفعال القلوب يقول الزمخشري : (. . ولك في المفعولين المتغايرين أن تسند إلى أيهما شئت تقول : أُعطي زيد درهماً ، وكُسي عمرو جبة ، وأعطي درهم زيداً وكسيت جبة عمرا ، إلا أن الاسناد إلى ما هو في المعنى فاعل أحسن وهو زيد لأنه عاط وعمرو لأنه مكتس)(٢) .

وقد رأى ابن يعيش أن عبارة الزمخشري في إقامة الأول منهما مقام الفاعل أولى لأنه آخذ ، وإقامة ما هو فاعل مقام الفاعل أولاً عبارة مطلقة بحاجة إلى قيد وهو إضافة «مالم يكن هناك لبس أو اشكال» ، فإن وقع شيء من هذا القبيل امتنع ذلك ، ولا يجوز وضع الثاني مقام الفاعل(٣) .

---

(١) شرح المفصل ٥/ ١٢٩ (٢) شرح المفصل ٧/ ٧٦ .

(٣) ذكر مثل ذلك سيبويه ولم يقيد عبارته بالقيد الذي رآه ابن يعيش . انظر الكتاب ١/ ١٩ .

قال ابن يعيش : (واعلم أن صاحب الكتاب قد أطلق العبارة من غير تقييد ، والصواب أن يقال ما لم يكن هناك لبس أو إشكال ، فإن عرض في الكلام لبس أو إشكال امتنع إقامة الثاني مقام الأول)[1] .

وفي حديث الزمخشري عما يجمع بالواو والنون قال ابن يعيش :

(اعلم أن من العرب من يجعل إعراب ما يجمع بالواو والنون في النون وذلك إنما يكون فيما يجمع بالواو والنون عوضاً عن نقص لحقه نحو قولك :

سنون ومئون وثبون ، والشيخ قد أطلق هنا والحق ما ذكرته)[2] .

وقد فصل ذلك ابن يعيش فقال :

(فقد جاءت أسماء مجموعة جمع السلامة وهي مؤنثة ، وليست واقعة على من يعقل ، وهي ثبة وقلة وأرض وحرة وإوزة ، وذلك حيث كانت أسماء معتلة منتقصاً منها ، وأكثرها محذوفة اللام فجعل جميعها بالواو والنون كالعوض من الذاهب منها)[3] .

وفي الحدود كثيراً ما يقع الخلاف بين الرجلين ، فقد يورد الزمخشري الحد فلا يرضى عنه ابن يعيش ، فيبين الثغرة الموجودة فيه ، ووجه النقص ، ومايؤخذ عليه ، ثم يسوق الحد كاملاً .

ففي بحث النعت قال الزمخشري معرفاً الصفة : (هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات) . ووقف عند هذا الحد ابن يعيش فقال فيه :

---

(١) شرح المفصل ٧/ ٧٦ .

(٢) شرح المفصل ٥/ ١١ .

(٣) شرح المفصل ٥/ ٣ انظر شرح الشافية للرضي ٢/ ١١٥ حيث قال الرضي (وقوله «باب سنة» أي إذا كان محذوف اللام يجمع بالواو والنون جبراً لما حذف منها . .) .

(قوله : الاسم الدال على بعض أحوال الذات تقريب ، وليس بحد على الحقيقة ، لأن الاسم ليس بجنس لها ، ألا ترى أن الصفة قد تكون بالجملة والظرف نحو مررت برجل قام . . فقولنا : لفظ أسد ، لأنه يشمل الاسم والجملة والظرف)(١) .

وهو لم يكتف بتعليقه على هذا الحد بهذا القدر وإنما تناول قول الزمخشري «الدال على بعض أحوال الذات» فقال : (وقوله : الدال على بعض أحواله ؛ لا يكفي فصلاً ، ألا ترى أن الخبر دال على بعض أحوال الذات نحو زيد قائم . . فان أضاف إلى ذلك الجاري عليه في إعرابه ، أو التابع له في اعرابه استقام حداً ، وفصله من الخبر ؛ إذ الخبر لا يتبع المخبر عنه في إعرابه)(٢) .

وعلى ذلك يصبح نص الحد عند ابن يعيش بعد التعديل الذي أدخله عليه : «الصفة هي اللفظ الدال على بعض أحوال الذات الجاري عليه في إعرابه» .

وقد تجيء عبارة الزمخشري غير دقيقة فيها تساهل وتسامح ، والحديث في المسائل العلمية أحوج ما يكون إلى الضبط والدقة ، والحرص على اللفظ الذي يؤدي المعنى الذي سيق من أجله خير أداء ، لا زيادة فيه ولا نقص ، لئلا يؤدي إلى وهم غير موجود أصلاً فيما أراده منه .

ولاحظ ذلك ابن يعيش في كثير من المواضع في المفصل فأنبه عليه ، وبيّن الوهم الذي يسبق إلى ذهن القارئ ، ثم ساق الصورة المفضلة للعبارة .

---

(١) شرح المفصل ٣/ ٤٧ .

(٢) شرح المفصل ٣/ ٤٧ .

مثال ذلك حديث الزمخشري عما ألحق بتدحرج ، فقد ذكر تجلبب وترهوك وتشيطن ، ورأى ابن يعيش الوهم في التاء ، إذ يتوهم القارئ أنها مزيدة للالحاق ، لأن الإلحاق في تجلبب إنما كان بتكرير الباء ، والتاء أفادت المطاوعة ، قال ابن يعيش : (فأما قوله في تجلبب وتجورب وتشيطن وترهوك إنها ملحقات بتدحرج فكلام فيه تسامح يوهم أن التاء مزيدة فيه للإلحاق ، وليس الأمر كذلك ، لأن حقيقة الإلحاق في تجلبب إنما هي بتكرير الباء ألحقت جلبب بتدحرج ، والتاء دخلت لمعنى المطاوعة)(١) .

وفي بحث الحال عرض الزمخشري رأيه في الحال على أنه بيان للفاعل أو المفعول حيث تجعله حالاً من أيهما شئت ، ورد هذه العبارة ابن يعيش حيث ساق مثلاً : ضربت زيداً قائماً ثم رأى أننا إن أردنا أن نجعله حالاً من الفاعل في مثل هذا الموضع وجب أن يكون معاقباً له ملتصقاً به ، وإلا وقع اللبس ما لم تكن هناك قرينة أو علم لدى السامع بالمراد من الحال وصاحبه ، فإن لم يكن ذلك لم يصح هذا الإطلاق من الزمخشري .

قال ابن يعيش : (وقوله «تجعله حالاً من أيهما شئت ؛ يعني أنك إذا قلت : ضربت زيداً قائماً ، إن شئت جعلته حالاً من الفاعل الذي هو التاء ، وإن شئت جعلته حالاً من المفعول الذي هو زيد وهذا فيه تسمح

---

(١) شرح المفصل ٧/ ١٥٥ ، وانظر بياناً لذلك في الشرح الملوكي/ ٦٤ . وفي سيبويه ٢/ ٤٠١ (وإذا ضاعفت اللام وكان فعلاً ملحقاً ببنات الأربعة لم تدغم ، لأنك إنما أردت أن تضاعف لتلحقه بما زدت بدحرجت وجحدلت ، وذلك قولك جلببته ، فهو مجلبب وقد جلبب وتجلبب أجريته مجرى تدحرج ويتدحرج في الزنة كما أجريت فعللت على زنة دحرجت) .

وذلك أنك إذا جعلت الحال من التاء وجب أن تلاصقه ضربت قائماً زيداً ، فإذا أزلت الحال عن صاحبها فلم تلاصقه لم يجز ذلك لما فيه من اللبس إلا أن يكون السامع يعلمه كما تعلمه ، فإن كان غير معلوم لم يجز وكان إطلاقه فاسداً)(١) .

وقد ينقل الزمخشري رأياً عن السابقين فيخطىء في نقله إذ ينقل غير ما هو مألوف أو معروف عنهم ، فيصوب هذا النقل ، ويذكر الوجه الصحيح ، من ذلك ما وقع للزمخشري في بحث كلتا قال ابن يعيش : (وقوله : كلتى وكلتوى على المذهبين يونس وسيبويه وليس بصحيح لأن سيبويه يقول كلوى)(٢) .

وقد يرى الزمخشري رأياً لغيره من المتقدمين ، فتسول له نفسه نسبته إلى نفسه ، فينبه على ذلك ابن يعيش ، ويذكر الرأي منسوباً لصاحبه ، مرجعاً الحق إلى أهله . ففي حديثه عن أسلوب التعجب نحو «أكرم بزيد» قال الزمخشري :

(وأما أكرم بزيد فقيل أصله أكْرَم زيد أي : صار ذا كرم كَأَغد البعير أي صار ذا غدة إلا أنه خرج على لفظ الأمر ما معناه الخبر . . . ثم قال : وفي هذا ضرب من التعسف ، وعندي أن أسهل منه مأخذا أن يقال إنه أمر لكل أحد بأن يجعل زيداً كريماً . .)(٣) .

وقد تنبه لذلك ابن يعش ثم نبهنا إلى هذا بقوله : (أما قوله : وفي هذا ضرب من التعسف . . فإن المذهب الأول مذهب سيبويه

---

(١) شرح المفصل ٦/٦ .
(٢) شرح المفصل ٦/٦ .
(٣) شرح المفصل ١٤٨/٧ .

والجماعة ، وهذا الذي زعم أنه أسهل مأخذا وعزاه إلى نفسه ، فهو شيء يجيء عن أبي إسحاق الزجاج)[1] .

وفي حديث الزمخشري عن الجمل قسمها إلى أربعة أضرب : فعلية واسمية وشرطية وظرفية ، فعلق ابن يعيش على هذا التقسيم بقوله : (هذه قسمة أبي على ، وهي قسمة لفظية وهي في الحقيقة ضربان اسمية وفعلية)[2] .

فقد عزا ابن يعيش التقسيم إلى صاحبه الحقيقي ، ثم انتقد التقسيم الذي ذكره الزمخشري وبيّن موضع الخلط فيه ، وساق بعد ذلك تقسيماً جديداً شاع عند النحويين وتعارفوا عليه .

وفي بحث النسب ساق الزمخشري نوعي المضاف كابن الزبير وامرىء القيس ، ثم بيّن أن النسب إلى ما يماثل الأول «زبيري ؛ وإلى الثاني «مرأى» وبعد أن استعرض ذلك ابن يعيش بيّن أن هذا المذهب إنما هو مذهب المبرد ، قال الزمخشري : (والمضاف على ضربين مضاف إلى اسم معروف يتناول مسمى على حياله كابن الزبير وابن كراع ، ومنه الكنى كأبي مسلم وأبي بكر ، ومضاف إلى ما لا ينفصل في المعنى عن الأول كامرىء القيس وعبد القيس ، فالنسب إلى الضرب الأول زبيري وكراعي ومسلمي وبكري ، وإلى الثاني عبدي ومرئي)[3] .

---

(١) شرح المفصل ٧/ ,١٤٨

(٢) شرح المفصل ١/ ٨٨ وانظر مغني اللبيب/ ٤٢١ .

(٣) شرح المفصل ٦/ ٨ . قال المبرد : (اعلم أن الإضافة على ضربين : أحدهما أن يكون الأول معرفاً بالثاني نحو قولك هذه دار عبد الله وغلام زيد ، فان نسبت إلى شيء من هذا فالوجه أن تنسب إلى الثاني ، لأن الأول إنما صار معرفة وذلك نحو قولك في ابن الزبير زبيري ، وفي غلام زيد زيدي . والوجه الآخر في الإضافة أن يكون المضاف وقع علما والمضاف إليه من تمامه ، فالباب النسب إلى الأول وذلك قولك في عبد القيس عبدي ، وكذلك إن نسبت إلى رجل من عبد الدار عبدي) انظر المقتضب ٣/ ١٤١ ـ ١٤٢ ، وانظر شرح الشافية ٢/ ٧٥ . ولايختلف مذهب سيبويه والخليل في صورة الإضافة عما أثبته هنا انظر سيبويه ٢/ ٨٧ ـ٨٨ .

قال ابن يعيش : (والذي ذكره صاحب الكتاب مذهب المبرد)(١) .

وفي المفصل نقاط كثيرة لم يستقصها الزمخشري ، ولم يذكرها تامة ، فكان ابن يعيش يسوق نصه ، ويفصّل القول فيه ، ذاكراً مواضع النقص مثال ذلك ما وقع منه في بحث المقصور والمنقوص ، قال ابن يعيش :

(واعلم أن صاحب الكتاب لم يستقص الكلام على المقصور والمنقوص ، وإنما أشار إليهما إشارة ولا بد من التنبيه على نكت بابيهما بما فيه مقنع إن شاء الله تعالى)(٢) .

وفي حديثه عن التنوين أخل بتنوين المقابلة قال ابن يعيش :

(وصاحب الكتاب جعل هذا الغالي قسماً غير الأول ، والصواب أنه ضرب منه ، ويجمعهما الترنم ؛ إذ الأول يلحق القوافي المطلقة معاقباً لحروف الإطلاق ، والثاني وهو الغالي إنما يلحق القوافي المقيدة .

وقد أخل بتنوين المقابلة ، وهو قسم من أقسام التنوين كما ذكره أصحابنا)(٣) .

وفي حديثه عن الإدغام قال : (وتقول احفظ ضأنك ، وانبذ ضاربك ، ولم يذكر الشيخ هذا المثال)(٣) .

وقد يرد النص من الزمخشري في بعض الأحيان فتتخيل فيه النقص والاضطراب ، فيوضح ذلك ابن يعيش ، ويزيل هذا الوهم الذي يسببه

---

(١) شرح المفصل ١٠/ ١٤٠ .

(٢) شرح المفصل ١/ ٥٥ .

(٣) شرح المفصل ٩/ ٣٤ وقد ذكره ابن جني في سر الصناعة ، انظر الخزانة ١/ ٣٨

النقص ، ويوحي به ، فقد تحدث الزمخشري عن حروف الاستفهام ، ولم يذكر «أم» بينها فاعتذر عنه ابن يعيش قائلاً إنه ساقها في بحث حروف العطف ، وفصل فيها القول ؛ ولذا لم يعد إلى الحديث عنها مرة أخرى .

قال ابن يعيش : (ولم يذكرالشيخ أم هنا لأنه قد تقدم ذكرها في حروف العطف ، لأنها لا تخلص للاستفهام ؛ إذ كانت عاطفة مع ما فيها من الاستفهام لذلك اقتصر على الهمزة وهل)(١) .

وكان يلمح في ثنايا حديث الزمخشري مذهب الاعتزال ، ويتبين ذلك في ألفاظه ، وخاصة عند حديثه عن الجمع الصحيح والمكسر حيث قال : (فالذي بالواو والنون لمن يعلم في صفاته وأعلامه)(٢) .

وتناول ابن يعيش لفظ «لمن يعلم» ، وبين سبب عدول الزمخشري عن لفظ لمن يعقل ، مع أن المقام يقتضيها ، ويبقى النص صحيحاً وسياقه معقولاً ، وهو ما تعارف عليه النحويون ؛ إذ رأى الجمع وقع في الله سبحانه وفي قوله ﴿**فنعم الماهدون**﴾ وهو سبحانه يوصف بالعلم ، ولا يوصف بالعقل ، فلذلك انصرف عن ذاك إلى هذا ليحقق مذهبه في النص .

قال ابن يعيش : (وإنما قال لمن يعلم ، ولم يقل لمن يعقل لأن هذا الجمع قد وقع في القديم سبحانه نحو قوله : ﴿**والأرض فرشناها فنعم الماهدون**﴾ وهو كثير فلذلك عدل عن اشتراط العقل إلى العلم ؛ لأن البارئ ولا يوصف بالعلم ولا يوصف بالعقل ، وإنما قال لمن يعلم ولم

---

(١) شرح المفصل ٨/ ١٥٠ .

(٢) شرح المفصل ٥/ ٣,

يقل لأولي العلم لأن البارئ سبحانه عالم لذاته، لا بعلم عنده، فجرى في العبارة على قاعدة مذهبة)[1].

وفي الحديث عن أسماء الأفعال والأصوات ساق منها الزمخشري حَذَرَكَ وحَذَارك، فاعترض عليه ابن يعيش في ذلك، ثم وجد مخرجاً ليخلصه من هَذا الاعتراض. قال ابن يعيش: (فأما حذرك وحذارك فلا أراه من هذا الباب، وإنما هو مصادر مضافة إلى ما بعدها، فهي من باب عمرك الله وقعدك، وإنما أوردها ههنا لأن فيها تحذيراً كالتحذير في وراءك وأمامك ونحوهما)[2].

ولقد كان يقف في بعض الأحيان موقفاً صريحاً يخطئ رأيه، ويرده أو يرى فيه شذوذاً وضعفاً بحيث لا تقوم به حجة، ولا يقوى به أصل من أصول النحو، فكان أول ما يلتفت إليه أسلوبه الإنشائي في كثير من المواضع أولها «الحدود» وقد سلف البيان فيها فيما سلف، وعرضت نماذج كانت كافية في بيان ما أردت بيانه، وفي مقدمة المفصل ذكر الزمخشري أن كتابه «محيط بكافة أبواب النحو؛ فوقف ابن يعيش عند القول (بكافة أبواب النحو) ليقول: (وقوله بكافة أبواب النحو شاذ من وجهين أحدهما: أن كافة لا تستعمل إلا حالاً، وههنا قد خفضتها بالباء، على أنه قد ورد منه شيء في الكلام عن جماعة من المتأخرين

---

(١) شرح المفصل ٣/٥.

(٢) شرح المفصل ٤/٧٥ وقال سيبويه (.. وأما ما تعدي المنهيَّ إلى منهي عنه فنحو قولك: حَذَرَك زيداً، وحذارك زيداً سمعناهما من العرب)، وقال في موضع آخر: (حَذَرَك يدلك على أن حَذَرَكَ بمنزلة عليك، قولك: تحذيري زيداً إن أردت حَذِّرني زيدا..) الكتاب ١/١٢٦ - ١٢٧

كالفارقي الخطيب والحريري ، وقد عيب عليهما ذلك والذين استعملوه لجأوا إلى القياس ، والاستعمال ما ذكرناه .

والوجه الثاني أنه استعمله في غير الأناسي ، والكافة الجماعة من الناس لغة)[1] .

وقد رتب الزمخشري حروف الحلق على النمط التالي : الهمزة والهاء والعين والحاء والخاء والغين ، فلم يرتض ابن يعيش هذا الترتيب وقال فيه : (وحروف الحلق ستة الهمزة والهاء ، والعين والحاء ، والغين والخاء . هذا ترتيبها . . والغين قبل الخاء لا على ما رتبها صاحب الكتاب)[2] .

وفي بحث الادغام في أمثال «تذّكرون» رأى الزمخشري أن العرب لم تدغم في مثل هذا الموضع ، لئلا يقع الحذف والادغام في آن واحد وهو يرى أنه كان يقع الادغام لولا الحذف ، فلم يقبل ذلك ابن يعيش ، ورأى أن هذا النوع من الادغام لا يقع في المضارع ثم علل ذلك .

قال ابن يعيش : (وقول صاحب الكتاب «ولم يدغموا نحو تذكرون لئلا يجمعوا بين حذف التاء وإدغام الثانية ؛ إشارة منه بأنه كان يسوغ الادغام لولا الحذف ، وليس ذلك صحيحاً لأن هذا النوع من الادغام لا يسوغ في المضارع لما ذكرناه من سكون الأول ، ودخول ألف الوصل ، وذلك لا يجوز)[3] .

---

(١) شرح المفصل ١/ ٧ .

(٢) شرح المفصل ٧/ ١٥٣ ، وقال سيبويه : (ولحروف العربية ستة عشر مخرجاً ، فللحلق منها ثلاثة فأقصاها مخرجاً الهمزة والهاء والألف ، ومن أوسط الحلق مخرج العين والحاء وأدناها مخرجا من الفم الغين والخاء) الكتاب ٢/ ٤٠٥ .

(٣) شرح المفصل ١٠/ ١٥٢ وقال سيبويه : (وإن شئت قلت في تتذكرون تذكرون كما قلت تكلمون وهي قراءة أهل الكوفة) الكتاب ٢/ ٤٢٦ .

وفي الحديث عن كي وصلة «مه» بها قبل الزمخشري رأى الكوفيين في أن تكون في موضع نصب بفعل محذوف، وهذا رأي الكوفيين، ولكن ابن يعيش أنكر هذا الرأي عليه ولم يقرهم على ما ذهبوا إليه، وإن كان لم يقم على ذلك دليلاً يؤيد رأيه ويرجحه، ويكون سنداً لرأي أصحابه البصريين.

قال الزمخشري (.. يقول القائل قصدت فلاناً، فتقول له كيمه؟ فيقول كي يحسن إليّ وكيما مثل فيمه وعمه ولمه دخل حرف الجر على ما الاستفهامية محذوفاً ألفها، ولحقت هاء السكت، واختلف في إعرابها فهي عند البصريين مجرورة، وعند الكوفيين منصوبة بفعل مضمر كأنك قلت كي تفعل ماذا، ومماأرى هذا القول بعيداً عن الصواب)[1].

قال ابن يعيش: (وقوله: «وما أرى هذا القول بعيداً عن الصواب» بعيد من الصواب)[2].

وفي حديث الزمخشري عن تصغير جحمرش رآه جحيرش، فحذف الميم ولكن ذلك لم يقنع ابن يعيش، بل قال: (انه ليس بصحيح وأظنه سهواً)[3].

وفي موضع آخر قال: (وأما قول صاحب الكتاب: أن تجعلا معاً بين بين «اقرأ آية».

فليس بصحيح، وهو وهم، لأن الأولى ساكنة والهمزة الساكنة لا

---

(١) شرح المفصل ٩/ ١٥ وانظر سيبويه ١/ ٤٠٨.

(٢) شرح المفصل وانظر سيبويه ١/ ٤٠٨.

(٣) شرح المفصل ٥/ ١١٧، وهي عند سيبويه جحيمر/ انظر الكتاب ٢/ ١٢١ وإلى مثل ذلك ذهب المبرد في المقتضب ٢/ ٢٤٩.

تجعل بين بين ، لأن معنى جعلها بين بين أنها بين الهمزة ، وبين الحرف الذي منه حركتها ، وإذا لم تكن متحركة ، فلا يصح فيها ذلك)(١) .

وفي حديث الزمخشري عن المصدر جعل منه السراء والضراء ، وتعليقاً على ذلك قال ابن يعيش : (والصواب أنها أسماء للمصادر وليست نفسها)(٢) .

وكثيراً ما كان يتوقف عند الشواهد الشعرية ، ويعلق عليها ، أو يتتبعها في نسخ المفصل ، ففي بحث العلم وقف عند البيت :

نبئت أخوالي بني يزيد ظلماً علينا لهم فديد

قال ابن يعيش : (وفي نسخ المفصل يزيد بالياء ، وصوابه تزيد بالتاء المعجمة بثنتين من فوقها ، وهوتزيد بن حلوان أبو قبيلة معروفة إليه تنسب البرود التزيدية)(٣) .

ووقف مرة أخرى عند الشاهد القائل :

وقبلي مات الخالدان كلاهما عميد بني جحوان وابن المضلل

---

(١) شرح المفصل ٩/ ١٢٠ ، وقال سيبويه : (وتقول اقرا آية في قول من خفف الأولى لأن الهمزة الساكنة أبداً إذا خففت أبدل مكانها الحرف الذي منه حركة ماقبلها ، ومن حقق الأولى قال اقْرَ آية ، لأنك خففت همزة متحركة قبلها حرف ساكن فحذفتها وألقيت حركتها على الساكن الذي قبلها ، وأما أهل الحجاز فيقولون اقرا آية . .) الكتاب ٢/ ١٦٨ .

(٢) شرح المفصل ٥/ ١١٠ .

(٣) شرح المفصل ١/ ٢٨ وفي الصحاح/ (زيد) قال الجوهري (تزيد أبو قبيلة وهو تزيد ابن حلوان بن عمران . . وإليه تنسب البرود التزيدية قال علقمة :

رد القيان جمال الحي فاحتملوا فكلهم بالتزيديات معكوم

وهو برود فيها خطوط حمر تشبه بها طرائق الدم .

فقال : (والصواب فقبلي)[1] .

وقد يصحح نسبة شاهد من الشواهد ، حيث يخطئ في ذلك الزمخشري ، فينسب البيت إلى غير قائلة فقد ذكر الشاهد

«سرهفته ما شئت من سرهاف» .

على أنه لرؤبة : ولذلك قال ابن يعيش : (فإن صاحب الكتاب أنشده لرؤية وهو للعجاج)[2] .

على أن هذه المواقف التي عرضتها حتى الآن قد يستوحي منها القارئ أن ابن يعيش كان خصماً للزمخشري ، وأن همه كان يتوقف على تسقط مواضع النقص ، والعيوب في النصوص مع أن الحق ليس كذلك ، فالرجل كان يرى موضع النقص فيستكمله ، ويرى الخطأ فينبه عليه ، ويصحح نسبة الآراء إلى أصحابها ، وإذا وجده أجاد في موضع أو مواضع فإنه يشير إلى ذلك ، ويقره على ما يذهب إليه ، وقد وقف عند الشاهد :

فإن الله يعلمني ووهبا ... ويعلم أن سيلقاه كلانا

قال ابن يعيش : (فالبيت للنمر بن تولب ، والشاهد فيه إضافته إلى (نا)وهو ضمير جمع ، وكلا إنما تضاف إلى تثنية ، وذلك لأن الاثنين وللجمع في الكناية عن المتكلم واحد ، وإن شئت أن تقول هو للجمع

---

(١) شرح المفصل ١/ ٤٧ البيت للأسود بن يعفر ، وماذكره ابن يعيش ذهب إليه ابن بري إذ جعلها جواباً للشرط في بيت قبله يقول :

فإن يك يومي قد دنا وإخاله ... كواردة يوماً إلى ظمء ومنهل

انظر اللسان/ ضلل ـ حجا ، وفي الصحاح أثبت بالفاء .

(٢) شرح المفصل ٦/ ٤٩ والحق ماذهب إليه ابن يعيش فالبيت للعجاج وانظر في ذلك قصته في الخزانة ١/ ٢٤٦ .

ولكنه حمل الكلام على المعنى لأنه عنى نفسه ووهبا ، وإليه أشار صاحب الكتاب ، وهو أجود لأنه قديقع لفظ الجمع على التثنية)[1] .

وفي حديثه عن النسب إلى صنعاء وبهراء عرض ابن يعيش صورتين للنسب إليهما وهما : صنعاوي وبهراوي ، صنعاني وبهراني ، ثم ساق بعد ذلك الخلاف في النون ، فرأى فريقاً اعتقد أن النون بدل من الهمزة في صنعاء ، وفريقاً آخر رأى أن النون ِبدل من الواو ، وذكر أن هذا الرأي أخذ به الزمخشري ثم بين أنه المختار الذي يرجح على الرأي الأول .

قال : (القياس في النسب إليهما صنعاوي وبهراوي . . وقد قالوا صنعاني وبهراني على غير قياس ، واختلف الأصحاب فمنهم من قال النون بدل من الهمزة في صنعاء وبهراء ، ومنهم من قال النون بدل من الواو كأنهم قالوا : صنعاوي كصحراوي ، ثم أبدلوا من الواو نوناً ، وهو رأي صاحب الكتاب وهو المختار)[2] .

وفي الحديث عن يرى وحذف الهمزة فيها وتعليل ذلك : رأى أن الأصل يرأى ثم إن حذفها وقع لسببين : كثرة الاستعمال ، وغلب كثرة الاستعمال ههنا الأصل حتى هجر ورفض ، والثاني : حذفها للتخفيف القياسي ، ثم بين أن هذا الوجه هو ما أشار إليه الزمخشري ، فقال : (وهو أوجه عندي لقربه من القياس)[3] .

---

(١) شرح المفصل ٣/ ٢ .

(٢) شرح المفصل ١٠/ ٣٦ وفي سيبويه ٢/ ٦٩ (وقالوا في صنعاء صنعاني . .وفي بهراء قبيلة من قضاعة بهراني) ، وفي ص/ ٧٠ (. . .كما قال بعضهم بهراوي حدثنا بذلك يونس) .

(٣) شرح المفصل ٩/ ١١٠ قال سيبويه : (. . ومما حذف في التخفيف لأن ماقبله ساكن أرى وترى ويرى ونرى غير أن كل شيء كان في أوله زائدة سوى ألف الوصل من رأيت فقد اجتمعت العرب على تخفيفه لكثرة استعمالهم إياه . .) ٢/ ١٦٥ .

مما سبق تبين لنا أن ابن يعيش كان يتتبع نص المفصل ، ويعيش معه بدقة حتى كانت هذه الملاحظات الدقيقة على ألفاظه ، وجمله وتعاريفه وآرائه ، وكان ما كان من أمره معه من رد وتخطئة ، وموافقة واستحسان .

آراؤه النحوية:

لقد شرح ابن يعيش كتاب المفصل في النحو ، وكانت له شخصيته المستقلة خلال شرحه ، فلم يكن تابعاً له في كل ما يقوله ، يردد ما يراه ، وينقل إلينا تفصيل ما أجمله ، ولم يكن ـ في الحقيقة ـ عمل ابن يعيش شرحاً للكتاب فحسب وإنما كان ـ بالإضافة إلى ذلك ـ دراسة وبياناً وتعليقاً ونقداً ، بل وتحقيقاً في آرائه النحوية ، ونستطيع أن نستطلع ملامح شخصية ابن يعيش من خلال عمله في هذا الكتاب ، ونطلع على مدى اطلاعه وعلمه ، والقدر الذي حصله في هذا الباب من أبواب العربية فنحن نجد له آراء انفرد بها ، وأخرى يصرح بأنها من قدحه وعلمه ، ولذا تراه يردد في كثير من المواضع والصواب عندي ، وأرى الصواب كذا ، والقول عندي في ذلك . . مبيناً من خلال هذه التراكيب المنوعة رأيه فيما يعرضه علينا .

على أن ذلك لا يعني أن آراءة كانت الغاية في بابها بحيث تسلم من الرد عليها ، أو نقدها ، فان المتأخرين كانوا يتتبعون آراءه ، ويعلقون عليها كلما وجدوا فيها خروجاً على ما هو مألوف متعارف عليه .

ومن هذه المواضع «تنوين الترنم» فقد رآه مستعملاً في الشعر والقوافي ، والغاية منه التطريب ، حيث يكون معاقباً بما فيه من الغنة

لحروف المد واللين ، وقد ردّ ذلك البغدادي ، ورآه غلطاً ، ثم ساق رأي الشيخ عبد القاهر فيه قائلاً إن فائدته الإشارة إلى أن المتكلم واقف لا يبتغي المتابعة .

قال ابن يعيش : (وهذا التنوين يستعمل في الشعر والقوافي للتطريب معاقباً بما فيه من الغنة لحروف المد واللين ، وقد كانوا يستلذون الغنة في كلامهم ، وقد قال بعضهم إنما قيل للمطرب مغن لأنه يغنن صوته ، وأصله «مغنن» فأبدل من النون الأخيرة ياء كما قالوا في تقضي البازي ، والمراد تقضض . . وهو على ضربين :

أحدهما أنه ألحق متمما للبناء مكملاً للوزن ، والآخر أن يلحق زيادة بعد استيفاء البيت جميع أجزائه نيفاً عن آخره بمنزلة الحزم في أوله)(١) .

وقد أخذ هذا عن ابن جني حيث عرض مثيلاً له في سر الصناعة ، وقد أوضح ذلك البغدادي في الخزانة ثم أتبع ذلك بقوله :

(وزعم ابن يعيش أن فائدة هذا التنوين التطريب ، والتغني ، وجعله ضرباً من تنوين الترنم ، وزعم أن تنوين الترنم يراد به ذلك وهو غلط . . وقال عبد القاهر : فائدته الإيذان بأن المتكلم واقف ، لأنه إذا أنشد عجلا والقوافي ساكنه صحيحة لم يعلم أواصل هو أم واقف)(٢) .

---

(١) شرح المفصل ٩/ ٣٣ . الخرم : اسقاط أول الوتد المجموع في أول شطر من البيت فعول ومفاعيلن ومفاعلتن . والخرم زيادة حرف إلى أربعة أحرف في صدر الشطر الأول مثل :

- **وكأن أباناً في أفانين ودقة كبير أناس في بجاد مزمل**
- **يا مطر بن ناجيه بن سامة إنني أجفى وتغلق دوني الأبواب**

(٢) الخزانة ١/ ٣٨ وقد جعل ابن يعيش التنوين الغالي نوعاً من تنوين الترنم . انظر شرح المفصل ٩/ ٣٤ .

وكان ابن يعيش يتحدث عن متعلق الظرف الواقع خبراً حيث ذهب ابن جني إلى جواز إظهاره، أما ابن يعيش فإنه يرى أنك إن سقت المتعلق أولاً، ثم ذكر الظرف آخراً فلا مانع من ذلك، لأن ذكر المتعلق أولاً يدل على أنه لم ينقل الضمير إلى الظرف، بل هو مستتر في العامل.

قال ابن يعيش: (وقد صرح ابن جني بجواز إظهاره، والقول عندي في ذلك أنه بعد حذف الخبر الذي هو الاستقرار، ونقل الضمير إلى الظرف لا يجوز إظهار ذلك المحذوف لأنه قد صار أصلاً مرفوضاً، فإن ذكرته وقلت: زيد استقر عندك لم يمنع منه مانع)[1] وقد علق على ذلك ابن هشام في المغني بقوله «وهو غريب»[2]، وأوضح طبيعة هذه الغرابة الدسوقي في حاشيته على المغني فقال: (أي لم يوافقه عليه أحد)[3] وذكر الشمنى (أنه لم يقل به غيره)[4]. وتناول في موضع آخر علامات الوقف فقال فيها: (علامة السكون خاء فوق الحرف.. بمعنى الخاء خفاء خفيف، لأن السكون أخف من غيره، وبعض الكتاب يجعلها دالاً خالصة، ومنهم من يجعلها دائرة والحق الأول. وأرى أن الذين جعلوها دالاً فإنهم لما رأوها بغير تعريف على شبه ما يفعل في رمز الحساب ظنوها دالاً.

والذين جعلوها دائرة فوجهها عندي أن الدائرة في عرف الحساب صفر، وهو الذي لا شيء فيه من العدد، فجعلوها علامة على الساكن لخلوه من الحركة[5].

---

(١) شرح المفصل ١/ ٩٠

(٢) مغني اللبيب ٢/ ٤٩٧.

(٣) حاشية الدسوقي ٢/ ٩٧

(٤) حاشية الشمني ٢/ ١٥٤.

(٥) شرح المفصل ٩/ ٦٨.

وهو في هذا يتبع خطا سيبويه[1] الذي يجعل ما أجري مجرى الجزم علامة الإسكان فيه الخاء نحو «مخلدخ وخالدخ وهو يجعلخ» .

غير أن تعليل ابن يعيش لرأي الذين جعلوا العلامة دالاً غير مقبول في أن الوهم وقع في كون الخاء جاء بغير تعريف وبدون نقطة ولم يقم بينة مُقْنِعَة على ما ذهب إليه .

وأما تعليقه على علامة الدائرة فهو تعليق جيد ، إذ إن الدائرة تؤدي الغاية من وجودها وهي الإشارة إلى الانعتاق من الحركة .

ووقف الزمخشري عند الإضافة فرآها قسمين : معنوية ولفظية ، ثم ذكر أن المعنوية هي التي تفيد تعريفاً أو تخصيصاً ، وهي لا تخلو في الأمر العام من أن تكون بمعنى اللام ، أو بمعنى من غير أن ابن يعيش قال : بعد أن عرض رأي الزمخشري .

(وعندي أن إضافة اسم الفاعل إذا كان ماضياً من ذلك ليس مقدراً بحرف جر مع أن إضافته محضة)[2] .

ووقف ابن يعيش عند الظرف «الآن» فقال : (وذهب جماعة ممن ينتمي إلى التحقيق والحذق بهذه الصناعة إلى أنه مبني لتضمنه لام التعريف ، وتلك اللام غير اللام الظاهرة فيه على حد بنائه في أمس ،

---

(١) قال سيبويه في باب الوقف (ولهذا علامات ، للإشمام نقطة ، وللذي أجرى مجرى الجزم والإسكان الخاء ولزوم الحركة خط بين يدي الحرف ، وللتضعيف الشين ، فالإشمام قولك هذا خالدْ وهذا فرحْ وهو يجعلْ ، وأما الذي أجرى مجرى الإسكان والجزم فقولك مخلدخ وهو يجعلخ . . وأما التضعيف فقولك هذا خالدّ وهو يجعلّ وهذا فرحّ . .) الكتاب ٢/ ٢٨٢ .

(٢) شرح المفصل ٢/ ١١٩ .

وتلك اللام المقدرة هي المعرفة . . والذي أراه أن تعريفه بما فيه من اللام الظاهرة)[١] .

والحق هنا مع ابن يعيش فيما ذهب إليه فأَنْ نقدر ألفاً ولا ما تقديراً غير الظاهرتين ، فإن في ذلك تعقيداً لا مسوغ له ، ولا ضرورة تستدعيه ، ومن هنا جاء رفض ابن يعيش له فكان مصيباً في رأيه ، واقعياً فيما ذهب إليه من حكمه . ولقد كان على حق أيضاً فيما ذهب إليه في حديثه عن بدل الغلط والنسيان حين نزه القرآن والشعر عنهما ، لأن القرآن لا سبيل إلى وقوع الغلط والنسيان فيه ، تنزه الله عن ذلك وجل وعلا ، وأما الشعر فإن الشاعر يعود إلى القصيدة المرة تلو المرة ينقح فيها ويحذف أشياء ويثبت خيراً منها ، ويستمر على هذه الحال إلى أن تستقر على وضع يرضي صاحبها ، فكيف يبقى الشاعر في قصيدته متسعاً أو فرجة يتسرب منها الغلط أو النسيان فيبدل منهما ، وكيف يكون ذلك أو ما يماثله في كتاب الله؟

نعم قد يقع ذلك في شعر مرتجل لم يهيأ من قبل ، ولم يحكك ، أو في قصيدة مرتجلة كانت لها مناسبتها الطارئة ، والنادر لا حكم له .

قال : (وأما بدل الغلط أو النسيان فمثل ذلك لا يكون في القرآن ، ولا في شعر ، أما القرآن فهو منزه عن الغلط ، وكذلك الشعر الفصيح ،

---

(١) شرح المفصل ٤/ ١٠٤ وابن يعيش يعرض بأبي علي وتلميذه ابن جني ، قال ابن جني في الخصائص : (. . وإنما تعرف «الأمس» بلام أخرى مرادة غير هذه مقدرة ، وهذه الظاهرة ملقاة زائدة للتوكيد . ومثله مما تعرف بلام مرادة وظهرت فيه لام أخرى غيرها زائدة قولك : الآن فهو معرف بلام مقدرة ، وهذه الظاهرة فيه زائدة ، وقد ذكر أبو علي هذا قبلنا وأوضحه وذكرناه نحن أيضاً في غير هذا الموضع من كتبنا . .) ٣/ ٥٨ .

لأن الظاهر من حال الشاعر معاودة ما نظمه ، فإن وجد غلطاً أصلحه ، وإنما يكون مثله في بدأة الكلام ، وما يجيء على سبيل سبق اللسان إلى ما يريده فيلغيه حتى كأنه لم يذكره)(١) .

وكانت له وقفة طويلة عندالفعل «دخل» فبيّن اختلاف العلماء فيه من قبيل اللزوم والتعدية ، ثم رأى أنه من الأفعال اللازمة ، وإنما تكون تعديته بحرف الجر نحو دخلت إلى البيت ، وحذف حرف الجر إنما وقع مع هذا الفعل لكثرة الاستعمال ، وكثيراً ما يتخذ من كثرة الاستعمال حجة مؤيدة لما يذهب إليه ، واحتج لذلك بالمصدر وهو الدخول لأن صيغته فعول إنما تأتي من اللازم نحو القعود والجلوس .

قال ابن يعيش : (فأما دخلت البيت فقد اختلف العلماء فيه هل هو من قبيل ما يتعدى إلى مفعول واحد أو من اللازم ، وسبب الخلاف فيه استعماله تارة بحرف جر وتارة بغيره نحو دخلت البيت ، ودخلت إلى البيت .

والصواب عندي أنه من قبيل الأفعال اللازمة ، وإنما يتعدى بحرف الجر نحو دخلت إلى البيت ، وإنما حذف منه حرف الجر توسعاً لكثرة الاستعمال ، والذي يدل على ذلك أن مصدره يأتي على فعول نحو الدخول ، وفعول في الغالب إنما يأتي من اللازم نحو القعود والجلوس . .)(٢) .

---

(١) شرح المفصل ٣/ ٦٦ وفي المقتضب ١/ ٢٨ ، ٢٩٧ (فهذا البدل لايكون مثله في القرآن ولا الشعر) .

(٢) شرح المفصل ٧/ ٦٣ وانظر المقتضب ٤/ ٢٢٧ ـ ٣٣٨ وقد ذهب سيبويه إلى أنه لازم . الكتاب ١/ ١٥ ـ ١٦ ورد ذلك عليه المبرد ـ المقتضب ٤/ ٣٣٩ .

وقد وقف عند المثال «ضربا زيدا» فرأى أن المصدر هو العامل لنيابته عن الفعل لا لأنه مصدر، وقاس ذلك على الرأي القائل: إن العامل في الحال الظرف الموجود لا الفعل وذلك لنيابته عن الفعل.

قال: («ضربا زيدا» ولا يبعد عندي أن يكون هذا المصدر عاملاً في زيد لنيابته عن الفعل، بحكم أنه مصدر، وجاء كقولك: زيد في الدار فالفاعل في الحال الظرف الموجود لا الفعل العامل فيه، وذلك لنيابته عن الفعل، وكذلك ههنا.. ولو أظهرت الفعل وقلت: اضرب ضربا زيدا لم يكن العامل في زيدا إلا الفعل دون المصدر، كما أنك لو أظهرت العامل في الظرف وقلت: زيد استقر في الدار قائماً لم يكن العامل في الحال إلا الفعل دون الظرف)[1].

وفي الحديث عن الابتداء بالمتحرك رأى أن الساكن لا يبتدأ به، لا من أجل أنه لغة لقوم، ولا لأن القياس يقتضيه، ولكن عدم إمكان ذلك هو المانع منه، وكان بذلك يرد على من قال إن الابتداء بالساكن لغة قوم وإنه بالإمكان النطق به. قال ابن يعيش: (واعلم أن الحرف الذي يبدأ به لا يكون إلا متحركاً، وذلك لضرورة النطق به إذ الساكن لا يمكن الابتداء به، وليس ذلك بلغة، ولا أن القياس اقتضاه وإنما هو من قبيل الضرورة وعدم الإمكان. فقد ظن بعضهم أن ذلك من لغة العرب لا غير، وأن ذلك ممكن، وهو في لغة قوم آخرين، ولا ينبغي

---

(١) شرح المفصل ٦/ ٥٩.

أن نتشاغل بالجواب عن ذلك ، لأن سبيل معتقد ذلك سبيل من أنكر العيان وكابر بالمحسوس)[١] .

وقد يظهر لنا رأيه في مسالة من المسائل من خلال رده على الآخرين أو مناقشة آرائهم ، فقد ساق لنا رأي سيبويه في «إيا» إذ رأى أنه لا هو ظاهر ، ولا هو مضمر ، بل هو مبهم ، فقال : (أشكل عليه أمر إيّا فقال هي مبهمة بين الظاهر والمضمر)[٢] .

ثم اتجه إلى أنه اسم مضمر ، وساق أدلة مقنعة على ما اتجه إليه .

وفي مكان آخر وقف عند ذي وذه ، ورأى أنه لا تصح تثنيتهما[٢] .

ثم عرض للاسم الموصول وخلاف العلماء فيه ، هل يقع به الإعراب وحده دون الالتفات إلى الصلة التي تعقبه فيكون له موضع من الإعراب ، ويكون دور الصلة دور البيان والإيضاح ، أم أنه مرتبط من حيث إعرابه بهذه الجملة ، فلا يتم له ذلك إلا إذا تمّ بها ، فرأى الإعراب واقعاً له والصلة بعده كالصفة من الموصوف فكما أن هذه لا تأثير لها على ما وصفت كذلك تلك حالها كحالها . هذا رأي ابن يعيش ، والفرق واضح بين الموقفين فالموصوف نتمكن من إعرابه بدون وجود

---

(١) شرح المفصل ٩/ ١٣١ ، وفي شرح الشافية قال الرضي : (الأكثرون على أن الابتداء بالساكن متعذر ، وذهب ابن جني إلى أنه متعسر لامتعذر ، وقال يجيء ذلك بالفارسية نحو شتر وسطا ، والظاهر أنه مستحيل ولابد من الابتداء بمتحرك) ٢/ ٢٥١ وقال ابن جني في الخصائص : (. .ورأيت مع هذا أبا علي ـ رحمه الله ـ كغير المستوحش من الابتداء بالساكن في كلام العجم ، ولعمري إنه لم يصرح بإجازته ولكنه لم يتشدد فيه تشدده في إفساد إجازة ابتداء العرب بالساكن . .) ١/ ٩١ .

(٢) شرح المفصل ٣/ ١٠١ انظر سيبويه ١/ ١٤٠ وانظر سر الصناعة ١/٣١٣ فيه بيان واف لهذه المسألة .

صفة معه ونتمكن من حذف الصفة إن كانت موجودة دون أن يقع الاضطراب في المعنى أو الخلل في تركيب الجملة، وكل ما يقع لنا هو نقص في أداء وضع معين لموصوف، أما بالنسبة لجملة الصلة فإن إلغاءها أو إسقاطها من حسابنا يعني إلغاء المراد من اسم الموصول، وبالتالي تبقى الجملة كلها مبهمة تبعاً له لا خير فيها ولا نفع منها، فأنا أستطيع القول: جاء الرجل وأحذف كلمة العالم من بعده، ولكنني عاجز عن الحذف في قولنا «جاء الذي نال علماً وافراً» لأن بقاء الجملة على قولنا؛ «جاء الذي» لا يؤدي المؤدى الذي أدته الجملة «جاء الرجل؛. قال ابن يعيش: (يقول بعضهم إن الموصول وحده لا موضع له من الاعراب، وإنما يكون له موضع من الإعراب إذا تم بصلته. والصواب عندي أن الإعراب للاسم الأول الموصول، ومجرى الصلة من الموصول مجرى الصفة من الموصوف، فكما لا يتوقف إعراب الموصوف على تمامه بالصفة كذلك لا يتوقف إعراب الموصول على تمامه بالصلة)(٢).

وقد تناول ابن يعيش «منو، منا» فقال: (وهذه الزيادات ليست إعراباً لما دخلت عليه وإنما هي علامات يحكى بها حال الاسم المتقدم، وإنما قلت ذلك لأمرين:

أحدهما: أن من مبنية لتضمنها حرف الاستفهام، وذلك مستمر فيها، وإذا كان مستمراً فيها استمر البناء لاستمرار سببه.

---

(١) شرح المفصل ٣/ ١٣٢ انظر المقتضب ٤/ ٢٧٨ وانظر سيبويه ٢/ ١٠٤ فهما على خلاف ماذهب إليه.

(٢) شرح المفصل ٣/ ١٣٩ انظر المقتضب ٣/ ١٩٧ ـ ١٩٨ بحث الموصول.

والأمر الثاني : أن هذه العلامات لا تثبت إلا في الوقف والإعراب لا يثبت في الوقف)[1] .

وقد وقف في موضع آخر عند الشاهد :

وقفنا فقلنا إيه عن أم سالم ... ومابال تكليم الديار البلاقع

فرد الأصمعي هذا البيت على الشاعر ؛ إذ كان يعتقد أن العرب لا ترى إيه إلا منونة ، وأنكر البيت على الشاعر ، ففصل ابن يعيش القول في القاعدة المعروفة في التنوين في حالة التنكير ، وطرحه في حال التعريف عندما يتناول حديثا معيناً لا عموم فيه .

قال : (وقد أنكر هذا البيت الأصمعي ، وقال : العرب لا تقول إلا إيه بالتنوين ، والصواب ما قاله الشاعر من أن المراد إيه بغير تنوين المعرفةً وإذا أراد النكرة نون على ما قدمنا .

وخفي على الأصمعي هذا المعنى للطفه ، ونظائر ذلك كثيرة)[2] .

وقد عرضت فيما مرّ آراء مختلفة لابن يعيش في مواضع متعددة كان يصرح فيها برأيه ويسوق أدلته عليه .

وبناء على ما سبق بيانه هل نضع الرجل في مصاف المتقدمين

---

(١) شرح المفصل ٤/ ١٤ وقال سيبويه في ١/ ٤٥٢ (وحدثنا يونس أن قوماً يقولون أبداً منا ومني ومنو ، عنيت واحداً أو اثنين أو جميعاً في الوقف) . وانظر بياناً لذلك في الخصائص ١/ ١٢٩ .

(٢) شرح المفصل ٩/ ٣٠ وقال المبرد : (وأما إيه يافتي فحركت الهاء لالتقاء الساكنين وترك التنوين ، لأن الأصوات إذا كانت معرفة لم تنون قال الشاعر : وقفنا فقلنا إيه . . البيت ولو جعلته نكرة لقلت : إيه يافتى . .) المقتضب ٣/ ١٧٩ وانظر كتاب سيبويه ٢/ ٥٣ . وقصة البيت في المخصص ١٤/ ٨١ .

كأبي علي وابن جني والأخفش وغيرهم ممن سبقه من أضرابه؟ أم نجعله أقل درجة، ونقول: إن اجتهاده كان في مسائل جزئية أشبعها العلماء بحثاً ودرساً من قبل؟

والحق يقال: إننا لا نجد لابن يعيش تلك الآراء التي غيرت في النحو تغييراً جذرياً، أو أدخلت عليه شيئاً جديداً يعرف به، كل ما له إنما هو آراء يسيرة كان يعرضها على النحو الذي سقته لك، وذلك أن الحديث في المسائل الكلية في هذا الباب كان النحويون قد استقصوا القول فيها، وأقاموا أدلة لا سبيل إلى ردها، أو الطعن فيها، فكان صاحبنا في عمله يتناول جوانب وأطرافاً منها، ثم يقع اجتهاده فيها، على أنه لم يكن اجتهاداً موفقاً في بعض الأحيان.

عمله في الصرف:

لقد اهتم ابن يعيش بالصرف اهتماماً بالغاً لا يقل عن اهتمامه بالنحو، ومن هنا كانت له حواش على المنصف للمازني، وقد شرحه ابن جني، ثم كان كتابه «الشرح الملوكي في التصريف» أضف إلى ذلك جهوده في أبواب الصرف ومسائله التي ساقها في شرح المفصل.

وهو ـ رحمه الله ـ يرى التصريف من أجل العلوم وأشرفها، ويرى فيه علماً لطيفاً لا غنى للنحوي عنه.

قال: (.. لما كان التصريف من أجل العلوم، وأشرفها، وأغض أنواع الأدب وألطفها، حاجة النحوي إليه ضرورية، والمملق منه مملق من حقيقة العربية، وكان الكتاب الموسوم بـ «الملوكي» المنسوب إلى الشيخ أبي الفتح عثمان بن جني رحمه الله مشتملاً على كثير من

حدوده ، وجملة من قوانينه وعقوده إلا أنه لقرب ما بين طرفيه وفرط إيجاز ما اشتمل عليه لا يصحب في كل يد عنانه ، ولا يصح لكل خاطر بيانه أمليت هذا الكتاب . .)(١) .

وقد حذا في اهتمامه بالصرف حذو ابن جني حيث كان يعد إمام الصرفيين ، ويعد أكثر الثقات علماً في هذا الفن(٢) وقدرة على تصريف وجوهه ، وإدراك علله والاجتهاد فيها .

وقد كان يلتفت إلى الجوانب الصرفية كلما سنحت له الفرصة ، ووجد مكاناً مناسباً لذلك ، فيستفيض في موضوعاته ، وقد وقف عند القاعدة التي ترى أن الألف إذا وقعت رابعة لا تقلب إلاياء في المقصور ، ثم ساق بعض الكلمات دليلاً على ما ذكر مثل ملهى من اللهو ، ومغزى من الغزو ، ومعطى من عطا يعطو ، ثم قال معللاً هذا المذهب : (وإنما لما وقعت الواو رابعة قلبت ياء وهذه قاعدة من قواعد التصريف أن الواو إذا وقعت رابعاً طرفاً فإنها تقلب ياء نحو أدعيت وأغزيت ، فعلوا ذلك حملاً له على المضارع في يغزي ويدعي ، فأصل هذا القلب في الفعل والاسم محمول عليه)(٣) .

فقد ساق ـ كما ترى ـ مجموعة من الأمثلة ، ثم عرض القاعدة المتبعة في أمثالها عند السابقين وبعد ذلك بيّن العلة في هذا القلب ، وهي حمل الاسم على الفعل إذ هي أصل في قلبها في الأفعال ، ومن ثم تكون في الأسماء فرعاً عليها في ذلك .

---

(١) الشرح الملوكي/ ١٧ .
(٢) ابن جني النحوي/ ١١٩ .
(٣) شرح المفصل ٤/ ١٤٩ .

على أنه في بعض الأحيان كان يسوق الاسم والمشتقات الأخرى التي تلتقي معه في أصل واحد تصدر عنه، ثم يجري مقارنة بين المعاني التي تنتج عن هذه المشتقات المختلفة، وكان ذلك واضحاً كل الوضوح في حديثه عن لفظ محمد، حيث رأى أن هذه الصيغة فيها التكرير، وهو يفيد التكثير، ثم لاحظ أنه منقول عن الصفة على سبيل التفاؤل باعتبار حمده متوقعاً منه فيما هو آت مقبل، ثم رأى أن محموداً لا يدل على الكثرة التي تتوفر في لفظ محمد، وساق الفرق بينهما ممثلاً في شاهد شعري.

قال: (ومحمد اسم عربي، وهو مفعل من الحمد والتكرير فيه للتكثير.. ومحمود لا يدل على الكثرة، ومحمد يدل على ذلك، والذي يدل على الفرق بينهما قول الشاعر:

فلست بمحمود ولا بمحمد ولكنما أنت الحبط الحباتر[1]

وكان قد عرض لمادة حمد فقال: (والحمد نوع من المدح، وهو الثناء على الرجل بما فيه من حسن، يقال: حمدت الرجل أحمده حمداً ومحمدة، وهو يقارب الشكر في المعنى)[2].

وفي موضع آخر وقف عند «ذو» فأدار الحديث حول أصلها

---

(١) شرح المفصل ١/ ٥ ـ ٦ وفي الاشتقاق لابن دريد ١/ ٨ (الدليل على أن محموداً حمد مرة واحدة ومحمداً مرة بعد مرة قول الشاعر: فلست بمحمود ولا بمحمد... البيت) الحبط الحباتر: القصير المنتفخ الخاصرتين. وأثبت هارون الرواية: الحبنطى. وقال في الحاشية: في الأصل: «الحبط» تحريف» كذا!! وتعليقه يليق بغيره، رحمه الله رحمة واسعة.

(٢) شرح المفصل ١/ ٤

وناقشها ، ثم استشهد لما ذهب إليه بما يؤيد رأيه ويقويه ، فقد رأى أن أصلها «ذوا» ورجح أن تكون اللام فيه ياء أفضل من الحكم عليها بأنها واو ، لئلا تكون العين واللام من فصيلة واحدة ، ووضع الياء يجعلها من باب شويت ولويت ، وهو أكثر من الأول ، وللكثرة شأن كبير عند صاحبنا في ترجيح كثير من الآراء على غيرها حيث العمل قائم على الكثرة وماجاء قليلاً كان حكمه من الضعف بمكان يمكنه من ترجيح غيره عليه انطلاقاً من قلته حتى ولو كان حكمه معقولاً .

قال : (وأما «ذو مال» فأصل ذو فيه ذوا مثل عصا وقفا ، يدل على ذلك قوله تعالى ﴿ذواتا أفنان﴾ وأن تكون لامه ياء أمثل من أن تكون واواً ، وذلك لأن القضاء عليها بالواو يصيرها من باب القوة والهوة مما عينه ولامه من واد واحد ، والقضاء عليها بالياء يصيرها من باب شويت ولويت ، وهو أكثر من الأول ، والعمل إنما هو على الأكثر)(١) .

وأما الأسماء المركبة مثل معد يكرب ، فقد رأى فيها شذوذين :

الأول : من جهة البنية وهو أن معدى مكسور العين في الوزن ، وقياسه مفعَل ، وأما ما يجيء مكسور العين فهو معتل الفاء .

والوجه الثاني : من وجهي الشذوذ سكون الياء في معدى وهو موضع الحركة .

قال ابن يعيش : (واعلم أن في معد يكرب شذوذين **أحدهما** من

---

(١) شرح المفصل ١/ ٥٣ قال سيبويه : (ولو سميت رجلاً ذو لقلت هذا ذوا لأن أصله فعل ألا ترى أنك تقول : هاتان ذواتا مال ، فهذا دليل على أن ذو فعل . . ، وكان الخليل يقول : هذا ذوَ يفتح الذال لأن أصلها الفتح تقول : ذوا وتقول ذوو . .) . الكتاب ٢/ ٣٢ وانظر المقتضب ١/ ٣٤ .

جهة البنية ، لأنهم قالوا معدى بالكسر على زنة مفعل ، والقياس مفعَل نحو المرمى والمغزى ، وماعتلت فاؤه يجيء المكَان منه على مفعل بالكسر نحو المورد والموضع فهذا وجه من الشذوذ .

والوجه الثاني : سكون الياء من نحو معد يكرب ، وهو في موْضع حركة ، ألا ترى أنك إذا ركبت فقلت هذا معد يكرب كانت الياء بازاء الراء من حضرموت واللام من بعلبك ، وكلاهما مفتوح ، وإذا أضفت كان ينبغي أن تسكن في موضع الرفع والجر ، وتفتح في موضع النصب كما في سائر الاسماء المنقوصة)[1] .

وقد يسوق رأي أحد العلماء السابقين في مسألة من مسائل الصرف ، ثم يرد هذا الرأي ويبين موضع الخلل فيه ، ليسوق فيها رأيه من بعد ، فقد وقف عند لفظ «ثبة» وما حذف منها ، فذكر رأي الأخفش ، إذ كان يرى أن العين هي المحذوفة ، غير أن ابن يعيش رأى أن المحذوف هو اللام ، وذلك لسببين : الأول أنه من ثبيت ، والثاني : أن الأسماء تحذف لاماتها بكثرة ، ولا ينال الحذف العين إلا على قلة ، ثم حصر ما حذفت عينه في كلمتين مسموعتين عن العرب وهما : سه في است ، ومذ في منذ .

قال ابن يعيش : (وقد ذهب أبو الحسن إلى أن ثبة الحوض ، وهي وسطه من ثاب الماء إليها ، وأن الكلمة محذوفة العين .

والصواب : أن يكون المحذوف فيها اللام ويكون من ثبيت ، وذلك أن مجتمع الماء وسطه ، هذا مع كثرة ما حذف لامه من الأسماء ، وقلة

---

(١) شرح المفصل ١/ ٦٦

المحذوفة العين ، ألا ترى أنه لم يأت مما حذف عينه إلا في كلمتين قالوا : سه في است ، وقالوا مذ في منذ)[1] .

على أنه قد يتسمح في عبارته أحياناً ، فيخرجه ذلك عن جادة الصواب إلى جانب الباطل ، فيقع منه ما لا يتوقع من مثله ، ففي الفعل ادخر عرض للإبدال الذي حصل فيه ، حيث كان أصله «ذخر» ثم زيدت عليه الهمزة والتاء لينتقل إلى صيغة افتعل ، فيكون بعد ذلك «اذتخر» فأبدل من الذال دالاً ، فأصبحت ادتخر وقرب المخرج بين الدال والتاء فادغما فأصبح ادّخر . وكان ينبغي أن يقول : إن التاء أبدلت دالاً ثم أدغم المتماثلان فأصبح الفعل ادخر .

قال ابن يعيش : (ادخر افتعل من الذخر ، فأبدل من الذال دالاً غير معجمة ، وأدغم فيها التاء ، وذلك من قبل أن الدال مجهور والتاء حرف مهموس ، فكرهوا تجاورهما مع ما بينهما من التنافي ، وإبدال الذال دالاً لأنها توافقها في الجهر وتوافق التاء في المخرج تقريباً لأحدهما مع الآخر)[2] .

وقد ساق ذلك بشكل أوضح وأصرح بل وأصح مما هو هنا في الشرح الملوكي .

قال ابن جني : (إذا كانت فاء افتعل دالاً أو ذالاً أو زاياً قلبت تاؤه دالاً وذلك نحو قولك ادرأ ، وادكر ، وازدجر ، والأصل : ادترأ اذتكر وازتجر ، لأنها من درأت وذكرت وزجرت فقلبوا التاء دالاً كما ترى)[3] .

---

(١) شرح المفصل ٥/ ٥ وانظر سيبويه «فيما حذفت عينه» ١/ ١٢٢ وشرح الشافية ٢/ ٢٥٩

(٢) شرح المفصل ١/ ١٧ .

(٣) الشرح الملوكي/ ٣٢٢ .

وعلق على هذا ابن يعيش بقوله : (إنما وجب إبدال تاء افتعل دالاً إذا كان فاؤه زايا أو دالاً أو ذالاً نحو ازدجر وازدهى وازدار وازدان وادخر وادلف وادرأ لما ذكرناه من إرادة تجانس الصوت ، وكراهية تباينه ، وذلك أن الزاي والدال والذال حروف مجهورة ، والتاء حرف مهموس فأبدلوا من التاء الدال لأنها من مخرجها ، وهي مجهورة فتوافق بجهرها جهر الزاي والدال والذال ، ويقع العمل من جهة واحدة)[١] .

وقد يكون له اجتهاده في بعض الأحيان كالذي وقع في تخريج الجموع منه وأسماء الجموع ومثال ذلك ما عرض له في كلمة الأديم قال :

(والأديم الجلد ، وجمعه أُدُم كأفيق وأفق ، والأفيق الجلد قبل دباغته ، وهذا النوع من الجمع اسم جنس وليس بتكسير ، ألا ترى أنك تذكره فتقول هو الأَدَم والأَفَقَ ، ولو كان تكسيراً لكان مؤنثاً كما تقول هي الثياب والجفان)[١] .

لقد عرضت هنا نماذج من مناقشاته الصرفية ، ومن خلال هذا العرض يتبين لنا أنه ليس فيها شيء جديد أو آراء مبتكرة عرف بها ، وإنما جل ما يسوقه يأتي بياناً وإيضاحات ، بل تطبيقاً وتتبعاً لقواعد وقوانين صرفية شائعة ومعروفة بين النحويين ، فقد شارك في هذا المجال بالقدر الذي شارك فيه معاصروه ، ولكنه لم يبدع إبداع شيخه ابن جني رحمهما الله .

---

(١) شرح المفصل ١/ ١٠ . قال اللحياني : لايقال في جمعه أُفُق البتة وإنما هو الأفق بالفتح . والأَفَق : اسم جمع وليس جمعاً .

الجانب اللغوي:

ذكرت فيما سبق أن ابن يعيش كان يكثر النقل عن اللغويين المتقدمين، ويحتج بأقوالهم، ولو استعرضنا أسماء اللغويين الذين ورد لهم ذكر في شرح المفصل لوجدناه ينقل عن العلماء البارزين الأجلاء في هذا الباب كأبي زيد والجوهري والخليل وابن الأعرابي وأبي عبيدة وابن السكيت . . الخ .

وأنا أسوق هنا في هذا الباب أمثلة، ونماذج توضح جهوده في اللغة، فقد كان يتحدث عن ما في الموصولات، فذكر أن لها وجوهاً أربعة، ذكر منها : الوجه الذي يقول إنها تقع على ذوات غير الأناسي، وعلى صفات الأناسي، ثم رأى أن «ما» تقع في الاستخبار عن الأوصاف مقام «من» في الاستخبار عن المعارف، واحتج لذلك بقوله تعالى : «إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم» ثم ساق قول أبي زيد «سبحان ما سبح الرعد بحمده، وسبحان ما سخركن لنا»[1] .

وهو كثيراً ما ينقل عن أبي زيد رحمه الله في المجال اللغوي .

وفي حديثه عن الجموع ذكر أن الجرمى قال : (ولو قلت : أكالب لم يجز)[2] ، ثم ذكر قول الجوهري في أنه قد حكي أكالب جمع أكلب، فقد ذكر رأي الرجلين وهما على طرفي نقيض ولكنا ما عرفنا عن رأيه شيئاً .

ونقل في مواضع كثيرة عن الخليل من ذلك حديثه في «أرض

---

(١) شرح المفصل ٤/٦ .

(٢) شرح المفصل ٥/٧٥ وفي صحاح الجوهري/ كلب (والأكالب جمع أكلب) وانظر اللسان/ كلب وكذلك شرح الشافية ٢/٢٠٨ وانظر بياناً وافياً في المخصص ٨/٧٩ .

محياة» قال : (وحكى صاحب العين أرض محواة ، ويشهد لهذا القول قولهم : حواء لصاحب الحيات ، وسيبويه يجعل حواء من معنى الحية لامن لفظها)(١) .

وفي مواضع أخرى نقل عن ابن السكيت وابن الأعرابي ، ففي معنى «عمر» يقال : عمر يعمر إذا عبد ثم قال : (حكى ابن السكيت عن ابن الأعرابي أنه سمع أعرابياً وقد سئل أين تمضي؟ قال : أمضي أعمر الله أي : أعبد الله)(٢) .

وكان يرد على اللغويين بعض آرائهم ويعارضهم فيما ذهبوا إليه ، من ذلك موقفه من الأصمعي ، فقد وقف الأصمعي عند بيت ذي الرمة :

وقفنا فقلنا إيه عن أم سالم ۝ ومابال تكليم الديار البلاقع

وأنكر الأصمعي هذا البيت عليه لأن إيه جاءت بدون صرف ، والعرب ـ على زعمه ـ لا تنطق بها إلا مصروفة .

قال ابن يعيش : (وكان الأصمعي ينكر على ذي الرمة هذا البيت ، ويزعم أن العرب لم تقل إلا إيهٍ بالتنوين ، وجميع النحويين صوبوا قول ذي الرمة)(٣) .

ونقل عن يعقوب أنه حكى «يَدِيّ» في «يد» ثم قال (وهذا نص)(٤) .

---

(١) شرح المفصل ٦/ ١١٠ .
(٢) شرح المفصل ٩/ ٩٥ .
(٣) شرح المفصل ٤/ ٣١ .
(٤) شرح المفصل ١٠/٥٧ انظر الكتاب ٢/ ٧٩ . وانظر الخصائص ٢/ ٣٨ .

ومن عادة ابن يعيش أنه كلما شرع في باب من أبواب المفصل يبدأ بشرح اسم هذا الباب ، وبيان ما يتعلق به ، من ذلك باب الاستثناء ، فقد ذكر وزنه ثم ذكر اشتقاقه ومعناه ، وساق بعد ذلك تعريفه الاصطلاحي قال : (اعلم أن الاستثناء استفعال من ثناه عن الأمر إذا صرفه ، فالاستثناء صرف اللفظ عن عمومه بإخراج المستثنى من أن يتناوله الأول . وحقيقته : تخصيص صفة عامة ، فكل استثناء تخصيص ، وليس كل تخصيص استثناء)(١) .

وقد وقع له ما يشبه هذا في بحث التمييز حيث قال : (اعلم أن التمييز والتفسير والتبيين واحد ، والمراد به رفع الإبهام ، وإزالة اللبس ، وذلك نحو أن تخبر بخبر أو تذكر لفظاً يحتمل وجوهاً فيتردد المخاطب فيها ، فتنبهه على المراد بالنص على أحد محتملاته تبييناً للغرض ، ولذلك سمي تمييزاً وتفسيراً)(٢) .

ووقف عند تعريف المصدر ، فذكر أنه سمي كذلك ، لأن الأفعال صدرت عنه أي أخذت منه كمصدر الإبل للمكان الذي ترده ثم تصدر عنه)(٣) .

وكان يلاحظ أن اللغة قد يجري فيها بعض التغير تكثيراً للابنية وتوسعاً في استعمالها ، وخاصة في أبنية التأنيث حيث تصير له بناءات ممدودة وأخرى مقصورة .

وقال : (صحراء ، عُشَراء ، هذه الهمزة بدل من ألف التأنيث كالتي

---

(١) شرح المفصل ٢/ ٧٥ .
(٢) شرح المفصل ٢/ ٧٠ .
(٣) شرح المفصل ٦/ ٤٣ .

في حبلى وسكرى ، ووقعت بعد ألف أخرى للمد توسعاً في اللغة ، وتكثيراً لأبنية التأنيث ، ليصير له بناءات ممدودة ومقصورة)[1] .

ورأى أن التعدية واللزوم قد يقعان معاً في فعل واحد ، ورأى أن ذلك من باب تداخل اللغات حيث يجمع الفعل بين صفتين هو أولى بواحدة منهما ، وضرب مثلاً على ذلك بالفعل «طمس» قال :

(طمس الطريق ، انمحى ودرس ، وطمسته ، يستعمل متعدياً وغير متعد يطمِس ويطمُس بالكسر والضم ، والكسر في المتعدي ، والضم في اللازم وهوَ القياس ، إلا أن اللغات تداخلت)[2] .

وكان يميز بين معاني الألفاظ بدقة ، ويعرف دلالة كل واحد منها مثل ذلك في حديثه عن التفسير والتأويل :

(والفرق بين التفسير والتأويل : أن التفسير الكشف عن المراد من اللفظ سواء كان ذلك ظاهراً في المراد أو غير ظاهر . والتأويل إنما هو صرف اللفظ عن الظاهر إلى غيره مما يحتمله اللفظ ، فإذا كل تأويل تفسير ، وليس كل تفسير تأويلاً)[3] .

ويبدو ذلك واضحاً أيضاً في حديثه عن التوقير والتعظيم حيث قال :

(التوقير والتعظيم واحد ، قال الله تعالى : ﴿**ما لكم لا ترجون لله وقارا**﴾ أي عظمة ، وحسن عطف أحدهما على الآخر لاختلاف لفظيهما)[4] .

---

(١) شرح المفصل ١٠/٩

(٢) شرح المفصل ١/ ١١ .

(٣) شرح المفصل ١/ ٩

(٤) شرح المفصل ١/ ١٠ ، الآية الأولى من سورة نوح/ ١٣ والآية الثانية من سورة آل عمران/ ١٤٦ .

وبعد أن استشهد للتوقير والتعظيم تخيل أن معترضاً قد يرد ذلك بقوله : لم عطف أحدهما على الآخر مع أن المعنى واحد؟ فعلق على ذلك مبيناً أن اختلاف اللفظين حسّن ذلك ثم انصرف إلى إقامة الدليل على ما ذهب إليه فقال : (ومثله قوله تعالى : ﴿**فما وهنوا لما أصابهم في سبيل الله وما ضعفوا**﴾ والوهن والضعف واحد . .)[1] .

وكان يرد بعض آراء السابقين ، وإذا أخذ عن بعضهم رأياً ، فإنه يناقشهم فيما يأخذ ، ويسدد الرأي ثم يحتج لما يأخذ به ، فقد ذكر كلمة هركولة . . وهي المرأة الجسيمة ثم قال : (ذهب الخليل فيما حكاه ، عنه أبو الحسن إلى أن الهاء زائدة ووزنه هفعولة ، وماذهب إليه الخليل سديد لأن الاشتقاق إذا شهد بشيء عمل به ، ولا التفات إلى قلته)[2] .

وعرض له لفظ الباغي ، ذكر جمعه ، ثم انصرف إلى البحث عن أصله فقال : (وأراه من بغى الجرح إذا ورم وترامى إلى الفساد)[3] .

ووقف عند لفظ عيط ساكن الطاء ، وذكرأنه حكاية صوت الصبيان إذا تصايحوا : (يقال : عطعط القوم إذا تصايحوا ، والمصدر العطعطة ، ولا أراه من لفظ عيط إنما الفعل منه عيطوا)[4] .

وقد عرض رأي الجرمي في اللام ، هل هي حرف من حروف

---

(١) شرح المفصل ١/ ١٠ ، الآية الأولى من سورة نوح/ ١٣ والآية الثانية من سورة آل عمران/ ١٤٦ .

(٢) شرح المفصل ١٠/ ٥ .

(٣) شرح المفصل ٨/ ٢٠ وفي الصحاح : (بغى الجرح إذا تورم وترامى إلى الفساد) .

(٤) شرح المفصل ٤/ ٨٥٦ وفي اللسان/ عيط : (قال الأزهري عيط كلمة ينادى بها الأشر عند السكر يلهج به عند الغلبة ، فإن لم يزد على واحدة قالوا عيّط وإن رجع قالوا عطعط ويقال عيّط فلان بفلان إذا قال له عيط عيط) .

الزيادة أم لا ، فذكر أن الجرمي قد استبعد ذلك ، ولكنه خالف ذلك وقال : (الصواب أنها من حروف الزيادة)[١] ، وكما تلاحظ لم يقم دليلاً على ذلك ولعله اعتمد على اجماع النحويين على ما ذهب إليه ، فرآه في غنى عن البيان والدليل .

ورد على ابن السكيت إذ حكى به به في بخ بخ رأيه فقال : (وينبغي أن تكون لغتين لأن الهاء لا تبدل من الخاء)[٢] .

وكان يجتهد في بعض الأحيان في إرجاع الالفاظ إلى أصولها ، فقد وقف عند «تيد» فرآها مأخوذة عن التؤدة حيث فاؤها واو أبدلت منها التاء قال : (والأقرب في هذه اللفظة أن تكون مأخذوة من معنى التؤدة الفاء واو أبدل منها التاء ، ولزم البدل على حد تيقور وتوراة ، والعين همزة أبدلت ياء ضرب من التخفيف على غير قياس)[٣] .

وفي بعض الأحيان كانت تأتي معه اللفظة العربية ، أو الأعجمية ، فيذكر ما يقابلها باللغة الأخرى ، وقد يعلل سبب هذه التسمية .

قال : (الزرجون الخمر سميت بذلك للونها ، وأصلها بالفارسية زركون : الزر : الذهب ، والكون : اللون)[٤] .

---

(١) شرح المفصل ١٠/٦ .

(٢) شرح المفصل ٤/ ٧٩ .

(٣) شرح المفصل ٤/ ٣٠ وانظر اللسان تيد : وفي وأد يقول : (حكى أبو علي تيدك بمعنى اتئد اسم للفعل كرويد ، وكان وضعه غيّر لكونه اسماً للفعل لافعلا ، فالتاء بدل من الواو كما كانت في التؤدة ، والياء بدل من الهمزة قلبت معاً قلباً لغير علة . .) .

(٤) شرح المفصل ٦/ ١٣٩ .

وفي موضع آخر قال : (وقالوا «ابن مقرض» لدويبة دون الفأر ولونها إلى الغبرة ، وقيل هي الدَّلَق واسمها بالفارسية «دلّة» تقتل الحمام)(١) .

وقال : (قالوا : ابن آوى ، وهي دويبة قريبة من الثعلب ، وتسمى بالفارسية شغال)(٢) .

وكان في بعض الأحيان يعرض الخلاف بين اللغويين في ضبط الألفاظ قال : (طغيا اسم للصغير من بقر الوحش حكاه الأصمعي بضم الأول ، وحكاه ثعلب بفتحها)(٣) .

ولم يبين رأيه في الضبط الصحيح ، إذ لم يرجح واحداً على آخر وكأنهما تساويا عنده من حيث القوة ، كما لم يقم دليلاً بيِّناً يمكنه من إبطال واحد منهما .

وفي حديثه عن كأي عرض للغات المسموعة فيها ، ثم قارن بين فصاحتها وقال : (فهذا ما بلغنا من لغاتها ، وأصل هذه اللغات وأفصحها كأيّ بياء مشددة ، والوقف عليها بغير تنوين وبعدها في الفصاحة والكثيرة كاء بوزن كاع ، وهي أكثر في أشعار العرب من الأولى ثم باقي اللغات متقاربة في الفصاحة)(٤) .

---

(١) شرح المفصل ١/ ٣٦ اللسان/ دلق : الدَّلَق : فارسي معرب : دويبة .
(٢) شرح المفصل ١/ ٣٦ .
(٣) شرح المفصل ٥/ ١٠٦ وقال الجوهري : (قال الأصمعي طغيا بالضم وقال ثعلب طَغياً بالفتح وهو الصغير من بقر الوحش) الصحاح/ طغا ، وفي اللسان (. . قال ابن بري قول الأصمعي هو الصحيح وقول ثعلب غلط . .) انظر/ طغا ففيه بيان مفصل لابن بري في هذا اللفظ .
(٤) شرح المفصل ٤/ ١٣٦ .

ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن ابن يعيش كانت له جهود في اللغة في ترجيح رأي على آخر ، أو الاجتهاد برأيه ، أو رد آراء بعض اللغويين ، ولكنه في الجملة كانت آراؤه محدودة ، وجهوده لم تكن تلك الجهود العظيمة التي تمكننا من وضعه في صفوف اللغويين ، ولعل مردّ ذلك أن اللغة كانت قد استوى الحديث فيها ، واستقرّ على وضع معين ، ووضعت فيها المؤلفات الكثيرة ، ومن ثم وجد أن الذين سبقوه استوفوا الحديث في وجوهها وأصولها ولم يبق متسع لرأي يبديه ، أو اجتهاد يصدر عنه إلا في حدود مقيدة .

الاشتقاق :

لم يكن لابن يعيش فلسفة خاصة في الاشتقاق خرق بها إجماع النحويين ، أو رأي خرج به على منهجهم ، أو اجتهاد أضاف به إلى ما عندهم جديداً لم يكن من قبل ، وإنما كان عنده المفهوم العام للاشتقاق المعروف عند غيره من النحويين واللغويين ، وأنا أعرض فيما يلي نظرته للاشتقاق مقدماً في البداية آراء وعبارات كان يصرح بها ، اعتبرتها مسائل رآها في هذا الباب ، واعتمد عليها في تقبل الرأي أو دفعه .

المسألة الأولى :

ذكر أن المشتق منه قبل المشتق : وقد عرض لهذا في باب المعرب حيث فعل الزمخشري عكس ما يوحي به هذا القول ، فتحدث عن المعرب قبل أن يسوق حديثه في الإعراب قال : (وقد قدم الكلام على

المعرب قبل الاعراب ، وإن كان المعرب مشتقاً من الإعراب ، والمشتق منه قبل المشتق)[١] .

فالإعراب كان أولى بالتقديم في الحديث والبيان من المعرب هنا باعتباره الأصل ، والأول وجوداً ، والمعرب تال له .

المسألة الثانية :

وهنا يرى أن المشتق فيه معنى الأصل الذي أخذ منه ، وزيادة تقتضيها عملية الاشتقاق ولم تكن قائمة في الأصل ، وإلا ما كان لذلك الاشتقاق معنى نحرص عليه أو فائدة نقدم عليه من أجلها .

قال : (وكذلك كل مشتق يكون فيه الأصل وزيادة المعنى الذي اشتق له)[٢] .

واعتمد على هذه القاعدة الاشتقاقية في رد مذهب أهل الكوفة الذين اتجهوا إلى الفعل ، واعتبروه أصل المشتقات ، إذ المصادر لا يتوفر فيها هذا المفهوم ، ولا تحقق القاعدة بل هي قائمة في الفعل ، والمشتقات الأخرى ، فالمصدر يدل على الحدث ، والفعل يدل على ذلك وزيادة وهي الزمن ، ولما افتقرت المصادر إلى ذلك عرف أنها الأصل)[٣] .

---

(١) شرح المفصل ١/ ٤٩ انظر الخصائص ٢/ ٣٤ .
(٢) شرح المفصل ١/ ١١٠ .
(٣) شرح المفصل ١/ ١١٠ .

المسألة الثالثة :

ويرى أن العدل نوع من الاشتقاق ، غير أنه وقع في الأسماء ، إذ إنه اسم أخذ من اسم آخر بحدوث تغيير فيه .

قال : (والعدل اشتقاق اسم من اسم على طريقة التغيير له ، نحو اشتقاق عمر من عامر ، والمشتق فرع من المشتق منه)[1] .

ثم عرض بعد ذلك لصورة الاشتقاق في هذا الموضع ، والاشتقاق الأصلي المألوف عندنا فبين أن الاشتقاق إنما يجيء لمعنى آخر غير ما أريد من المشتق منه ، وإن كان آخذاً منه بسبب ، أو متصلاً به في جانب من جوانبه ، ورأى أن هذا النوع لا يصح أن يسمى عدلاً ، ولا يمنع من الصرف كضارب من الضرب ، وأما العدل : فأن تريد لفظاً ، ثم تعدل عنه إلى آخر ، فيكون المسموع لفظاً ، والمراد غيره ، ولا يكون العدل في المعنى وإنما في اللفظ[2] .

المسألة الرابعة :

ويرى فيها أن الاشتقاق إذا شهد بشيء عمل به ، ولا يلتفت إلى قلته ؛ إذ القلة عنده ليست علة قادحة في مثل هذه الحالة .

وقد أيد بهذه القاعدة رأي الخليل في «هركولة ، المرأة العاجزة» إذ رأى أن وزنها هفعولة حيث الهاء زائدة ، وكأنها أخذت من الركل والرفس بالرجل حيث هي لثقلها تركل في مشيتها أي ترفع رجلها ، وتضعها بقوة الرفس .

(١) شرح المفصل ١/ ٦١ ـ ٦٢ .
(٢) شرح المفصل ١/ ٦٢

ومثل هذا «هجرع» كأنه من الجرع ، وهو المكان السهل المنقاد ، وهو في معنى الطول ووزنه هفعل ، والهاء زائدة .

واللفظ الثالث «سلهب» الهاء زائدة ، وهو الطويل من الخيل يقال فرس سلهب أي طويل لقولهم في معناه سلب أي طويل .

وعلق على ما ذهب إليه الخليل في هذه الكلمات بقوله :

(وما ذهب إليه الخليل سديد ، لأن الاشتقاق إذا شهد بشيء عمل به ، ولا التفات إلى قلته . . وهذا اشتقاق حسن ظاهر المعنى واللفظ)[1] .

المسألة الخامسة :

إن الاسمين قد يكونان مشتقين من شيء والمعنى منهما واحد ، وبناؤهما مختلف فيختص أحد البناءين شيئاً دون شيء للفرق بينهما ، وضرب مثلاً على ذلك فقال : (ألا ترى أنهم قالوا عِدل لما يعادل من المتاع ، وعديل لما يعادل من الأناسي والأصل واحد «ع د ل» والمعنى واحد ، ولكنهم خصوا كل بناء بمعنى لا يشاركه فيه الآخر للفرق ، ومثله بناء حصين وامرأة حصان ، والأصل واحد والمعنى واحد وهو الحرز ، فالبناء يحرز من يكون فيه ويلجأ إليه ، والمرأة تحرز فرجها . .)[2] .

---

(١) شرح المفصل ١٠/ ٥ وانظر الشرح الملوكي ٢٠٤ وفي شرح الشافية ٢/ ٣٨٥ «سلهب بمعنى السلب وهو الطويل» .
(٢) شرح المفصل ١/ ٤٢ .

المسألة السادسة :

إن الاشتقاق لا يقع في الأسماء الأعجمية ، ولذلك غلط من قال : إن إبليس لفظ عربي ؛ إذ لو كان كذلك لكان انصرف ، ولم يقع له ذلك(١) .

المسألة السابعة :

قال فيها : (**إنك لا تجد اسماً يغلب على أمته وفيه اللام اللازمة إلا وهو مشتق صفة** ، فإن جاء اسم عربي قد لزمه اللام ولا يعرف أصله الذي اشتق منه حكمت عليه بأنه مشتق ، حملاً على ما ظهر من ذلك ؛ لأن عدم اطلاعنا على ذلك جهل بما علم غيرنا)(٢) .

وكان ذلك في معرض حديثه عن الدبران والعيوق والسماك والثريا ، حيث رآه الزمخشري مما جرى بالغلبة مجرى الأعلام ، وقد لزمته اللام وهي في الأصل أوصاف مشتقة بمعنى الفاعل ، وقد لزمتها اللام فالدبران مأخوذ من دبر إذا تأخر بمعنى الدابر وبعد أن أنهى الزمخشري حديثه فيها قال :

(ومالايعرف باشتقاق من هذا النوع فملحق بما عرف) فكان التعليق الذي سقته قبلاً لابن يعيش على هذه المسألة(٣) .

---

(١) شرح المفصل ١/ ٦٦ . وفي الخصائص ١/ ٣٥٩ : (قال أبو علي ولكن العرب إذا اشتقت من الأعجمي خلطت فيه) وفي اللسان/ بلس (قاله أبو إسحاق لم يصرف «إبليس» لأنه أعجمي معرفة) ، انظر «ما ينصرف وما لا ينصرف»/ ٤٥ .

(٢) شرح المفصل ١/ ٤٣ .

(٣) شرح المفصل ١/ ٤٢ .

ومن أقواله في الاشتقاق إضافة إلى ما سبق :

١ ـ المضمرات لا اشتقاق لها فلا تكون تحلية[١] .

٢ ـ العلم الخاص لا يوصف به لعدم الاشتقاق[٢] .

٣ ـ يوصف العلم بالمبهم نحو مررت بزيد هذا لأن اسم الإشارة ، وإن لم يكن مشتقاً فهو في تأويل المشتق ، والتقدير : يريد المشار إليه أو القريب[٣] .

٤ ـ وقد يشتق من الفعل والفاعل فعلاً ، وذلك لاتحادهما ، ولذلك قالوا «لاتحبذه»[٤] .

٥ ـ وقد يشتقون من لفظ الجملة «لايحبذه ـ حمدل ـ سبحل»[٥] .

٦ ـ الحروف لا تتصرف لعدم اشتقاقها[٦] .

ونلمح عنده أمثلة كثيرة عرض فيها للاشتقاق ، ولا يفوته الحديث عن هذا الباب في كل مناسبة تعرض له ، وترى عنده إشارة إلى الاشتقاق الأكبر الذي قال به ابن جني غير أنها صدرت من ابن يعيش على استحياء ، فلم يكن عنده التصريح القوي به ، وإنما أخذ فيه عنه .

فهو يرى أن القول أعم من الكلام والكلم (والذي قضى بذلك

---

(١) شرح المفصل ٣/ ٥٦ .
(٢) شرح المفصل ٣/ ٥٧ .
(٣) شرح المفصل ٣/ ٥٧ .
(٤) شرح المفصل ١/ ١٤ .
(٥) شرح المفصل ٧/ ٤١ .
(٦) شرح المفصل ٨/ ١١٦ وفي الخصائص ٢/ ٣٧ (الحروف يشتق منها ولاتشتق هي أبداً ، وذلك أنها لما جمدت فلم تتصرف شابهت بذلك أصول الكلام الأول التي لاتكون مشتقة من شيء . لأنه ليس قبلها ماتكون فرعاً له ومشتقة منه . .) .

الاشتقاق من السماع ، ألا ترى أن اشتقاق الكلام من الكلم وهو الجرح ، كأنه لشدة تأثيره ونفوذه في الأنفس كالجرح لأنه إن كان حسناً أثر سروراً في الأنفس ، وإن كان قبيحاً أثر حسناً مع أنه في غالب الأمر ينزع إلى الشره ، ويدعو إليه ، قال الشاعر[1] :

وجـرح اللسـان كجـرح اليـد

وقال الآخر :

قـوارص تأتيني ويَحتـقـرونهـا وقـد يـملأ القطر الإناء فـيـفـعـم

وغير المفيد لا تأثير له في النفس . .)[2] .

وكان ابن جني قد عرض لذلك في الخصائص ، فرأى أن «ك ل م» حيث تقلبت فمعناها القوة والشدة ، ثم عرض للأصل الأول (ك ل م) فرأى منه الكلمة للجرح والشدة قال : (ومنه الكلام ، وذلك أنه سبب لكل شرور وشدة في أكثر الأمر . . ومنه قول أبي بكر رضي الله عنه في لسانه : هذا أوردني الموارد .

وقال :

وجـرح اللسـان كجـرح اليـد

وقال الآخر :

فإن القوافـي يتلجـن موالجـا تضايق عنها أن تـولجهـا الإبر)[3]

---

(١) هذا عجز بيت لامرئ القيس وصدره في الديوان/ ١٨٥ :

ولو عن نثا غيره جاءني

(٢) شرح المفصل/ ١/ ٢ الفرزدق ، قوارص : قصائد .

(٣) الخصائص ١/ ١٣ .

وعرض لذلك ابن يعيش، فرأى القول (من معنى الإسراع والخفة، ولذلك قيل لكل ما مذل به اللسان وأسرع إليه تاماً كان أو ناقصاً قول)[1].

وهذا عينه ذهب إليه ابن جني حيث يقول:

(ألا ترى أنا قد عقدنا تصرف «ق و ل» وماكان أيضاً من تقاليبها الستة، فأرينا أن جميعها أنما هو للإسراع والخفة، فلذلك سموا كل ما مذل به اللسان من الأصوات قولاً ناقصاً ذلك أو تاماً)[2].

ويخرج به على قول بعض النحويين واللغويين في أن جبذ من جذب حيث يقول:

(وجباذ من جبذت الشيء كأنهم تجبذهم، وليس جبذ مقلوباً من جذب، وإن كان في معناه، وإنما هما لغتان يقال جذب وجبذ[3]، ألا ترى أن تصرفهما بالماضي والمستقبل والمصدر واسم الفاعل والمفعول تصرف واحد هو: جبذ يجبذ جبذا فهو جابذ ومجبوذ كقولك جذب يجذب جذباً فهو جاذب ومجذوب.

وإن تساويا في التصرف لم يكن جعل أحدهما أصلاً والآخر مقلوباً منه بأولى من العكس، وإنما قيل لها ذلك لجبذها الأرواح)[4].

---

(١) شرح المفصل ١/ ٢١.

(٢) الخصائص ١/ ٢٢.

(٣) اللسان/ لغة تميم «جبذ».

(٤) شرح المفصل ٤/ ٥٩ وماساقه هنا هو لابن جني: انظر اللسان: جبذ.

ومن مسائل الاشتقاق التي يتحدث فيها ما قاله في لفظ «تعرب» في الحديث : «الثيب تعرب عن نفسها» حيث قال :

(هو مشتق من لفظ العرب ومعناه ، وذلك لما يعزى إليهم من الفصاحة ، يقال : أعرب وتعرّب إذا تخلق بخلق العرب في البيان والفصاحة)[1] .

وعرض للاسم «محمد» فقال فيه هو اسم عربي «مفعّل» من الحمد والتكرير فيه للتكثير[2] ، وعرض للفظ محمود ورآه مشتركاً مع لفظ محمد في الاشتقاق ولكنه لا يدل مثله على الكثرة ، وذكر بهذه المناسبة قول الشاعر :

فلست بمحمود ولا بمحمد ولكنما أنت الحبط الحباتر[3]

ورأى في موضع آخر أن القافية مأخوذة من قفوت أي تبعت كأن أواخر الأبيات يتبع بعضها بعضاً فتجري على منهاج واحد[4] .

(١) شرح المفصل ١/ ٧٩ وانظر الاشتقاق لابن دريد/ ٢١٧ .
(٢) شرح المفصل ١/ ٥ .
(٣) شرح المفصل ١/ ٥ انظر الاشتقاق لابن دريد/ ٨ .
(٤) شرح المفصل ٩/ ٧٨ .

الفصل الثاني

موقف ابن يعيش من المذاهب النحوية

آ ـ المذهب البصري:

من المعروف أن العلماء الذين كانوا في البصرة في الصدر الأول كان لهم الفضل في وضع أصول النحو وقوانينه التي بين أيدينا اليوم .

فقد قام أبو الأسود الدؤلي بوضع نقط الإعراب ، ثم اتبع الناس من بعده سبيله ونهجوا منهجه ، حتى جاء ابن أبي إسحاق الحضرمي فنهض بهذا العلم نهضة واسعة المدى ، عظيمة الأثر ، مع تلاميذه البصريين أمثال عيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء ، ومن تتلمذ على يديهما فيما بعد[1] .

ووضع هؤلاء العلماء قانوناً جروا عليه ولم يخرجوا عنه في اطراحهم للشاذ ، وعدم التعلق به ، أو الاعتماد عليه ، لأنه لا يصلح سنداً لقاعدة عامة ، ومن ثم اشترط هؤلاء العلماء أن تكون المادة التي يعتمدون عليها في بناء قواعدهم وإحكام أصولها أن تكون مادة مطردة ، معروفة المصدر ، وأن يكون أصحابها ممن يوثق بفصاحتهم ، ويطمأن إلى سلامة لغتهم .

ولما كانت اللغة لا تزال سليمة في البادية فقد شد العلماء الرحال إليها ، يجمعون مفردات اللغة التي لم يتطرق إليها لحن أو فساد ، ومن هؤلاء العلماء الأصمعي والخليل والكسائي .

---

(١) المدارس النحوية/ ١٧ ـ ١٨ .

وكانت قريش أفصح العرب، وممن عرف بالفصاحة من القبائل قيس وتميم وأسد، قال السيوطي: (وأما كلام العرب فيحتج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم، قال أبو نصر الفارابي في أول كتابه المسمى «الألفاظ والحروف»: كانت قريش أجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعاً وإبانة عما في النفس، والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدي، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ماأخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم)(١).

وبما أن هذه القبائل كانت مشهورة بفصاحتها فقد كان ارتحال العلماء اليها من كل صوب وحدب حرصاً على فصاحتها، وحسن بيانها وسلامة سليقتها.

وكان البدوي يقدم من الصحراء إلى البصرة لبعض حاجته، ويعرج على المربد ليرى مافيه من مناقشة في الشعر واللغة، يتحلق العلماء من حوله ويعتبرون الجلسة معه غنيمة لا تعوض إن هي فاتتهم، فيأخذون في مجادلته، ويسمعون منه الكلام الفصيح يندرج على لسانه منطلقاً من قريحته الصافية، فيحتجون بما يقول لقواعدهم، أو يقيمون عليه عندما تقتضي الضرورة ذلك، ثم يذكرون تلك الجلسة مع البدوي، ومادار فيها من حديث، ويتخذون من ذلك سنداً لما يذهبون إليه.

على أنه قد يسوق أحد العلماء أمام البدوي العبارة الخاطئة فيردها

---

(١) الاقتراح/ ١٩.

لأنه لا يستطيع النطق بها ؛ إذ يأباها لسانه وقريحته وطبعه ، ويتصلب على الفصيح ، فاذا ألحوا عليه في تكرار الخطأ ألّح هو بالمقابل بالثبات على الصواب ، وفي ذلك نوادر تروى ، وهي معروفة لمن درس العربية وعرف شيئاً من تاريخ أصحابها[1] .

ومن خلال هذا العرض نستطيع حصر عمل هذه المدرسة في أمرين :

الأول : السماع عن العرب وهم يتحرون في ذلك :

١ ـ اللغة السليمة والسليقة القوية .

٢ ـ يتحرون في الراوي الصدق والضبط .

٣ ـ لا يهتمون بشاهد لا يعرف قائله ، أو رواه عربي لا يوثق بلغته ولا يطمأن إلى قريحته ، أو سلامة طويته[2] .

الثـاني : القياس[3] :

وقد وضع البصريون قواعدهم على الأعم الأغلب مما نقلوه موثقاً عن العرب ، وإن بقيت نصوص مسموعة عنهم قليلة لا تتمكن قواعدهم من أن تحيط بها فإنهم يذهبون بها أحد مذهبين :

١ ـ يتأولونها إلى أن توافق قاعدتهم .

٢ ـ يهملون أمرها لقلتها ، فتحفظ ولا يقاس عليها ، وقد عدوها مطردة في السماع شاذة في القياس[3] .

---

(١) انظر الخصائص ١/ ٧٦

(٢) الاقتراح/ ٢٧

(٣) أصول النحو/ ٢٠٥

والشواهد التي يجمعونها كانت كثيرة غير أنهم قبل الاحتجاج بها لما يذهبون إليه يقفون عندها في عملية درس وتمحيص ، ومن ثم مكنهم ذلك من وضع القياس الصحيح ، والأساس المطرد ، فكان نحوهم أنضج وقاعدتهم أسلم[1] .

وبعد أن عرضنا المنهج الذي ارتضاه علماء البصرة لأنفسهم ، بل وألزموا أنفسهم به طوال فترة غير قصيرة من تاريخهم نقف عند صاحبنا ابن يعيش لنرى موقفه من البصريين .

إن ابن يعيش يطالعنا منذ الصفحات الأولى في كتابه بموقف المؤيد للبصريين ، المناصر لهم في معظم آرائهم ، فهو يرجحها على آراء خصوهم ، ويحتج لهم ويرى عندهم قوة الدليل وسلامته ، وثبات الحجة وصحة القياس ، وكنت سقت من قبل مايدل على أنه يصفهم دائماً بقوله «أصحابنا» وأنت تصادف هذا اللفظ حيثما قلبت صفحات الكتاب وأرجعت بصرك فيها ، وإنك لتحس أن هذا الرجل متحمس لهذا المذهب حماساً منقطع النظير ، حتى إن شوقي ضيف رآه أكثر النحويين البغداديين المتأخرين حماساً للمذهب البصري[2] .

وكان يصف البصريين بألفاظ أخرى مثل «المحققون» فقد كان يتحدث عن لفظ «داوية» فقال في معرض حديثه : (والمحققون يذهبون إلى أنه بنى من الدواسما على زنة فاعل فصار في التقدير «داووة» فقلبت الواو الثانية ياء لانكسار ما قبلها فصار داوية ، ثم نسب إليها على حد

---

(١) عن مدرسة البصرة/ ١٦٤ .

(٢) المدارس النحوية/ ٢٨٠ والرد على هذا الرأي يأتي في الفصل الثالث من هذا الباب عند الحديث عن مذهبه النحوي .

نسبتهم إلى حانية «حاني»)[1] وهو يقصد بقوله «المحققون» أبا علي الفارسي .

وفي حديثه عن «أنعم» قال : (والذي عليه المحققون أن أنعما جمع نَعْم على القياس[2] . وفي موضع آخر تعرض لفعل الأمر من حيث بناؤه والخلاف فيه فقال : (قيل فعل الأمر مبني عند المحققين)[3] وهو يريد بهم البصريين ، حيث يرى الكوفيون أنه معرب مجزوم[4] ، وإذا أردنا أن نعرف موقفه من هذه المدرسة ورجالها علينا أن نستقصي مسائل الخلاف عنده ، والنقول عن المتقدمين ، حيث نلاحظ تحيزاً ظاهر المعالم لهذه الفئة من الناس ، ونحن عرفنا من قبل فيما سقناه من نقله عن المتقدمين تعلقه بسيبويه والخليل وأضرابهما ، ونقوله الكثيرة عن المبرد . فقد درس الرجل أصول هذا المذهب دراسة وافية ، ووعى ما فيها من كليات وجزئيات وبالتالي كان قادراً على مناقشة كل مسألة من مسائلهم ، وعرض آرائهم مفصلة مع التعليق عليها أو ردها .

لقد كان مدركاً لأصول البصريين كل الإدراك ، فقد عرض تصغير التعظيم فقال :

(وهذا ليس من أصول البصريين وجميع ماذكروه راجع إلى معنى التحقير)[5] .

---

(١) شرح المفصل ٥/ ١٥٤ والعبارة التي ذكرتها لابن يعيش أخذها عن الفارسي ، انظر اللسان/ دوا .

(٢) شرح المفصل ٥/ ٢٣ . نعمة العيش : حسنه وغضارته ، والمذكر منه : نَعْم يجمع أنعما .

(٣) شرح المفصل ٧/ ٦١ .

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف/ ٥٣٤ .

(٥) شرح المفصل ٥/ ١١٤ ، قال الأشموني : (فوائد التصغير عند البصريين أربع . . وزاد الكوفيون معنى خامساً وهو التعظيم ، كقول عمر رضي الله عنه في ابن مسعود =

ولقد كان يعتبر ورود نص من سيبويه حجة على خصومه بالاستناد إليه في ترجيح رأي من الآراء على غيره، والأخذ به، والعبارة التي تتكرر منه في غالب الأحيان: (وهذا نص من سيبويه)[١].

وذكرت أنه كان يعبر عن البصريين بقوله «أصحابنا»، ففي حديثه عن الاسم العلم قال: (قال أصحابنا إن الأعلام لا تفيد معنى)[٢].

وفي حديثه عن قوله تعالى: ﴿**كتابَ الله عليكم**﴾ قال: (وأما قوله تعالى: ﴿**كتابَ الله عليكم**﴾ فقد اختلف النحويون فيه، وذهب أصحابنا والفراء من الكوفيين إلى أنه نصب على المصدر المؤكد)[٣].

وفي حديثه عن «كلمته فاه إلى فيّ» قال: (فقولهم فاه نصب على الحال وجعلوه نائباً عن مشافهة.. هذا مذهب أكثر أصحابنا البصريين)[٤].

= «كُنَيْف مُلىء علما» وقول بعض العرب «أنا جُذَيلها المحكك وعُذَيقها المرجب».. ورد البصريون ذلك بالتأويل إلى تصغير التحقير) ٢/ ٤٦٤، وانظر مغني اللبيب ١/ ٤٨ والخزانة ٢/ ٥٦١. الروض ١/ ٢٥١ قائله الحباب بن المنذر/ انظر اللسان/ جذل وقيل لسعد بن عطارد وانظر النهاية ٤/ ٢٠٥. جذيلها: تصغير جذل/ وهو عود ينصب للجربى لتحتك به، العذيق: النخلة يجملها وترجيبها، ضم أعذاقها إلى سعفاتها وشدها بالخوص لئلا تنفضها الريح.

(١) شرح المفصل ٥/ ١٠١ و ٦/ ٧١ وقد ورد ذلك في مواضع كثيرة في الكتاب.

(٢) شرح المفصل ١/ ٢٧.

(٣) شرح المفصل ١/ ١١٧ والآية من سورة النساء/ ٢٤.

قال أبو علي الفارسي في الإيضاح: (وقوله «كتاب الله عليكم» ليس على معنى عليكم كتاب الله ولكن كتاب الله مصدر دل على الفعل الناصب له ماتقدم، وذلك أن قوله «حرمت عليكم أمهاتكم» فهو دلالة على أن ذلك مكتوب عليهم، فانتصب كتاب الله بهذا الفعل الذي دل عليه ماتقدمه من الكلام..) الإيضاح ١/ ١٦٦ وانظر التصريح على التوضيح ٢/ ٢٠٠.

(٤) شرح المفصل ٢/ ٦١ وانظر سيبويه ١/ ١٩٦.

وفي تعريف العدد يقول :

(فأما الخمسة الأثواب والأربعة الغلمان فهو شيء صار إلى جوازه الكوفيون ، فأما على أصل أصحابنا فإذا قلت ثلاثة دراهم وأردت تعريف الأول منهما عرفت الثاني لأن الأول يكون معرفة بما أضفته إليه)(١) .

ولقد قسم ابن يعيش البصريين إلى متقدمين ومتأخرين قال : (واعلم أنه متى أضيف أفعل على معنى مِن فهو نكرة عند بعضهم ، وعليه الكوفيون وإذا أضيفت على معنى اللام فهوَ معرفة ، وفي قول البصريين المتقدمين إنه معرفة على كل حال إلا إذا أضيف إلى نكرة ، والمتأخرون يجعلونه نكرة لأن المضاف إليه مرفوع في المعنى والأول القياس)(٢) .

وهو يقصد بالمتقدمين سيبويه والخليل والأخفش والمبرد ، ويريد بالمتأخرين أبا علي الفارسي وتلميذه ابن جني(٣) .

وكثيراً ما يرجح رأيهم بعبارة مشهورة عنه «والصواب مذهب البصريين» ، ففي حديثه عن «كلا» ذكر أنه اسم مفرد يفيد معنى التثنية وهو مذهب البصريين ويرى الكوفية ، أنه مثنى لفظاً ، وبعد ذلك قال : (والصواب مذهب البصريين بدليل جواز وقوع الخبر عنه مفرداً)(٤) .

---

(١) شرح المفصل ٢/ ١٢١ وانظر شرح الأشموني ١/ ١٤٣ ـ ١٤٥ والمقتضب ٢/ ١٧٥ والأشباه والنظائر ٢/ ١٠٢ وقال سيبويه : (. . إذا أدخلت الألف واللام قلت خمسة الأثواب وستة الأجمال . .) ١/ ١٠٥ .

(٢) شرح المفصل ٦/ ٩٧ .

(٣) شرح المفصل ١/ ٦٨ .

(٤) شرح المفصل ١/ ٥٤ وشرح الأشموني ١/ ٤٣ والإنصاف في مسائل الخلاف/ ٤٣٩ قال السيوطي : (وماذكرناه من أنهما بمعنى المثنى ولفظهما مفرد ، هو مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن لفظهما مثنى) ، همع الهوامع ١/ ١٣٦ ـ ١٣٧ .

وهو قد يقف بجانب البصريين ويأخذ رأيهم بدون أن يشير إلى ذلك ، ففي مسألة واو رب ذهب الكوفيون والمبرد إلى أن الجار الحرف الذي قام مقام رب المحذوفة ، والصواب مذهب البصريين وهو ماأخذ به في شرحه[1] ، حيث يرون أن الخفض في الحقيقة ليس بالواو بل بتقدير رب لأن الواو حرف عطف وحرف العطف لا يختص ، وإنما يدخل على كل واحد من الاسم والفعل .

على أن ذلك لا يعني أنه كان ملتزماً بآرائهم لا يحيد عنها ولا يخرج عليها ، فقد كان يرى أحياناً الحق مع خصومهم ، فيقف إلى جانبهم ويرد رأي البصريين .

وقف ابن يعيش عند الشاهد القائل :

هـم الآمـرون الخـير والفـاعلونـه إذا ماخشوا من محدث الأمر معظما

وقال : (فسيبويه يجعل الهاء في الفاعلونه ومحتقرونه كناية ، ويزعم أن ذلك من ضرورة الشعر وكان أبو العباس المبرد يذهب إلى أنها هاء السكت وكان حقها أن تسقط في الوصل فاضطر الشاعر فأجراها في الوصل مجرى الوقف . . وكلاهما ضعيف والأول أمثل)[2] .

---

(١) شرح المفصل ٢/ ١١٧ ـ ١١٨ وانظر بيان ذلك في الإنصاف في مسائل الخلاف/ ٣٧٦ وفي شرح الأشموني : (. . وأما الواو فذهب الكوفيون والمبرد إلى أن الجر بها ، والصحيح أن الجر برُبَّ المضمرة وهو مذهب البصريين) ١/ ٤٨٢ ـ ٤٨٣ .

(٢) شرح المفصل ٢/ ١٢٥ وسيبويه ١/ ٩٦ ويروى البيت على غير هذه الصورة قال الأعلم في التعليق على هذا البيت (الشاهد فيه الجمع بين النون والضمير في قوله الآمرونه ، وحكم الضمير أن يعاقب النون والتنوين لأنه بمنزلتهما في الضعف والاتصال فهو معاقب لهما إذا كان المظهر مع قوته وانفصاله قد يعاقبهما . وقد رد على سيبويه حمله على هذا التقدير ، وجعلت الهاء بيانا لحركة النون على نية الوقوف ، وإثباتها في =

ومن هذا يتبين لنا أن البصريين كانوا المثل الأعلى في صدق الرأي وصحة النظر وسلامة الفكر فهم المقدمون عنده وهم المحققون وهم بعد هذا كله أصحابه .

ب . المذهب الكوفي:

أبو جعفر الرؤواسي هو رأس مدرسة الكوفة ، ولقد يمم هذا الرجل وجهه شطر البصرة في أول عمره سعياً وراء علم يكتسبه ، ورغبة في مجالسة العلماء والانتفاع بما حصلوه ، وكان من أساتذته في البصرة أبو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر ، وهما على قدر وفير من العلم ، وحسن الشهرة في هذا الميدان ، وقد أمضى فترة غير قصيرة في البصرة ، ولم ينتشر له ذكر يثبت أنه طالب نجيب ، ثم دفعته نفسه إلى وضع كتاب سماه «الفيصل» ، غير أنه لم يكتسب الشهرة التي كان يتوقعها ، وعاد بعد ذلك إلى الكوفة[١] .

وبعد عودته إلى منبت رأسه تتلمذ على يديه اثنان : الكسائي والفراء ، والكسائي إمام الكوفيين في العربية ، تلقى العلم على يدي يونس[٢] وجلس في الحلقة التي كان يعقدها الخليل ، ثم رحل إلى البادية[٣] يأخذ من الأعراب ، وبعد ذلك عاد إلى بغداد ليدخل قصر

= الوصل ضرورة ، وتشبيهها بهاء الإضمار ضرورة وكلا الوجهين ضعيف) .
وقد ذكر المبرد في الكامل ١/ ٣٦٤ أن هذا لا يجوز لأنه إذا نون الاسم لم يتصل به المضمر لأن المضمر لا يقوم بنفسه فإنما يقع معاقباً للتنوين ، وذكر أن بيتي سيبويه في هذا الباب محمولان على الضرورة وكلاهما مصنوع ، وزاد على ذلك أنه ليس أحد من النحويين المفتشين يجيز مثل هذا في الضرورة .

(١) عن أصول النحو/ ١٧٣ .

(٢) إرشاد الأريب ١٣/ ١٦٩

(٣) أصول النحو/ ١٧٣ .

الرشيد مؤدباً لولديه الأمين والمأمون . ثم كان من بعد علماء الكوفة أمثال ثعلب وأضرابه[1] .

ولقد كنت عرضت لجانبين أساسيين في المذهب البصري ، وأنا أعرض لهما هنا ، ومن خلال هذا العرض يبدو لنا الفرق بين نظرة الفريقين إليهما ، ومن ثم يتضح أساس الخلاف الذي شجر بينهما في كثير من مسائل العربية .

والجانب الأول السماع :

لقد كان الكوفيون يختلطون كثيراً بالأعاجم ، ولغة الأعراب من حولهم لم تكن سليمة بحيث تبلغ حداً يطمأن إليه ، ويؤخذ عنها ، ثم لا ننسى مع هذا أن المسافة بين الكوفة والبادية بعيدة المدى ، ومن ثم كان الارتحال إلى البادية لجمع اللغة من منبعها أمراً مستبعداً ، ولم يأتنا عنهم شيء من ذلك غير مانقل عن الكسائي .

ولم يكن لسوق الكناسة في الكوفة من الأهمية والمكانة ما للمربد ، ولم تكن فيه حركة أدبية علمية كالتي كانت في المربد .

كل هذه العوامل لم تمكن الكوفيين من أخذ اللغة من مصدرها الأول[2] ، ومن ثم انصرفوا إلى رواية الشعر ، وكان همهم منصباً على الشاهد مع صرف النظر عن راويه وصدقه فيما يروى ، ودرجة ضبطه ،

---

(١) أصول النحو/ ١٧٣

(٢) وضع ابن جني في الجزء الثاني من الخصائص باباً أسماه «باب في ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر؛ ٢/ ٥ وقد علق الفخر الرازي على هذا بقوله «غرض ابن جني من ذلك القدح في الكوفيين» انظر المزهر ١/ ١١٧ .

وسلامة حفظه ، ولذا ترى فيما يحتجون به الموضوع والمصنوع ومجهول القائل ، ومقام راويتهم الأول حماد معروف عند النحويين في ذلك العصر ، فقد عجب يونس من الناس الذين يأخذون عنه ، وهو يلحن ويكسر ويكذب ويصحف ، ومن هنا كان ما سمعوه من الأعراب وما رووه على أنه لغة مطردة أمر لا يطمأن إليه ، ومن ثم يكون ذلك سبباً للطعن في آرائهم .

قال الخطيب البغدادي : (ولأهل البصرة من السنن الثابتة بالأسانيد الواضحة ماليس لغيرهم مع إكثارهم ، والكوفيون مثلهم في الكثرة غير أن رواياتهم كثيرة الدخل ، قليلة السلامة مع العلل)[١] .

على أنك تجد آراء غريبة في مسألة السماع عند الكوفيين ، فقد عد طه الراوي هذه المدرسة مدرسة السماع ، وصرف النظر عن حقيقة السماع وطبيعته[٢] .

وأما القياس :

فهو الأمر الثاني الذي عرضنا له ، ولم يكن حاله خيراً من حال السماع ولم يكن على وضع أفضل من سابقه ، فقد تناولوا الشاذ واللحن والخطأ ، وأخذوا ذلك عمن فسدت لغته ، ثم جاؤوا يبنون قياسهم على هذه الأصول ، ومابني على أصل فاسد سوف يكون فاسداً بالطبع .

فالكسائي يذكر عنه صاحب إرشاد الأريب أنه (كان يسمع الشاذ

---

(١) عن أصول النحو/ ٢٠٨ .

(٢) عن أصول النحو/ ٢٠٨ .

الذي لا يجوز من الخطأ واللحن، وشعر غير أهل الفصاحة، والضرورات، فيجعل ذلك أصلاً، ويقيس عليه حتى أفسد النحو)[1].

ولكن ذلك لا يعنى أن الكوفيين أساؤوا في كل مسائلهم، بل كانت لهم مسائل جيدة وفقوا فيها كإعمالهم اسم المصدر عمل المصدر، وما اتجهوا إليه في إعراب نعم وبئس أيسر وأقرب إلى الفطرة اللغوية من مذهب البصريين.

قال شوقي ضيف: (لعل أهم مايميز المدرسة الكوفية من المدرسة البصرية اتساعها في رواية الأشعار، وعبارات اللغة عن جميع العرب بدويهم وحضريهم بينما كانت المدرسة البصرية تتشدد تشدداً جعل أئمتها لا يثبتون في كتبهم إلا ما سمعوه من العرب الفصحاء الذين سلمت فصاحتهم من شوائب التحضر وآفاته)[2].

أما ابن يعيش ـ رحمه الله ـ فقد كان يهتم بآراء الكوفيين، ويأخذ ببعضها كما يوثق بعض رجالهم، ويثني عليهم ثناء كريماً، كما يرجح أحياناً آراء أصحاب هذه المدرسة على آراء أصحابه، ويرى فيها وجهاً قوياً لا سبيل إلى رده، وقد تأثر في هذا العمل بابن الأنباري وكتابه الإنصاف تاثراً كلياً.

وهذا الالتفات إلى الجانب الكوفي هو الذي دفع شوقي ضيف إلى اعتبار ابن يعيش بغدادي المذهب، حيث خلط بين آراء الفريقين، وهو رأي لا يسلم له، ولا يعتد به، فقد كان الرجل يوثق بعض أعلام هذه المدرسة مثل ثعلب، قال في معرض حديثه عن لفظ «أم» (والقول في

---

(١) إرشاد الأريب ١٣/ ١٨٣.

(٢) المدارس النحوية/ ١٥٩.

ذلك أن قولهم أمهة ، وتأمهت معارض بقولهم أم بينة الأمومة ، والترجيح معنا من جهة النقل والقياس ، أما النقل : فإن الأمومة حكاها ثعلب وحسبك به ثقة . .)(١) .

ويبدو لي أن الرجل كان مطلعاً على مذهبهم اطلاعاً دقيقاً ، وعارفاً بأسراره ، ومواطن الضعف فيه وأماكن القوة .

ولم يترك مسألة من مسائل الخلاف دون أن يعرض لرأيهم ، ففي حديثه عن «لكن» من حيث تركيبها يبين رأي الكوفيين فيها ، فهي مركبة ، والأصل فيها أن وزدنا بقية الحروف عليها ، وقد استحسن ذلك ورآه بناء نادراً لا نظير له ، ثم أيده بما يرجحه ويقويه ، وهو دخول اللام في خبره .

قال ابن يعيش : (وذهب الكوفيون إلى أنها مركبة ، واصلها أن زيدت عليها لا ، والكاف ، وهو قول حسن لندرة البناء وعدم النظير ، ويؤيده دخول اللام في خبره ، كما تدخل في خبر أن على مذهبهم ، ومنه «ولكنني من حبها لعميد» . .)(٢) .

وفي حديثه عن المصادر «التهدار والتصفاق» قال : (وقال الكوفيون التفعال هنا بمنزلة التفعيل ولا بأس به)(٣) .

---

(١) شرح المفصل ١٠/ ٥ .

(٢) شرح المفصل ٨/ ٧٩ انظر الإنصاف/ ٢٠٨ ـ ٢٠٩ .
وقال ابن هشام : (والبصريون على أنها بسيطة ، وقال الفراء أصلها : لكن أن فطرحت الهمزة للتخفيف ونون لكن للساكنين . . وقال باقي الكوفيين مركبة من لا وأن والكاف الزائدة لا التشبيهية وحذفت الهمزة تخفيفاً) مغني اللبيب ١/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣ وفي التصريح على التوضيح ١/ ٢١٢ : (هي بسيطة على الأصح وذهب الكوفيون إلى أنها مركبة . .) .

(٣) شرح المفصل ٦/ ٥٦ .

وتحدث عن نون الوقاية ووضعها مع الأحرف الناسخة ، فعرض رأي الفراء في أن سقوطها مع أنّ وكأن ولعل جاء من كونها بعدت عن الفعل حيث هي مغايرة للفظه ، وأماليت فقد قاربت لفظ الفعل فقوى ذلك بثبات النون فيها ، حيث أولها مفتوح ، وثانيها حرف علة ساكن ، والثالث مفتوح ، فهي تشبه بذلك قام وباع وقد استحسن ذلك .

قال ابن يعيش : (وأما الفراء فإنه احتج لسقوط النون في أن وكأن ولعل بأنها بعدت عن الفعل إذ ليست على لفظه ، فضعف لزوم الفعل لها ، «وليت» على لفظ الفعل فقوى فيها إثبات النون ، ألا ترى أن أولها مفتوح ، وثانيها حرف علة ساكن ، وثالثها مفتوح ، فهو كقام وباع ، وهو قول حسن)[1] .

وفي موضع آخر قال : (وقد حكى الفراء : آن فعلت ، بقلب الألف إلى موضع العين ، فإن صحت هذه الرواية كان فيه تقوية لمذهبهم ، فهو عند الكوفيين مبني على السكون وهي الألف)[2] .

وفي مسألة السبب الواحد وقدرته على المنع من الصرف رد الزمخشري هذا الرأي ، ورأى أن مااحتج به الكوفيون ليس قوياً ، أما ابن

(١) شرح المفصل ٣/ ١٢٣ وانظر سيبويه ١/ ٣٨٦ والإنصاف/ ٢٢٦ .
وقال الأشموني : (وليتني بثبوت نون الوقاية فشا حملاً على الفعل لمشابهتها له) شرح الأشموني ١/ ٨٤ وانظر شرح ابن عقيل ١/ ١١١ ـ ١١٢ انظر مجالس ثعلب ـ ١٢٩ (في كلها يجوز بالنون وحذفها) .

(٢) شرح المفصل ٣/ ٩٤ .
وقال الأشموني : (مذهب البصريين أن ألف أنا زائدة والاسم هم الهمزة والنون ومذهب الكوفيين واختاره ابن مالك أن الاسم مجموع الأحرف الثلاثة) شرح الأشموني ١/ ٧٢ .

يعيش فقد قال فيه : (واعلم أن النصوص الواردة في هذا الباب ليس ردها بالسهل ، والمذهب فيه منع صرف المنصرف من الأسماء إذا كان فيه علة واحدة من العلل التسع للضرورة ، حتى لو اجتمع معها علة أخرى امتنع من الصرف في حال الاختيار والسعة)(١) .

وكان يحتج لما يذهبون إليه في بعض الأحيان .

قال ابن يعيش (والكوفيون لا يرون «لأضربن أيّهم قائم» بالضم ، ولا يقولونه إلا منصوباً ، ويعضد ماقالوا ماحكاه الجرمي ، قال : من حيث خرجت من الخندق ـ يعني خندق البصرة ـ حتى صرت إلى مكة لم أسمع أحداً يقول «اضرب أيُّهم أفضل» أي كلهم ينصب)(٢) .

وقد كان يعرف أصولهم ويصرح بذلك في بعض الأحيان من ذلك الحديث عن الاثنين بلفظ الجمع نحو كقوله تعالى : ﴿**فقد صغت قلوبكما**﴾ .

قال ابن يعيش : (وكان الفراء يقول إنما خص هذا النوع بالجمع نظراً إلى المعنى لأن كل مافي الجسد منه شيء واحد فإنه يقوم مقام شيئين ، إذا ضم إلى ذلك مثله فقد صار في الحكم أربعة ، والأربعة جمع ، وهذا من أصول الكوفيين الحسنة ، ويؤيد ذلك أن مافي الجسد منه شيء ففيه الدية كاملة كاللسان والرأس ، وأما مافيه شيئان فإن فيه نصف الدية)(٣) .

---

(١) شرح المفصل ١/ ٥٨ وذكر ابن جني في الخصائص قوله : (أما السبب الواحد فيقل عن أن يتم علة بنفسه حتى ينضم إليه الشبه الآخر من الفعل) ١/ ١١٧ ـ ١٧٩ .

(٢) شرح المفصل ٣/ ١٤٦ .

(٣) شرح المفصل ٤/ ١٥٥ .

ولم ينقل عنهم آراءهم في النحو فحسب بل كان ينقل عنهم في اللغة أيضاً، فقد وقف عند لفظ «هاء» وقال: (على أن منهم من يقول: هأ يارجل على زنة خَفْ.. فهؤلاء يجعلونه فعلاً، ويؤيد ماحكاه الكسائي من قول الرجل إذا قيل له هاء: ممن أهاء؟ وأهاء كما تقول: ممن أخاف)[1].

وتحدث عن «كأي» فنقل عن أحمد بن يحيى ثعلب أن فيها خمس لغات[2].

وكان ينسب الشعر إليهم مباشرة فيما يأخذه من شواهدهم. قال: (وأنشد الكوفيون:

فهم بطانتهم وهم وزراؤهم   وهم القضاة ومنهم الحكام[3]

وذلك أنه يعلم أن الكوفيين كانوا ينقلون الشعر الذي لا يعرف قائله، فنسب إليهم وصرف النظر عن البحث في قائله.

وكان يستشهد بمروياتهم قال ابن يعيش:

(أنشد أحمد بن يحيى قال: أنشدتني امرأة من قريط:

أوه من ذكري حصينا ودونه   نقا هائل جمد الثرى وصفيح[4]

وفي موضع آخر قال:

أبلغ أمير المؤمنـ   ـين أخا العراق إذا أتيتا[5]

---

(١) شرح المفصل ٤/ ٤٤ وفي الصحاح/ هيأ بقول الجوهري: (هأ يارجل بمنزلة هع أي خذ، وأصله هاء أسقطت الألف لاجتماع الساكنين).

(٢) شرح لمفصل ٣/ ١٣٦

(٣) شرح المفصل ٤/ ١٣٤

(٤) شرح المفصل ٤/ ٣٩. النقا من الرمل القطعة.

(٥) شرح المفصل ٤/ ٣٢.

أن العـــراق وأهـــلـــــه سـلـم إليـك فـهيـت هـيتـا

وذكر صاحب اللسان أن هذا رواه الفراء شاهدا للفتح في قراءة من قرأ «هَيْتَ» بالفتح(١)

وابن يعيش قد ينقل رأي الكوفيين في معرض حديثه عن الخلاف بين المتقدمين ، ولكنه لا يشير إلى ذلك ، ففي حديثه عن الإبدال(٢) من ضمير المتكلم بيّن أن الأخفش يجيز ذلك ، ومع أن هذا الرأي للكوفيين أيضاً(٣) فانه لم يشر إلى ذلك .

وفي موضع آخر وقف عند الشاهد القائل :

أم كـيف ينفع مـاتعطي العلوق به رئمـان أنـف إذا مـاضن باللبن

فقال : فإنه ينبغي أن يعتقد نزع دليل الاستفهام من أم وقصرها على العطف لا غير . الا ترى أنا لو نزعنا الاستفهام من كيف للزم إعرابها كما أعربت من هذا الوجه(٤) .

---

(١) اللسان/ هيت ، وفي الصحاح/ لشاعر في علي بن أبي طالب . وفي الخصائص ١/ ٢٧٩ ذكر البيت الثاني . وفي البحر ٥/ ٢٩٤ وقرأ بالفتح «هيت لك» أبو عمرو والكوفيون وابن مسعود والحسن والبصريون . .) .

(٢) شرح المفصل ٣/ ٧٠ .

(٣) شرح الأشموني ٢/ ١٣١ وفيه يقول : (. . لا يجوز أن يبدل الظاهر من ضمير المتكلم أو المخاطب . . إلا إذا كان البدل بدل كل فيه معنى الإحاطة نحو «تكون لنا عيداً لأولنا وآخرنا» . . فإن لم يكن فيه معنى الإحاطة فمذاهب : أحدها المنع ، وهو مذهب جمهور البصريين ، والثاني الجواز ، وهو قول الأخفش والكوفيين . .) وانظر شرح ابن عقيل ٣/ ٢٥٠ .

(٤) شرح المفصل ٤/ ١٨ والبيت لأفنون التغلبي . وانظر مجالس العلماء للزجاجي/ ٤٤٢ . العلوق : الناقة علق قلبها بولدها إذ ينحر ويُحْشَى جلده تبناً ويجعل بين يديها =

وهذا الرأي للكوفيين فإن أم عندهم بمعنى بل وحدها وبدون همزة الاستفهام، إذ الاستفهام موجود فيه فلا وجه لجمع استفهامين إلا على وجه التأكيد، وقد أخذ ابن يعيش هذا عن ابن جني من كتابه الخصائص في باب خلع الأدلة(١)، ويذكر البغدادي أن ابن جني أخذ هذا عن أستاذه الفارسي في المسائل المنثورة(٢)، وفي موضع ثالث ساق رأياً للكوفيين وأغفل نسبته إلى أصحابه فعرضه، واحتج له، قال في معرض حديثه عن «مهما»: (وقال آخرون هي مركبة من مه بمعنى اكفف، وما الشرطية، والمعنى عندهم اكفف عن كل شيء: ماتفعل افعل.. ويؤيد رأيهم قول الشاعر:

أماوي مهمن يستمع في صديقه أقاويل هذا الناس ماوي يندم

فركب مه مع من كما ركبها مع فأعرفه(٣).

= لتشمه. رئمان: مصدر رئمت الناقة عطفت على ولدها. وإضافته إلى الأنف إشارة إلى أنه لمجرد الشم والقلب حل محل العطف يضرب لمن يعد بالجميل ولا يفعله.

(١) الخصائص ٢/ ١٨٤، ٣/ ١٠٧ وانظر قصة البيت في مغني اللبيب ١/ ٤٥.

(٢) الخزانة ٤/ ٤٥٥ ـ ٥١٩ فقد ذكر البغدادي رأى الكوفيين ثم قال: (وإليه ذهب ابن هشام في المغني وقد نقل ابن الشجري عن جميع البصريين أنها أبدا بمعنى بل والهمزة جميعاً وأن الكوفيين خالفوهم في ذلك والذي يظهر قولهم).
وشرح الأشموني ٢/ ٣٢٢ وقد جاء فيه (وأصل مهما ماما الأولى شرطية والثانية زائد: فثقل اجتماعهما فأبدلت ألف الأولى هاء هذا مذهب البصريين. ومذهب الكوفيين أصله مه بمعنى اكفف زيدت عليها ما فحدث بالتركيب معنى لم يكن وأجازه سيبويه..) وفي سيبويه ١/ ٤٣٣ (.. وقد يجوز أن تكون مه كإذ ضم إليها ما).

(٣) شرح المفصل ٤/ ٨ وانظر الخزانة ٣/ ٦٣١. أصله ماوية اسم امرأة.

ومما سبق عرضه حتى الآن لا يعني أن ابن يعيش كان راضياً عن الكوفيين فيما ذهبوا إليه من آراء أو كان موافقاً لهم في كثير من المواقف فإن ماوقف فيه إلى جانبهم بالنسبة إلى ماكان خصما به لهم نسبته ضئيلة مثله في ذلك مثل المعاصرين له في مواقفهم من المتقدمين ، ففي حديثه عن «لن» عرض رأى الفراء إذ كان يرى أنها لا والنون فيها جاءت بدلاً من الألف ، فعلق على ذلك قائلاً : (وهو خلاف الظاهر ، ونوع من علم الغيب)[1] .

وفي حديثه عن سوف قال : (وأما سو أفعل وسف أفعل فحكاية ينفرد بها بعض الكوفيين مع قلتها)[2] .

ووقف عند الاسم الموصول الذي ، وعرض رأي الكوفيين في أن أصله الذال وحدها ، ثم علق على ذلك فقال : (وهو فاسد لأنه لا يجوز أن يكون اسم في كلام العرب على حرف واحد إلا أن يكون مضمراً متصلاً ، ولو كان الأصل الذال وحدها لما جاز تصغيرها ، والتصغير مما يرد الأشياء إلى أصولها[3] .

وقد عرض مايشبه هذا في بحث اسم الإشارة ، وكان منه موقف مشابه وقد عرض ما يشبه هذا في بحث اسم الإشارة ، وكان منه موقف مشابه لما كان في الاسم الموصول[4] ، وقد ساق رأي الكسائي في

---

(١) شرح المفصل ٨/ ١٢ وانظر مغني اللبيب ١/ ٣١٤ .

(٢) شرح المفصل ٨/ ١٤٩ وانظر مغني اللبيب ١/ ١٤٨ وفي الإنصاف/ ٢٨٦ (حكى أبو العباس ثعلب في أماليه سَوْ أفعل ، وحكى ابن خالويه فيها سَفْ أفعل) وانظر مجالس ثعلب .

(٣) شرح المفصل ٣/ ١٤٠ وانظر الإنصاف٦٦٩ .

(٤) شرح المفصل ٣/ ٢٧ والإنصاف/ ٦٦٩ .

الفصل بين المضاف والمضاف إليه حيث قال الكسائي «أخذته بأدى ألف درهم» ثم علق عليه بقوله : (وهذا أفحش مما تقدم ، لأنه أدخل حرف الجر على الفعل ، وفصل بين الجار والمجرور ، ولا يقاس على شيء من ذلك)[١] . وعرض رأي الفراء في حاشا حيث يراها فعلاً لا فاعل له ، ثم قال :

(وهذا ضعيف عجيب أن يكون فعل بلا فاعل)[٢] .

هذا عرض موجز لموقفه من أصحاب هذه المدرسة مع عرض نماذج لما وافقهم به ، وأخرى لما كان خصما به لهم ، ورأيه فيهم لا يخرج عن رأي النحويين السابقين في أن لهذا الفريق آراء موفقة ولكنها قليلة ، وأن الكثرة الغالبة مما ذهبوا إليه فاسد لا وزن له ، ولا يؤخذ به ولا تقوم به حجة .

ج ـ المذهب البغدادي :

كانت بغداد مركز الخلافة الإسلامية حيث استقر فيها الخليفة ، وأخذ يوجه سياسته إلى الولاة ، وأمراء الأمصار منها ، فتذهب أوامره ونواهيه منها إلى الأقطار الإسلامية كلها ، وكان من الطبيعي أن تصبح المدينة محط أنظار العلماء على اختلاف نزعاتهم ومذاهبم ، وكان من نتائج ذلك نزوح كبير إليها ، وإقبال شديد عليها ، فزخرت هذه المدينة بمجموعة كبيرة من العلماء من بلاد شتى .

---

(١) شرح المفصل ٣/ ٢٣ وقوله «مما تقدم» يشير إلى قراءة ابن عامر (قتل أولادَهم شركائهم) .

(٢) شرح المفصل ٨/ ٤٩ وانظر الإنصاف/ ٢٧٨ حيث يقول : (. . وذهب بعض الكوفيين إلى أنه فعل استعمل استعمال الأدوات) .

والنتيجة التي أسفر عنها هذا اللقاء احتكاك وتمازج ، ومجالس تعقد ، ومناقشة تقوم فيما بينهم ، فنشأ عن ذلك كله لون جديد له طابع يختلف عن المذاهب الأخرى ، وغلب الكوفيون البصريين على أمرهم لا بعلم تفوقوا فيه عليهم وإنما بحنكة وأسلوب في السياسة كانوا قادرين بهما على الوصول إلى بلاط الحكم والاستئثار به ، وسد السبيل في وجه خصومهم .

قال الأستاذ الأفغاني : (. . فقد نشر الكوفيون فيها نحوهم ، وقصدها نحاة بصريون أيضاً ونشأت طبقة جديدة في بغداد اختارت من المذهبين ، وكونت ما عرف بالمذهب البغدادي)[١] .

ويرى أبوالطيب اللغوي أنه (لم يزل أهل المصرين على هذا حتى انتقل العلم إلى بغداد قريباً ، وغلب أهل الكوفة على بغداد ، وحدثوا الملوك فقدموهم)[٢] .

وأما الأستاذ الطنطاوي فقد قال : (إنه بالتئام عقد الفريقين في بغداد نشأ المذهب البغدادي الذي عماده الترجيح بين الفريقين)[٣] .

ومن خلال هذا العرض الموجز نرى أن الفريقين البصريين والكوفيين قد نزحوا إلى بغداد ، ومن اجتماعهم نشأ فريق ثالث هو ما يدعى بالمدرسة البغدادية ، فقد نظر أصحاب هذا الاتجاه الجديد في آراء البصريين وأصولهم وفي آراء الكوفيين وقواعدهم ، ثم ناقشوا آراء هؤلاء وهؤلاء واجتهدوا بعد ذلك في تخريج الأقوى بناء على حجج ساقها كل

---

(١) أصول النحو/ ٢٢٩ .

(٢) مراتب النحويين/ ٩٠ .

(٣) نشأة النحو ص/٢٦ ـ ١٤٤ .

من الطرفين ، وتمسك بها ، وأدلة تتفاوت في قوتها وضعفها ، ومن ثم صح لهم في النهاية رأي أقوى وأقوم ، فوقع اختيارهم عليه .

وعلى ذلك فأنت تجد المسألة بعد المسألة اختاروها من المذهب البصري ، والمسألة تلو المسألة رجحوها في المذهب الكوفى ، فنشأ من جراء ذلك مذهب خليط مزيج من نحو الفريقين .

قال مهدي المخزومي : (وأما البغداديون فقد أخذوا عن البصريين والكوفيين ، ومادة الدرس عند هؤلاء وهؤلاء إنما هي النحو البصري المتمثل في كتاب سيبويه ، وكل ما في الأمر أنهم خلطوا أقوال هؤلاء وهؤلاء ، وانتخبوا من هؤلاء وهؤلاء . . فليس المذهب البغدادي إذاً إلا مذهباً انتخابياً فيه الخصائص المنهجية للمدرستين جميعاً)(١) .

ويرى عبد الحميد حسن (أنه أتيح للبغداديين بهذا أن ينظروا في المذهبين البصري والكوفي ، ويوازنوا بين آراء الفريقين فأنشأوا لهم مذهباً كان أساسه المستحسن من المذهبين ، وأضافوا إلى ذلك ما عنّ لهم من آراء خاصة)(٢) .

وبعد هذا فأي المذهبين كان أظهر من الآخر في آراء هذه المدرسة الناشئة؟ البصري أم الكوفي؟

إن من يتتبع آراء هذه المدرسة يلاحظ أن آراء البصريين أظهر فيها وأقوى ، وماااختاره رجال المذهب البغدادي من المدرسة الكوفية إنما هي مسائل معدودة رأوا فيها وجهاً من الحق غاب عن البصريين ، فالتزموا بها ، ورجحوها على ما رأوه فيها من قوة الحجة وسلامة الدليل .

---

(١) مدرسة الكوفة/ ٧٠ .

(٢) القواعد النحوية/ ١٠٥ .

قال عبد الحميد حسن : (وكانوا في أول الأمر أكثر ميلاً إلى موافقة الكوفيين لمكانة نحاة الكوفة عند الخلفاء كما تقدم، ولكنهم تبعوا المذهب البصري في كثير من المسائل)[١] .

أما الأستاذ الأفغاني فيرى (أن الطابع البصري كان أغلب على المذهب البغدادي في الجملة كما هو الشأن في بقية الأمصار، ولا عجب في ذلك فإن الأصالة فرضت نفسها كما يقولون وكان ما أخذ من المذهب الكوفي مسائل اتجهوا فيها اتجاها أصح وأيسر)[٢] .

غير أنك بعد هذا تسمع رأياً غريباً لأحد الدارسين يرى فيه أن المسائل القليلة التي عرف بها المذهب البغدادي إنما هي موافقة في معظمها لمذهب أهل الكوفة .

قال فاضل السامرائي : (إن ما يذكر لمدرسة بغداد من المسائل الخلافية إنما هي مسائل قليلة، وكثيرمنها إن لم نقل أكثرها موافق لمذهب الكوفة، وهذا ما لا يصح أن يتقوم به مذهب نحوي)[٣] .

وهذا رأي غريب لست أدري ما دليل صاحبه حين اتجه إليه وارتآه، فإذا نحن اخترنا ثلاثة أعلام وليكن منهم الفارسي وابن جني والزمخشري، ثم سقنا ابن يعيش من بعدهم على رأي من يجعل هؤلاء من أعلام المذهب البغدادي[٤] فإنا لا نرى موافقتهم للمسائل الكوفية والأخذ بها إلا في مواضع معدودة لا خطر لها في العربية .

---

(١) المصدر السابق .

(٢) أصول النحو/ ٢٣١ .

(٣) الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري/ ٣١٨ .

(٤) المدارس النحوية/ ٢٥٥ ـ ٢٦٥ .

قال فاضل السامرائي (منهم من يراها مدرسة خاصة لها أصولها وآراؤها المستقلة، ومنهم من يراها تطوراً للمذهب الكوفي ووارثته، ومنهم من يراها مزيجاً من المذهبين ثم كانت فيما بعد أقرب إلى البصرية).

وقد وقع الخلاف في تصنيف العلماء في هذه المدرسة، فشوقي ضيف يرى أن بعض الباحثين: (يحاول أن ينفي وجود المدرسة البغدادية، وأن علمين من أعلام جيلها الثاني ينسبان أنفسهما في البصريين، وهما أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني، إذ يعبران في تصانيفهما عنهم كثيراً بكلمة أصحابنا، وينتصران في أغلب الأمر للآراء البصرية)[1].

وهو في هذا يعرّض بالدكتور شلبي في كتابه «أبو علي الفارسي»[2] وهذا الاستنكار لا ضرورة له فإن علماء القرن السابع كانوا ينظرون النظرة ذاتها، فهذا ابن يعيش يرى أن أبا علي الفارسي من البصريين المتأخرين[3]، وهو أقرب عهداً به، وأصدق نظراً ممن جاء بعده متأخراً عنه، بل لا أبالغ إذا قلت إنه قد تعمق بدراسة آثار الفارسي وابن جني تعمقاً بالغاً، وصل إلى الحد الذي يمكنه من أن يصدر حكمه الذي نثق به، ونطمئن إليه، ونطّرح ما عداه.

ولست هنا قادراً على دراسة الأسس التي يصنّف على مقياسها الرجال، وإنما موضع ذلك عند الحديث عن مذهب ابن يعيش، ولكني أردت ألا تفوتني الإشارة إلى ذلك خلال الحديث عن هذا المذهب.

---

(١) المدارس النحوية/ ٢٤٥.

(٢) أبو علي الفارسي/ ١٠٦.

(٣) شرح المفصل ١/ ٦٨.

ومن أصحاب هذه المدرسة :

ابن قتيبة وأبو حنيفة الدينوري ، وابن كيسان وابن سراج ومحمد ابن أحمد ابن منصور الوارق ، ونفطويه وسليمان الحامض ، وأبو علي الأصفهاني وأبو بكر بن الخياط وأبو عبد الله الكرماني ، وابن حمزة العقيلي[1] والزجاجي وابن جني ، وابن الشجري وابن الأنباري والعكبري ، والرضي الاستراباذي والزمخشري[2] .

عرضت فيما مضى لصورة نشأة هذه المدرسة ، والطريقة التي ظهر بها مذهبها ، ونشأ متعارفاً عليه ، لا سبيل إلى نكرانه أو جاهله ، ونترك ذلك لنقف الآن عند صاحبنا ابن يعيش نتلمس رأيه فيها

هل كان يعتقد بوجود هذه المدرسة؟ أم كان ينكرها وينكر مذهبها؟

وإذا كان يذكرها فإلى أي حد تعلق بها؟ وهل كان يرد آراءها أم يقبلها؟

لقد ورد ذكر البغداديين في مواضع قليلة في شرح المفصل لا تزيد على عشرة مواضع ، ولقد ورد ذكر ابن البغدادية ، فقد نرهما من أعيان المدرسة البغدادية كثيراً ، ولكن ابن يعيش كان يعتبرهما من أصحاب المدرسة البصرية في كتابه هذا ، وهو يصرح بذلك كما أشرت إليه فيما سبق ، وقد كان ينقل عن علماء آخرين ينسبون إلى المذهب البغدادي ولكن لم يكن يصرح بذلك .

---

(١) مدارس النحو/ ٢٣٠ .

(٢) المدارس النحوية/ ٢٥٥ وما بعدها .

فهو مؤمن إذا أن هناك مدرسة تكونت في الفترة التي سبقته لها آراؤها واجتهادها ، ولذلك كان يعرض رأيها في مسائل الخلاف ، ويناقشه كما يناقش آراء البصريين والكوفيين ، ويرد من آرائهم ما يراه ضعيفاً ، ويأخذ ما يراه أميل إلى القوة . غير أننا لا نعرف من يعني بالبغداديين إذا كان يعتبر ابن جني والفارسي من البصريين ؛ إذ كان يطلق هذا اللفظ عاماً غير مخصوص وكأنه كان في عصره له دلالة محدودة على فئة معروفة من الناس ، فلم يصرح باسم واحد من أصحابها في أثناء عرضه لمسائل الخلاف ، وقد يذكر أسماء كثيرين ممن ينسبون إليها دون أن يشير إلى أنهم بغداديون .

ومن آرائهم التي ساقها في كتابه حديثه عن لفظ «توراة» فقد ذكر أن هناك من يرى التاء فيه بدلاً من الواو وأصله «ووراه» فوعلة من ورى الزند ، و «تولج» تاؤه مبدلة من الواو ، وهو فوعل ، ثم ساق بعد ذلك رأي البغداديين فقال : (وقال البغداديون تواره تَفْعَله وتولج تَفْعَل ، والصحيح الأول لأن فَوعَلا أكثر من تفعل في الأسماء)(١) .

وتناول في حديثه بناء «ميت وهين» فذهب البغداديون إلى أنه فيعَل بفتح العين نقل إلى فيعِل بكسرها ، وذهب الفراء منهم إلى أنه فَعْيِل(٢) .

---

(١) شرح المفصل ١٠/ ٣٨ وانظر الشرح الملوكي/ ٢٩٧ وفي اللسان/ ورى (والتوراة عند أبي العباس تفعلة وعند الفارسي فوعلة ، قال : لقلة تفعله في الأسماء وكثرة فوعلة . .) .

(٢) شرح المفصل ١٠/ ٧٠ والشرح الملوكي/ ٤٦٤ وانظر الإنصاف في مسائل الخلاف/ ٨٠١ وسيبويه ٢/ ٣٧١ ـ ٣٧٢ .

وعلى ذلك فهو يَعُدُّ الفراء من البغداديين ، وقد رجح مذهب البصريين بعد أن ساقه وقال : «والمذهب الأول» .

على أنه قد يرد رأي البغداديين محتجاً بالقياس ، وقد وقع له ذلك في «أمر ـ أكل» وذلك في بناء افتعل منهما قال : (وقد أجاز بعض البغداديين فيهما الادغام ، قالوا : لأن البدل لازم لاجتماع الهمزتين ، ورووا «فليؤد الذي اتُّمن أمانته» والقياس مع أصحابنا)[1] .

وفي حديثه عن جمع المؤنث السالم يقول : (ولايجوز فتح هذه التاء عندنا ، وأجازه البغداديون ، وأنشدوا لأبي ذؤيب :

فلما اجتلاها بالأيام تحيزت ... ثباتاً عليها ذُلُّها وانكسارها

وحكوا : سمعت لغاتَهم ، ولا حجة لهم في ذلك)[2] .

ومما سبق نرى أنه يورد رأي البصريين والبغداديين ، ثم يرجح رأي البصريين ، على أنه كان أحياناً يسوق الرأي ويتركه بدون رد .

---

(١) شرح المفصل ١٠/ ٦٤ والآية من سورة البقرة/ ٢٨٣ .
وفي البحر المحيط : (وقرأ عاصم في شاذه اللذتمن بادغام التاء المبدلة من الهمزة قياساً على اتسر في الافتعال من اليسر ، قال الزمخشري : وليس بصحيح لأن التاء منقلبة عن الهمزة في حكم الهمزة واتزر عامي وكذلك رُيَّا في رؤيا انتهى كلامه ، وماذكر الزمخشري فيه أنه ليس بصحيح وأن اتزر عامي يعني أنه من إحداث العامة لا أصل له في اللغة قد ذكر غيره أن بعضهم أبدل وادغم فقال اتمن واتزر وذكر أن ذلك لغة رديئة . .) ٢/ ٣٥٦ .

(٢) شرح المفصل ٥/ ٨ وهمع الهوامع ١/ ٦٧ وشرح الأشموني ١/ ٥٧ . الأيام : الدخان ، ثباتاً : جماعات متفرقة ونصبه على الحالية والضمير في قوله جلا وتحيزت يعود على النحل وأراد أن يبين حالها حين يؤخذ العسل خرجت كل فرقة إلى جهة .
وفي التصريح على التوضيح ١/ ٨٠ (سمعت لغاتهم بفتح التاء حكاه الكسائي) .
وحكى ابن سيده/ رأيت بناتك .

ففي حديثه عن «تيد زيداً بمعنى رويد زيدا» قال : (وحكى البغداديون تيدك زيدا ، ويحتمل أن تكون الكاف اسماً في موضع خفض ، ويكون انتصابه على المصدر بمنزلة ضرب زيد عمرا . .)[١] .

وفي موضع آخر يقول : (وشكاعى وهو نبت ، والألف في آخره للتأنيث ، ولذلك لا ينصرف في النكرة ، وحكى البغداديون سماناة فعلى هذا يكون الألف لغير التأنيث ، بل لتكثير الكلمة)[٢] .

وفي بحث التثنية وحديثه عن حركة النون فيها يقول :

(على أن من العرب من يفتح نون التثنية في حال الجر والنصب ، ويجرى الياء ـ وإن كانت غير لازمة ـ مجرى الياء اللازمة في نحو أين وكيف ، فنقول مررت بالزيدين ، وضربت الزيدين ، حكى ذلك البغداديون ، وأنشدوا لحميد بن ثور :

على أحوذيينَ استقلت عشية فما هي إلا لمحة وتغيب)[٣]

وتحدث عن الواو وزيادتها فذكر رأي البغداديين في صحة ذلك وبين وجه الاحتجاج عندهم ، وهو الاستشهاد ببعض الآيات القرآنية ، وبين بعد ذلك أن أصحابه ـ ويريد بهم البصريين ـ يتأولون ذلك ولا يحملونه محمل الزيادة .

---

(١) شرح المفصل ٤/ ٢٩ .

(٢) شرح المفصل ٦/ ١٢٣ وفي الصحاح/ سمن (والسمانى طائر . . والواحدة سماناة والجمع سمانيات) .

(٣) شرح المفصل ٤/ ١٤١ وفي شرح الأشموني ١/ ٥٣ (لغة الفتح حكاها الأخفش والكسائي) . على أحوذين متعلق باستقلت ، والضمير يرجع إلى القطاة وتغيب بسرعة الأحوذيان مثنى أَحْوَذِيّ أراد هنا جناحي القطاة يصفها بالخفة وأصله الخفيف في المشي ، أو الراعي المشمر للرعاية .

قال : (واعلم أن البغداديين قد أجازوا في الواو أن تكون زائدة . واحتجوا بأنها قد جاءت في مواضع كذلك ، منها قوله تعالى : ﴿**فلما أسلما وتله للجبين وناديناه أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا**﴾ قالوا معناه : ناديناه أن يا إبراهيم والواو زائدة . . وأما أصحابنا فلا يرون زيادة الواو ويتأولون جميع ما ذكر)(١) .

ونحن بعد عرض هذه الآراء التي ساقها ابن يعيش في شرح المفصل يبدو لنا مقام البغداديين عنده مستضعفاً ؛ وذلك للأسباب التالية :

١ ـ لم يذكرهم إلا قليلاً في كتابه : عشر مرات في عشرة أجزاء ولا تخلو صفحة من صفحاتها من ذكر للبصريين والكوفيين مرة على أقل تقدير أو أسوأ احتمال .

٢ ـ في المسائل التي عرضها لم يرتض رأيهم ولو مرة واحدة بشكل صريح .

٣ ـ في هذه المسائل إما ان يرد الرأي ويرجح عليه غيره ، وإما أن يتركه بدون رد أو تعليق ؛ إذ لا يجد ما يرجحه على غيره ، كما أنه لا يجد ما يدعو إلى دفعه فيتركه مهملاً من حكم صريح يظهر رضاه عنه ، أو سخطه عليه .

---

(١) شرح المفصل ٨/ ٩٣ ـ ٩٤ ، وانظر البحر المحيط ٧/ ٣٧٠ والإنصاف في مسائل الخلاف/ ٢٦٨ وفي المقتضب ٢/ ٨٠ (وهو أبعد الأقاويل) ، ثم قال : (وزيادة الواو غير جائزة عند البصريين) مغني اللبيب ١/ ٤٠٠ (وأو دخولها كخروجها وهي الزائدة أثبتها الكوفيون والأخفش وجماعة . .) .

٤ ـ معظم من تحدث عنهم على أنهم بغداديون هم من أعيان المذهب الكوفي وهم : الكسائي والفراء وثعلب .

مما سبق عرضه نستنتج أن هذا المذهب أو هذه المدرسة ـ كيفما كانت التسمية ـ كان شأنها عند المتأخرين ضعيفاً ، تنحط عن رتبة مدرسة البصرة وقرينتها ؛ إذ لم يتهيأ لها المقومات التي تهيأت لسابقتيها ، أضف إلى ذلك أن النحويين المتأخرين لم يكونوا على جانب من الدقة في إطلاق هذه اللفظ ؛ إذ يدعون بعض الكوفيين بغداديين في بعض المسائل التي نقلت عن المذهب البغدادي .

التمييز بين اصطلاحات هذه المذاهب :

عرضت فيما سبق لثلاثة مذاهب نشأت في النحو ، تعارف عليها الناس ، وألفوا الحديث فيها كلما عرضت مسألة نحوية ، ودار الجدل فيها ، وكان من الطبيعي أن يكون لكل مدرسة اصطلاحاتها الخاصة بها ، والتي تخالف بها المدرسة الأخرى ، وتباينها فيه لرأي تراه وحجة اقتنعت بها .

على أني لاحظت أن ابن يعيش كان يشير في كتابه إلى الخلاف بين مصطلحات الكوفيين والبصريين في غالب الأحيان ، وماوجدته عرض لمصطلحات البغداديين غير مرة واحدة في باب ما لا ينصرف .

فقد عرض للضمير الذي يسميه البصريون **ضمير الشأن والقصة والحديث** ، وقال : يسميه الكوفيون **الضمير المجهول** .

يقول ابن يعيش : (الإضمار قبل الذكر قد ورد عنهم في مواضع على شريطة التفسير من ذلك إضمار الشأن والقصة والحديث في باب

المبتدأ والخبر، ومادخل عليهما في نحو قوله تعالى: ﴿**قل هو الله أحد**﴾ وهو إضمار الشأن والحديث وفسره بعده ونحو قول الشاعر:

إذا مت كان الناس نصفان شامت وآخر مثن بالذي كنت أصنع

المراد كان الشأن والأمر الناس نصفان.. مثله «ربه رجلاً» أدخل ربّ على مضمر ولم يتقدم له ذكر ظاهر، وفسره بما بعده، ويسميه الكوفيون الضمير المجهول)(١).

وفي باب العطف بالحرف بيّن لنا الفرق بين تسمية الكوفيين وتسمية البصريين، فالكوفيون يسمونه **النسق**، والبصريون يسمونه **العطف**، ولقد شرح اللفظين ولم يفضل واحداً على الآخر، يقول: (وهذا الضرب هوالخامس من التوابع ويسمى عطفاً بحرف، ويسمى نسقاً، فالعطف: من عبارات البصريين، والنسق من عبارات الكوفيين، ومعنى العطف: الاشتراك في تأثير العامل، وأصله الميل كأنه أميل به إلى حيز الأول، وقيل له نسق: لمساواته الأول في الإعراب، يقال: ثغر نسق إذا تساوت أسنانه، وكلام نسق إذا كان على نظام واحد)(٢).

والكوفيون يسمون **حروف الجر حروف الصفات** غير أنها تسمية غير شائعة. يقول ابن يعيش: (وقد أجاز الكسائي الإغراء بجميع حروف الصفات، ويريد أهل الكوفة بحروف الصفات حروف الجر لإجراء حروف الجر مجرى الظروف)(٣).

---

(١) شرح المفصل ١/ ١٧٧ وانظر شرح الكافية ٢/ ٢٧-٢٨ ويسميه ثعلب «ضمير الأمر» انظر مجالس ثعلب / ٣٢٩.

(٢) شرح المفصل ٣/ ٧٤

(٣) شرح المفصل ٤/ ٧٤ - ٨/ ٧.

وفي الحديث عن حروف الزياة بيّن ما يستعمل بدلاً من الزيادة عند الكوفيين فقال : (**والصلة والحشو** من عبارات الكوفيين ، **والزيادة والإلغاء** من عبارات البصريين)(١) .

وفي باب المجرورات يقول : (**الجر** من عبارات البصريين ، **والخفض** من عبارات الكوفيين)(٢) . وفي موضع آخر تعرض لحروف الجر ، فذكر أن الكوفيين يسمونها **حروف الإضافة** .(٣)

وعرض للفظ الادغام ، وصورة النطق به ، فرأى أن **الادّغام** بالتشديد من ألفاظ البصريين **وبالتخفيف والتسكين** من الفاظ الكوفيين(٤) .

وفي بحث المضمرات يقول : (لافرق بين المضمر والمكني عند الكوفيين ، فهما من قبيل الأسماء المترادفة ، فمعناهما واحد وإن اختلفا من جهة اللفظ . وأما البصريون فيقولون **المضمرات** نوع من **المكنيات** ، فكل مضمر مكني ، وليس كل مكني مضمرا .

فالكناية إضافة اسم مقام اسم تورية وإيجازاً ، وقد يكون ذلك بالأسماء الظاهرة نحو فلان وفلان وكيت وكيت . . وإذا كانت الكناية قد تكون بالأسماء الظاهرة كما تكون بالمضمرة كانت المضمرات نوعا من الكنايات(٥) .

وأما ضمير الشأن فيسميه البصريون فصلاً ، ويسميه الكوفيون عمادا

---

(١) شرح المفصل ٨/ ١٣٨ .

(٢) شرح المفصل ٢/ ١١٧

(٣) شرح المفصل ٨/ ٧

(٤) شرح المفصل ١٠/ ١٢١ .

(٥) شرح المفصل ٣/ ٨٢ وانظر شرح الأشموني ١/ ٦٩ الضمير عند البصريين يسميه الكوفيون كناية أو مكنيا

يقول ابن يعيش : (فالفصل من عبارات البصريين ، كأنه فصل الاسم الأول عما بعده وآذن بتمامه ، وإن لم يبق منه بقية من نعت ولا بدل إلا الخبر لا غير .

والعماد من عبارات الكوفيين ، كأنه عمد الاسم الأول وقواه بتحقيق الخبر بعده)[١] .

والنسبة تختلف بين سيبويه والكوفيين ، فسيبويه **يسميها الإضافة** ، وهي عند الكوفيين النسبة[٢] .

وقد أضاف الكوفيون تصغير التعظيم إلى أنواع التصغير ، وهذا ليس من أصول البصريين ولم يوافقوهم عليه[٣] .

ويرى الكوفيون أن من أنواع العامل **الخلاف** ، وقد رفضه ابن يعيش وهو مصطلح لا يوحد ما يقابله عند البصريين[٤] .

قال ابن يعيش : (وذهب الكوفيون في المفعول معه إلى أنه منصوب على الخلاف قالوا : وذلك أنا إذا قلنا استوى الماء والخشبة لا يحسن تكرير الفعل فيقال استوى الماء واستوى الخشبة ، لأن الخشبة لا تكون معوجة فتستوي ، فلما خالفه ولم يشاركه في الفعل نصب على

---

(١) شرح المفصل ٣/ ١١٠ انظر الإنصاف/ ٧٠٦ وسيبويه ١/ ٣٤٩ .
وانظر بياناً مفصلاً في ذلك في شرح الكافية ٢/ ٢٤ ومجالس ثعلب/ ٤٢٢ ـ ٤٢٧ ـ ٦٦١ .
(٢) شرح المفصل ٥/ ١٤٠ .
(٣) شرح المفصل ٥/ ١١٤ وانظر شرح الشافية ١/ ١٩١ .
(٤) شرح المفصل ٢/ ٤٨ وانظر شرح الكافية ١/ ١٩٥ والتصريح على التوضيح ١/ ٤١٥ .
والنص نفسه الذي أثبته هنا لابن يعيش موجود في الإنصاف لابن الأنباري/ ٢٤٨ .

الخلاف ، قالوا : وهذه قاعدتنا في الظرف نحو قولك : زيد عندك ، والصواب ما ذهب إليه سيبويه من أن العامل الفعل الأول لأنه وإن لم يكن متعدياً فقد قوي بالواو النائبة عن مع . .)[1] . والخلاف الوحيد الذي عرضه للبغداديين هو أنهم يسمون «ما لا ينصرف» «باب ما لا يجري»[1] .

وقال ابن يعيش فيه : (والصرف قريب من الإجراء ، لأن صرف الاسم إجراؤه على ماله في الأصل من دخول الحركات الثلاث التي هي علامات الإعراب) .

(١) شرح المفصل ١/٥٧ .

نماذج من مسائل الخلاف

آ - بين البصريين:

١ ـ جاء في بحث المنادى : (إذا كان المنادى مضافاً وكرر المضاف دون المضاف إليه نحو يا زيد زيد عمرو فإنه يجوز فيه وجهان : أحدهما نصب الأول ، والثاني . **الوجه الآخر** : ضم الأول ونصب الثاني .

آ ـ قال الخليل ويونس : هما سواء في المعنى ، وهما لغة العرب .

ب ـ فإذا نصبتهما فسيبويه يزعم أن الأول هو المضاف إلى عمرو ، والثاني تكرر لضرب من التأكيد ، ولا تأثير له في خفض المضاف إليه ، قال : لأنا قد علمنا أنك لولم يكن الاسم الثاني لم يكن إلا منصوباً ، فلما كررته بقي على حاله .

ج ـ يذهب أبو العباس محمد بن يزيد إلى أن الأول مضاف إلى اسم محذوف وأن الثاني هو المضاف إلى الظاهر المذكور ، وتقديره عنده : يازيد عمرو زيد عمرو ، وحذف عمرو الأول اكتفاء بالثاني[1] .

---

(١) شرح المفصل ٢/ ١٠ لم أجد هذه المسألة في الإنصاف في مسائل الخلاف . وانظر سيبويه ١/ ٢١٤ وقال المبرد في المقتضب : (. . يازيد زيد عمرو وياتيم وتيم عدي فالأجود في هذا أن تقول : ياتيمُ تيمَ عدي ، فترفع الأول لأنه مفرد ، وتنصب الثاني لأنه مضاف ، وإن شئت كان بدلاً من الأول ، وإن شئت كان عطفاً عليه عطف بيان فهذا أحسن الوجهين ، والوجه الآخر أن تقول ياتيم تيم عدي ، ويازيد زيد عمرو . وذلك لأنك أردت بالأول يازيد عمرو ، فإما أقحمت الثاني تأكيداً للأول ، وإما حذفت =

ونلاحظ أنه في هذه قد عرض للمنادى المضاف حيث كرر المضاف فيها وقد ضرب لهذه المسألة : يازيد زيد عمرو .

وانتقل بعد ذلك إلى بيان أوجه الإعراب فيها بعد وقوع هذا التكرار ، إذ لولاه ما وقع الخلاف في المسألة ، وإنما تمضي على وجه واحد لا سبيل لنزاع يقع فيه ، ومن ثمّ ذكر وجهين فيهما : نصب الأول والثاني ، وضم الأول ونصب الثاني .

ثم انصرف إلى بيان المترتب على الإعرابين من حيث تفاوته واختلافه ، أو اتفاقه فعرض رأي الخليل ويونس حيث رأى أن المعنى يبقى سواء في الحالتين لا فرق بينهما ، ثم تعرّض لرأي سيبويه حيث ذكر أن الإضافة لا تزال على وضعها قبل التكرار وأن الثاني جاء للتأكيد ، وعلى ذلك فإنه لا يغير من الأصل الثابت شيئاً .

وخرج في المرحلة الثالثة إلى بيان رأي المبرد المتمثل في أنه تكون لدينا بهذا التكرار إضافتان : الأولى : حذف المضاف إليه فيها ، وقد دل على المحذوف المذكور ، وأن الثاني مضاف إلى الظاهر المذكور .

ونلاحظ هنا أنه ساق رأي الخليل أستاذ سيبويه ، ثم ذكر بعده رأي تلميذه ، وجاء في المرحلة الثالثة رأي المبرد ، وكثيراً ما يسوق رأيه على أنه مخالف لسيبويه ينازعه الرأي ، ويخالفه في الاجتهاد ، وكان كثير

= من الأول المضاف استغناء بإضافة الثاني فكأنه في التقدير ياتيم عدي ياتيم عدي .والأجود ياتيم وتيم عدي ، لأنه لاضرورة فيه ، ولا حذف ولا إزالة شيء من موضعه » ٤/ ٢٢٧ .

الانتصار لسيبويه في خلافه معه ، وقلما رأيته واقفاً إلى جانب المبرد فيما نشب بينهما من خلاف .

٢ ـ وأما المسألة الثانية فهي إعراب «وحده» في قولنا «مررت به وحده» وأنا أسوق المسألة بنصها من غير تعليق عليها .

قال : (وأما ما جاء مضافاً فنحو قولك : «مررت به وحده» ومررت بهم وحدهم ؛ فوحده مصدر في موضع الحال كأنه في معنى إيحاد جاء على حذف الزوائد ، كأنك قلت أوحدته بمروري إيحادا ، أو إيحاد في معنى موحد أي منفرد ، فإذا قلت مررت به وحده فكأنك قلت مررت به منفردا .

- ويحتمل عند سيبويه أن يكون للفاعل والمفعول[١] .

- وكان الزجاج يذهب إلى أن وحده مصدر وهو للفاعل دون المفعول ، فإذا قلت مررت به منفرداً فكأنك قلت : أفردته بمروري إفرادا .

- وقال يونس : إذا قلت مررت به وحده بمنزلة موحدا أو منفردا ، وتجعله للممرور به .

- وليونس فيه قول آخر[١] ، أن وحده معناه على حياله ، وعلى حياله في موضع الظرف ، وإذا كان الظرف صفة أو حالاً قدر فيه مستقر ناصب للظرف ومستقر هو الأول)[٢] .

---

(١) سيبويه ١/ ١٨٩ وقد أخذ رأي يونس بحروفه من كتاب سيبويه .

(٢) شرح المفصل ٢/ ٦٣ وفي المقتضب ٣/ ٢٣٩ : (وأما قولك مررت بزيد وحده فتأويله أوحدته بمروري إيحاداً كقولك بمروري إفراداً ، وقولك وحده في معنى المصدر فلا سبيل إلى تغييره عن النصب) .

ب ـ بين البصريين والكوفيين:

١ ـ لا النافية للجنس وعملها في الخبر .

قال ابن يعيش رحمه الله : (واعلم أن أصحابنا قد اختلفوا في رفع خبر لا فذهب بعضهم :

- إلى أنها لا تعمل في الخبر لضعفها عن العمل في شيئين ، بخلاف إنّ فإنها مشبهة بالفعل فنصبت ورفعت كالفعل ، ولا هذه لا تشبه الفعل وإنما تشبه أن المشددة فجرت مجرى الحروف الناصبة للفعل نحو أنْ ولن ، وهي لا ترفع شيئاً ، وكذلك هذه .

- وذهب أبو الحسن الأخفش ومن تبعه إلى أن لا هذه ترفع الخبر ، وذلك لأنها داخلة على المبتدأ والخبر فهي تقتضيهما جميعاً ، ومااقتضى شيئين وعمل في أحدهما عمل في الآخر ، وليس كذلك نواصب الأفعال ، لأنها لا تقتضي إلا شيئاً واحداً وهو المختار .

- أما الكوفيون فالخبر عندهم مرفوع بالمبتدأ على ما كان عليه ، وهي قاعدتهم في إن وأخواتها)[١] .

إن من عادة ابن يعيش في مسائل الخلاف أنه يورد رأي البصريين أولاً ، ثم يثني برأي الكوفيين ، ويسوق حجج الفريقين ، ويرجح أحد الرأيين ، وغالباً ما يرجح رأي البصريين فهو ينسج على منوال ابن الانباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف .

---

(١) شرح المفصل ١/١٠٦ . انظر الإنصاف في مسائل الخلاف/ ١٧٧ .

وقد عرض في هذه المسألة أولاً ما نشب من خلاف بين البصريين في رفع الخبر فساق رأيين :

١ ـ أنها لا تعمل في الخبر لأنها ضعيفة عاجزة عن ذلك وبين حجة هذا الفريق .

٢ ـ أنها تعمل في الخبر ، واختص بهذا الرأي أبو الحسن ، وساق رأيه وحجته فيما ذهب إليه .

ثم عرض رأي الكوفيين :

٣ ـ ويتمثل في أن الخبر مرفوع بالمبتدأ على ما كان قبل دخول لا ، ودل على أن هذا أصل من الأصول الثابتة عندهم في إن وأخواتها .

وبعد بيان هذه الآراء ذكر أن ما ذهب إليه الأخفش هو المختار ، ولكنه لم يناقش الأسباب التي دعته إلى هذا الترجيح ، وانما اكتفى بظهور قوة هذا المذهب من خلال العرض الذي بين فيه ما ذهب إليه أبو الحسن ، فرأى في ذلك بياناً لا يحتاج معه إلى بيان .

٢ ـ والمسألة الثانية التي أسوقها هنا هي الخلاف بين البصريين والكوفيين في المصدر هل هو أصل للفعل؟ أم أن الفعل أصل له؟

قال : (واعلم أن الأفعال المشتقة من المصادر كما أن أسماء الفاعلين والمفعولين مشتقة منها ، ولذلك قال[1] : لأن الفعل صدر عنه .

وإنما قلنا ذلك لأن المصادر تختلف كما تختلف سائر الأجناس ، ألا تراك تقول ضربت ضرباً ، وذهبت ذهاباً ، وقعدت قعوداً ، وكذبت

---

(١) هذا القول للزمخشري ، شرح المفصل ١/ ١١٠ .

كذاباً ، ولم تأت على منهاج واحد ، ولو كانت مشتقة من الأفعال لجرت على سن واحد في القياس ، ولم تختلف كما تختلف أسماء الفاعلين والمفعولين ، ألا ترى أن الفاعل من الثلاثي يأتي على فاعل لا يختلف نحو ضرب فهو ضارب ، وقتل فهو قاتل ، ومن الرباعي على مُفْعِل نحو أخرج فهو مخرج . وأكرم فهو مكرم ، ومن فاعل على مُفاعِل نحو ضارب فهو مضارب ، وقاتل فهو مقاتل فلما اختلفت المصادر كاختلاف أسماء الأجناس نحو رجل وفرس وغلام ولم تكن على منهاج واحد كأسماء الفاعلين والمفعولين دل على أنها الأصل .

ومما يدل على أن المصادر أصل وأن الأفعال مشتقة منها أن الفعل يدل على الحدث والزمان «ولو كانت المصادر مشتقة من الأفعال لدلت على ما في الأفعال من الحدث والزمان ، وعلى معنى ثالث كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث ، وذات الفاعل وذات المفعول»(١) .

وذهب الكوفيون إلى أن الافعال هي الأصل والمصادر مشتقة منها ، واحتجوا في ذلك بأن المصادر تعتل باعتلال الأفعال ، وتصح بصحتها ، ألا ترى أنك تقول : قام قياماً فيعتل المصدر اعتلال فعله باعتلال عين الفعل تقلبه ألفاً وتقول : لاوذ لوَاذاً ، فيصح المصدر وإن كان على زنته لصحة فعله لاوذ ، وقالوا ايضاً رأينا الفعل عاملاً في المصدر ، ورتبة العامل أن يكون قبل المعمول ومقدماً عليه ، وهذا الذي ذكروه ، لا حجة لهم فيه .

---

(١) العبارة الأخيرة أخذها من إنصاف ابن الأنباري ١/ ٢٣٨ ، وهذا الرأي وماتلاه من حجج هي للبصريين ولم يصرح بذلك . وانظر الإنصاف المسألة رقم ٢٨/ صفحة ٢٣٥ .

أما قولهم : إنه يعتل باعتلال الفعل ويصح بصحته فلا يدل على أن المصدر فرع ، لأنه يجوز أن يعتل الفرع باعتلال الأصل لما بينهما من الملابسة طلباً للتشاكل ، ولا يدل على أنه أصل ألا ترى أن بعض الأفعال قد يعتل باعتلال الآخر ، ولا يدل ذلك على أن بعضها أصل لبعض ، ألا ترى أنك إذا قلت : أقام وأقال فاعللتها بقلب عينها ألفاً بالحمل على قام وقال حين اعتلا لتجرى الأفعال على سنن ومنهاج واحد في الاعتلال والصحة ، وكذلك قالوا أغزيت وأدعيت فقلبوا الواو ياء حملاً على يغزى ويدعي ، فقد رأيت كيف اعتل كل واحد من الأفعال لاعتلال الآخر ولا يدل على أن بعضها فرع على بعض ، وأما قولهم «إن الأفعال تكون عاملة في المصادر» فنقول يجوز أن تكون عاملة فيها ولا تكون أصلاً لها ، وذلك لأنا قد أجمعنا على أن الأفعال والحروف عاملة في الأسماء ولم يقل أحد إنها أصل لها كذلك هنا)(١) .

ج ـ بين البصريين والكوفيين والبغداديين

«إعلال الواو والياء عينين»

(وقد اختلف العلماء في وزن سيد وميت ونحوهما :

١ ـ فذهب المحققون من أهل البصرة إلى أن أصله : سيود وميوت على زنة فيعل بكسر العين ، وإن ذلك بناء اختص به المعتل كاختصاص جمع فاعل منه بفُعَلة كقضاة ورماة وغزاة ودعاة جمع قاض ورام وغاز وداع .

---

(١) شرح المفصل ١/ ١١٠ .

واختصاصه أيضاً بفعلولة نحو كينونة وقيدودة والأصل كونونة وقودوده .

٢ ـ وذهب البغداديون إلى أنه فيعَل بفتح العين نقل إلى فيعِل بكسرها ، قالوا وذلك لأنا لم نر في الصحيح ما هو على فيعِل إنما هو فيعَل كضيغم ، وصيرف ، وهذا لا يلزم لأن المعتل قد يأتي فيه ما لا يأتي في الصحيح أنه نوع على انفراده ، ولو أرادوا بميت فيعل بالفتح لقالوا ميَّت بالفتح ، كما قالوا هيَّبان وتيَّحَان حين أرادوا فيعلان ، وقال بعضهم : «ما بال عيني كالشعيب العَيَّن» فأبقاه على الفتح حين أراد الفتح .

٣ ـ وذهب الفراء إلى أنه فعيل اعلت عين الفعل منه في مات يموت ، وصاب يصوب بأن قدموا الياء الزائدة ، وأخرت العين ، فصار فيعل كما قلتم إلا أنه منقول محول عن فعيل ثم قلبت الواو ياء كما ذكر ، وذلك لغرابة البناء ، وأنه ليس في الصحيح ما هو على فيعل ، وزعم أن فعيلاً الذي تعتل عنيه إنما يأتي على هذا البناء ، وأن طويلاً شاذ لم يجئ على قياس طال يطول ، وكان ينبغي لو جاء على قياس طال يطول أن يقال : طيل كسيد ، وإذا لم يكن فعيلاً معتلاً صح نحو سويق وعويل وحويل .

وأما قضاة ونحوه عنده فأصله قُضّى على فعّل مضاعف العين كشاهد وشُهّد وجاثم وجُثّم فاستثقلوا التشديد على عين الفعل فخففوه بحذف إحدى العينين وعوضوا عنها الهاء كما قالوا عِدَة وزِنة فحذفوا الفاء وعوضوا الهاء أخيراً . أما كينونة فأصلها عنده كونونة بالضم على

زنة بُهلول وصُندوق ، ففتحوه لأن أكثر ما يجيء من هذه المصادر مصادر ذوات الياء نحو صيرورة وسيرورة ، فلو أبقوا الضمة قبل الهاء لصارت واوا ، ففتحوه لتسلم الياء ثم حملوا عليه ذوات الواو .

والصواب ما بدأنا به ، وهو مذهب سيبويه)[1] .

ونلاحظ هنا أنه بدأ ـ على عادته ـ في بسط رأي البصريين أولاً في أن الأصل في وزن سيد وميت على وزن فيعل بكسر العين .

ثم قدم البغداديين على الكوفيين ، وليس من عادته ذلك ، وبين رأيهم في أن الأصل فيعل بفتح العين ، ونقل إلى الكسر لأنه لم يقع في الصحيح ما هو على وزن فيعل وإنما هو على فيعل بفتح العين .

وبعد ذلك انتقل إلى رأي الفراء من الكوفيين إلى أنه فعيل أعلت عين الفعل في مات يموت بتقديم الياء الزائدة ، وتأخير العين فصار فيعل .

وبعد أن عرض المذاهب الثلاثة ، وساق معها أدلتها وحججها رجح مذهب سيبويه بعبارة موجزة دون أن يذكر الأسباب التي قوّت هذا الاتجاه عنده حتى أخذ به ، ورأى الرأيين الأخيرين دونه في الصحة ، أو خطأ لا تقوم بهما حجة ولا ينهض بهما مذهب .

وأكتفي هنا بمسألة واحدة جريا على نهج ابن يعيش في الإقلال من المسائل التي صرح فيها برأي البغداديين .

---

(١) شرح المفصل ١٠/ ٩٥ ، وانظر الإنصاف في مسائل الخلاف/ ٧٩٦ ، وكتاب سيبويه ٢/ ٣٧١ .

د ـ مسائل أخرى:

وفيما يلي عرض موجز لبعض مسائل الخلاف :

١ ـ الاستثناء بليس ولا يكون : ذهب البصريون إلى أن المستثنى بهما لا يكون إلا منصوباً منفياً كان المستثنى منه أو موجباً ، وانتصاب المستثنى منه هنا على أنه خبر ليس ولا يكون ، والاسم ضمير والتقدير : ليس بعضهم زيدا ، ولا يكون بعضهم زيدا ، ولا يظهر الاسم المقدر ، وذهب الكوفيون إلى أن التقدير لا يكون فعلهم فعل زيد اضمرت الفعل ووضعت الاسم موضع الفعل . وماذهب إليه البصريون أمثل ، لأنه أقل إضماراً فكان أولى[١] .

٢ ـ كلمته فاه إلى فيّ : مذهب البصريين أن فاه نصب على الحال ، وهو نائب عن مشافهة ، والكوفيون ينصبونه بإضمار جاعلاً أو ملاصقاً ، ورجح المذهب الأول ، وذكر أنه رأى سيبويه[٢] .

٣ ـ أنت : البصريون يرون أن الاسم منه الألف والنون ، وزيدت عليها تاء الخطاب ، وذهب الكوفيون إلى أن التاء من الكلمة نفسها ، والكلمة بكمالها اسم عملاً بالظاهر ، ورجح مذهب البصريين[٣] .

٤ ـ ذا ، الذي : هذان الاسمان عند البصريين «ذا» اسم ثلاثي ساكن الوسط محذوف اللام والكوفيون يرون الاسم الذال وحدها .

---

(١) شرح المفصل ٢/ ٧٨ .

(٢) شرح المفصل ٢/ ٦١ . انظر سيبويه ١/ ١٩٦ .

(٣) شرح المفصل ٣/ ٩٥ شرح الأشموني ١/ ٧٣ (وأما أنت فالضمير عند البصريين «أن» والتاء حرف خطاب) .

وكذلك الشأن في الذي ، وقد رجح مذهب البصريين[1] .

٥ ـ أسماء الإشارة لا تقع موصولة : عند البصريين إلا إذا جاء معها ما . أما الكوفيون فيرونها تصلح جميعها لأن تقع أسماء موصولة .

والصواب مذهب البصريين[2] .

٦ ـ فعل الأمر مبني عند البصريين معرب عند الكوفيين مجزوم بلام محذوفة[3] .

٧ ـ ذهب البصريون إلى أن أفعل في التعجب فعل ماضٍ غير متصرف ، وذهب الكوفيون إلى أن بمنزلة أفعل في التفضيل ، ورجح ما ذهب إليه البصريون[4] .

٨ ـ مِن : لا تكون عند سيبويه إلا في المكان .

والمبرد يجعلها ابتداء كل غاية ، وإليه ذهب ابن درستويه ، وغيره من البصريين ، وأجاز الكوفيون استعمالها في الزمان ، وهو رأي المبرد وابن درستوية «من أصحابنا»[1] .

واكتفي بهذا القدر من مسائل الخلاف ، فهو كاف في بيان نهج ابن يعيش في عرضه للخلاف بين السابقين .

---

(١) شرح المفصل ٣/ ١٢٧ الإنصاف في مسائل الخلاف/ ٦٦٩ .

(٢) شرح المفصل ٤/ ٢٤ .

(٣) شرح المفصل ٧/ ٦١ ، الإنصاف في مسائل الخلاف/ ٥٢٤ .

(٤) شرح المفصل ٧/ ١٤٣ ، الإنصاف في مسائل الخلاف/ ١٢٦ وانظر شرح الكافية ٢/ ٤٢٠ .

(١) شرح المفصل ٨/ ١٠ ـ ١١ ، الإنصاف في مسائل الخلاف/ ٣٧٠ ابن درستويه عبد الله بن جعفر/ فارسي نشأ بفاس وأقام ببغداد وتلقى عن ابن قتيبة ، ثم لازم المذهب البصري . وهو شديد التعصب . ت ٣٤٧ هـ (كتبه الإرشاد ، وأسرار النحو ، أخبار النحويين) .

الفصل الثالث

مذهبه النحوي

ذهب شوقي ضيف إلى أن ابن يعيش كان بغدادي النزعة والمذهب، ويتضح ذلك في كتابه شرح التصريف الملوكي.

قال: (وصلته بالمدرسة البغدادية تتضح في شرح كتاب التصريف الملوكي لابن جني)[١]، ثم عرض لذلك في موضع آخر فقال: (ولعلنا لا نبعد إذا قلنا إنه كان أكثر البغداديين المتأخرين انتصاراً وحماسة للبصريين)[٢].

أما الدكتور فخر الدين قباوة فقد عرض لحياة ابن يعيش في مقدمة كتابه (الشرح الملوكي في التصريف) ولكنه لم يتعرض لمذهبه النحوي من قريب أو بعيد، ولعله رأى الرجل متأخراً، ورأى من بعده مع البغداديين، ثم نظر في أعمال الرجل فرآه متحيزاً للبصريين يعد نفسه منهم، فآثر ألا يطرق هذا الجانب في حديثه عن حياة الرجل حسماً للضلال في الحكم، والخلاف في الرأي.

وما وجدت فيما اطلعت عليه من ترجمات لابن يعيش عند المتأخرين رأياً صريحاً في تصنيف هذا الرجل مع فريق من الفرقاء السابقين.

---

(١) المدار س النحوية/ ٢٨٠.

(٢) المدارس النحوية/ ٢٨٠.

وموقف شوقي ضيف موقف غريب، ولست أدري ما طبيعة المقياس الذي طبقه في حكمه هذا، ولعله كان الدافع إلى ذلك أنه وجده متأخراً، ثم وجده من جهة أخرى نقل آراء البصريين والكوفيين على السواء، كما فعل البغداديون الذين جاؤوا من بعد الفريقين، فرأى في ذلك اتجاهاً سهلاً للحكم على الرجل بأنه بغدادي النزعة.

وأما ما ذكره مؤيداً لذلك بأنه واضح في شرح التصريف الملوكي فليس ذلك حقاً، إذ لا تزيد صلته بهم في هذا الكتاب عما هي عليه في شرح المفصل، بل لعل اهتمامه بآراء البغداديين يبدو أكثر وضوحاً في شرح المفصل منه في الشرح الملوكي.

وقد حكم الحكم نفسه على ابن جني وأبي علي الفارسي، وانتقد الذين يذهبون إلى أنهما كانا بصريي المذهب[1]، وحجته في ذلك أنهما اتبعا في مصنفاتهما المذهب الانتخابي، وغلبت عليهما النزعة البصرية، فهو يكرههما على مذهب هما بريئان منه قناعة منهما بصواب اتجاه البصريين، وصدق نهجهم.

ونحن بعد هذا كله كيف نستطيع الحكم على الرجل وبيان مذهبه؟

ماالمقياس الذي نطبقه للخروج بنتيجة صحيحة نأمن معها الخلط والبعد عن الخطأ.

أمامنا ثلاثة مقاييس نستطيع أن نطبقها في سبيل تعيين مذهبه النحوي.

---

(١) أبو علي الفارسي/١٠٦، المدارس النحوية/٢٤٦.

١ ـ المقياس المكاني :

أطلق قسم من الباحثين على التطور النحوي الذي كان في بغداد وعلى رجاله بعد رجال الطبقتين اسم المدرسة البغدادية ونحاة بغداد ، فهم يعنون بنحاة بغداد من نشأ في بغداد ، أو من كان نشاطه في بغداد بعد رجال طبقات البصريين والكوفيين[١] ولكن هذا المذهب أو هذا الاتجاه ليس سليماً لأن المبرد من البصريين وثعلب من الكوفيين عاشا في بغداد ، وبقي كل واحد منهما محتفظاً بنزعته التي عرف بها ، على أننا لو طبقنا هذا المقياس على ابن يعيش فإننا به نخرجه من المدرسة البغدادية لأن الرجل لم يقم ببغداد ، ولم ترد في ذلك إشارة صريحة أو من قبيل التلميح .

كل ما نعرفه أنه اتجه إلى العراق عام «٥٧٧ هـ» للاجتماع بابن الأنباري فاخترمته المنية قبل وصوله إليها ، فاتجه إلى الموصل بلد آبائه ، وأقام فترة وجيزة يدرس الحديث ثم قفل راجعاً إلى حلب حيث استقر فيها .

٢ ـ المقياس الزمني :

وإذا نظرنا إلى هذا المقياس ، واعتبرنا أن المدرسة البصرية انتهت بوفاة المبرد والكوفية بموت ثعلب ، ومن ثم كان من جاء بعدهما بغدادياً صحّ لشوقي ضيف أن يتجه هذا الاتجاه ، وكان في مذهبه الذي ذهب إليه جانب من الصواب والحق . ولكن هذا الاتجاه لم يقع إجماع الباحثين عليه ومن ثم فلا أستطيع الأخذ به .

---

(١) الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري/ ٣١٤ .

٣ ـ المقياس العلمي :

وإذا انتقلنا إلى المقياس الثالث وهو المقياس العلمي ، ثم طبقناه على الرجل حيث نَعُدّ كل من أخذ من المذهبين بغدادي الاتجاه يكون حكم شوقي ضيف صحيحاً ، غير أنه مقياس ليس بالقوي ، لأن كثيراً من البصريين اتفقت آراؤهم في مسائل مع الكوفيين ، والعكس قد وقع من خصومهم في مسائل ، ومع ذلك لا نعد هؤلاء وهؤلاء بغداديين ، بل بقي كل على مذهبه ، وفي حدود اتجاه أصحابه على الرغم من كسر الطوق في بعض الأحيان ، والخروج على إجماع جماعة المذهب .

(إن أي نحوي بصري أو كوفي عنده من مخالفات مذهبه نحو هذا القدر لا يخرجه ذلك من عداد رجال مدرسته كالكسائي والمبرد وغيرهما من رجال الطبقتين)[١] .

الرأي في ذلك :

وعندي أن الرجل بصري المذهب والنزعة ، فهو متعلق بالبصريين إلى أبعد الحدود ، ولن أكون حذراً في حكمي ولا متردداً فيما أراه كما حصل لغيري من الباحثين[٢] .

والمكان والزمان لا يصلحان مناطاً للمذهب بعد أن انتهى عهد البصريين والكوفيين ، إذ إنّه لو قدر لعالم أن يأتي بعد البصريين بزمن طويل وهو يؤمن بمذهبهم ويعظم آراءهم ويرى ما يرون ، وينهج نهجهم فإني اعتبره بصرياً بصرف النظر عن أي اعتبار آخر ، وزد على ذلك أن

---

(١) المصدر السابق/ ٣١٨ .

(٢) المدارس النحوية/ ٢٨٠ .

الرجل يعد نفسه مع البصريين، وهو يصرح بذلك في مواضع كثيرة من كتابه بقوله: «أصحابنا» بينما يذكر الكوفيين والبغداديين بالاسم الصريح، ولم يقع غير ذلك منه ولو مرة واحدة عمداً أو عن طريق السهو والخطأ، والنماذج تؤكد ذلك، وهي مبثوثة في الكتاب، وأضف إلى هذا انتصاره للبصريين، ودفاعه عنهم، ودراسته لمؤلفاتهم، وكثرة نقوله عنهم.

وأنا أعرض هنا مجموعتين من المسائل: المجموعة الأولى: مسألتان فيهما ذكر للبغداديين دون التصريح بصلة القربى بينه وبينهم، والمجموعة الثانية: مسائل معدودة يصف فيها البصريين بقوله: «أصحابنا».

آ ـ المجموعة الأولى:

١ ـ بناء افتعل من الفعلين أمر وأكل، قال:

(وقد أجاز بعض البغداديين فيها الادغام، وقالوا: لأن البدل لازم لاجتماع الهمزتين، ورووا «فليؤد الذي اتّمن أمانته» والقياس مع أصحابنا)(١).

وهذا نص صريح في أن الرجل لا يرى نفسه مع هذا الفريق من النحويين وإنما هو بصري قلباً وقالباً.

٢ ـ زيادة الواو:

يقول ابن يعيش: (واعلم أن البغداديين قد أجازوا في الواو أن تكون

(١) شرح المفصل ١٠/ ٦٤، وقد سبق الحديث في هذه القراءة ص/ ١٦٥.

زائدة ، واحتجوا بأنها قد جاءت في مواضع كذلك ، منها قوله تعالى ﴿فلما أسلما وتله للجبين﴾ ، ﴿وناديناه أن ياإبراهيم قد صدقت الرؤيا﴾ قالوا معناه : ناديناه أن ياإبراهيم ، والواو زائدة .

أما أصحابنا فلا يرون زيادة هذه الواو ، ويتأولون جميع ما ذكر)[١] .

ب ـ المجموعة الثانية :

١ ـ «كلمته فاه إلى فيّ» :

مذهب البصريين أن فاه منصوب على الحال ، وقد جعلوه نائباً عن مشافهة .

قال ابن يعيش : (هذا مذهب اكثر أصحابنا البصريين)[٢] .

٢ ـ الخمسة الأثواب :

(هذا شيء صار إلى جوازه الكوفيون ، فأما على أصل أصحابنا فإنك تعرف الثاني ، لأن الأول يكون معرفة بما أضفته إليه)[٣] .

٣ ـ قال ابن يعيش : (واعلم أن أصحابنا يقولون إن الابتداء بالساكن لا يكون في كلام العرب)[٤] .

٤ ـ ذهب البصريون إلى أن أسماء الإشارة لا تكون موصولاً إلا إذا كان معها ما ، وذهب الكوفيون إلى أن جميع أسماء الإشارة يجوز أن تقع موصولة وإن لم يكن معها ما .

---

(١) شرح المفصل ٨/٩٣ ـ ٩٤ مَرّ فيما سبق البيان في هذه المسألة .
(٢) شرح المفصل ٢/ ٦١ .
(٣) شرح المفصل ٢/ ١٢١ وانظر مجالس ثعلب/ ٦٤٠ .
(٤) شرح المفصل ٣/ ٨٢ .

قال : (والصواب ما ذهب إليه أصحابنا)[1] .

٥ ـ مذهب البصريين فيما جاوز الثلاثة من المقصور قلت حروفه أو كثرت قلب ألفه ياء : «حبليان» ، أما الكوفيون فيحكون عن العرب أنه إذا تعدى المقصور الأربعة ، وكثرت حروفه حذفوا ألفه في التثنية .

قال ابن يعيش : (ولم يفرق أصحابنا بين القليل والكثير)[2] .

٦ ـ ما صغر مما فيه همزة مثل قائل وبائع يصبح قويئل ، وبويئع .

(لم يخالف في ذلك أحد من أصحابنا إلا أبو عمر الجرمي فإنه كان يقول : قويل وبويع)[3] .

٧ ـ وفي بحث حروف الإضافة ذكر أن التاء لما كانت بدلاً من الواو وانحطت عن مرتبتها فاختص باسم الله تعالى لكثرة الحلف به .

قال ابن يعيش : (وهو مذهب أكثر أصحابنا)(٤) .

٨ ـ مذ ومنذ :

قال ابن يعيش : (وذهب قوم من أصحابنا إلى أنهما لا يكونان إلا اسمين على كل حال)[5] .

وأنا اعتقد أن في ما سقته من الأمثلة دليلاً كافياً في بيان مذهب الرجل بصورة واضحة لا غموض فيها .

---

(١) شرح المفصل ٤/ ٢٤ .

(٢) شرح المفصل ٤/ ١٤٩ .

(٣) شرح المفصل ٥/ ١٢٣ .

(٤) شرح المفصل ٨/ ٣٤ .

(٥) شرح المفصل ٨/ ٤٥ .

الباب الخامس
أصول النحو - علم الكلام
الفقه والنحو

الفصل الأول : السـماع .

الفصل الأول

السـمـاع

المراد بالسماع أخذ اللغة عن الأعراب ، وكذلك نقل شعرهم ونثرهم ، وقد اهتم العلماء بأمر السماع اهتماماً بالغاً منذ الصدر الأول في الإسلام ، وخلال القرن الثاني للهجرة وماتلاه من قرون ، وذلك بعد أن بدأت علوم العربية تنشأ وتتكون على الوضع الذي نراه اليوم .

أخذ النحاة واللغويون يرتحلون إلى البادية ليقابلوا الأعراب في مستقرهم ويحدثوهم وبهذا يتمكنون من سماع لغاتهم ، والاطلاع على أحوالها ، ومن ثم يتلقون الفصيح منها ليتسنى لهم بعد ذلك بناء قواعدهم ، وتعميم الظاهر على الأغلب الأعم الفصيح مما هو شائع عند هؤلاء الأعراب .

وعرفنا أن الخليل ارتحل إلى البادية ، ومن أجل ذلك عمل الكسائي[١] بنصيحته وارتحل إلى البادية حيث أمضى فيها فترة ينقل عن الأعراب ويسجل لغاتهم ، وذكر ياقوت أنه أنفذ في ذلك خمس عشرة قنينة حبراً[٢] .

وعرف عن الأصمعي كثرة روايته عن الأعراب ، وماذلك إلا لكثرة

---

(١) أصول النحو/ ١٩٨ .

(٢) إرشاد الأريب ١٣/ ١٦٩ .

مجالسته لهؤلاء القوم، وحرصه على النقل عنهم، ولا يغيب عن البال في هذا المقام أبو زيد الانصاري، فقد كان الرجل كثير الرواية والنقل عن الأعراب(١).

وعرضت فيما مضى موقف كل من الكوفيين والبصريين من أمر السماع(٢)، وعرفنا أن الكوفيين عرفوا بكثرة السماع، وقد خدع ذلك بعض الباحثين فعد مدرستهم مدرسة السماع(٣)، غير أنه كثير لا تقوم به حجة، ولا يرجح به رأي، ففيه الشاذ وفيه النادر وفيه ما لا يطمأن إليه لضعف في رواية الراوي، أو كونه ليس ثقة لأن يؤخذ عنه. وقد أخذ الكوفيون هذا كله دون تمحيص أو دراسة، ومن ثم عُرِف عنهم كثرة السماع حتى بلغوا به قدراً جعل لواء السماع بأيديهم(٤).

وأما البصريون فقد وردهم الكثير من مفردات اللغة وأحوالها من البادية، غير أنهم لم يقيموا علمهم على الفوضى التي تمثل بها هذا السماع، ومن ثم لم يقبلوا ذلك كله، وإنما كانوا يتلقون ما يتلقون، ثم يعرضونه على الدراسة والمناقشة، ويتحرون الدقة فيما يختارون، ومن ثم لا يقبلون إلا الفصيح من اللغة، ولا ينقلون إلا عمن تواتر الخبر بفصاحته وسلامة لغته، وعلى ذلك فقد توصلوا إلى تصنيف القبائل

---

(١) طبقات النحويين واللغويين/ ٥٢.

(٢) انظر الفصل الثاني من الباب الرابع.

(٣) نظرة في النحو: مجلة المجمع العلمي العربي ١٤/ ٣١٩.

(٤) وفي الاقتراح/ ٨٤ (اتفقوا على أن البصريين أصح قياساً، لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع، ولا يقيسون على الشاذ. والكوفيون أوسع رواية...، وقال الأندلسي في شرح المفصل: الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً، وبَوَّبوا عليه بخلاف البصريين).

فكان منها الفصيحة الموثوقة المعروفة بسلامة لغتها مثل قيس وتميم وأسد حيث أُخذ عن هؤلاء معظم ما أخذ في اللغة واعتْمد عليهم في الغريب منها[١] .

يقول ابن جني في باب «ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر» : (علة امتناع ذلك ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخطل ، ولو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم لوجب الأخذ عنهم ، كما يؤخذ عن أهل الوبر ، وكذلك أيضاً لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها وانتقاص عادة الفصاحة وانتشارها لوجب رفض لغتها ، وترك تلقي ما يرد عنها)[٢] .

ومن هذا النص يتبين لنا أن الفصاحة هي المقياس الذي نبحث عنه في كل لغة تردنا ، فما كان منها فصيحاً تمسكنا به من أي مصدر جاء ، ومالم يكن كذلك رفضناه وصرفنا النظر عنه وعن مصدره .

ولابأس من عرض رأي ابن جني في السماع فقد كان القدوة لابن يعيش في كثير من عمله ويتمثل اتجاهه فيما يلي[٣] :

١ ـ ينقل عن العرب الفصحاء .

٢ ـ ينقل عن العرب الفصحاء مشافهة أو بواسطة نقلة صادقين ثقات[٤] .

(١) الاقتراح/ ١٩ وانظر المزهر ١/ ٢١١

(٢) الخصائص ٢/ ٥ .

(٣) عن (ابن جني النحوي) بتصرف/ ١٤٨ .

(٤) عن (ابن جني النحوي) بتصرف/ ١٤٨ .

٣ ـ العربي الفصيح إذا انتقل لسانه إلى لغة أخرى فصيحة وجب الأخذ بها، وإن انتقل إلى لغة فاسدة لم يؤخذ بها.

٤ ـ إذا سمع من العربي الفصيح شيء لم يسمع من غيره، فإن كان هذا الفصيح ثقة لم يخالف بما قال قياساً يؤخذ به.

٥ ـ كل ما رود عن ظنين أو متهم أو من لم تعرف له فصاحة يُرد ولا يقبل(١).

٦ ـ ما ورد عن الفصيح مخالفاً للقياس كرفع المفعول ونصب الفاعل يردّ، وكل ما أورده مخالفاً للجمهور ويتقبله القياس فهو مقبول.

وقد اهتم ابن يعيش بأمر السماع اهتماماً بالغاً، واستند إليه في كثير من مسائل النحو وأبوابه.

فهو يرى أن المسموع يبقى ثابتاً على ما هو عليه إلا إن قام الدليل على إرادة غير ما يوحي به ظاهره، قال ابن يعيش: (ولايدفع المسموع وماعليه اللفظ إلا بدليل)(٢). ويرى في موضع آخر أنه ينبغي علينا أن نتتبع في المسموع خطا العرب الأولين، وننهج نهجهم ولا نخرج عليهم فيما ذهبوا إليه، فقد تعرض للقول «الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر» وعرض فيه صوراً مختلفة، فكان مما قال: (.. وإذا رفعت الأول ونصبت الثاني فقلت: إن خير فخيراً أو إن شر فشراً، فترفع الأول بأنه اسم كان على ما تقدم وتنصب الثاني على ما ذكرنا، ويكون التقدير فهو يجزى خيراً، واعلم أن هذا الحذف والإضمار

---

(١) قال ابن فارس في فقه اللغة: (تؤخذ اللغة سماعاً من الرواة الثقات ذوي الصدق والامانة ويُتقّى الظنون) المزهر ١/ ١٣٧.

(٢) شرح المفصل ٣/ ١٤٠.

لا يسوغ مع كل حرف لا يقع بعده إلا الفعل ، وإنما ذلك مسموع منهم تضمر حيث أضمروا وتظهر حيث أظهروا ، وتقف في ذلك حيث وقفوا)[1] .

وهو يرى بعض الأبواب مقصورة على السماع لا يتطرق اليها القياس مثل «النحت» في عبقسي وعبشمي ، قال : (وذلك ليس بقياس ، وإنما يسمع ما قالوه ، ولا يقاس عليه)[2] وذكر مثل ذلك في باب «المعدول» حيث رأى (أن المعدول بابه السماع ، ألا ترى أنهم لم يقولوا في مالك مُلَك ، ولا في حارث حُرَث ، كما قالوا عمر وزفر)[3] .

ومثل هذا في باب «جمع الجمع» حيث قال : (. . ليس بقياس فلا يجمع كل جمع ، وإنما يوقف عندما جمعوه من ذلك ولا يتجاوز إلى غيره)[4] .

وهو يرى أن ما ورد عن العرب سماعاً لا مجال للرأي والاجتهاد فيه وإنما يؤخذ على الصورة التي ورد فيها ، يقول : (وأما ما يعلم من جهة السماع ولا يعلم بالمقاييس فنحو الرجا والرحى والطوى والنوى ، وكذلك الخفاء ممدود أيضاً ، فهذه مسموع فيها القصر والمد وليس للرأي فيها مساغ)[5] .

هذا رأيه الذي صرح به فإذا وجد النص توقف التعليل وبطل

---

(١) شرح المفصل ٢/ ٩٧ ، وانظر سيبويه ١/ ١٣٠ .

(٢) شرح المفصل ٦/ ٩ وانظر المزهر ١/ ٤٨٢ وشرح الشافية ٢/ ٧٦ .

(٣) شرح المفصل ١/ ٦٢ .

(٤) شرح المفصل ٥/ ٧٤ وقال سيبوية : (وعلم أنه ليس كل جمع يجمع) ٢/ ٢٠٠ .

(٥) شرح المفصل ٦/ ٤٣ وانظر اللسان/ رجا ، رحا وانظر سيبويه ١/ ١٦٢ .

الاجتهاد عنده، فقد ذكرأن أبا العباس رد إسقاط العلامة مع المؤنث الحقيقي، ومنع منه وإن كان بينهما فاصل، واحتج لما ذهب إليه بأنه قد يشترك الرجال والنساء في الأسماء، واستشهد لهذا الرأي بقول الشاعر:

تجاوزت هنداً رغبة عن قتاله إلى مالك أعشو إلى ضوء ناره[(١)]

وذكر أن هنداً هنا في البيت اسم رجل، واستشهد ببيت آخر يقول:

يا جعفر يا جعفر يا جعفر إن أكُ دحداحاً فأنتِ أقصر

وجعفر هنا اسم امرأة[(٢)].

ورد على ذلك ابن يعيش بقوله: (والسماع بخلاف ما ذهب إليه فهو تعليل في مقابلة النص)[(٣)]، ويطبق ابن يعيش في هذا الرد القاعدة الفقهية التي تقول: (لا اجتهاد في مورد النص)[(٤)].

وهو يشترط في الراوي أن يكون ثقة فإذا توفر فيه ذلك وعرف عنه كان ما جاء به حجة قاطعة لا ترد، فقد ذكر قول المرار بن سعيد الفقعسي:

أنا ابن التارك البكري بشرٍ عليه الطير ترقبه وقوعا

---

(١) اللسان: هند: (وفي التهذيب: هند من أسماء الرجال والنساء).
(٢) انظر قصة البيت في الكامل ١/ ٩٤.
(٣) شرح المفصل ٥/ ٩٣.
(٤) انظر المدخل الفقهي العام للأستاذ مصطفى الزرقاء/ ١٠٠٨.

وقال : (وقد أنكر أبو العباس محمد بن يزيد المبرد جواز الجر في «بشر» عطف بيان كان أو بدلاً ، وكان ينشد البيت «أنا ابن التارك البكري بشرا» بالنصب ، والقول ما قاله سيبويه للسماع والقياس :

فأما السماع فإن سيبويه رواه مجروراً ، قال : «سمعناه ممن يوثق به عن العرب» ولا سبيل إلى رد رواية الثقة . .)[1] .

وعرض لقراءة حمزة وهي الخفض في قوله تعالى : «اتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ» فقال : (وقد رد أبو العباس محمد بن يزيد هذه القراءة قال : ولا تحلّ القراءة بها . وهذا القول غير مرضي من أبي العباس لأنه قد رواها إمام ثقة ولا سبيل إلى رد نقل الثقة)[2] .

وماجاء عن العرب مسموعاً هو المرجح عنده إذا نشب الخلاف في الرأي ، فهو يقول : (وحكى سيبويه عن العرب : إنه لمنحاربوائكها ، وهذا نص على إعمال مفعال)[3] . وفي الحديث عن لفظ سراويل جمع

---

(١) شرح المفصل ٣/ ٧٣ وانظر أيضاً ٣/ ١٣٥ وانظر سيبويه ١/ ٩٣ وفي الخزانة ٢/ ١٩٤ (وقال المبرد في الكتاب الذي سماه الشرح : القول في ذلك أي قوله : أنا ابن التارك البكري بشر عطف بيان ولا يكون بدلاً لأن عطف البيان يجري مجرى النعت سواء . . وهذا من المبرد رجوع إلى رواية سيبويه . .) .

(٢) شرح المفصل ٣/ ٧٨ والآية من سورة النساء/ ١ . وقال المبرد في الكامل في التعليق على قراءة حمزة : (وهذا مما لا يجوز عندنا إلا أن يضطر إليه شاعر) ٣/ ٣٩ .

(٣) شرح المفصل ٦/ ٧١ وفي مواضع كثيرة من كتابه ينقل ما يرويه سيبويه ويقول : «هذا نص ، أو هذا نص في محل النزاع» انظر شرح المفصل ٥/ ١٠١ . وقال سيبويه : (وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر مجراه إذا كان على بناء فاعل ؛ لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل إلا أنه يريد أن يحدث عن المبالغة مما هو الأصل الذي عليه أكثر هذا المعنى . .) ٢/ ٥٦ .

سرواله قاله : (قال أبو الحسن من العرب من يجعله واحداً فيصرفه والسماع حجة عليه)[1] .

وكثيراً ما كان ينقل عن أبي زيد ويحتج بسماعه قال : (وقد حكى أبو زيد عن بعض العرب لويته لِيانا بالكسر وهو شاهد لما قلناه)[2] ، وكان ذلك في معرض حديثه عن ليِاني في البيت :

تطيلين لَياني وأنت مليئة   وأحسن ياذات الوشاح التقاضيا

حيث ذكر ابن يعيش أنه يقال : لويته بدينه لياناً على فَعْلان بفتح الفاء .

القياس :

القياس في اصطلاح الأصوليين «إلحاق واقعة لا نص على حكمها بواقعة ورد نص بحكمها في الحكم الذي ورد فيه النص لتساوي الواقعتين في علة هذا الحكم»[3] . فإذا دل نص على حكم في واقعة وعرفت علة هذا الحكم بطريق من الطرق التي تعرف بها علل الأحكام ، ثم وجدت واقعة أخرى تساوي واقعة النص في علة تحقق علة الحكم فيها فإنها تساوى بواقعة النص في حكمها ، بناء على تساويهما في

---

(١) شرح المفصل ١/ ٦٥ وقال سيبويه : (وأما سراويل فشيء واحد وهو أعجمي أعرب كما أعرب الآخر ، إلا أن سراويل أشبه من كلامهم ما لا ينصرف في نكرة ولا معرفة . .) ٢/ ١٦ وانظر الأشموني ٢/ ٢٤٧ وانظر بياناً وافياً حول هذه الكلمة في شرح الكافية ١/ ٥٧ .

(٢) شرح المفصل ٦/ ٤٥ .

(٣) أصول الفقه/ ٥٢ .

علته ؛ لأن الحكم يوجد حيث توجد علته[1] . ويذكر علماء الأصول للقياس أربعة أركان :

١ ـ الأصل : وهو ما رود بحكمه نص ويسمى المقيس عليه .

٢ ـ الفرع : وهو ما لم يرد بحكمه نص ، ويراد تسويته بالأصل في حكمه ويسمى المقيس .

٣ ـ حكم الأصل : وهو الحكم الشرعي الذي ورد به النص في الأصل ويراد أن يكون حكماً للفرع .

٤ ـ العلة : وهو الوصف الذي بني عليه حكم الأصل وبناء على وجوده في الفرع يساوى بالأصل في حكمه[2] .

هذا رأي علماء أصول الفقه ، وهذا تقسيمهم ، وعلماء أصول النحو لم يخرجوا عن هذا الخط بل ساروا على نهجهم ، وخطوا الخطوة نفسها ، فقد عرف ابن الأنباري القياس بقوله : (. . هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان وإن لم يكن ذلك منقولا عنهم ، وإنما لما كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولاً عليه ، وكذلك كل مقيس في صناعة الإعراب)[3] .

وعرض ابن الأنباري أركان القياس في لمع الأدلة فقال : (ولابد لكل قياس من أربعة أشياء : أصل وفرع وعلة وحكم ، وذلك مثل أن تركب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله فنقول : «أسند الفعل

(١ـ٢) المصدر نفسه .

(٣) الإغراب في جدل الإعراب/ ٤٥ وانظر لمع الأدلة/ ٩٣ .

إليه مقدماً عليه فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل ، فالأصل هو الفاعل والفرع هو ما لم يسم فاعله ، والعلة الجامعة هي الإسناد ، والحكم هو الرفع . .»)(١) .

ويرى ابن جني أن ما قيس على كلام العرب هو من كلام العرب ، لأننا لم نسمع اسم كل فاعل ولا مفعول ، وإنما سمعنا البعض فقسنا عليه غيره(٢) .

ويعترف النحاة أنهم حذوا في علمهم هذا في أصول النحو ما فعله الأصوليون في أصول الفقه ، وخاصة ما نقل عن الحنفية في هذا الباب ، قال ابن جني : (ينتزع أصحابنا العلل من كتب محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة لأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه فيجمع بعضها إلى بعض بالملاطفة والرفق)(٣) .

وكانوا يلجأون إلى القياس إذا كان المنقول عن العرب وافراً كثيراً يبلغ قدراً يطمأن إليه ومن ثم كان السماع أساس القياس ، وقد اعتبر الخليل القياس أصلاً من أصول النحو ، يلجأ إليه في كثير من المسائل ، ويقول ابن الأنباري : (اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق كله لأن النحو كله قياس ، ولهذا قيل في حده : النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب)(٤) .

---

(١) لمع الأدلة/ ٩٣ وانظر الاقتراح/ ٣٩ .
(٢) الخصائص ١/ ٣٥٧ ـ ٣٥٨ .
(٣) الخصائص ١/ ١٦٣ .
(٤) لمع الأدلة / ٩٥ .

وللقياس والاستعمال مراتب تأتي على الطرز التالي :

١ ـ مطرد في القياس والاستعمال نحو : قام زيد .

٢ ـ مطرد في القياس شاذ في الاستعمال نحو : الماضي من يذر ويدع .

٣ ـ مطرد الاستعمال شاذ في القياس نحو : استحوذ .

٤ ـ شاذ في القياس والاستعمال جميعاً نحو : ثوب مصوون[١] .

ولم يخرج ابن يعيش عن نهج السابقين في القياس ، ولم يكن له رأي يختلف عن آرائهم ، أو مذهب ينزع به خلاف مذهبهم ، وإنما سار على طريقتهم وقاس بمقاييسهم ، ولقد كان حريصاً على القياس ، يتمسك به ويدعونا إلى ذلك ، ويرى (أن الأصل عدم مخالفة القياس وسلوك محجته ، وأنه مهما أمكن العمل به فلا يُعدل عنه)[٢] .

وقال في موضع آخر : (إن الشيء يقاس على الشيء إذا كانا مشتبهين في معنى)[٣] . ويشترط **الاطراد** في المسألة ليقع بها القياس ، ومن ذلك مسألة تعريف العدد المضاف حيث أجاز الكوفيون ذلك تشبيهاً بالحسن الوجه ، ورده ابن يعيش وبين أنه شيء رواه الكسائي ثم قال : (وقد روى أبو زيد فيما حكى عنه أبو عمر الجرمي أن قوماً من العرب يقولونه غير فصحاء ولم يقولوا النصف الدرهم ، ولا الثلث الدرهم ، وامتناعه عن الاطراد في أجزاء الدرهم يدل على ضعفه في القياس[٤] .

---

(١) ابن جني النحوي/ ١٥١ .

(٢) شرح المفصل ٥/ ٨٤ ـ ٨٥ .

(٣) شرح المفصل ٥/ ٨ .

(٤) شرح المفصل ٢/ ١٢٢ وانظر مجالس ثعلب ٢/ ٦٤٠ والأشموني ١/ ١٤٤ .

وهو لا يقيس على القليل النادر ، بل لا يراه أهلاً لأن يقاس عليه ، ففي حديثه عن فَعْل وجمعه في القلة على أفعل قال : قد يجيء ذلك (ولكنه قليل يسمع ولا يقاس عليه)(١) .

وفي قولهم : «هَمَا والله لقد كان كذا» يريدون أما والله يقول : (وهذا الإبدال وإن كثر عنهم على ما ذكر فإنه نزر يسير بالنسبة إلى ما لم يبدل ، فلا يجوز القياس عليه)(٢) .

وهو يرى أن ما يقع فيه الالتباس لا يجوز استعماله ولا القياس عليه نحو : رأيت هنداً وأنت تريد غلام هند ، لأن الرؤية يجوز أن تقع على هند كما تقع على الغلام(٣) ، وقد يقع عنده قياس ويكون أقوى من قياس آخر ، في حديثه عن (ذا) بين أن وزنه «فعل» ساكن العين محذوف اللام؟ والألف منقلبة عن ياء وهو مذهب البصريين ، وذهب قوم إلى أنها من الواو ، ورأى بعد ذلك (أن الأول أقيس لمجيء الإمالة فيها)(٤) .

وقال الشيخ ياسين (قوله : ألفه أصلية ، قال يعني منقلبة عن أصل قيل هو الياء . . وقيل هو الواو والمحذوف ياء فهو من باب طويت كما صرح به المرادي . .) ١/ ١٢٦ .

---

(١) شرح المفصل ٥/ ١٩ وانظر شرح الشافية ٢/ ١٠٠ .

(٢) شرح المفصل ١٠/ ٤٣ وانظر «ليس في كلام العرب»١٨٨/ وشرح الشافية ٣/ ٢٢٤

(٣) شرح المفصل ٣/ ٢٤ .

(٤) شرح المفصل ٣/ ١٢٦ وفي التصريح (ذا . . وألفه أصلية عند البصريين لا زائدة خلافا للكوفيين وهو ثلاثي الأصل حذفت لامه على الأصح لا عينه) .

وفي حديثه عن ليت ذكر أن اسمها منصوب وخبرها مرفوع، ثم ساق رأي الكوفيين في أن الاسم والخبر منصوبان بعد ليت، وقال (والأول أقيس)[1]. وقد تحدث عن القياس والاستعمال فرأى ما ورد في اللغة يقع على أربعة أضرب:

١ ـ مطرد في القياس والاستعمال، وساق مثلاً على ذلك اسم الإشارة «ذا» وحال كاف الخطاب معه في وضعيه من التذكير والتأنيث نحو «كيف ذلك الرجل يارجل» بفتح الكاف و «كيف ذلكما الرجل يا رجلان» الحقت الكاف علامة التثنية حيث خاطبت رجلين. وقال ابن يعيش بعد ذلك (وعلى هذا فقس ما يأتيك من هذا هذه هي اللغة الفاشية التي يقتضيها القياس وعليها معظم الاستعمال)[2].

٢ ـ شاذ في القياس والاستعمال.

وفيه يقول ابن يعيش: (وأما ما حكاه «الزمخشري» عن أبي الحسن من أشسع[3] فهو شاذ قياساً واستعمالاً، فأما الاستعمال فما أقله، وأما القياس فان الباب على «فعل» بكسر الفاء أن يجمع على أفعال فمجيئه على أفعل على خلاف القياس)[4]. ومثله إدخال أداة التعريف على الفعل في قوله:

---

(١) شرح المفصل ١/ ١٠٤ وفي مغني اللبيب (قال الفراء وبعض أصحابه قد ينصبهما كقوله: ياليت أيام الصبا رواجعا) ١/ ٣١٦ وانظر شرح الكافية ٢/ ٣٤٧.

(٢) شرح المفصل ٣/ ١٣٥. وانظر الخصائص ١/ ٩٧ (وهذا هو الغاية المطلوبة).

(٣) جمع شسع.

(٤) شرح المفصل ٦/ ٢٥ وقال سيبويه: (قالوا ثلاثة شسوع، فاستغنوا بها عن أشساع) ٢/ ١٧٦

فَيُسْتَخْرَجَ اليربوعُ مـن نافِقائه ومن جحره بالشَّيخةِ اليُتَقَصَّعُ[1]

٣ ـ مطرد في القياس وشاذ في الاستعمال وقد ذكر في ذلك قول ابن حممه الدوسي :

ثلاث مئين قد مررن كواملا وها أنا ذا أشتهي مر أربع

فهو يرى هذا الجمع مئين مع العدد هو القياس ولكنه شاذ في الاستعمال لأن المسوع إضافة العدد إلى المفرد فيقال ثلاثمئة ، والقياس فيه الجمع تقول : ثلاثة أقفزة[2] ويقول في موضع آخر : (هو أعطاهم للدينار والدرهم ، وأولاهم للخير شاذ من جهة الاستعمال لا القياس)[3] .

٤ ـ مطرد في الاستعمال شاذ في القياس وذكر البيت :

كأن خُصيه من التدلدل ظَرف عجوز فيه ثنتا حنظل

ثم قال : (فيه شاهد على حذف التاء في التثنية وذلك على قول

---

(١) شرح المفصل ١/ ٢٣ قائله ذو الخرق الطهوي ، وانظر في ذلك «ليس في كلام العرب/ ٢٣» . اليربوع/ دويبة تحفر الأرض ، لليربوع جحران : أحدهما يدخل منه يسمى القاصعاء والثاني النافقاء وهو موضع يرققه حيث يضربه برأسه عندما يُؤتى من قبل القاصعاء ، الشيخة رملة بيضاء ، اليتقصع : دخل القاصعاء أي من جحره الذي يتقصع فيه . وهذا البيت للطهوى يقول للثعلبي ديسق : إن حاربتمونا جئناكم بجيش يحيط بكم فيوسعكم قتلاً وأسراً ، ولو احتلتم بكل حيلة كاليربوع . وانظر الأشموني ٢/ ٣٧٢ والمقتضب ٢/ ١٦٠ .

(٢) شرح المفصل ٦/ ٢٣ والبيت في المعمرون والوصايا/ ٢٩ .

(٣) شرح المفصل ٦/ ٩٣ وانظر الخصائص ١/ ٩٧ .

من لا يفرق ، وفيه شذوذان : أحدهما حذف التاء من خصييه في التثنية وهذا الشذوذ من جهة القياس دون الاستعمال . .)[1] .

الإجمـــاع :

الإجماع في اصطلاح الأصوليين هو اتفاق جميع المجتهدين من المسلمين في عصر من العصور بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم على حكم شرعي في واقعه[2] . ومفهومه عند النحويين لا يخرج عن هذا الحد في مجمله فهو اتفاق النحويين على مسألة من المسائل من حيث الحكم فيها قولاً واحداً[3] .

قال ابن جني : (اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص ، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه ، وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ كما جاء النص* عن رسول الله ﷺ من قوله «أمتي لا تجتمع على ضلالة» وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة .

---

(١) شرح المفصل ٤/ ١٤٤ والخصائص ١/ ٩٨ وقائل البيت مختلف فيه قيل : خطام المجاشعي وقيل لجندل ، وقيل لدكين وينشدون قبله :

تقول يا ربّ ، ويا رب هل ... هل أنت من هذا فحل أحبلى
إما بتطليق وإلا فاقتل ... أو أرْمِ في وجعائه بدمل

كأن خصيه . . . شبه خصيه في استرخائهما حين شاخ جلد استه بظرف عجوز فيه حنظلتان ظرف العجوز : مزودها الذي تخزن فيه متاعها ، والحنظل : العلقم .

(٢) أصول الفقه/ ٤٥ .

(٣) انظر الإجماع في الاقتراح/ ٣٥ .

فكل من فُرق له عن علة صحيحة وطريق نَهْجَةَ كان خليل نفسه ، وأبا عمرو فكره ، إلا أننا ـ مع هذا الذي رأيناه وسوغنا مرتكبه ـ لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثها وتقدم نظرها وتتالت أواخر على أوائل . .)[1] .

وقد كان للإجماع عند ابن يعيش شأن في ترجيح رأي على آخر والأخذ به كلما اقتضت الضرورة ذلك .

قال ابن يعيش : (واعلم أنك إذا قلت في الشرط إن تكرمني أكرمك مثلاً فالفعل الأول مجزوم بلا خلاف فيما أعلم)[2] .

وفي حديثه عن الشاهد :

وقفنا فقلنا إيه عن أم سالم ومابال تكليم الديار البلاقع .

عرض رأي الأصمعي في تخطئة ذي الرمة ؛ إذ زعم أن العرب لم تقل إيه إلامنونة ، ثم رد هذا الرأي وبين أن إيه بدون تنوين تستعمل في وضع معين يطلب فيه السامع من المتكلم الزيادة في الحديث ، وأما بالتنوين فمعناها الحديث في أمر من الأمور لا على التعيين ، وقال بعد ذلك : (وجميع النحويين صوبوا قول ذي الرمة)[3] .

ووقف عند قوله تعالى **﴿فاضرب لهم طريقاً في البحر يبسا لا**

---

(١) الخصائص ١/ ١٨٩ . يريد كان إمام نفسه كالخليل إمام الناس ، وأبا عمرو بن العلاء ، علق على ذلك الشاطبي بقوله : فهو قول مردود سبيله في ذلك النظام والخوارج وبعض الشيعة بل نقطع بأن الإجماع في كل فنٍّ حجة شرعية .

(٢) شرح المفصل ٧/ ٤١ .

(٣) شرح المفصل ٤/ ٢٢ وانظر الخزانة ٣/ ١٩ .

تخاف دركاً ولا تخشى﴾[١] . فقال : (ويقوى رفع لا تخاف إجماع القراء على رفع ولا تخشى ، وهو معطوف على الأول[٢] .

والحق هنا أن الإجماع لم يقع على قراءة الرفع في قوله تعالى **﴿تخشى﴾** ولذلك قال أبو حيان : (ولا تخشى : على قراءة الجمهور معطوف على لا تخاف ، وأما على قراءة الجزم فقد قيل إن الألف جيء بها لأجل أواخر الآي فاصلة نحو «فأضلونا السبيلا» وعلى أنه إخبار مستأنف أي : وأنت لا تخشى ، وعلى أنه مجزوم بحذف الحركة المقدرة على لغة من قال : ألم يأتيك)[٣] ولو أن ابن يعيش قال : أجمع القراء على إثبات الألف في«ولا تخشى» لكانت العبارة أسلم وأصح مما هي عليه الآن ، وما أظنه أراد غير ذلك .

وفي «التي» يقول ابن يعيش : (يقال اللتيات في الجمع على المذهبين جميعاً)[٤] .

وقد يعرض للإجماع داخل المذهب الواحد وقد وقع منه ذلك في حديثه عن «كلتا» فقال : (هي اسم مفرد يفيد معنى التثنية بإجماع البصريين)[٥] .

---

(١) الآية من سورة طه/ ٧٧ .

(٢) شرح المفصل ٧/ ٥٢ .

(٣) البحر المحيط ٦/ ٢٦٤ قراءة الجمهور «لا تخاف» بالرفع وقرأ الأعمش وحمزة وابن أبي ليلى «لا تخف» بالجزم على جواب الأمرأو على نهي مستأنف وقد قاله الزجاج . وذكر في النشر ٢/ ٣٢١ أن الجزم قراءة حمزة «لا تخف» والباقون على الرفع . وانظر سيبويه ١/ ٤٥١ ولم يشر الأستاذ النفاخ في فهرس سيبويه إلى أنها قراءة الأعمش وابن ابي ليلى كقراءة حمزة ، وانظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ١٥١

(٤) شرح المفصل ٥/ ١٤١ .

(٥) شرح المفصل ٦/ ٦ وانظر ٥/ ١٢٤ .

استصحاب الحال :

الاستصحاب في اصطلاح الأصوليين هو الحكم على الشيء بالحال التي كان عليها من قبل حتى يقوم دليل على تغيير تلك الحال ، أو هو جعل الحكم الذي كان ثابتاً في الماضي باقياً في الحال حتى يقوم دليل على تغييره[1] .

وقد عرفه ابن الأنباري بقوله : (وأما استصحاب الحال فإبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل كقولك في فعل الأمر : إنما كان مبنياً لأن الأصل في الأفعال البناء ، وإن ما يعرب منها لشبه الاسم ، ولا دليل على وجود الشبه فكان باقياً على الأصل في البناء)[2] .

ويرى ابن الأنباري أنه من أضعف الأدلة ، وقد قال في ذلك : (واستصحاب الحال من أضعف الأدلة ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد به هناك دليل ، ألا ترى أنه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمن معناه؟ وكذلك لا يجوز التمسك في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعته الاسم ، وعلى هذا قياس ما جاء من هذا النحو)[3] .

وهو كذلك عند الأصوليين آخر دليل شرعي يلجأ إليه المجتهد

---

(١) أصول الفقه/ ٩١ وانظر المدخل الفقهي العام/ ٩٦٨ .

(٢) الإغراب في جدل الإعراب/ ٤٦ .

(٣) لمع الأدلة/ ١٤٢ وانظر الإنصاف في مسائل الخلاف/ ٦٣٤ ـ ٧١٩ .

لمعرفة حكم عرض له ، ولهذا قال الأصوليون : إنه آخر مدار الفتوى ، وهو الحكم على الشيء بما كان ثابتاً ما دام لم يقم دليل غيره[1] .

ولعل ابن الأنباري قد ضعف هذا الدليل بناء على ما رأى من موقف علماء أصول الفقه ، وقد أخذ ابن يعيش بهذا الدليل في ترجيح بعض الآراء والعمل بمقتضاه ، ومن ذلك حديثه عن فعل الأمر .

قال ابن يعيش : (اعلم أن فعل الأمر على ضربين : مبني ومعرب ، فإذا كان للحاضر مجرداً من الزيادة في أوله كان مبنياً عندنا خلافاً للكوفيين ، وإنما قلنا ذلك لأن أصل الأفعال كلها أن تكون مبنية موقوفة الآخر ، وإنما أعرب الفعل المضارع منها بما في أوله من الزوائد الأربع ، وكينونته على صيغة ضارع بها الأسماء ، فإذا أمرنا به ونزعنا حرف المضارعة من أوله فقلنا : اضرب ، اذهب فتتغير الصورة والبنية التي ضارع بها الاسم فعاد إلى أصله من البناء استصحاباً للحال)[2] .

الاستحسان :

الاستحسان في اللغة عد الشيء حسناً ، وفي اصطلاح الأصوليين عدول المجتهد عن مقتضى قياس جلي إلى مقتضى قياس خفي لدليل ، أو عن حكم كلي إلى حكم استثنائي لدليل انقدح في عقله رجح لديه

---

(١) أصول الفقه/ ٩٢ وانظر رأي العلماء في الاستصحاب في كتاب «مصادر التشريع الإسلامي»٤٥٩/ وانظر مدرسة البصرة/ ٢٥٤ .

(٢) شرح المفصل ٧/ ٦١ وانظر الأشموني ١/ ٣٠ ـ ٣١ فقد ذكرأن ابن هشام وافق الكوفيين فيما ذهبوا إليه ، وانظر التصريح على التوضيح ١/ ٥٥ ، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٨ .

هذا العدول[١] وقد قال به المالكية والحنفية والحنابلة، ولم يصرح به الشافعية، بل نقل عن الشافعي في الرسالة قوله «من استحسن فقد شرع»[٢].

أما النحويون فقد اختلفوا في الأخذ به وقد عرض ذلك ابن الأنباري في لمع الأدلة فقال: (اعلم أن العلماء اختلفوا في الأخذ بالاستحسان، فذهب بعضهم إلى أنه غير مأخوذ به، لما فيه من التحكم وترك القياس، وذهب بعضهم إلى أنه مأخوذ به، واختلفوا فيه فمنهم من قال: «هو ترك قياس الأصول لدليل»، ومنهم من قال «هو تخصيص العلة»)[٣].

ورأى ابن جني (أن علته ضعيفة غير مستحكمة، إلا أن فيه ضرباً من الاتساع والتصرف)[٤] وقد أخذ ابن يعيش بهذا الدليل في مسائل، فقد قال في تعريف الكناية: (اعلم أن الكناية التعبير بلفظ غير الموضوع له لضرب من الاستحسان والإيجاز)[٥].

وقال في موضع آخر: (قد تزاد ما مع إن الشرطية مؤكدة نحو قولك إما تأتني آتك، والأصل إن تأتني آتك زيدت ما على إن لتأكيد معنى الجزاء، ويدخل معها نون التوكيد وإن لم يكن الشرط من مواضعها.

---

(١) أصول الفقه/ ٧٩.

(٢) مصادر التشريع/ ٤٣٩ وانظر الأم ٧/ ٢٦٧ كتاب إبطال الاستحسان.

(٣) لمع الأدلة/ ١٣٣.

(٤) الخصائص ١/ ١٣٣ ـ ١٣٤.

(٥) شرح المفصل ١/ ٤٨ ـ ٤/ ١٢٥.

وقد جاءت أخبار مثبتة لزمتها النون لدخول هذا الحرف أعني ن المؤكدة في أوائلهن وذلك قولهم : بعين ما أرينك . . وقد يجوز ألا تأتي بهذه النون . . وذلك أن هذه النون لم تدخل فارقة بين معنيين وإنما دخلت لضرب من الاستحسان وهو الحمل على «ليفعلن» لشبه بينهما)[١] .

وقد حقق ابن يعيش في هذا النص التعريف الأصولي المتمثل في أن هذه النون المؤكدة دخلت في هذه الأقوال ليس للتفريق بين معنين أحدهما يراد توكيده والآخر لا يراد له أوبه ذلك ، وإنما استحسن دخولهما قياساً على الفعل المؤكد ، والعلة في ذلك المشابهة ، وبهذا عدل في هذه المسألة عن حكم نظائرها إلى حكم آخر لسبب أقوى يقتضي هذا العدول وهو هنا المشابهة مع «ليفعلن» غير أن عدوله هنا ليس لقياس قوى عرض ولذلك قال : (وقد يجوز ألا تأتي بهذه النون) .

الاستدلال بالأوْلى :

معناه أن يبين في الفرع المعنى الذي تعلق به الحكم في الأصل وزيادة[٢] ، وقد قال فيه ابن الأنباري : (الاستدلال بالأولى هو أن يبين في الفرع المعنى الذي تعلق به الحكم في الأصل وزيادة ، وذلك مثل أن يدل على بناء أسماء الإشارة وما التعجبية فنقول : أجمعنا على أن الاسم يبنى إذا تضمن معنى حرف منطوق به ، وإذا بني الاسم لتضمن معنى حرف منطوق به فلأن تبنى أسماء الإشارة وما التعجبية لتضمن معنى حرف غير منطوق به كان ذلك من طريق الأولى)[٣] .

---

(١) شرح المفصل ٩/ ٥ ـ ٦

(٢) الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري/ ١٩٩ .

(٣) لمع الأدلة ١٣١ .

وقد لجأ إليه ابن يعيش في مواضع من شرحه ، وكان ذلك في حديثه عن هاء السكت حيث قال : (ولا تدخل هذه الهاء على معرب ، ولا على ما تشبه حركته حركة الإعراب فلذلك لا تدخل على المنادى المضموم ، ولا على المبني مع «لا» نحو «لا رجل» ولا على الفعل الماضي لشبه هذه الحركات بحركات الإعراب ، وإذا لم تدخل على المشابه للمعرب فأن لا تدخل على المعرب كان ذلك بطريق الأولى)(١) .

وفي مكان آخر عرض للألف المقصورة وحذفها في التصغير حيث رأى أنه إذا كان الأصلي يحذف في التصغير إذا وقع خامساً فصاعداً فإن الزائد على هذا الحال يكون أولى بالحذف ، وضرب مثلاً على لذلك لفظ «حَوَلايا» .

قال ابن يعيش : (وإنما حذفوا الألف إذا وقعت خامسة فصاعداً في هذا الباب لأن بناء التصغير قد انتهى دونها والألف زائدة فلم تكن لتكون بأقوى من الحرف الأصلي نحو لام سفرجل وما أشبهها من الأصول ، وإذا وجب حذف الأصلي الأقوى فيما ذكرنا كان حذف الزائد أولى لضعفه(٢) .

وفي بحث النسب عرض ابن يعيش لرد المحذوف فرأى النسب يرد ما تعجز التثنية عن رده ، ولما كانت التثنية يلجأ إليها في كثير من الحالات لرد حرف محذوف كانت النسبة أولى بهذا الأمر من التثنية

---

(١) شرح المفصل ٩/ ٤٥ .

(٢) شرح المفصل ٥/ ١٢٩ .

لأنها أقوى منها في هذا الباب ، وضرب مثلاً على ذلك كلمتي «يد ودم» والنسبة إليهما : يدوى ودموي ، وهما في التثنية : يدان ودمان[١] .

وقال في موضع آخر : (وعوامل الأسماء على ضربين : أفعال وحروف ، فما كان من الأفعال فقد يجوز حذفه وتبقية عمله نحو : لا زيد ولا عمرو ، ويجوز : زيداً ضربت وأشباه ذلك وما كان من الحروف نحو إن وأخواتها وحروف الجر فإنه لا يجوز حذف شيء من ذلك وتبقية عمله ، فكان ذلك في الفرع الذي هو أضعف أولى بالامتناع)[٢] .

العُـرْف

هو ما تعارفه الناس وساروا عليه في عصر من العصور[٣] ، أو هو عادة جمهور قوم في قول أو فعل[٤] .

وهو لا يخرج عن هذا المفهوم عند النحويين ، فهو ما يتعارف عليه النحويون في أمر من الأمور أومسألة من المسائل في عصر من العصور .

وقد أخذ به ابن يعيش في باب التعدية بحروف الجر فقال : (وأما حروف الجر فنحو قولك : مررت بزيد ، ونزلت على عمرو ، فهذه الحروف إنما دخلت على الاسم للتعدية وإيصال معنى الفعل إلى الاسم

---

(١) شرح المفصل ٦/ ٣ وانظر التثنية ورد الذاهب في ٤/ ١٥١ .

(٢) شرح المفصل ٧/ ٦١-٦٢ .

(٣) أصول الفقه/ ٨٩ .

(٤) المدخل الفقهي العام/ ٨٤٠ .

لأن الفعل قبلها لا يصل إلى الاسم بنفسه لأنها أفعال ضعفت عرفاً واستعمالاً[١] .

فقد رأيابن يعيش هنا أفعالاً قاصرة عاجزة عن أن تصل إلى الأسماء بنفسها ، فاحتاجت إلى حرف الجر ليكون عوناً لها على ذلك ، وهذه الأفعال متعارف عليها بين النحويين ، وهم متفقون على ضعفها وعجزها ، فكان ذلك كالعرف السائد .

الاستقراء :

الاستقراء في اللغة التتبع ، ومعناه عند المناطقة الذين هم أصحاب هذا الاصطلاح تتبع الجزئيات المتشابهة لاستنباط أمر كلي ، وهو قسمان : تام وناقص ، والتام : هو تتبع جميع الجرئيات ، وهو أمر لا يكاد يتحقق ، وناقص : وهو تتبع غير مستوعب لجميع الجزئيات .

ولهذا يعتبر الأصوليون والمناطقة دلالة الاستقراء دلالة ناقصة ، وقد ذهب الأسنوي إلى أنه لا يفيد القطع لجواز أن يكون حكم ما لم يستقرأ من الجزئيات على خلاف ما استقرئ منها[٢] ، وقد اعتبره الامام الشافعي من أدلة الأحكام كالقياس والاستصحاب وغيرها من الأدلة[٣] .

والاستقراء معروف عند النحويين ، ويصرحون به ويحتجون به كلما وجدوا مجالاً لذلك ، وقد عرف ابن عصفور النحو فقال : (النحو علم

(١) شرح المفصل ٧/ ٥٦ .
(٢) مناهج الاجتهاد في الإسلام/ ص : ٣٢٠ بتصرف .
(٣) الاقتراح/ ٦ .

مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها)[١] .

وقال ابن السراج في الأصول : (النحو علم استخرجه المتقدمون من استقراء كلام العرب)[٢] ، وأخذ بهذا الدليل ابن يعيش في حروف الاعتلال حيث رأى (هذه الحروف تكون اصلاً وبدلاً وزائدة ، فأما الألف من بينها فلا تكون أصلاً في الأسماء المتمكنة ولا في الأفعال إنما هي زيادة أو بدل مما هو أصل ، وذلك لأننا استقرينا جميع الأسماء والأفعال أو أكثرها فلم نجد الألف فيها إلا كذلك فقضينا لها بهذا الحكم)[٣] .

فقد اعتمد ابن يعيش في إثبات أن الألف زائدة أو بدل على الاستقراء وتتبع ألفاظ اللغة ، ومن ثم تمكن من أن ينفي عنها أن تكون أصلاً في لفظ لغوي .

العمل على الظاهر :

الأصل في الحكم أن يقوم في أية مسألة من المسائل اعتماداً على ما يوحي به ظاهرها إذا لم تكن إشارة في النص صريحة أو غير صريحة تقتضي صرف هذا النظر عن هذا الظاهر إلى غيره .

وحكم الظاهر عند المتكلمين لا يخرج عن هذه الصورة التي بينتها فهو يقتضي الاعتماد عليالظاهر ، والعمل بمدلوله ، ولا يجوز تركه إلا بتأويل صحيح[٤] . وقد أخذ ابن يعيش بهذا الدليل في بعض المسائل .

---

(١) الاقتراح/ ٦ وانظر الأصول ١/ ٣٧

(٢) الاقتراح / ٦ وانظر الأصول ١/ ٣٧

(٣) شرح المفصل ١٠/ ٥٤ .

(٤) مصادر التشريع/ ٢٣٢ .

قال ابن يعيش : (فلو كانت الألف في «ما» مثلاً أصلها الواو لقالوا : مو ، ولم تقلب كما قالوا : لو وأو ، ولو كانت من الياء لقالوا : مي ، فلما لم تكن زائدة ولا منقلبة حكمنا بأنها أصل ، وهو الظاهر ، ولا يعدل عن الظاهر إلى غيره إلا بدليل)(١) .

وعرض للفظ «منذ» فذكر آراء النحويين فيه من حيث كونه مفرداً أو مركباً ، ثم ساق رأيه في أنه لفظ مفرد لم يتطرق إليه تركيب اعتماداً على ظاهره ، وقال : (والصواب ما ذكرناه من أنها مفردة غير مركبة عملاً بالظاهر)(٢) .

وتعرض للصرف ومنع الاسم منه ومن الجر دفعة واحدة ، ورأى أنه قول بظاهر الحال فكان مما قال : (واختلفوا في منع الصرف ما هو ، فقال قوم : هو عبارة عن منع الاسم من الجر والتنوين دفعة واحدة ، وليس أحدهما تابعاً للآخر إذ كان الفعل لا يدخله جر ولا تنوين وهو قول بظاهر الحال) .

وتناول «لن» بالحديث فعرض رأى النحويين فيها حيث ذهب الفراء إلى أنها لا والنون بدل من الألف ، ورآه خلاف الظاهر ، ثم ساق رأي سيبويه في أنها مفردة غير مركبة فقال : (وكان الفراء يذهب إلى أنها لا والنون فيها بدل من الألف وهو خلاف الظاهر ، ونوع من علم الغيب ، وسيبويه يرى أنها مفردة غير مركبة من شيء عملاً بالظاهر إذ كان لها نظير في الحروف نحو أن ولم وأم .

---

(١) شرح المفصل ٩/ ٦٦ .

(٢) شرح المفصل ٨/ ٤٥ وفي شرح الكافية ٢/ ١١٨ قال الفراء : إنها مركبة مِن مَن وذو . وقال بعض الكوفيين أصل منذ : من إذ ، فركبا .

(٣) شرح المفصل ١/ ٥٨ .

ونحن إذا شاهدنا ظاهراً يكون مثله أصلاً أمضينا الحكم على ما شاهدنا من حاله وإن أمكن أن يكون أمر في باطنه على خلافه . . .)[١] .

وفي عبارته الأخيرة «أمضينا الحكم . . . . وإن أمكن أن يكون أمر في باطنه على خلافه» لم يقل به أحد غيره من العلماء غير أصحاب المذهب الظاهري .

المحذوف له حكم الملفوظ :

وقد ترجم ابن جني لهذا الباب بقوله : «باب في أن المحذوف إذا دلت الدلالةعليه كان في حكم الملفوظ به إلا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع به»[٢] .

وقال ابن جني فيه : (وعلى هذا تتوجه عندنا قراءة حمزة وهي ﴿**اتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ**﴾ ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس . . .)[٣] .

وقال السيوطي في الأشباه والنظائر : «ما حذف للتخفيف كان في حكم المنطوق به» ثم قال : (ذكر هذه القاعدة ابن يعيش في شرح المفصل)[٤] .

ويرى ابن يعيش بناء على هذه القاعدة أن اللفظ إذا حذف وكان

---

(١) شرح المفصل ٨/ ١١٢ ، وانظر مسألة أخرى في ٦/ ٨٧ ، وانظر سيبويه ١/ ٤٠٧ .
(٢) الخصائص ١/ ٢٨٤ .
(٣) الخصائص ١/ ٢٨٥ وانظر الكامل ٣/ ٣٩ .
(٤) الأشباه والنظائر ١/ ٢٧٤ .

عليه دليل وهو مراد كان في حكم الملفوظ، ففي معرض حديثه في قول الشاعر:

بكر العواذل في الصبو ح يلمنني وألومهنَّهْ
ويقلن شيب قد علا ك وقد كبرت فقلت إنهْ

قال ابن يعيش: (أي نعم قد علاني الشيب، فهذه الأشياء قد يكتفى بها في الجواب فيقال: أقام زيد؟ فيقال في جوابه: نعم، أي قد قام، فنعم قد أفادت الجملة بعدها إلا أنها قد حذفت لدلالة الجملة المستفهم عنها قبلها، واللفظ إذا حذف وكان عليه دليل وهو مراد في الحكم كان في حكم الملفوظ)[1].

وعرض في باب التصغير للفظ «أحوى» ورأى أن أصلها من الواو كالقوة ولما وقعت رابعة قلبت ياء مثل أغزيت، ولما جاءت متحركة مفتوحاً ما قبلها ألفاً، فإذا انتقلنا إلى تصغيرها أصبحت «أحي» وهذا المذهب عرف به سيبويه. وقد اجتمع في الكلمة ثلاث ياءات: الأولى هي الواو التي هي عين الفعل وقد قلبت ياء، والثانية الياء المبدلة من لام الكلمة، والثالثة ياء التصغير، ولما كان ليس بالإمكان جمع ثلاث ياءات دفعة واحدة أسقطنا الأخيرة، وعلق ابن يعيش على هذا بقوله: (ولم يعتد بالنقص لأن ما حذف للتخفيف كان في حكم المنطوق به)[2].

---

(١) شرح المفصل ٨/ ٦ البيتان لعبد الله بن قيس الرقيات.

(٢) شرح المفصل ٥/ ١٢٦ وقد ذكر سيبويه في تصغير «أحوى» وصرفه ثلاثة آراء: الأول رأي عيسى فقد كان يراها مصغرة مصروفة «أحي» ولم يرض هذا الرأي، والثاني رأي أبي عمرو حيث كان يراها مصغرة مصروفة «أحَيٍ» مكسورة الآخر، وقد رده، والثالث رأي يونس «أحيُّ» غير مصروفة وقال: وهو القياس والصواب/ سيبويه ٢/ ١٣٣.

خلع الأدلة :

عرض لهذا الباب ابن جني في الخصائص[1] وقد علق على هذا الباب المحقق فقال : (يراد بالأدلة أعلام المعاني في العربية فالهمزة دليل الاستفهام ، وإن دليل الشرط وهكذا ، ويراد بالمعاني التي تحدث في الكلام من خبر واستخبار ونحو ذلك ، وأكثر ما يوضع لها الحروف والأدوات ، فلا يعني اسماء الأجناس ، وخلع الأدلة تجريدها من المعاني المعروفة لها والمتبادرة فيها وإرادة معان أخر لها ، أو تجريدها من بعض معانيها)[2] . وضرب ابن جني مثلاً لذلك حكاية يونس قول بعض العرب «ضرب من منا» أي إنسان إنساناً أو رجل رجلاً ، ثم علق على ذلك بقوله : (أفلا تراه كيف جرد مَنْ من الاستفهام ولذلك أعربها)[3] . وقد أخذ ابن يعيش بهذا الدليل في بيت علقمة :

أم هل كبير بكى لم يقض عبرته　　　إثر الأحبة يوم البين مشكوم

قال ابن يعيش : (فقد اعتقد خلع الاستفهام من هل ولولا ذلك لم يجمع بين استفهامين وهي أم وهل ، وإنما حكمنا على خلع دليل الاستفهام من هل دون أم لأن هل قد استعمل في غير استفهام نحو «هل أتى على الإنسان حين من الدهر» أي : قد أتى ، ونحو قوله : «هل جزاء الإحسان إلا الإحسان» والمراد النفي ، أي ما جزاء الإحسان إلا الإحسان فكان اعتقاد نزع الاستفهام منها أسهل من اعتقاد نزعه من أم .

---

(١) الخصائص ٢/ ١٧٩ .

(٢) الخصائص ٢/ ١٧٩ .

(٣) الخصائص ٢/ ١٧٩ .

فأما قول الشاعر :

أم كيف ينفع ما تعطي العلوق به   رئمان أنف إذا ما ضن باللبن(١)

أحسن الأقبحين(٢) :

قال ابن جني : (اعلم أن هذا موضع من مواضع الضرورة المميّلة ، وذلك أن تحضرك الحال ضرورتين لا بد من ارتكاب إحداهما فينبغي حينئذ أن تحمل الأمر على أقربهما وأقلهما فحشا ، وذلك كواو «ورنتل» أنت فيها بين ضرورتين : إحداهما : أن تدعى كونها أصلاً في ذوات الأربعة غير مكررة ، والواو لا توجد في ذوات الأربعة إلا مع التكرير نحو الوصوصة والوحوحة وضوضيت وقوقيت . والأخرى : أن تجعلها زائدة أولاً والواو لا تزداد أولاً فإذا كان كذلك كان أن تجعلها أصلاً أولى من أن تجلعها زائدة . . .)(٣) .

وأخذ ابن يعيش بهذا الدليل فقال : (وأما قولهم : «مالك وزيداً ، وما شأنك وعمراً» فهو نصب أيضاً ، وإنما نصبوا هنا لأنه شريك الكاف في المعنى ، ولا يصح عطفه عليها إلا بإعادة الخافض لأن الكاف ضمير مخفوض ،والعطف على الضمير المخفوض لا يصح إلا بإعادة

---

(١) شرح المفصل ٤/ ١٨ـ١٩ والبيت لأفنون التغلبي وفي الخصائص : (وينبغي أن يكون ذلك الحرف أم دون كيف حتى كأنه قال : بل كيف ينفع ، فجعلها بمنزلة بل في الترك والتحول) ٢/ ١٨٤ وانظر أمثلة أخرى في الأشباه والنظائر ١/ ١٩٧ .

(٢) انظر الأشباه والنظائر ١/ ١٧٨ـ١٧٩ .

(٣) الخصائص ١/ ٢١٢ ، ٢١٣ .

الخافض[1] ، لم يجز رفعه بالعطف على الشأن لأنه ليس شريكاً للشأن لأنه لم يرد أن يجمع بينهما ، وإنما المراد ما شأنك وشأن عمرو .

وقال سيبويه : فإن أراد ذلك كان ملغزاً يعني إن أراد ما شأنك وشأن عمرو ، وكان خلاف المفهوم من اللفظ ، فيكون المتكلم ملغزاً ، فلما لم يجز خفضه ولا رفعه حمل الكل عليالمعنى ، وجعل ما شأنك ومالك بمنزلة ما تصنع ، فصار كأنك قلت : ما صنعت وزيدا ولزم النصب ههنا لأنه قد كان فيما يمكن العطف فيه جائزاً نحو قولك : ما شأن عبد الله وزيداً؟ وما لزيد وأخاه؟ فصار هنا لازما ، وهو من قبيل أحسن الأقبحين ، لأن الإضمار والحمل على المعنى فيه ضعف مع جوازه ، والعطف على المضمر المخفوض ممتنع)[2] .

وفي موضع آخر يقول ابن يعيش : (إنما لزم النصب في المستثنى إذا تقدم لأنه قبل تقدم المستثنى كان فيه وجهان : البدل والنصب ،

---

(١) مر فيما سبق في الفصل الأول من الباب الثالث أنه قبل قراءة حمزة في قوله تعالى : ﴿**اتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام**﴾ بالجر عطفاً على الضمير المجرور من غير إعادة حرف الجر .

(٢) شرح المفصل ٢/ ٥٠ وانظر شرح المفصل ٣/ ٧٧ وقال سيبويه : (. . . . قولك ما لك وما شأنك وعمراً فإنما حد الكلام ههنا ما شأنك وشأن عمرو فإن حملت الكلام على الكاف المضمرة فهو قبيح) ١/ ١٥٥ . وفي موضع آخر يقول سيبويه : (وإن حملته على الشأن لم يجز لأن الشأن ليس يلتبس بعبد الله وإنما يلتبس به الرجل المضمر في الشأن فلما كان قبيحاً جملوه عليالفعل فقالوا : ما شأنك وزيداً أي ما شأنك وتناولك زيدا ويدلك أيضاً على قبحه إذا حمل عليالشأن أنك لو قلت ما شأنك وما عبد الله لم يكن كحسن ما جرم؟ وما ذاك السويق؟ لأنك توهم أن الشأن هو الذي يلتبس بزيد ويلتبس شأن الرجل بشأن زيد ، ومن أراد ذلك فهو ملغز تارك لكلام الناس الذي يسبق إلى أفئدتهم)١/ ١٥٥-١٥٦ .

فالبدل هو الوجه المختار . . . والنصب جائز على أصل الباب ، فلما قدمته امتنع البدل الذي هو الوجه الراجح لأن البدل لا يتقدم المبدل منه حيث كان من التوابع كالنعت والتأكيد وليس قبله ما يكون بدلاً منه فتعين النصب الذي هو المرجح للضرورة ، ومن النحويين من يسميه أحسن القبيحين)(١) .

وقد ضرب ابن يعيش مثالاً آخر نظيراً لهذه المسألة وهو صفة النكرة إذا تقدمت نحو «فيها قائماً رجل»(٢) .

الحكم يقف بين الحكمين :

جاء في ترجمة هذا الباب في الخصائص (هذا فصل موجود في العربية لفظاً وقد أعطته مقاداً عليه وقياساً ، وذلك نحو كسرة ما قبل ياء المتكلم في نحو غلامي وصاحبي ، فهذه الحركة لا إعراب ولا بناء)(٣) .

وعرض للمسألة نفسها ابن يعيش ، واستضعف هذا الحكم من ابن جني ، ولم يقبله وقد ساق الرجل رأيين فيها :

الأول : يرى أن الكسرة حركة بناء في هذا الموضع وليست إعراباً لأنها لم تحدث بعامل ولد بسبب علة وهي وقوع ياء النفس بعدها .

الثاني : يرى أنها ليست حركة بناء ولا إعراب .

ولم يصرح ابن يعيش بأن الرأي الثاني لابن جني ، ولكنه ساقه

---

(١) شرح المفصل ٢/ ٧٩ ، وانظر الخصائص ٣/ ٨٥ وجاء في التصريح (والكوفيون والبغداديون يجيزون في المستثنى إذا تقدم عليالمستثنى منه غير النصب وهو في المسبوق بالنفي فيقول : ما قام إلا زيد أحد)١/ ٣٥٥ .

(٢) شرح المفصل ٢/ ٧٩ ، وانظر هذه المسألة في الأصول لابن السراج ٢/ ٢٥٦ .

(٣) الخصائص ٢/ ٣٥٦ ، وانظر ٣/ ٥٧ .

وبين ضعفه ، ورأى أن هذه الحركة لها حكم بين الحكمين ، ثم قال : (والأول من الرأيين أقيس)(١) .

وعرض في موضع آخر للفعل الماضي فقسم الأفعال إلى ثلاث مراتب ، وجعل أولها المضارع وحقه الإعراب ، وآخرها الأمر فبقي على أصله من البناء ، ومقتضى القياس السكون ، ووقع الماضي وسطاً بينهما فنقص عن المضارع ، وزاد عن الأمر ، ففيه بعض ما في المضارع من وقوعه موقع الاسم خبراً نحو زيد قام ، وصفة وفي الجزاء .

قال ابن يعيش : (فلما كان فيه ما ذكرنا من المضارعة للأسماء والأفعال المضارعة ميز بالحركة على فعل الأمر لفضله عليه إذ كان المتحرك أمكن من الساكن ، ولم يعرب كالمضارع لقصوره عن مرتبته ، فصار له حكم بين حكم المضارع وحكم الأمر)(٢) .

الشيء إذا أشبه الشيء أُعطي حكماً من أحكامه على حسب قوة الشبه :

قال ابن يعيش : (والشيء إذا أشبه الشيء أعطي حكماً من أحكامه على حسب قوة الشبه ، وليس كل شبه بين شيئين يوجب حكمه ، فكلما كان الشبه أخص كان أقوى ، وكلما كان أعم كان أضعف .

---

(١) شرح المفصل ٣/ ٣٢ وجاء في شرح الأشموني قوله : (في المضاف إلى ياء المتكلم أربعة مذاهب أحدها : أنه معرب بحركات مقدرة في الأحوال الثلاثة وهو مذهب الجمهور ، والثاني : أنه معرب في الرفع والنصب بحركة مقدرة ، وفي الجر بكسرة ظاهرة ، واختاره في التسهيل ، والثالث : أنه مبني وإليه ذهب الجرجاني وابن الخشاب . والرابع : إنه لا معرب ولا مبني وإليه ذهب ابن جني ، وكلا هذين المذهبين بيِّن الضعف) ١/ ٥٤١ .

(٢) شرح المفصل ٧/ ٤ .

فالشبه الأعم كشبه الفعل بالاسم من جهة أنه يدل على معنى ، فهذا لا يوجب حكماً لأنه عام في كل اسم وفعل وليس كذلك الشبه من جهة أنه ثان باجتماع السببين فيه ، لأن هذا يختص نوعاً من الأسماء دون سائرها)[1] .

وضرب ابن يعيش أمثلة على ذلك في مواضع متفرقة من الكتاب ، من ذلك الصفة المشبهة ، فقد رأى ابن يعيش أن الشيء يوصف بفعل غيره إذا كانت بينهما وصلة في اللفظ بضمير يرجع إليالموصوف ، ورأى أن الصفة المشبهة باسم الفاعل تكون دونه في المرتبة لأن المشبه بالشيء أضعف منه في ذلك الباب الذي وقع فيه الشبه[2] . قال ابن يعيش : (وهذه الصفات مشبهة باسم الفاعل ، والمشبه بالشيء يكون دون ذلك الشيء في الحكم)[3] .

ويرى ابن يعيش في موضع آخر أن العرب كثيراً ما يشبهون الشيء بالشيء فيحملونه عليه إذا كانت بينهما موافقة في شيء وإن اختلفا في جهات أخرى[4] .

وفي حديثه عن ما النافية رأى أنها نائبة عن الفعل أنفي ، ثم ذكر أن الشيء إنما يعطى حكماً بالمشبه إذا أشبهه في معناه أما إذا أشبهه في معنى هو له أو يساويه فيه فلا[5] .

---

(١) شرح المفصل ٧/ ٤ .
(٢) شرح المفصل ١/ ٥٨ ، وانظر مغني اللبيب/ ٧٥١ ، والأشباه والنظائر ١/ ٢١٢ .
(٣) شرح المفصل ٦/ ٨٢ .
(٤) شرح المفصل ٧/ ١١٦
(٥) شرح المفصل ٦/ ١٠٨ .

وقد تناول في بحث المنادى العلاقة بين المنادى المضاف والشبيه بالمضاف فرأى وجه الشبه في ثلاثة أمور منها : أن الأول عامل في الثاني كما كان المضاف عاملاً في المضاف إليه ، وإذا قيل إن المضاف عامل في المضاف إليه الجر وهذا عمل النصب أو الرفع كان الجواب أن الشيء إذا أشبه الشيء من جهة فلابد من أن يفارقه من جهات أخرى ، ولولا تلك المفارقة لكان إياه فلم تكن المفارقة قادحة في الشبه)[1] .

---

(١) شرح المفصل ١/١٢٧ .

الفصل الثاني

العلة

كانت العلل في بادئ الأمر غير واضحة المعالم في النصوص التي خلفوها لنا على الطرز الذي عرفت به فيما بعد عند المتأخرين، وكان الناس يدركونها من سياق الكلام بفطرتهم[1]، وكان عملهم وليد قرائحهم، وكانت تعتمد فيما تعتمد على الشواهد الكثيرة والحس السليم والفطرة، ولم يكن للفلسفة وقواعدها ومذاهبها أثر فيها أو علاقة بها من قريب أو بعيد.

ذكر السيوطي في الاقتراح أن بعض الناس سأل الخليل عن العلل التي يعتل بها في النحو أهي مأخوذة عن العرب أم له الفضل في صياغتها وحوكها على الشكل الذي ظهرت به منه فكان رده:

(إن العرب نطقت بها على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقامت في عقولها علله وإن لم ينقل ذلك عنها)[2] فلم يكن ذلك عن اجتهاد من السابقين أتعبوا أنفسهم به، أو استنباط شقوا في سبيل التوصل إليه.

وذهب ابن جني مذهباً قريباً من هذا فهو بعد أن ساق «باب في تخصيص العلل في الخصائص» أمثلة لما ذهب إليه وفصل القول فيها فقال:

---

(١) مدرسة البصرة / ٢٦٣.

(٢) الاقتراح / ٥٧ وانظر أيضاً علل النحو للزجاجي / ٦٥-٦٦.

(واعلم أن هذه المواضيع التي ضممتها وعقدت العلة على مجموعها قد أرادها أصحابنا وعنوها وإن لم يكونوا جاؤوا بها مقدمة محروسة فإنهم لها أرادوا ، وإياها نووا ، ألا ترى أنهم إذا استرسلوا في وصف العلة وتحديدها قالوا : إن علة شدّ ومدّ ونحو ذلك في الادغام إنما هي اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد . .)[١] .

وكان لعبدالله بن إسحاق الفضل الأول في أن كان أول من علل النحو[٢] ، وذهب إلى مثل ذلك ابن الأنباري[٣] وذكر ابن سلام أنه (أول من بعج النحو ومد القياس)[٤] وبهذا فقد مهد ابن إسحاق السبيل لمن أتى بعده لدراسة العلة دراسة وافية ، والتوسع في البحث فيها حيث استفاضت ملاحظة العلل وزادت أنواعها وتفريعاتها ، ووصلت إلى ما نعرفه اليوم من أنواع .

وقد وضع الخليل الكثير من علل النحو[٥] وللخليل الفضل الذي لا ينكر على العربية وأهلها ـ ورأى بعض الدارسين أنها تعليلات قريبة من روح اللغة ، وهوملتزم موافقة الإعراب للمعنى ، ومن ثمّ لم يكن لنحوي أن يجيز وجوها من الإعراب متعددة دون مراعاة المعنى ، وكانت علله تبدو على صورة أقرب إلى الجزم والتقرير ومع هذا هي بعيدة عن الخيال والافتراض[٦] .

---

(١) الخصائص ١/ ١٤٤ .

(٢) طبقات النحويين واللغويين / ٢٥ .

(٣) نزهة الألبا/ ٢٣ .

(٤) طبقات الشعراء / ٦ .

(٥) نزهة الألبا/ ٢٥

(٦) النحو العربي د .مازن المبارك/ ٥٧ ـ ٥٨ .

وجاء بعد الخليل تلميذه سيبويه وكان بارا به ، وفيا لأسلوبه في البحث والتعليل ، فقد نهج نهجه في تعليلاته ، وكان ذكياً في استخراج العلل[1] ، وتتبع العلل عنده في كتابه ظاهر في ملاحقته أستاذه الخليل بالكثير من الأسئلة .

وهو يعتمد في استنباط العلل على ما وقر في نفسه وعلق في ذهنه من سلامة ذوق العرب ورهافة حسهم ، وحبهم للتخفيف من الثقيل ، وكان يذكر العلل دون أن يشير إلى أنه يعلل أوينبه على ذلك صراحة كما فعل النحاة من بعده[2] .

وجاء بعده ابن جني فاهتم بالعلة اهتماماً بالغاً في كتابه الخصائص ، حيث ساق فيه أبواباً تناولت العلة من نواح متعددة ، وجوانب مختلفة ، وزاد على ذلك أنه رأى أن العلة في النحو أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين ، وهو يقول :

(اعلم أن علل النحويين .. أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين ، وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس ، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس ، وليس كذلك حديث الفقه ، وذلك أنها إنما هي أعلام وإمارات لوقوع الأحكام ، ووجوه الحكمة فيها خفية عنا غير بادية الصفحة لنا بخلاف النحو فإنه كله أو غالبه مما تدرك علته وتظهر حكمته . . . .)[3] .

ومن الأبواب التي تعرض فيها للعلة في كتابه الخصائص :

---

(١) المصدر السابق ٦٤ .

(٢) المصدر السابق / ٦٥-٦٦ .

(٣) الخصائص ١/ ٤٨ وانظر الاقتراح ٤٦/ ٤٧ .

١ - باب ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية [١] .
٢ - باب تخصيص العلل [٢] .
٣ - الفرق بين العلة الموجبة والعلة المجوزة [٣] .
٤ - تعارض العلل [٤] .
٥ - يشترط في العلة التعدية[٥] .
٦ - العلة وعلة العلة[٦] .
٧ - حكم المعلول بعلتين[٧] .
٨ - إدراج العلة واختصارها[٨] .
٩ - دور الاعتلال[٩] .

كان ابن جني يعتقد أن أستاذه الفارسي قد قطع شوطاً بعيد المدى في التعليل ، وكان طويل الباع فيه ، عظيم القدر في معرفة وجوهه في الكلام ، يقول : (خطر له وانتزع من علل النحو ثلث ما وقع لسائر النحويين)[١٠] . .

وغزت فيما بعد النزعة المنطقية الفكر العربي غزوة مستنكرة فأخذ بها ، ودخلت في علوم العربية وآدابها ، والدليل على ذلك القياس وما ينطوي عليه من تقسيمات ، وبهذا فقد كان للاتجاهات الفلسفية أثرها في بحوث العلة وتتبعها ، ويكفي أن ننظر في العلل التي اعتل بها

(١) الخصائص ١/ ٤٨ .
(٢) الخصائص ١/ ٤٤ .
(٣) الخصائص ١/ ١٧٣
(٤) الخصائص ١/ ١٨١ .
(٥) الخصائص ١/ ١٤٤
(٦) الخصائص ١/ , ١٨١
(٧) الخصائص ١/ ١٦٦
(٨) الخصائص ١/ ١٨٣ .
(٩) الخصائص ١/ ١٦٩
(١٠) النحو العربي ـ مازن مبارك ١٢١ .

الزجاجي لنرى أثراً من آثار النظرة الفلسفية المسيطرة في النحو لا سبيل إلى نكرانها[1] .

وبذلك فقد حمّل النحاة قواعد النحو من العلل فوق ما تحتمل ، وأسرفوا في طلبها كثيراً فتجاوزوا بها الحد الذي كان ينبغي أن تقف عنده[2] ، فخرجت عن البساطة والعفوية اللتين عهدت بها في بداية نشأتها وتبويبها .

ولم يكن ابن يعيش مقصراً عن غيره في هذا المجال ، ولم يكن مقلاً في الحديث عن العلة بل اهتم بها كما اهتم غيره ، ومن العلل التي تعرض لها في شرحها ما أسوقه على النحو التالي :

أنواع العلل :

أمن اللبس : من المألوف في الحديث أو الكتابة أن يتجنب المرء الإلباس في كلامه ، ويحاول الابتعاد عنه قدر المستطاع ؛ لأنه يؤدي إلى اضطراب العبارة ، وضلال في فهمها ، ووجوده في سياق النص يؤدي إلى انعدام الغاية منه والفائدة المقصودة من سياقه ، وقد تنبه العرب إلى ذلك فابتعدوا عنه ، وأزالوا الأسباب التي تؤدي إليه وتوقع فيه ، يقول ابن يعيش في «يا أبت يا أمت» :

(ولا تدخل هذه التاء عوضاً فيما كان له مؤنث من لفظه ، لو قلت يا خالي ويا عمي يا خالة يا عمة لم يجز لأنه كان يلتبس بالمؤنث ، فأما

---

(١) النحو العربي ـ مبارك / ١١٣ .
(٢) مدرسة البصرة / ٢٨٣ .

دخول التاء على الأم فلا إشكال فيه لأنها مؤنثة ، أما دخولها على الأب فلمعنى المبالغة من نحو راوية وعلامة[١] .

وفي بحث التمييز عرض لقولنا : ويحه رجلاً ، ولله دره فارساً ، وحسبك به ناصراً ، فقال : (. . . والتقدير ويحه من رجل ، ولله دره من فارس ، وحسبك به من ناصر ، فإن قيل كيف جاز دخول من ههنا على النكرة المنصوبة مع بقائها على إفرادها فقلت من رجل ومن فارس ومن ناصر ، وحسن ذلك وأنت لا تقول : هو أفره منك من عبد ، ولا عندي عشرون من درهم ، بل ترده عند ظهور من إلى الجمع نحوه : من العبيد ومن الدراهم؟ فالجواب : أن هذا الموضع ربما التبس فيه التمييز بالحال فأتوا بمن لتخلصه للتمييز ، ألا ترى أنك إذا قلت ويحه رجلاً ولله دره فارساً ، وحسبك ناصراً ، جاز أن تعني في هذه الحال . فلما كان قد يقع فيه لبس مشتبهين فصل بينهما بدخول من)[٢] .

على أن ابن يعيش يرى أنه إذا وجدت قرينة تدل على المراد من النص فإن الإلباس إن وجد لا يكون له بأس يخشى منه على النص ، ولا قدرة يحسب حسابها في إبطال المراد منه ، والغاية فيه ، والتضليل في الحكم عليه ، ومن ثم فلك أن تمضي فيه دون مبالاة بالإلباس .

قال ابن يعيش : (وتقول في تحقير محمود حميد بحذف الميم

---

(١) شرح المفصل ٢/ ١١ ـ ١٢ . وانظر الأشباه والنظائر ١/ ٢٧١ .

(٢) شرح المفصل ٢/ ٧٣ ، والأشباه والنظائر ١/ ٢٧٢ ، وانظر مثالاً آخر في بحث المضمرات ٢/ ٨٤ .

والواو لأنهما زائدتان ، ولا تبالي الإلباس ثقة بالقرائن . . . وهذا ما يسميه النحويون تصغير الترخيم[1]) .

المجاورة :

المجاورة توجب أحكاماً كثيرة ، فالعرب كثيراً ما يعطون الشيء حكم ما يجاوره ، وأجروا كثيراً من أحكام المجاور على المجاور له في أشياء يخالف فيها الثاني الأول في المعنى[2] ، ومن ثم كانت المجاورة هي العلة في هذا الحكم ، وقد عقد ابن جني في الخصائص باباً لذلك ، ورأى أنها في كلامهم على ضربين تجاور الألفاظ وتجاور الأحوال وفصل فيهما[3] ، وعرض للمجاورة ابن هشام في المغني في القاعدة الثانية وساق أمثلة عليها منها «هذا جحر ضبٍ خربٍ ، بالجر»[4] .

وفي هذا يقول ابن يعيش : (وهم كثيراً ما يعطون الجار حكم مجاوره ، ألا ترى أنهم قالوا صيم وقيم في صوم وقوم ، فقلبوا الواو ياء على حد قلبها في عصي ودلي ، ونظائر ذلك كثيرة)[5] .

---

(١) شرح المفصل ٥/ ١٣٧ انظر التصريح على التوضيح ٢/ ٣٢٣ ، وانظر شرح ابن عقيل ٤/ ١٤٩

(٢) الأشباه والنظائر ١/ ١٤٩ .

(٣) الخصائص ٣/ ٢١٨ ، وانظر الأشباه والنظائر ١م١٤٧ـ١٤٨ . تجاور الألفاظ : في المتصل مجاورة العين للام بحملها على حكمها صوّم وصيم . المنفصل هذا جحر ضب خرب ، تجاور الأحوال لما شكرني زرته أتبع الثاني الأول وأنه ليس في وقته .

(٤) مغني اللبيبَ ٢/ ٧٦٠

(٥) شرح المفصل ٥/ ١١٧ ، وانظر سيبويه ٢/ ٣٧٠ ، والخصائص ٣/ ٢١٩ ، وانظر مثالا آخر في شرح المفصل ٥/ ٨٣ .

وعرض للقاعدة ذاتها في موضع آخر فقال :

(ومما يدل على رعايتهم جانب القرب والمجاورة أنهم قالوا : هذا جحر ضب خربٍ ، وماء شن باردٍ فأتبعوا الأوصاف إعراب ما قبلها وإن لم يكن المعنى عليه . . . ، ومن الدليل على مراعاة القرب والمجاورة قولهم : خَشَّنْت بصدره وصدر زيد فأجازوا في المعطوف وجهين : أجودهما الخفض ، فاختير الخفض ههنا حملاً علىالباء وإن كانت زائدة في حكم الساقط للقرب والمجاورة . . . .)[1] .

التنبيه على الأصل :

وقد يكون الأصل مهملاً مات ذكره ، وانقطع خبره ، وانصرف الناس عنه باعتباره في حكم الساقط ، ويطيب لبعض الناس أن يذكِّر به ، وبما كان من أمره ، إما عن تعمد لهذا الأمر أو في سياق ضرورة أحوجته إليه ، وهذا ما يسمى بالتنبيه على الأصل .

وتحدث ابن يعيش عن ثبة وما شابهها فرأى أنه إذا أريد جمع شيء من ذلك كان بالألف والتاء تحوقلات وثبات ، ولم يكسروها لأنها أسماء حذفت لاماتها للتخفيف ، وصارت تاء التأنيث كالعوض من المحذوف ، ولم يكسروها على بناء يرد المحذوف فيكون ذلك نقضاً للغرض وتراجعاً عما اعتزموه فيها ، وقد رُدَّ المحذوف في شيء منها تنبيها على الأصل نحو سنة وسنوات[2] .

وقد يقع الشذوذ في بعض المواضع من أجل التنبيه على الأصل

---

(١) شرح المفصل ١/ ٧٩ ، وانظر سيبويه ١/ ٣٧ .

(٢) شرح المفصل ٥/ ٣٧ .

مثل فوج وسوق ، فقد شذّ كل منهما عن المعروف في مثله عن حالة الجمع للتنبيه على أن ذلك هو الباب[1] . ورأى في موضع آخر أن «فَعْل» يجمع في القلة على أَفْعُل ، وفي الكثير على فعال وفعول نحو كلاب وفلوس ، وأما المعتل العين فإنه إذا أريد به أدنَى العدد جمع على أفعال نحو ثوب وأثواب ، وشذت ألفاظ فجاءت على القياس المرفوض نحو أقوس وأثوب وأعين ، جاؤوا بها على أفعل منبهة على أنه الأصل[2] .

وقد يخرج اللفظ عن قرائنه ليكون منبهة على أصل مهمل فهو بذلك سبيل للدلالة عليه ، قال ابن يعيش : (وقد شذ القصوى وكان القياس القصيا ، كما قالوا الدنيا ، ولا ينكر أن يشذ من هذا شيء لأن أصله الصفة ، فجاز أن

يخرج بعض ذلك على الأصل فيكون منبهة على أن أصله الصفة ، وقد قالوا حُزْوى وهو اسم مكان والأعلام قد يكثر فيها الخروج على الأصل نحو مكوزة)[3] .

---

(١) شرح المفصل ٥/ ٣٥ ، وقال سيبويه : (قالو فوج وفؤوج .. وهذا لا يكاد يكون في الأسماء ولكن في المصادر) الكتاب ٢/ ١٨٥ .

(٢) شوح المفصل ٥/ ٣٤ وفي التصريح على التوضيح : (وشذ قياساً وسماعاً أثوب جمع ثوب) ـ ٢/ ٣٠١ وقال سيبويه : (وقد قال بعضهم .. حين أراد بناء أدنى العدد أفعل فجاء به على الأصل وذلك قيل قالوا : قوس وأقوس) ٢/ ١٨٥ وانظر الأشموني ٢/ ٤٢٧ .

(٣) شرح المفصل ١٠/ ١١٢ . حُزوى/ موضع بنجد في ديار تميم وقال الأزهري جبل من الدهناء مررت به ، وقال محمد بن إدريس بن أبي حفصة حُزْوى باليمامة وهي نخل بحذاء قرية بني سدسوس وقال في موضع آخر حزوى من الدهناء معجم البلدان ٢/ ٢٥٥ ، معجم متن اللغة ٢/ ٨٢ حُزوى موضع كثر ذكره في الشعر القديم النسبة إليه حُزاويّ .

الاستغناء[٣] :

والعرب قد يستغنون بالشيء عن غيره فيقوم مقامه، ويؤدي مؤداه، وقد عرض لذلك ابن يعيش في جمع شفة على شفاه، وشاه على شياه، ورأى أنها لا تجمع بالواو والنون ولا بالألف والتاء إذا أراد أدنى العدد، كأنهم استغنوا بشفاه وشياه عن أدنى العدد وإن كانت من أبنية الكثرة، كما استغنوا بجروح عن أجراح[١] وقال ابن يعيش في معرض حديثه عن الجمع : (والجموع قد يقع بعضها موقع بعض ويستغنى ببعضها عن بعض، ألا ترى أنهم قالوا : رسن وأرسان، وقلم وأقلام واستغنوا بهذا الجمع عن جمع الكثرة)[٢] .

وقال في موضع ثالث : (ولم يقولوا أغلمة كأنهم استغنوا عنه بغلمة)[٣] .

نقض الغرض[٤]

وقد بين ذلك ابن يعيش في حديثه عن مئة وثبة وبرة فرأى أنه إذا أريد جمع شيء من ذلك فإن الجمع يجيء بالألف والتاء، والسبب أنها أسماء مؤنثة بالتاء، ومن الطبيعي أن يكون حكمها في الجمع حكم

---

(٣) انظر الأشباه والنظائر ١/ ٥١ وانظر الاستغناء عند سيبويه ١/ ٨ و٢/ ١٩٠ ـ ١٨٢ .

(١) شرح المفصل ٥/ ٨٢ وعند سيبويه : (وقالوا جرح وجروح ولم يقولوا أجراح) ٢/ ١٨٠، وانظر المقتضب ٢/ ١٦٠، وفي الصحاح/ جرح : (ولم يقولوا أجراح إلا ما جاء في شعر) .

(٢) شرح المفصل ٥/ ١١ .

(٣) شرح المفصل ٥/ ٤١ .

(٤) انظر نقض الغرض في الأشباه والنظائر ١/ ٢٨١ .

قصعة وجفنة ، ولم يكسروها لأنها أسماء حذفت لاماتها من أجل التخفيف ، ومن ثم صارت تاء التأنيث كأنها عوض من المحذوف ، ولم يكسروها على بناء يرد المحذوف لئلا يكون ذلك تراجعاً عما اعتزموه فيها ، ونقضاً للغرض ؛ لذلك جاء جمعها بالألف والتاء[1] .

وتناول تصغير «سفرجل وعنكبوت» فذكر أن عنكبوت يصغر على «عنيكيب» وقال : (إن التعويض خير لما لحقه من الإيهام بالحذف مع الوفاء ببناء المصغر وعدم الخروج عنه ، وترك التعويض جائز ؛ لأن الحذف إنما كان لضرب من التخفيف ، وفي التعويض نقض لهذا الغرض[2] .

التوسع في اللغة[3] :

وعلى الرغم من سعة اللغة واتساع مذاهبها وغنى مفرداتها وتعدد أساليب البيان فيها فإن أجدادنا كانوا يجدون أنفسهم في ضيق من أمرها أحياناً ، فيحسون بالحاجة إلى الزيادة فيها ، لتكون أوسع مما هي عليه وأقدر على التعبير عما يجيش في نفوسهم مما هو بين أيديهم قال ابن يعيش :

---

(١) شرح المفصل ٥/ ٣٧ .

(٢) شرح المفصل ٥/ ١٣١ وبين سيبويه أن سفرجل وفرزدق يصغران على سفيرج وفريزد وقال : (وإن شئت ألحقت في كل اسم منها ياء قبل آخره عوضاً) ٢/ ١٠٦ .وقال الخليل : (لو كنت محقراً هذه الأسماء لا أحذف منها شيئاً كما قال بعض النحويين لقلت سفيرجل كما ترى حتى يصير بزنة دنينير فهذا أقرب وإن لم يكن من كلام العرب) ـ سيبويه ٢/ ١٠٧ .

(٣) انظر الاتساع في الأشباه والنظائر ١/ ١٤ .

(قال أبو عمرو وكل العرب تقول حمراوان ، وربما قالوا حمراءان فلم يقلبوها تشبيها بهمزة علباء من حيث هما زائدان حكى ذلك محمد ابن يزيد عن أبي عثمان[1] .

والقلب في علباء أقوى منه في كساء [2] ، والقلب في كساء أقوى منه في قراء ووضاء ، والداعي لهم إلى هذه الإلحاقات والحمل حاجتهم إلى التوسع في اللغة)[3] .

ويقول في بحث التعجب :

(فإن قيل فما وجه استعمال التعجب على لفظ الأمر وإدخال الباء معه؟ قيل : أرادوا بذلك التوسع في العبارة والمبالغة في المعنى ، أما التوسع فظاهر لأن تأدية المعنى بلفظين أوسع من قصره على لفظ واحد . . .)[4] .

وفي بحث حروف الإضافة قال معلقاً على الحرف «في» :

(أما «في» فمعناها الظرفية والوعاء نحو قولك : الماء في الكأس وفلان في البيت إنما المراد أن البيت قد حواه وكذلك الكأس وكذلك زيد في أرضه ، والركض في الميدان هذا هو الأصل فيها وقد يتسع فيها

---

(١) قال المبرد في المقتضب : (وإن كان الممدود إنما مدته للتأنيث لم يكن في التثنية إلا بالواو نحو قولك : حمراوان) ٣/ ٣٩ . وقال في موضع آخر : (فإن كانت الهمزة للتأنيث لم يكن إلا بالواو ونحو حمراوان وحمراوي) المقتضب ٣/ ٨٧ .

(٢) قال سيبويه : (علباوان أكثر من قولك كساوان في كلام العرب لشبهه بحمراء)٢/ ٩٥ . وانظر الأشموني ٢/ ٤١٦ .

(٣) شرح المفصل ٤/ ١٥١ .

(٤) شرح المفصل ٧/ ١٤٨ .

فيقال : في فلان عيب ، وفي يدي دار ، جعلت الرجل مكاناً للعيب يحتويه مجازاً أو تشبيهاً ، ألا ترى أن الرجل ليس مكاناً للعيب في الحقيقة ، ولا اليد مكاناً للدار . . .)[1] . وفي مكان آخر يقول : (والظروف يتسع فيها)[2] .

الخفة :

الخفة مستحبة في كل أمر ومرغوب بها في كل عمل فمابالك بها في الحديث والكلام واللغة؟ فقد كانوا يسعون وراء الخفة ويطلبونها وخاصة فيما يكثر دورانه على ألسنتهم ويحتاجونه بكثرة ، لتمضي حركة اللسان به ، فلا يكون مستثقلا مكروهاً من النفس فيؤدي إلى النفور منه يقول ابن يعيش : (واستعملوا الألف في التثنية دون الجمع لوجهين : أحدهما أن ما قبل الياء في التثنية مفتوح مشاكل للألف ، والوجه الثاني : إن التثنية أكثر من الجمع ، ألا ترى أن كل ما يجوز جمعه هذا الجمع يجوز تثنيته ، وليس كل ما يجوز تثنيته يجوز أن يجمع جمع السلامة فجعلت الألف فيما يكثر استعماله لخفتها لأنهم يعتنون بتخفيف ما يكثر على ألسنتهم ، ولذلك نظائر كثيرة)[3] .

وتحدث عن الزيادة على المفرد لينقل إلى صورة التثنية ، وكانت هذه الزيادة الألف في حال الرفع والياء في النصب والجر ، وكانت هذه الحروف هي المختارة للزيادة لخفتها[4] .

---

(١) شرح المفصل ٨/ ٢٠ وانظر الأشباه والنظائر ١/ ١٤، ٢٢ .
(٢) شرح المفصل ٤/ ٩٩ ـ ١٠٠ وانظر مغني اللبيب / ٧٧٣ .
(٣) شرح المفصل ٤/ ١٣٩ .
(٤) شرح المفصل ٤/ ١٣٨ .

ويقول في مكان آخر :

(وإن قيل لم اختص أَفْعُل بفَعْل ساكن العين مفتوح الفاء قيل لخفته وكثرة استعماله اختاروا له أخف اللفظين وأقلهما حروفاً ، لأن بنية الجمع على حسب واحده فإن كان الواحد خفيفاً قليل الحروف قلت حروف جمعه . . .)(١)(٢) .

الاستعمال وخفة اللفظ :

يرى ابن يعيش أن اللفظ إذا خف كثر استعماله واتسع التصرف فيه(٣) ، وأن العرب تجيز الخفة فيما يكثر استعماله(٤) ، والخفة عنده تتناسب طرداً مع الكثرة في الزيادة والنقص ، فكلما كانت الكثرة مبالغاً فيها جاء التخفيف كذلك ، وكلما كانت الكثرة محدودة القدر جاء التخفيف على منهاجها يقول :

(على مقدار كثرة استعمال الحرف يختار تخفيفه)(٥) .

ويقول في مكان آخر :

(اعلم أن اللفظ إذا كثر في ألسنتهم واستعمالهم آثروا تخفيفه ، وعلى حسب تفاوت الكثرة يتفاوت التخفيف ، ولما كان القسم مما يكثر استعماله ويتكرر وروده بالغوا في تخفيفه من غير جهة واحدة . . . فمن ذلك أنهم حذفوا فعل القسم كثيراً للعلم به والاستغناء عنه . . .)(٦) .

(١ - ٢) شرح المفصل ٥/ ١٥ .

(٣) انظر مواضع أخرى في شرح المفصل ٥/ ٣٩، ٣٧، ١٢٤ ، ٦/ ١١ ، ٨٩، ١٠٧ .

(٤) شرح المفصل ٧/ ١٥٧

(٥) شرح المفصل ٤/ ١٠٩

(٦) شرح المفصل ٨/ ١٢٤ .

كثرة الاستعمال :

قد يقع الحذف في بعض الأحيان من الكلمة ليخف العناء عند التلفظ بها في حال كثرة استعمالها قال ابن يعيش :

(فأما دخلته دخولاً وولجته ولوجاً فهما في الحقيقة غير متعديين ، والمراد دخلت فيه وولجت فيه فحذف لكثرة الاستعمال)(١) .

وقال في موضع آخر :

(وقولهم ليت شعري المراد شعرتي أي علمي ومعرفتي ، وإنما حذفوا التاء تخفيفاً لكثرة الاستعمال)(٢) .

وقد تكثر الأبنية أحياناً ويكثر تباينها واختلافها ليكون في استعمالها سعة وفسحة ، يقول (واعلم أن الاسم الثلاثي لكثرة استعماله وسعة استعماله كثرت أبنيته ، وكثر اختلافها حتى لا يكاد يخلوبناء منها من الشذوذ)(٣) .

طلب التجانس وتقريب الصوت بعضه من بعض :

الألفة بين الأصوات أمر يحرص عليه ، وتناغم جرس الألفاظ واتفاقه أمر مستحسن لتكون الألفاظ على سياق واحد ، وصوت متآلف ، فلا يحس القارئ بالتنافر بين الألفاظ ، ولا السامع بالخلاف فيما بينها ،

---

(١) شرح المفصل ٦/ ٤٧ ، وانظر الإيضاح ١/ ١٧١ ، وانظر «كثرة الاستعمال» في الأشباه والنظائر ١/ ٢٦٦ .

(٢) شرح المفصل ٦/ ٥٧ ، وقال سيبويه : (ويستخف الشيء في موضع ولا يستخف في غيره من ذكر قولهم : ما شعرت به شعرة ويقولون ليت شعري)١/ ١٠٧ .

(٣) شرح المفصل ٥/ ١٥ .

فيخرج لفظ من أقصى الحلق وآخر من مقدم الفم فيكون بينهما من البعد ما تنفر منه النفس ، ولذلك قاربوا بين الألفاظ ما تيسر لهم ذلك ليأمنوا شر هذا النفور .

يقول ابن يعيش في قول الشاعر رؤبة «فيها ازدهاف أيما ازدهاف» وصف أباه بالخلف فجعل أقواله تزدهف العقول أي تستخفّها :

(وهو من أبيات الكتاب ، والمراد بذلك كله تقريب الصوت بعضه من بعض على حد قولهم : سبقت وصبقت .. أما فزد فالأصل فزت من الفوز أبدلوا من التاء دالاً لمكان الزاي ولا يقاس ذلك بل يسمع .. وقد حملهم طلب التجانس وتقريب الصوت بعضه من بعض على أن بدلوا من التاء دالاً في غير افتعل ، وذلك نحو قولهم : «دولج في تولج» كأنهم رأوا التاء مهموسة والواو مجهورة فأبدلوا من التاء الدال لأنها أختها في المخرج وأخت الواو في الجر ، فتحصل المجانسة في الصوت ، وهذا قليل شاذ في الاستعمال وإن كان حسناً في القياس ، ولقلة استعماله لا يقاس عليه)(١) .

وفي موضع آخر يرى أن السين إذا وقعت قبل غين أو خاء أو قاف أوطاء جاز إبدالها صاداً كقولك «أصبغ» في أسبغ ، ويرى أن ذلك جاز قبل هذه الحروف لأنها مجهورة مستعلية والسين مهموس مستفل فكرهوا الخروج منه إلى المستعلى لأن ذلك مما يثقل ، فأبدلوا هذا الإبدال لأن

---

(١) شرح المفصل ١٠/ ٤٩ وانظر سر صناعة الإعراب ١/ ٢٠١ . قال ابن عصفور في «المتمع» : (دولج .. فأبدلوا الدال من التاء المبدلة من الواو لأن الأصل وولج لأنه من الولوج ، ولا تجعل الدال بدلاً من الواو لأنه قد ثبت إبدال الدال من التاء في افتعل كما تقدم ، ولم يثبت إبدالها من الواو في موضع من المواضع)١/ ٣٥٨ .

الصاد توافق السين في الهمس والصفير، وتوافق هذه الحروف في الاستعلاء فيتجانس الصوت[1].

تقارب الألفاظ لتقارب المعاني :

وإذا كان بين المعاني شيء من القربى والصلة فإن الألفاظ يقرب بعضها من بعض لئلا يكون اتصال من طرف وبعد من طرف آخر، فإذا حصل التقارب كانت الألفاظ على منهاج المعاني.

قال : (وقد جاءت مصادر على مثال واحد في اللازم وإن اختلفت أبنية أفعالها لتقارب معانيها، وذلك نحو الغليان والنزوان . . ، فأبنية الأفعال مختلفة، ومصادرها متفقة على فعلان، وذلك لتقارب معانيها، وإنما يكون ذلك لما فيه من اضطراب وحركة في ارتفاع)[2].

وفي موضع آخر عرض للشاهد «قد كاد من طول البلى أن يمصحا». ورأى فيه أن كاد دخلت عليها أن تشبيها لها بعسى مع أن الوجه سقوطها، (فحملوا كل واحد من الفعلين على الآخر لتقارب معنييهما، وطريق الحمل والمقاربة أن عسى معناها الاستقبال، وقد يكون بعض المستقبل أقرب إلى الحال من بعض فإذا قال : عسى زيد يقوم فكأنه قرب حتى أشبه كاد، وإذا أدخلوا أن في خبر كاد فكأنه بعد عن الحال حتى أشبه عسى)[3].

---

(١) شرح المفصل ١٠/٥٢، وانظر أمثلة أخرى في ١٠/ ٥٢، ٥٣، وانظر سر صناعة الإعراب / ٢١٩.

(٢) شرح المفصل ٦/ ٤٧، انظر الخصائص ٢/ ١٥٢.

(٣) شرح المفصل ٧/ ١٢٢، والبيت لرؤبة، وانظر سيبويه ١/ ٤٧٨. الربع المنزل، البلى: بلى المنزل درس مصح الشيء : ذهب وانقطع يمصح الثوب يخلق.

الشبه اللفظي :

وقد يأخذ لفظ حكم لفظ آخر لتشابه في اللفظ إما أما من حيث الوزن أو من حيث الحروف والوزن معاً ، ومن ثم يكون ذلك علة يحملهما محملاً واحداً ، فقد رأى أن قراء ووضاء محمولان في القلب على كساء وما ما ثله ، ولم يكن بينهما علة جامعة غير الشبه اللفظي فقالوا قرائي ووضائي كما قالوا كسائي(١) .

ورأى أن المضارع ضارع الأسماء بما في أوله من الزوائد الأربع فأعرب لذلك ، ولا علاقة لهذه الزوائد بالإعراب ، وليست هي التي أوجبته ، وإنما لما دخلت عليه صار مشابهاً للاسم ، والمشابهة أوجبت الإعراب(٢) .

وصرح في أكثر من موضع أن المشاكلة بين الألفاظ من مطلوبهم فهم قالوا : «أخذه ما قدُم وما حدُث . .» ، فوقع الضم فيهما ولو انفرد لفظ «حدث» ماكان فيه إلا الفتح ، وكذلك الحديث : «ارجعن مأزورات غير مأجورات» والأصل موزورات ، فجاءت الواو مقلوبة ألفاً لتشاكل مأجورات ، ولووقعت منفردة لم يتم فيها ذلك ؛(٣) .

اجتماع الأشباه والأمثال(٤) :

وقد تعرض للقلب في دعا ورمى فرأى أن (العلة في هذا القلب

---

(١) شرح المفصل ٥/ ١٥٦ ، وانظر الأشباه والنظائر ١/ ١٨٩، ٢١٢ .

(٢) شرح المفصل ٧/ ٦ .

(٣) شرح المفصل ٩/ ٦٤ ، وانظر «ليس في كلام العرب» لابن خالويه / ٢٤ .

(٤) انظر الأشباه والنظائر ١/ ١٩ .

اجتماع الأشباه والأمثال وذلك أن الواو تعد بضمتين ، وكذلك الياء بكسرتين ، وهي نفسها متحركة وقبلها فتحة فاجتمع أربعة أمثال . واجتماع الأمثال عندهم مكروه ، ولذلك وجب الادغام في شدّ ومدّ . فهربوا والحالة هذه إلى الألف لأنه يؤمن معه الحركة)[١] .

التضمين :[٢]

قال ابن هشام في مغني اللبيب : (قد يشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه ويسمى ذلك تضميناً)[٣] . قال : (ومثل ذلك أيضاً قوله تعالى : «الرفث إلى نسائكم» ضمن الرفث معنى الإفضاء فعدى بإلى ، مثل (وقد أفضى بعضكم إلى بعض) ، وإنما أصل الرفث أن يتعدى بالباء يقال أرفث فلان بامرأته)[٤] .

وفي هذا يقول ابن يعيش :

(الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر وكان أحدهما يصل إلى معموله بحرف والآخر يصل بآخر فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذاناً بأن هذا الفعل في معنى الآخر ، وذلك قوله تعالى : ﴿**أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم**﴾ ، وأنت لا تقول رفثت إلى المرأة وإنما يقال رفثت بها ، لكنه لما كان الرفث هنا بمعنى الإفضاء ، وكنت تعدى أفضيت بإلى جئت بإلى إيذاناً بأنه في معناه)[٥] .

---

(١) شرح المفصل ١٠/ ١٦ (١) انظر الأشباه والنظائر ١/ ١٠٠ ـ ١٠٥

(٣) مغني اللبيب / ٧٦٣ .

(٤) مغني اللبيب / ٧٦٣ الآية الأولى في البقرة / ١٨٧ ، والثانية في النساء / ٢١ .

(٥) شرح المفصل ٨/ ١٥ وهذا النص أخذه ابن يعيش من الخصائص ٢/ ٣٠٨ .

التعادل والتقاص[1] :

التعادل بين طرفين يحدث التوازن والتكافؤ بينهما ، فيستوى أمرهما ويعتدل وضعهما ، فلا تحس بثقل واحد وخفة آخر ، وقد يكون تحويل الأصول وتغيرها من وضع إلى وضع آخر من أجل تحقيق ذلك التعادل والتساوى .

وقد جاء في بحث المثنى قول ابن يعيش :

(لما ثبتت النون مع الألف واللام نحو الرجلان والغلامان مع أن أحد بدليها وهو التنوين لا يثبت معهما حذفت في الإضافة مع أن أحد بدليها لا يحذف كأن ذلك لضرب من التعادل والتقاص)[2] .

وتعرض لحركة نون التثنية ونون الجمع فرأى أنه لما كان ما قبل نون التثنية ألفاً وما قبل نون الجمع واواً والألف أخف من الواو كسروا النون مع الألف وفتحوا النون مع الواو ، وبذلك تكون الكسرة الثقيلة مع الخفيف ، والفتحة الخفيفة مع الثقيل ، ومن ثم يعتدل الأمر[3] .

ويقول ابن يعيش في موضع ثالث :

(القياس في دنيا أن يكون بالألف واللام لأنه صفة في الأصل على

---

(١) الأشباه والنظائر ١/ ١٠٦ .

(٢) شرح المفصل ٤/ ١٤٥ وانظر الأشباه والنظائر ١/ ١٣٥ .

(٣) شرح المفصل ٦/ ١٠٠ قال ابن عصفور في الممتع : (والدنيا والقصيا الأصل فيها الدنوى والقصوى ، فقلبت الواو ياء والدليل على ذلك أن الدنيا من الدنو ، وأنهم قد قالوا في القصيا القصوى ، وقد استعملت القصيا والدنيا استعمال الأسماء ، فلذلك قلبت فيها الواو ياء)/ ٥٤٥ ، وانظر سيبويه ٢/ ٣٨٤ والمنصف ٢/ ١٦١ ، والمخصص ١٥/ ١٩١ .

زنة فعلى، ومذكره الأدنى مثل الأكبر والكبرى، وهومن دنوت فقلبت الواو في الأدنى ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها وذلك بعد قلبها ياء لوقوعها رابعة، وقد تقدم أن الألف واللام تلزم هذه الصفة.

إلا أنهم استعملوا دنيا استعمال الأسماء فلا يكادون يذكرون معه الموصوف، ولذلك قلبوا اللام منه ياء لضرب من التعادل والتقاص)[١].

الإتبـــاع:

تناول قول الشاعر: ... بله الأكف كأنها لم تخلق.

فرأى في «بله» أنها قد تكون اسما، وقد تكون مصدراً، وإذا كانت اسما للفعل كانت بمعنى دع، وهي مبينة لوقوعها موقعه، وحركت لالتقاء الساكنين، وهما اللام والهاء، وفتح اتباعاً لفتحة الباء، ولم يعتد باللام حاجزاً لسكونها، وكذلك شأن «منذ» اتبعوا فيها ضمة الميم، ولم يعتدوا بالسكون حاجزاً.

ومثله «لم يَلْدَه أبوان» فتح الدال اتباعاً لفتحة الياء عند سكون اللام[٢]، وفي موضع آخر يقول:

(وإنما حركت منذ لكون النون قبلها ساكنة، وضمت إتباعاً لضمة الميم إذ النون خفيفة لأنها غنة في الخيشوم ساكنة فكانت حاجزاً غير حصين، ولو بنوها على الكسر بمقتضى التقاء الساكنين لخرجوا من ضم إلى كسر وذلك قليل في كلامهم، ومثله في الإتباع قولهم «مُنْتُن»،

---

(١) شرح المفصل ٤/٤٨، انظر الحديث عن الإتباع في الأشباه والنظائر ١/٩.

(٢) شرح المفصل ٤/ ٨٤، انظر الحديث عن الإتباع في الأشباه والنظائر١/ ٩.

فمنهم من يضم التاء إتباعاً لضمة الميم ، ومنهم من يقول منتن بكسر الميم إبتاعاً لكسرة التاء . .)(١) .

التضادّ والتناقض :

ولايجوز عنده تصغير جمع الكثرة على لفظه لأنه بناء يدل على الكثرة ، والتصغير للقليل من العدد ، ولذا لم يصح الجمع بينهما لتضاد مدلولهما وتناقض الحال فيهما ، لأننا بذلك نكون قد قللنا بلفظ التصغير وأكثرنا بلفظ الجمع .

قال ابن يعيش : (وإنما لم يصغر جمع الكثرة على لفظه لأنه بناء يدل على الكثرة والتصغير إنما هو تقليل العدد ، فلم يجز الجمع بينهما لتضاد مدلولهما ، وتناقض الحال فيهما ؛ إذ كنت مقللاً بلفظ التصغير مكثراً بلفظ الجمع)(٢) .

الايجاز :

يقول ابن يعيش :

(الحروف إنما جيء بها لضرب من الإيجاز والاختصار وهو النيابة عن الأفعال لتفيد فائدتها مع إيجاز اللفظ ، ألا ترى أن همزة الاستفهام نائبة عن أستفهم ، وواو العطف نائبة عن عطفت ، وكذلك سائر الحروف . . .)(٣) .

---

(١) شرح المفصل ٤/ ٩٥ .

(٢) شرح المفصل ٥/ ١٣٣ ، انظر الأشباه والنظائر ١/ ١٣٣ ، وسيبويه ٢/ ١٤٢ ، والمقتضب ١/ ٢٧٩ ، وشرح الشافية ١/ ٢٦٧ .

(٣) شرح المفصل ٤/ ٩٤ ، وانظر الأشباه والنظائر ١/ ٣٠ ، ٣٣ .

بين اللفظ والمعنى :

١ـ قوة اللفظ لقوة المعنى :

قال ابن جني في الخصائص : (هذا فصل من العربية حسن ، منه قولهم : خشن واخشوشن ، فمعنى خشن دون معنى اخشوشن لما فيه من تكرير العين

وزيادة الواو ، ومنه قول عمر : اخشوشنوا وتمعددوا ، أي اصلبوا وتناهوا في الخشنة . . .)[١] . ويرى ابن يعيش أن قوة اللفظ مؤذنة بقوة المعنى لأن الألفاظ قوالب المعاني[٢] فإن كان اللفظ يراد به معنى القوة والغلبة والكثرة وقع التضعيف والثقل في لفظه ليحقق ذلك في معناه .

وقد قال ابن يعيش : (لما أرادوا الدلالة على معنى التصغير والإيذان بذلك جعلوا العلامة بزيادة لفظ لأن قوة اللفظ توزن بقوة المعنى)[٣] .

وقال في موضع آخر : (قوة اللفظ تؤذن بقوة المعنى ، ألا ترى أنهم يقولون خشن الشيء ، وإذا أرادوا الكثرة والمبالغة قالوا اخشوشن . . .)[٤] .

٢ ـ مراعاة اللفظ والمعنى :

يذهب ابن يعيش إلى أن العرب تختار مطابقة الألفاظ ما لم تفسد

---

(١) الخصائص ٣/ ٢٦٤ .

(٢) شرح المفصل ٧/ ١٦٢ ، وانظر الأشباه والنظائر ١/ ١٤٣ .

(٣) شرح المفصل ٥/ ١١٥ .

(٤) شرح المفصل ٦/ ٥٦ ، وانظر الأشباه والنظائر ٨/ ٤ ، ٩٦ .

المعاني ، وهم قد يراعون المعنى دون اللفظ[1] ، وضرب مثلاً لذلك جمع خلفاء كفقراء وسفهاء فرأى أنه أسهل لأن الخليفة لا يكون إلا مذكراً فجمع على المعنى دون اللفظ[2] .

وقد يراعون اللفظ لمراعة المعنى قال ابن يعيش : (فإن قيل : ولم كان الجمع بالزيادة ولم يكن بالنقصان؟ قيل لما كان الجمع تكثير الواحد وجب تكثير حروف الواحد للدلالة علياالجمع لتكون الزيادة كالعوض من الأسماء الساقطة . . .)[3] .

ووقف عند قول الشاعر :

قد أصبحت أم الخيار تدّعي — عليّ ذنبا كُلّه لم أصنع

فذكر رأي الكوفيين في «كلّه لم أصنع» ورده على الشكل التالي : (ذهب الكوفيون إلى أنه منصوب بالفعل الظاهر وإن كان قد اشتغل بضميره ، لأن ضميره ليس غيره ، إذا تعدى إلى ضميره كان متعدياً إليه ، وهو قول فاسد ؛ لأن ما ذكروه وإن كان من جهة المعنى صحيحاً فإنه فاسد من جهة اللفظ ، وكما تجب مراعاة المعنى كذلك تلزم مراعاة اللفظ . . .)[4] .

٣ ـ الحمل على المعنى[5] :

قال ابن يعيش : (. . . فإن قيل فأنتم قد قررتم أن العامل في الحال يكون العامل في ذي الحال ، والحال ههنا في قولك : هذا زيد

---

(١) شرح المفصل ٥/ ٥٢ .
(٢) شرح المفصل ٥/ ٥٢ .
(٣) شرح المفصل ٥/ ٣
(٤) شرح المفصل ٢/ ٣٠ـ٣١ .
(٥) شرح المفصل ٢/ ٣٠ـ٣١ .

منطلقاً من زيد، والعامل فيه الابتداء من حيث هو خبر، والابتداء لا يعمل نصباً، فالجواب أن هذا كلام محمول على معناه دون لفظه. والتقدير: أشير إليه، أو انتبه إليه، فهو معقول من جهة المعنى وصل إليه الفعل بحرف الجر)[1].

ومثل ذلك القول «نشدتك الله إلا فعلت» ذكر ابن يعيش أنه حكاه سيبويه ثم قال: (وهو كلام محمول على المعنى)، وكأنه قال: ما أنشد إلا فعلك، اي ما أسألك إلا فعلك [3]. وعرض في موضع آخر لقول الشاعر:

يا دار هند عفت إلا أثافيها   (بين الطوِيِّ فصارات فواديها)

فرأى أن الشاهد فيه إسكان ياء «أثافيها»، وهو منصوب على الاستثناء، ويجوز أن يكون مرفوعاً من قبيل الحمل على المعنى، وكأنه قال: (لم يبق إلا أثافيها)[4]. ثم ذكر ابن يعيش أن الحمل على المعنى كثير في العربية[5].

---

(١) انظر الأشباه والنظائر ١/ ١٨٥، الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥٠٦، ٧٦٢.

(٢) شرح المفصل ٢/ ٥٩ وفي المقتضب: (تقول هذا زيد راكباً، وذاك عبد الله قائماً فإن قال قائل: مالذي ينصب الحال وأنت لم تذكر فعلاً. قيل له: «هذا» إنما هو تنبيه كأنك قلت له: انتبه له راكباً...)٤/ ١٦٨ وفي موضع آخر يقول: (هذا لك كافياً فتنصب الحال لما في الكلام من معنى الفعل لأن معنى لك معنى تملكه)٤/ ٣٠٧. وانظر شرح الكافية ١/ ١٨٣، وانظر سيبويه ١/ ٢٥٦.

(٣) شرح المفصل ٢/ ٩٤، وانظر سيبويه ١/ ٤٥٥.

(٤) شرح المفصل ١٠/ ١٠٢ ـ ١٠٣ والبيت لبعض السعديين، وانظر سيبويه ٢/ ٥٥. الطوى: البئر المطوية بالحجارة صارات: جمع صارة رأس الجبل وسمى بها جبل.

(٥) شرح المفصل ٥/ ٧١، ٨١.

الحمل على اللفظ :

يرى ابن يعيش أن الشيء يحمل على الشيء لمناسبة بينهما إما من جهة المعنى وإما من جهة اللفظ ، والحمل على المعنى هوالكثير[(١)] . قال ابن يعيش : (وقد جاء شيء من ذلك محمولاً علياللفظ ، قالوا : مراض كما قالوا ظريف وظراف لأنه فاعل مثله ، قال جرير «وفي المراض لنا شجو وتعذيب» ، وقالوا هالك وهلاك وهالكون . . . ، ألا تراهم قالوا بطل وأبطال كما قالوا نكد وأنكاد)[(٢)] . وكذلك الأمر في لفظ «سنين» إنما ألزموه الياء ليصير نظير غسلين ونحوه من الأسماء المفردة[(٣)] .

بين الفرع والأصل :

يرى ابن يعيش أن الفرع أحط من رتبة الأصل[(٤)] ، وأقل منه حظاً وقدراً ، ومع هذا فقد يكتب له أن يرتفع إليه في أمر من الأمور ، فيساويه فيما له من حرية التصرف ، وبعض الأحكام ، وقد يصل به طموحه في بعض الأحيان إلى أن يتفوق على الأصل ، فيصبح التابع متبوعاً ؛ إذ الأصل حينئذ يأخذ حكم الفرع ، وذلك شيء غريب . قال ابن يعيش : (حسن وبطل وكريم من أفعال غير متعدية على الحقيقة ، فكان حكمها

---

(١) شرح المفصل ٥/ ٨١ .

(٢) شرح المفصل ٥/ ٨١ ، وذكر سيبويه أن الحمل على المعنى في هذه الأشياء ليس بالأصل ٢/ ٢١٤ .

(٣) شرح المفصل ٥/ ١٢ .

(٤) شرح المفصل ٦/ ٨١ ، وانظر الأشباه والنظائر ١/ ٢٥٤ - ٢٥٨ ، وا ساف الأنباري ١/ ٥٩ ، ١٧٦

في عدم التعدى حكم أفعالها لأنها فروع في العمل عليها، فأقصى درجاتها أن تساويها أما أن تفوقها فلا)[١].

وفي موضع آخر يرى أن (اسم الفاعل محمول على المضارع في العمل للمشابهة التي ذكرناها كما أن المضارع محمول عليه في الإعراب، وإذ قد علم ذلك فليعلم أن الفروع أبداً تنحط عن درجات الأصول)[٢].

وفي موضع ثالث يرى أن إن وأخواتها لما كانت فرعاً في العمل على الأفعال ومحمولة عليها جعلت دونها بأن قدم فيها المنصوب على المرفوع حطا لها عن درجة الأفعال، وذلك لأن تقديم المفعول على الفاعل فرع وتقديم الفاعل أصل على ما ذكر[٣].

ورأى ابن يعيش أن **الفرع يحمل على الأصل فيكون له حكمه**، وفي ذلك يقول: (إذا ألحق بناء ببناء صار حكم الفرع الملحق حكم الأصل الملحق به، فالثلاثي إذا زيد فيه ما يلحقه بالأربعة صار حكمه حكم الأربعة فجمعه كجمعه)[٤].

وتناول جمع المؤنث السالم بالحديث فذكر أن الزيادة فيه كانت حرفين ولم تكن حرفاً لأن جمع المؤنث فرع على جمع المذكر، فكما زيد على جمع المذكر حرفان كان جمع المؤنث مثله في حكم الزيادة[٥].

---

(١) شرح المفصل ٦/ ٨١، وانظر الأشباه والنظائر ١/ ٢٥٤-٢٥٨. وإنصاف ابن الأنباري ١/ ٥٩، ١٧٦.

(٢) شرح المفصل ٦/ ٧٨، ٨٢

(٣) شرح المفصل ١/ ١٠٠

(٤) شرح المفصل ٥/ ٦٨

(٥) شرح المفصل ٥/ ٦

والموضوع نفسه تناوله من زاوية أخرى فذكر أننا لما جعلنا جمع المؤنث فرعاً على جمع المذكر وحملنا منصوب جمع المذكر على مجروره فكان النصب بالياء كذلك حمل منصوب جمع المؤنث على مجروره فجر بالكسرة (ليكون الفرع على منهاج الأصل ولا يخالفه)[٤] .

ولقد صرح بعض النحويين أن **الفروع قد تكتب لها الغلبة على الأصول** ، فتأخذ الأصول حكم الفروع ، وسمى ابن جني هذا الباب في الخصائص (باب من غلبة الفروع علياالأصول)[١] وذكر أن هذا شيء طريف نجده في معاني العرب ، وكذلك في معاني الأعراب ، وتناول معاني العرب فضرب أمثلة عليها ، وليس ذلك غايتنا ، ولذا نتخطاه إلى حديثه عن معاني الأعراب .

قال ابن جني : (. . وهذا المعنى عينه استعمله النحويون في صناعتهم فشبهوا الأصل بالفرع في المعنى الذي أفاده ذلك الفرع من الأصل . . . . ، شبهوا الوقف بالوصل في نحو قولهم : «وعليه السلام والرحمت» ، وقوله :

بل جوز تيهاء كظهر الحجفت . .

---

(٤) شرح المفصل ٥/ ٨ .

(١) الخصائص ١/ ٣٠٠ . هذا فصل من فصول العربية طريف تجده في معاني العرب كما تجده في معاني الأعراب ، ولا تكاد تجد شيئاً من ذلك إلا والغرض فيه المبالغة فما جاء على ذلك للعرب قول ذي الرمة :

ورمل كأوراك العذارى قطعته … إذا ألبسته المظلمات الحنادس

أفلا ترى ذا الرمة كيف جعل الأصل فرعاً والفرع أصلاً وذلك أن العادة والعرف في نحو هذا أن تشبه أعجاز النساء بكثبان الأنقاء .

كذلك شبهوا أيضاً الوصل بالوقف في قولهم : ثلاثة أربعة ، ثم تخفف الهمزة فتقول ثلاثةَ أربعة ، وفي قولهم سبسباً وكلكلا . . .)[٢] .

أما ابن يعيش فإن الفرع عنده مستضعف لم تبلغ به قوته أن يعلو على الأصل فيحمل عليه ، ولذلك رأى أن ما ساقه ابن جني في البيان السابق إنما جاء من قبيل الضرورة وليس أمراً مطرداً .

قال ابن يعيش : (ومن العرب من يجرى الوقف مجرى الوصل فيقول : هذا طلحت وعليك السلام والرحمت ، وقال :

بل جوز تيهاء كظهر الحجفت .

وأنشد قطرب :

الله نـجّـاك بكفّـي مسـلمـت ... من بعد ما وبعد ما وبعد مت .
صارت نفوس القوم عند الغلصمت ... وكـادت الحرة أن تُدعى أمت .

وقد أجروها في الوصل على حد مجراها في الوقف ، من ذلك ما حكاه سيبويه من قولهم في العدد : ثلاثةَ أربعة ، وعلى هذا قالوا في الوصل سبسباً وكلكلا ، وهو قليل من قبيل الضرورة)[١] .

الحمل على النظير :

والعرب كثيراً ما يشبهون الشيء بالشيء فيحملونه عليه إذا كان

---

(٢) الخصائص ١/ ٣٠٣ .
(١) شرح المفصل ٥/ ٨٩ وما ساقه ابن يعيش هنا هو عبارة ابن جني في سر صناعة الإعراب ١/ ١٧٦ .

بينهما موافقة في شيء وإن اختلفا في جهات أخرى[1] ، فقد جاء في الخماسي «سفرجل» أنهم كرهوا تصغيره وتكسيره لما يلزم من حذف الخامس قال ابن يعيش : (وقيل أصل الحذف في التكسير وحمل التصغير عليه بالحذف ، وذلك لأنهم ثقل عليهم إذا جمعوا أن يأتوا بالحروف كلها مع كثرتها ، وثقل الجمع أنه جمع لا ينصرف ، فحذفوا منه حرفاً تخفيفاً ، وحمل التصغير عليه لأنهما من واد احد)[2] .

وفي موضع آخر ذكر ابن يعيش أن الهاء مشبهة بحروف العلة لخفائها وضعفها بتطرفها ، وهم كثيراً ما يحذفون حروف العلة إذا وقعت طرفاً ، ويضعون بعدها تاء التأنيث نحو ثبة وبرة وقلة ، كأن تاء التأنيث قامت مقام المحذوف فحذف الهاء هنا كحذفها في أخ ويد[3] .

الحمل على النقيض[4] :

قال ابن يعيش : (وقد حكوا عَدُوّة فأدخلوا تاء التأنيث على فعول وهو قليل ، والكثير عدو ، وإن عنيت المؤنث ، وإنما أدخلوا تاء التأنيث تشبيهاً لها بصديق وصديقة ؛ لأنه مثله في الصفة والعدة والزيادة ، وهم كثيراً ما يحملون الشيء على نقيضه)[5] .

---

(١) شرح المفصل ٦/ ١٠٦ .

(٢) شرح المفصل ٥/ ١١٧ ويقول سيبويه : (فالتصغير والجمع من واد واحد وإنما منعهم أن يقولوا سفيرجل أنهم لو كسروه لم يقولوا سفارجل) الكتاب ٢/ ١٠٦ .

(٣) شرح المفصل ٥/ ٨٢ .

(٤) انظر الأشباه والنظائر ١/ ١٩١ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٣٦٧ .

(٥) شرح المفصل ٥/ ٤٩ ، وفي الصحاح/ عدا : (هذه عدوة الله ، قال الفراء وإنما أدخلوا الهاء فيها تشبيهاً لها بصديقة لأن الشيء قد يبنى على ضده) .

وكذلك الحال مع (لا) «فإنها عملت النصب» لأنها نقيضة ان لأن لا للنفي وإن للاثبات فحملوا الشيء على ضده[1] .

الكثـرة :

للكثرة أثر في أحكام اللغة والنحو، وكلما كانت الظاهرة مستفيضة في كلامهم حمل عليها غيرها، فقد جعلوا من الكثرة مذهباً محققاً للكثير من الأحكام، ودافعاً إلى إقرارها .

١ ـ **الحمل على الأكثر** : يقول ابن يعيش :

(إمالة الحجاج إنما شذت لأنه ليس فيها كسرة ولا ياء ونحوهما من أسباب الإمالة وإنما أميل لكثرة استعماله، فالإمالة أكثر في كلام العرب فحمله على الأكثر، هذا قول سيبويه)[2] .

ورأى أن حسان يقتضي القياس فيها زيادة النون، وألا ينصرف وذلك حملاً على الأكثر[3] .

وفي بحث الهمزة يقول : (فكلما كثرت زيادتها أولاً في بنات الثلاثة، وغلبت فيما ظهر الاشتقاق وعلم أمره قضي بزيادة فيما أبهم من

---

(١) شرح المفصل ١/ ١٠٥ . انظر همع الهوامع ٢/ ١٩٤ .
(٢) شرح المفصل ٩/ ٦٣، وانظر سيبويه ٢/ ٢٦٤ (باب ما أميل على غير قياس وإنما هو شاذ) وفي المقتضب : (فأما قولهم : هذا رجل حجاج فلم تجز الإمالة لأنه لا شيء يوجبها، ثم قالوا في الاسم الحجاج فإنما أمالوا للفصل بين المعرفة والنكرة والاسم والنعت لأن الإمالة أكثر وليس بالحسن . . .) ٣/ ٥١، وانظر التسهيل / ٣٢٧ .
(٣) شرح المفصل ٩/ ١٥٥، وانظر أيضاً ٩/ ١٤٩، وانظر الأشباه والنظائر ١/ ١٨٢ .

ذلك القبيل نحو أرنب وأفكل للرعدة وأَيْدَع وأبلم وأصبع حملاً على الأكثر ، وهو من حمل المجهول على المعلوم)[١] .

٢ـ العمل على الأكثر :

تناول الحديث الذي يقول : «العين وكاء السّه» .

فقال فيه : (ففتح الفاء هنا دليل على أن الأصل ما ذكرناه[٢] ، ولا يكون سته بكسر العين ولا سته بضمها لأن مفتوح العين أكثر ، والحكم إنما هو على الأكثر)[٣] .

وتناول الهاء بالحديث فرأى زيادتها أسهل من اعتقاد حذفها من أمات لأن ما زيد في الكلام أضعاف ماحذف منه ، والعمل يكون دائماً على الأكثر لا على الأقل[٣] .

وفي موضع آخر يقول : (والعمل إنما هو على الأكثر وبذلك وصى سيبويه)[٤] .

وذكر الخلاف في ألف كاد فرأى أنها من الواو لأن انقلاب الألف إذا كانت عينا من الواو أضعاف انقلابها عن الياء ، والعمل إنما هو الأكثر[٥] .

---

(١) شرح المفصل ٩/ ١٤٤ ، وانظر سيبويه ٢/ ٣١٢ ، ٣١٥ . وأيدع صِبْغ أحمر وأَبْلَم أُبْلمٌ : الخوص .

(٢) شرح المفصل ٩/ ١٣٥ ، وما ذكره من قبل أن أصله سته على وزن فعل بفتح العين ٩/ ١٣٤ .

(٣) شرح المفصل ١٠/ ٥ ، وانظر في ذلك همع الهوامع ١/ ٦٩ ، وقال المبرد في المقتضب : (أما أمهات فالهاء زائدة لأنها من حروف الزوائد)٣/ ١٦٩ .

(٤) شرح المفصل ١٠/ ٥٩ .

(٥) شرح المفصل ٧/ ١٢٤ .

٣ ـ الكثرة وهجر الأصل :

وقد تؤدي كثرة الاستعمال إلى هجر الأصل كما حدث في نبي وبرية ، فقد ترك الهمز فيها وأصبح لازماً لها لكثرة الاستعمال بحيث صار الأصل مهجوراً[١] ، ومثله رأى فقد حذفت همزتها التي هي عين الفعل المضارع «يرى» وسبب ذلك كثرة الاستعمال التي أدت إلى هجر الأصل ورفضه .

يقول ابن يعيش : (أما يرى ويُري وأرى فإن الأصل يرأى ويرئي ، وأرأى لأن الماضي منه رأى والمضارع يرأى بالفتح لمكان حرف الحلق ، وإنما حذفوا الهمزة التي هي عين الفعل في المضارع ، ويحتمل ذلك أمرين :

أحدهما أن تكون حذفت لكثرة الاستعمال تخفيفاً ، ذلك أنه إذا قيل أرأى اجتمع همزتان بينهما ساكن والساكن حاجز غير حصين فكأنما قد توالتا فحذفت الثانية على حد حذفها في أكرمُ ، ثم أتبع سائر الباب ، وفتحت الراء لمجاورة الألف التي هي لام الكلمة ، وغلب كثرة الاستعمال ههنا الأصل حتى هجر ورفض . . .)[٢] .

عدم النظير[٣] :

عرض ابن يعيش في هذا الباب لمثالين اثنين : لا غلامين لك ، لا ناصرين لزيد فذكر أن سيبويه والخليل رأيا أن الاسم المنفي مبني مع لا

---

(١) شرح المفصل ٩/ ١٠٩ ، وانظر الخصائص ٣/ ٨٦ ، والأشباه والنظائر ١/ ٢١٩ .

(٢) شرح المفصل ٩/ ١١٠ ، وانظر الخصائص ٣/ ٥٣ ، وسيبويه ٢/ ١٦٥ .

(٣) انظر الخصائص ١/ ١٩٧ـ١٩٩ ، والأشباه والنظائر ١/ ١٧٨ .

بناء خمسة عشر ، والمبرد يرى أنهما معربان وليسا منفيين ؛ لأن الأسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسما واحداً ، فلم يجز ذلك ، كما لم يوجد ، ولا الموصول مع ما قبله بمنزلة اسم واحد ، وعلق على ذلك بقوله : (وهذا إشارة إلى عدم النظير ، وإذا قام الدليل فلا عبرة بعدم النظير ، أما إذا وجد فلا شك أنه يكون مؤنساً ، وأما أن يتوقف ثبوت الحكم على وجوده فلا)(٢) .

وتحدث عن كلمة «صحراء» فقال : (وقول من قال إن الألفين معاً للتأنيث واه لعدم النظير ، لأنا لا نعلم علامة تأنيث على حرفين ، ومن أطلق عليهما ذلك فقد تسمح في العبارة لتلازمهما)(٣) .

وكان ابن يعيش يرى أن الهمزة بدل من ألف التأنيث كالتي في حبلى وسكرى وقعت بعد ألف زائدة للمد ، والأصل صحرى بالقصر وزادوا قبلها ألفاً أخرى للمد توسعاً في اللغة وتكثيراً لأبنية التأنيث .

وفي موضع آخر تناول لفظ شيراز بالحديث فذكر أنَّ له جمعين : شراريز وشواريز وأصل شراريز شرّاز ومن قال شواريز أبدل الياء من الواو الساكنة على حد الإبدال في ميزان وميعاد (فإن قيل فإن مثال فوعال غير موجود فكيف ساغ حمل شيراز على مثال لا نظير له؟ قيل عدم النظير

---

(٢) شرح المفصل ٢/ ١٠٦ ، وانظر رأي الخليل وسيبويه في الكتاب ١/ ٣٤٨ ورأى المبرد في المقتضب ٤/ ٣٦٦ ، ويرى ابن مالك في التسهيل أن (لاعمل «للا» في لفظ المثنى من نحو الرجلين فيها خلافاً للمبرد)/ ٦٧ ، وانظر شرح الكافية ١/ ٢٣٥-٢٣٦ ، وانظر رأي المبرد في مغني اللبيب ١/ ٢٦٣ .

(٣) شرح المفصل ١٠/ ٩ .

لا يضر مع قيام الدليل ، أما إذا وجد كان مؤنساً ، وأما أن يتوقف ثبوت الحكم مع قيام دليله على وجوده فلا)[١] .

التركيب :

تحدث ابن يعيش عن لكن فرأى أنها حرف نادر لا مثال له في الأسماء ، وألفه أصل ، وذهب الكوفيون إلى أنها مركبة ، وأصلها أن زيدت عليها لا والكاف ، ورأى أنه يؤيد هذا الرأي دخول اللام في الخبر على حد قوله «ولكنني من حبها لعميد» ثم ردّ هذا الرأي واعتمد الأول وقال : (لضعف تركيب ثلاثة أشياء وجعلها حرفاً واحداً)[٢] .

وعرض لحبذا فرأى الفاعل «ذا» وذكر أنه يجرد من حرف التنبيه لأنهم ركبوا الكلمة من الفعل والفاعل «ذا» ، وعلة هذا الحذف أنه لو ترك هاء التنبيه لصار ثلاثة أشياء بمنزلة شيء واحد وذلك ليس في كلام العرب ، ولا من أساليبهم[٣] .

وفي «لن» يرى أن الحرفين إذا ركبا حدث لهما بسبب التركيب معنى ثالث لم يكن لكل واحد من بسائط ذلك المركب[٤] .

---

(١) شرح المفصل ١٠/ ٢٦ ، وفي الممتع : (شيراز الأصل شرّاز فمن قولهم شراريز فردوا الراء لما فصلت الألف بين المثلين) ١/ ٣٧٠ . وجاء في شرح الشافية تعليقاً على الجمع : (أما قولهم : شواريز بالواو في جمع شيراز فمبني على أن أصله شوراز وإن لم يكن فوعال في كلامهم . ويجوز أن يكون شواريز أصلها شياريز فأبدلت الياء واوا تشبيها للياء بالألف في نحو خاتم وخواتيم) ٣/ ٢١١

(٢) شرح المفصل ٨/ ٧٩ ، وانظر الأشباه والنظائر ١/ ٩٤ ـ ٩٨

(٣) شرح المفصل ٧/ ١٣٩ .

(٤) شرح المفصل ٨/ ١١٢ .

وتعرض في بحث لولا لمثل هذا فقال :

والشيئان إذا ركبا قد يحدث لهما بالجمع والتركيب معنى ثالث ، ويخرجان عن حكم ما لكل واحد منهما إلى معنى مفرد كما قلت في لولا وهلا ، ونظائر ذلك كثيرة)[١] .

الأصول المرفوضة :

صرح ابن جني بجواز إظهار متعلق الظرف ، وذهب ابن يعيش إلى أنه بعد حذف الخبر لا يجوز إظهار ذلك المحذوف ، لأنه صار أصلاً مرفوضاً[٢] .

وتحدث عن كي في الشاهد :

فقالت أكل الناس أصبحت مانحاً ... لسانك كيما أن تغرّ وتخدعا

قال : (ينتصب الفعل بعدها بإضمار أن ولا يظهر أن بعدها في الكلام لأنه من الأصول المرفوضة)[٣] .

الضرورة :

عرضت للضرورة الشعرية فيما سبق بعد أن تحدثت عن الشواهد الشعرية ، وكان فيما تحدثت به فيما سلف بيان كاف في تحديد مفهوم الضرورة عند ابن يعيش ، وأضيف هنا ما يلي :

---

(١) شرح المفصل ٨/ ١٥٥ ، وفي المقتضب : (ولولا إنما هي لو ولا جعلتا شيئاً واحداً وأوقعتا على هذا المعنى) ٣/ ٧٦ وفي أصول ابن السراج : (من الحروف ما يبنى مع غيره كالحرف الواحد ويغير المعنى فمن ذلك لولا غيرت لا معنى لو) ٢/ ٢٣٠ .
(٢) شرح المفصل ١/ ٩٠ .
(٣) شرح المفصل ٩/ ١٦ وانظر الأشباه والنظائر ١/ ٧٠ .

الضرورة تبيح معاودة الأصل : كان ابن يعيش يرى أن الشعراء يفسح لهم في مراجعة الأصول المرفوضة[1] ، وذلك عندما تدعوهم الحاجة وضيق المقام إلى ذلك ، وهو يرى أنه إذا كان عندنا ما يدل على التثنية في نحو «الزيدان» كانت هذه الزيادة أوجز وأخصر من ذكر الاسمين معاً وعطف أحدهما على الآخر ، ولكن الشاعر قد يضطر إلى ذلك فيعود إلى هذا الأصل ولذلك قال الشاعر :

كأن بين فكِّها والفَكِّ ... فأرة مِسْكٍ ذبحت في سكّ[2]

إصلاح اللفظ :

يقول ابن جني : (اعلم أنه لما كانت الألفاظ للمعاني أزمة ، وعليها أدلة ، وإليها موصلة وعلى المراد منها محصلة عنيت العرب بها ، فأولتها صدراً صالحاً من تثقيبها وإصلاحها)[3] .

ويقول ابن يعيش في بحث الموصولات : (. . . . نجد كثيراً من الأسماء الموصولة معراة من الألف واللام وهي مع ذلك معرفة وهي من وما وأي . . . فهذه الأشياء كلها معارف ، ولا ألف ولام فيها ، كما كانت في الذي والتي ، وإنما تعرفها بما بعدها من صلاتها ، وإذا ثبت أن الصلة معرفة لم يكن الألف واللام فيما دخلا عليه من الموصولات معرفة أيضاً

---

(١) شرح المفصل ٦/ ٢٣ .

(٢) شرح المفصل ٨/ ٩١ قائل البيت منظور بن مرثد الأسدي . انظر الخزانة ٣/ ٣٤٠ ، ٣٤٣ ، وهمع الهوامع ١/ ١٤٥ . فأرة وعاء الطيب ، سك : ضرب من الطيب ، يريد أن ريح المسك يخرج من فكها .

(٣) الخصائص ١/ ٣١٢ .

لأن الاسم لا يتعرف من جهتين مختلفتين ، وإذا ثبت أن الألف واللام لا يفيدان هذا التعريف كان زيادتهما لضرب من إصلاح اللفظ)[٢] .

وتعرض في موضع آخر لتكرير الاستثناء بغير عطف من نحو : ما أتاني إلا زيد إلا عمرا أو ما أتاني إلا زيداً إلا عمرو . فرأى أنه لا بد من رفع أحدهما ونصب الآخر ، وذكر أنه لا يصح رفعهما معاً ولا نصبهما في وقت واحد ، وذلك نظراً إلى إصلاح اللفظ وتوفيته ما يستحقه ، وبين ذلك ابن يعيش فقال : (وذلك أن المستثنى منه محذوف ، والتقدير : ما أتاني أحد إلا زيداً إلا عمراً لكن لما حذف المستثنى منه بقي الفعل مفرغاً بلا فاعل ، ولا يجوز إخلاء الفعل من فاعل في اللفظ ، فرفع أحدهما بأنه فاعل ، ولما رفعت أحدهما بأنه فاعل لم يجز رفع الآخر)[١] .

العامل : العامل هو ما يدخل على الكلمة فيكون له تأثير على آخرها رفعاً أونصباً أو جراً أو جزماً ، وفكرة العامل وملاحظته في الكلام وبيان أثره فيه استقرت في أذهان الدارسين بعد الخليل بن أحمد ، وكان البصريون والكوفيون على السواء قد اتفقوا على الأخذ به وكان الخلاف فيه فيما بينهم في التفضيلات[٢] ، وسبب ذلك ما يوجد بينهم من

---

(٢) شرح المفصل ٣/ ٤١ وفي همع الهوامع ١/ ١٩٠ : (وأما الموصول فتعريفه بالعهد الذي في صلته هذا مذهب الفارسي ، وذهب الأخفش إلى أن ما فيه «أل» من الموصولات تعرف بها وما ليست فيه نحو من وما فتعرف لأنه في معنى ما هي فيه) .

(١) شرح المفصل ٢/ ٩٢ ، وانظر هذه المسألة في المقتضب ٤/ ٤٢٤ ، (باب تكرير الاستثناء بغير عطف) وفي كتاب سيبويه ١/ ٣٧٢ (باب تثنية المستثنى) ، وانظر تعليق السيرافي على تكرير الاستثناء عليهامش سيبويه ١/ ٣٧٣ .

(٢) وقد رد نظرية العامل ابن مضاء القرطبي ، ورأى أن إجماع النحاة ليس حجة على من خرج على رأيهم ، قال ابن مضاء : (فإن قيل قد أجمع النحويون على بكرة أبيهم =

خلاف منهجي في البحث ، وقد كان العامل محور جدل بينهما ، والنزاع في كثير من المسائل الخلافية راجع إلى اختلاف وجهة النظر فيه .

واسند النحويون الأثر الإعرابي الذي يظهر في أواخر الكلمات إلى هذه العوامل(١) ويرى بعض الدارسين أن نظرية العامل وجهت النحو منذ نشأته ، إن الرفض والترجيح والقبول كان قائماً على أساس هذه النظرية المنطقية(٢) .

وقد اهتم ابن يعيش بالعامل وأثره الإعرابي فرأى (الإعراب الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل في أولها)(٣) وكان يتتبعه في كثير من المسائل وعرض لشروطه وخصائه وأنواعه ، وذكر مسائل الخلاف فيه بين النحويين فاستقصى أراءهم فيه ، وكان له اجتهاد فيها .

وفي سبيل بيان اهتمامه بالعامل فإني ألخص هنا وجوه الخلاف في عامل المبتدأ والخبر ، ليكون ذلك بياناً لمدى اهتمامه به ، ولو نقلت النص بحروفه لشغل حيزاً غير قليل نحن بحاجة إليه .

وأنا أسوقه على النحو التالي :(٤)

= عليالقول بالعوامل وإن اختلفوا فبعضهم يقول العامل في كذا وكذا ، وبعضهم يقول : العامل فيه ليس كذا إنما هو كذا . . . قيل إجماع النحويين ليس بحجة على من خالفهم . . .) الرد على ـ النحاة / ٩٣ وقد ساق ابن مضاء رأى ابن جني في الإجماع ، وقد بينته فيما سبق في هذا الفصل وهو في الخصائص ١/ ١٨٩ .

(١) مدرسة الكوفة/ ٢٧٦ .

(٢) الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري/ ٢١٩ .

(٣) شرح المفصل ١/ ٧٢ .

(٤) شرح المفصل ١/ ٨٤ـ٨٥ ، وانظر المسألة في إنصاف ابن الأنباري ١/ ٤٤ .

١ ـ يرى الزمخشري أن العامل في المبتدأ والخبر تجريدهما من العوامل اللفظية ، وهو يقصد بالتجريد إخلاءهما من العوامل .

٢ ـ يذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ ، وعلى ذلك فهما يترافعان لأن كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر ، ولا يمتنع أن يكون الشيء عاملاً ومعمولاً في حال واحدة ولذلك نظائر في العربية .

ورد ابن يعيش هذا الرأي لأنه يؤدي إلى محال ؛ إذ حق العامل التقدم على المعمول ، وإذا رضينا بالقول أنهما يترافعان وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر وذلك محال(١) .

٣ ـ يرى البصريون أن المبتدأ يرفع بالابتداء وهو معنى ، واختلفوا في تفسير هذا المعنى على ثلاثة أقوال :

أ ـ ذهب بعضهم إلى إنه التعرى عن العوامل اللفظية(٢) .

ب ـ قال آخرون أنه التعرى وإسناد الخبر إليه (وهو الظاهر من كلام صاحب الكتاب) .

وقد ورد ابن يعيش هذا الرأي ، لأن التعرى لا يصح أن يكون سبباً ولا جزءاً من السبب ؛ إذ العوامل توجب عملاً ، والعدم لا يوجب عملاً .

جـ ـ يرى الزجاج أن العامل في المبتدأ ما في نفس المتكلم (يعني من الإخبار عنه) .

---

(١) انظر همع الهوامع ٢/٨ ـ ٩ .

(٢) هذا رأي المبرد فقد قال في المقتضب : (ومعنى الابتداء التنبيه والتعرى عن العوامل وغيره) ٤/١٢٦ وانظر همع الهوامع ٢/٩ .

٤ - يرى ابن يعيش أن الابتداء اهتمامك بالاسم وجعلك إياه أولا لثان[٣] كان خبراً عنه ، والأولية معنى قائم به يكسبه قوة ؛ إذ كان غيره متعلقاً به ، وكانت رتبته متقدمة على غيره .

٥ ـ العامل في الخبر :

١ ـ ذهب الزمخشري إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده .

٢ ـ ذهب آخرون إلى أن المبتدأ والابتداء يعملان في الخبر وهو قول كثير من البصريين ، ولا ينفك من ضعف[١] .

٣ ـ ذهب آخرون إلى أن الابتداء عمل في المبتدأ ، والمبتدأ وحده عمل في الخبر ، وهذا ضعيف[٢] .

٤ ـ رأى ابن يعيش أن العامل في الخبر هو الابتداء وحده كما كان عاملاً في المبتدأ إلا أن عمله في المبتدأ بلا واسطة ، وعمله في الخبر بواسطة ، وإن لم يكن للمبتدأ أثر في العمل إلا أنه كالشرط فيه ، (كما لو وضعت ماء في قدر ، ووضعتهما على النار فإن النار تسخن الماء ، فالتسخين حصل بالنار عند وجود القدر لا بها فكذلك ههنا)[٣] .

---

(٣) انظر همع الهوامع ٢/ ٩ .

(١) وهذا رأي ابن السراج فقد قال في الأصول : (وهما مرفوعان أبداً فالمبتدأ رفع بالابتداء والخبر رفع بهما) ١/ ٦٢ وانظر الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٤٦ .

(٢) وقد ذهب إلى هذا ابن مالك في التسهيل / ٤٤ .

(٣) ما ذكره ابن يعيش على أنه رأي له في هذه المسألة هو لابن الأنباري ، وكذلك التمثيل فقد أخذه منه ، قال ابن الأنباري : (والتحقيق فيه عندي أن يقال : إن الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ لأنه لا ينفك عنه ، ورتبته ألا يقع إلا بعده ، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ لا به ، كما أن النار تسخن الماء بواسطة القدر والحطب ، =

ومن هذا العرض يتبين لنا اهتمام ابن يعيش بالعامل وأثره في معموله ، واستقصاء الرأي فيه ، ثم اجتهاده الخاص ، أو تبني رأي ابن الأنباري فيه على الأصح .

صفات العامل وشروطه :

وللعامل عند ابن يعيش صفات وشروط هي :

١ ـ عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال(١) .

٢ ـ عوامل الأفعال لا تدخل على الأسماء(٢) .

وقد جمع هذين الوصفين في عبارة واحدة فقال : (عوامل الأسماء لا تدخل على الأفعال وعوامل الأفعال لا تدخل على الأسماء(٣) .

٣ ـ الاختصاص :

يشترط في العامل الاختصاص ، فالحرف يعمل إذا كان مختصاً بالمعمول مثل حروف الجر فهي مختصة بالأسماء ، ومثلها حروف الجزم اختصت بالدخول على الأفعال(٤) وقال في موضع آخر : (العامل ينبغي أن يكون له اختصاص بالمعمول)(٥) .

= فالتسخين إنما حصل عند وجودهما لا بهما ، لأن التسخين إنما حصل بالنار وحدها فلذلك ههنا الابتداء وحده هو العامل في الخبر عند وجود المبتدأ لا أنه عامل معه ، لأنه اسم ، والأصل في الأسماء ألاتعمل) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٤٦ ـ٤٧ .

(١) شرح المفصل ٧/ ١٩ ، وانظر المقتضب ٣/ ٢٦٣ ، والأشباه والنظائر ١/ ٢٢٧ .

(٢) شرح المفصل ٩/ ١٤ ، وانظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥٧٦ ، ٥٩٨ .

(٣) شرح المفصل ١/ ١٠٨ .

(٤) شرح المفصل ١/ ٦ ، وانظر المقتضب ٢/ ٥ ، ٧ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٧٣ .

(٥) شرح المفصل ٧/ ١٢ ، ٢/ ١١٨ .

وتناول : «لولا» بالحديث فقال : (وذهب الكوفيون إلى أن الاسم مرتفع بعدها بها نفسها لنيابتها عن الفعل وذلك أنا إذا قلنا : «لولا زيد لأكرمتك» قالوا معناه لولا منع زيد ، فحذف الفعل وناب عنه الحرف ، وقد استضعف بأن العامل ينبغي أن يكون له اختصاص بما يعمل ، وهذا الحرف لا يختص بالاسم ، لأنه قد دخل على الفعل)[1] .

وإذا انعدم شرط الاختصاص بطل العمل ، ولذلك قال في ما وأنْ : (والفرق بينهما أن ما تدخل على الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر ، وأن مختصة بالفعل ، ولذلك كانت عاملة فيه ، ولعدم اختصاص ما لم تعمل شيئاً)[2] .

٤ ـ العامل يتخطى بعض الحروف :

قال : والذي يدل على أن الألف واللام جزء مما دخلت فيه أن العامل يتخطاها إلى ما بعدها من الاسم المعرف فيعمل فيه[3] .

٥ ـ العامل يجب أن يتقدم على المعمول :

وقد ذهب ابن يعيش إلى أنه لا بد من تقديم العامل على المعمول ، ولذلك رد رأي الكوفيين القائل بأن المبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان[4] .

---

(١) شرح المفصل ٨/ ١٤٦ ، وانظر أمثلة أخرى ٢/ ١٢ ، ٨/ ٦٠ ، ٨٨ ، ٩/ ٢٠ ، ٢٦ .
(٢) شرح المفصل ٨/ ١٤٣ .
(٣) شرح المفصل ٥/ ٤٢ .
(٤) شرح المفصل ١/ ٨٤ ، وانظر الأشباه والنظائر ١/ ٢٤٨ .

٦ ـ لا يجوز تقديم المعمول حيث لا يجوز تقديم العامل[١] :

وتقديم المعمول يؤذن بجوز تقديم العامل لأن مرتبة العامل قبل المعمول ، فلايجوز تقديم المعمول حيث لا يجوز تقديم العامل[٢] ، وعلى ذلك فقد رأى ابن يعيش أنه لا يتقدم المعمول حيث لا يتقدم العامل[٣] .

٧ ـ لا يجوز أن يقع المعمول حيث لا يقع العامل لأن رتبة العامل قبل المعمول[٤] .

٨ ـ حق العامل أن يليه معموله[٥] .

٩ ـ عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء لأن إعراب الأفعال إنما كان بطريق الحمل على الأسماء فهي في الإعراب أضعف منها[٦] .

١٠ـ حذف العامل[٧] :

أ ـ بما أن قرائن الأحوال تغني عن اللفظ ، وبما أن المراد من اللفظ الدلالة على المعنى فإن المعنى إذا ظهر بقرينته لم

---

(١) شرح المفصل ٨/ ١١٠ وانظر الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٦٧ .

(٢) شرح المفصل ٧/ ٩٧ . «وباطلاً ما كانوا يعملون» قراءة ، فيه دلالة على جواز تقديم خبر كان لأنه قدم معمول الخبر .

(٣) شرح المفصل ٧/ ١٣ .

(٤) شرح المفصل ٧/ ١١٤ .

(٥) شرح المفصل ٨/ ٦٣ . قال الله تعالى : ﴿**ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً فاعنهم**﴾ قدم معمول الخبر عليها ، يوم معمول مصروفاً الذي هو الخبر وتقديم المعمول يؤذن بوجوب تقديم العامل .

(٦) شرح المفصل ٩/ ٢٥ وانظر ٧/ ٦١ . يوم معمول .

(٧) شرح المفصل ١/ ١٢٥ وانظر مثالاً للحذف في ٢/ ٦٩ (أتميمياً مرة وقيسيا أخرى) ومثله القول في قراءة حمزة (اتقوا الله الذي تساءلون به الأرحامِ) ٩/ ١٠٥ .

يحتج إلى اللفظ ، وإن أتى به جاز ، وكان كالتأكيد ، وإن لم يؤت به فللاستغناء عنه ، ولذلك يجوز حذف العامل ، وأنواع الحذف ثلاثة :

١ ـ ضرب لا يجوز حذف العامل فيه . زيداً وأنت تريد اضرب زيداً وليس من قرينة تدل على المحذوف فهذا لا يجوز .

٢ ـ ضرب يجوز حذفه وإثباته . ترى رجلاً يضرب أو يشتم فتقول : زيداً : أي اضرب زيداً فيجوز الحذف والإثبات .

٣ ـ ضرب يحذف ولا يجوز إثباته . ما سمع عن العرب : اللهم ضبعاً وذئباً .

وضرب أمثلة على هذه الأنواع .

ب ـ عوامل الأفعال ضعيفة فلا يجوز حذفها[١] .

جـ ـ لا يجوز ظهور العامل في الأمثال لأن الأمثال لا تغير ، وظهور العامل ضرب من التغيير[٢] .

د ـ قد يحذف العامل تخفيفاً لكثرة الأمثال نحو : أخذته بدرهم فصاعداً أي أخذته بدرهم فذهب الثمن صاعداً ، فالثمن صاحب الحال ، والفعل الذي هو ذهب العامل في الحال[٣] .

هـ ـ قد يكثر حذف العامل حتى يصير من الأصول المرفوضة كما هو الحال في التحذير[٤] .

---

(١) شرح المفصل ٧/ ٦١

(٢) شرح المفصل ٢/ ٢٧ .

(٣) شرح المفصل ٢/ ٦٨

(٤) شرح المفصل ٢/ ٢٥ .

١١ـ الأصل في الأسماء ألا تعمل[١] .

١٢ـ الاسم لا يعمل في الفعل وإنما الأفعال تعمل في الأسماء[٢] .

١٣ـ لا يعمل في الخبر عاملان مختلفان[٣] .

١٤ـ لا يعمل عاملان في معمول واحد[٤] .

١٥ـ اختصار العامل :

تناول العطف فرأى عطف الظاهر على ضربين :

أحدهما عطف مفرد على مفرد ، والغرض من ذلك اختصار العامل ، واشتراك الثاني في تأثير الأول ، فإذا قلت قام زيد وعمرو فأصله قام زيد قام عمرو ، وقد حذفنا قام الثانية لدلالة الأولى عليها ، وصار العامل الأول عاملاً في المعطوف عليه ، وهو مذهب سيبويه وجماعة من المحققين[٥] ، ورد رأي ابن جني القائل بأن العامل في المعطوف الفعل المحذوف ، ورأى أنه لا ينفك من ضعف[٦] .

١٦ـ قد يبطل عمل العامل أو يعلق عن العمل :

مثال ذلك اللام المزحلقة فإذا دخلت هذه اللام علقت العامل ، وأبطلت عمله ، وتأتي بالمكسورة نحو : إن زيداً لقائم .

---

(١) شرح المفصل ١/ ٨٥ .

(٢) شرح المفصل ٤/ ٥

(٣) شرح المفصل ٨/ ٦٩ .

(٤) شرح المفصل ١/ ٧٧ .

(٥) شرح المفصل ٣/ ٧٥ ، وقال المبرد في المقتضب : (اعلم أن المعطوف على الشيء يحل محله لأنه شريكه في العامل نحو : مررت بزيد وعمرو وجاءني زيد وعمرو) ٤/ ٢١١ ، وانظر كتاب سيبويه ١/ ٣٠٥ .

(٦) شرح المفصل ٨/ ٨٩ .

وهو يرى أن التعليق ضرب من الإلغاء، لأنه إبطال عمل العامل لفظاً لا محلاً، والإلغاء إبطال عمل العامل بالكلية، فكل تعليق إلغاء، وليس كل إلغاء تعليقاً[١].

١٧ـ بين العامل والمقتضي :

ليست الإضافة عند ابن يعيش هي العاملة للجر، وإنما هي المقتضية له[٢]، فالإضافة معنى وحرف الجر لفظ وهي الإرادة المحصلة له، فالمقتضي غير العامل.

١٨ ـ قد يكون للحرف عمل لا يكون له في حال أخرى[٣].

أ ـ لولا تعمل الجر في المضمر ولا تعمله في المظهر(٤).

ب ـ لدن تنصب غدوة ولا تنصب غيرها(٤).

جـ ـ عسى تنصب المضمر «عساك عساي» وعملها مع الظاهر الرفع[٥].

د ـ لات تعمل عمل ليس في الأحيان ومع غيرها لا يكون لها عمل(٦).

---

(١) شرح المفصل ٨/ ٦٦.

(٢) شرح المفصل ٢/ ١١٧ وانظر الأشباه والنظائر ١/ ١١٧.

(٣) الأشباه والنظائر ١/ ٢٤٨.

(٤) شرح المفصل ١/ ١٠٩، ٣/ ١٢١، ٤/ ١٠٢ وفي مغني اللبيب: (لولا ... قال سيبويه والجمهور هي جارة للضمير مختصة به كما اختصت حتى والكاف بالظاهر..) ١/ ٣٠٣.

(٥) شرح المفصل ٣/ ١٢١.

(٦) شرح المفصل ١/ ١٠٩.

قال ابن يعيش : (لعسى ولولا مع المضمر حال تخالف الظاهر ، كما أن للدن مع غدوة حالاً ليست مع غيرها ، ألا تراها تنصبها دون أن تنصب غيرها؟

والمراد أنه غير مستنكر أن يكون للحرف عمل في حال لا يكون في حال أخرى ، وحاصله إبراز نظير ليقع الاستئناس به ،ومن ذلك لات من قوله تعالى : ﴿**ولات حين مناص**﴾ فإنها تعمل في الأحيان عمل ليس ، ومع غيرها لا يكون لها عمل)[١] .

١٩ـ العامل في الحال هو العامل في ذي الحال[٢] :

وذكر ابن يعيش أن الحال يعمل فيها العامل في صاحب الحال إلا أن عمله في الحال على سبيل الفضلة لأنها جارية مجرى المفعول[٣] .

أنواع العامل :

١ ـ العامل المعنوي[٤] :

وهو ما لا يظهر في الكلام ، ولا يكون للحس دور في إدراكه ، وإنما يدرك بالعقل ، ويرى ابن يعيش أن العامل في التمييز والحال إذا كان معنى غير فعل غير فعل فأمر امتناع تقديم معموله عليه هو

---

(١) شرح المفصل ٣/ ١٢١ وفي مغني اللبيب/ لات ذكر أن في عملها ثلاثة مذاهب : أحدها : أنها لا تعمل شيئاً . الثاني : أنها تعمل عمل إنّ ، وهذان الرأيان للأخفش . الثالث : أنها تعمل عمل ليس وهو قول الجمهور .

(٢) شرح المفصل ١/ ٩٦ .

(٣) شرح المفصل ٢/ ٥٧ .

(٤) انظر المقتضب ٤/ ٣٠١ ، ٣٠٩ ، والأشباه والنظائر ١/ ٢٢٧ .

المعمول به نظراً لضعف عامله[١] . ويرى في العامل المعنوي ما يلي :

أ - المعاني لا تعمل جراً ، ومن ثم يكون العامل في المضاف إليه حرف الجر لا معناه[٢] .

ب - المعاني لا تعمل في الأفعال النصب[٣] ، وكذلك لا تعمل المعاني في المفعول به[٤] .

جـ - المعاني لا تعمل إلا الرفع في الفعل ، والمعنى وقوعه موقع الاسم كما كان الابتداء الذي هو معنى عاملاً في الاسم[٥] .

وبناء على ذلك يكون عامل المبتدأ (اهتمامك بالاسم ،وجعلك إياه أولا لثان كان خبراً عنه ، والأولوية معنى قائم به يكسبه قوة ، إذ كان غيره متعلقاً به ، وكانت رتبته متقدمة على غيره)[٦] .

وعامل الخبر هو الابتداء ، كما كان عاملاً في المبتدأ إلا أن عمله في المبتدأ بلا واسطة وعمله في الخبر بواسطة المبتدأ ، فوجود المبتدأ لا أثر له في العمل ولكنه كالشرط فيه[٧] ، وهو بهذا يرد رأي البصريين القائل إن العامل في الخبر هو المبتدأ والابتداء جميعاً[٨] . ويرى في موضع آخر أن المبتدأ والخبر يرفعان على التشبيه بالفاعل وعاملهما معنى غير لفظ[٩] .

---

(١) انظر شرح المفصل ٢/ ٧٤ .

(٢) انظر شرح المفصل ٢/ ١٨ .

(٣) انظر شرح المفصل ٧/ ٢٧ .

(٤) انظر شرح المفصل ٢/ ٧١ .

(٥) انظر شرح المفصل ١/ ٢٧ .

(٦) انظر شرح المفصل ١/ ٨٤ .

(٧) انظر شرح المفصل ١/ ٨٥ .

(٨) انظر شرح المفصل ١/ ٨٥ ، وانظر الخصائص ٢/ ٣٨٥ .

(٩) شرح المفصل ٧/ ١١ ، ٣/ ١٠٣ .

٢ ـ **العامل اللفظي** :

وهو ما يظهر في النطق والكتابة ، ويرى ابن الحاجب في أماليه أن (العوامل اللفظية مطلقة على كان وأخواتها وعلى ظننت وأخواتها وإن وأخواتها . . .)[٢] .

ويرى ابن يعيش أن العوامل اللفظية أفعال وحروف تختص بالمبتدأ والخبر[٣] .

ويرى كذلك ما يلي :

١ ـ المنصوب والمجرور لا يكون عاملهما إلا لفظاً[٤] .

٢ ـ لا خلاف أن عامل الفاعل لفظي[٥] .

والأمثلة على العوامل اللفظية كثيرة معروفة فلا داعي للإطالة بذكر أمثلة من شرح المفصل عليها .

هذا وقد رد ابن يعيش نوعين من العوامل : واحد من البصريين ، وآخر من الكوفيين .

الأول : التعري عن العوامل اللفظية :

وقد قال به البصريون ، فقد ذهبوا إلى أن المبتدأ يرفع بالابتداء ، وهو معنى ، ثم اختلفوا في تفسير هذا المعنى ، فذهب بعضهم إليأنه التعري عن العوامل اللفظية ، وذهب آخرون إلى أنه التعري وإسناد الخبر إليه .

---

(١) الأشباه والنظائر ١/ ٢٣٩ .

(٢) شرح المفصل ١/ ٨٣ .

(٣) شرح المفصل ٣/ ٤٣ .

(٤) شرح المفصل ١/ ٧٥ .

ورد ذلك ابن يعيش بقوله :

(والقول على ذلك أن التعري لا يصح أن يكون سبباً ولا جزءاً من السبب ، وذلك أن العوامل توجب عملاً والعدم لا يوجب عملاً)[1] .

الثاني : عامل الخلاف في المفعول معه :

وقد اختص به الكوفيون ، وذهبوا إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف ، وذلك أنا إذا قلنا : استوى الماء والخشبة ، لا يحسن تكرير الفعل ، فيقال استوى الماء واستوت الخشبة ، لأنها ليست معوجة فتستوى ، فلما خالفه ولم يشاركه في الفعل نصب على الخلاف ، قالوا : (وهذه قاعدتنا في الظرف نحو قولك زيد عندك)[2] .

قال ابن يعيش رداً على ذلك :

(وما ذهب إليه الكوفيون ضعيف جداً ، لأنه لو جاز نصب الثاني لأنه مخالف للأول لجاز نصب الأول لأنه مخالف للثاني ، وليس نصب الثاني للمخالفة أولى من نصب الأول ، ثم هو فوق ذلك باطل بالعطف الذي يخالف فيه الثاني الأول نحو قام زيد لا عمرو)[3] .

---

(١) شرح المفصل ١/ ٨٤ ، انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٤٥ .

(٢) شرح المفصل ٢/ ٤٩ ، انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٤٨ .

(٣) شرح المفصل ٢/ ٤٩ .

الفصل الثالث

علم الكلام والمنطق

كانت البصرة مهد النحو والمشتغلين به ، وكانت من جهة أخرى منشأ المتكلمين ومرتعهم ، فقد نشأ فيها رؤساء المعتزلة وأعيانهم أمثال واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد والجاحظ والعلاف وغيرهم[١] .

ووجود هذين الفريقين على مسرح واحد لا يمكن أن يمر دون أن يكون هناك تأثر متبادل بينهما ، ولسنا هنا في مجال بيان تأثر المتكلمين بالنحويين ، وحسبنا أن نعلم فصاحة واصل بن عطاء وقوته في البيان ، والجاحظ وتعمقه في العربية لندرك أن هذا الفريق من المتكلمين كان له باع طويل في العربية إلى جانب المذهب الكلامي الذي يذهب إليه .

المهم عندنا في هذه العجالة ، أن نبين مدى تأثر النحويين بالمتكلمين ، وإلى أي حد ظهر هذا التأثر في أساليبهم ، كان تأثرهم في البحث والجدل ، كما اعتنقوا بعض الأصول التي قال بها المتكلمون ، ومن ثم نلاحظ أن أثر المتكلمين يظهر واضحاً في أساليب النحاة ، ومناقشاتهم وجدلهم ، ويبدو على وجه الخصوص في مجالس المناظرة التي كانت تعقد بين النحويين من بصريين وكوفيين ، فهي أكثر دلالة على هذا التأثر .

وإنك قلما تمسك بكتاب نحو إلا وتجد فيه ألفاظ المتكلمين ومصطلحاتهم ، كالجوهر والعرض ، والحكم يقف بين الحكمين ،

---

(١) مدرسة البصرة / ٣٦١ .

والسبب والمسبب ، والضدان لا يجتمعان والشيء لا يكون ساكناً ولا ساكن ، والشيء لا يكون متحركاً ولا متحرك في آن واحد ؛ إذ لا يجتمع مؤثران على شيء واحد .. إلخ .

أما صاحبنا ابن يعيش فيرى أن المقصود بعلوم الأوائل :

(الحكمة والفلسفة ، وأن أصول هذه العلوم يونانية نقلت إلى العربية ، فمعاني هذه العلوم لا تعرف على الحقيقة إلا بمعرفة ألفاظها ، والوصلة إلى معرفة ألفاظها علم العربية)[١] .

وفي موضع آخر قسم الأفعال إلى ثلاثة أقسام حسب الزمان ، إذ منه ما يدل على الماضي ، ومنه ما يدل على الحاضر ، ومنه ما يدل على المستقبل ، ثم قال : (وقد أنكر بعض المتكلمين فعل الحال ، وقال إن كان قد وجد فيكون ماضياً ، وإلا فهو مستقبل ، وليس ثالث ، والحق ما ذكرناه)[٢] . وهذا يدل على أن الرجل كان مطلعاً على مذاهب المتكلمين وأرائهم ، كما كان يعرف شخصياتهم فهو يقول : (المسامعة قوم نزلوا البصرة ، فنسبت إليهم المحلة ، ومن المحدثين المعروفين فيها أبو يعلى محمد بن شداد بن عيسى المسمعي كان أحد المتكلمين على مذهب العدل والتوحيد)[٣] .

وكان يلاحظ ألفاظ علم الكلام وأسلوبه في سياق نص الزمخشري ، ويلاحظ مراعاته لأصول مذهبه في حديثه .

---

(١) شرح المفصل ١/ ٨ .
(٢) شرح المفصل ٧/ ٤ .
(٣) شرح المفصل ٦/ ٨ .

فقد عرض الزمخشري للحديث عن جمع المذكر السالم فقال :

(فالذي بالواو والنون لمن يعلم في صفاته وأعلامه)[١] .

وعلق ابن يعيش بقوله : عدل عن اشتراط العقل إلى العلم لأن الباريء يوصف بالعلم ولا يوصف بالعقل ، وإنما قال لمن يعلم ولم يقل لأولى العلم لأن الباريء سبحانه عالم لذاته ، ولا بعلمٍ جرى عنده ، فجرى بالعبارة على قاعدة مذهبه)[٢] .

وتحدث عن عمرو بن عبيد فأثنى عليه ، وذكر أنه كان من رؤساء المعتزلة ، وكان فصيحاً عفيفاً[٣] .

ومما يدل على تأثره بعلم الكلام الأمور التالية :

١ ـ البسيط والمركب :

قال ابن يعيش : (والذي يدل على أن المفرد أصل والجملة فرع عليه أمران : أحدهما أن المفرد بسيط والجملة مركب ، والبسيط أول والمركب ثان ، فإذا استقل المعنى بالاسم المفرد ، ثم وقعت الجملة موقعه فالاسم المفرد هو الأصل ، والجملة فرع عليه)[٤] .

٢ ـ الذاتية واللزوم :

قال : (والفرق بين العلامة والحد أن العلامة تكون بالأمور اللازمة ، والحد بالذاتية والفرق بين الذاتي واللازم أن الذاتي لا تفهم حقيقة

---

(١) شرح المفصل ٥/ ٢

(٢) شرح المفصل ٥/ ٣

(٣) شرح المفصل ٩/ ١٣١

(٤) شرح المفصل ١/ ٨٨ .

الشيء بدونه ، ولو قدرنا انعدامه في الذهن بطلت حقيقة ذلك الشيء ، وليس اللازم كذلك)[1] .

٣ ـ الجنس والحد :

وهو يرى أن الحد ينبغي أن يؤتى فيه بالجنس القريب ثم بالفصل الذاتي[2] وفي موضع أخر يقول : (وهذه طريقة الحدود أن يؤتى بالجنس القريب ، ثم يقرن به جميع الفصول ، فالجنس يدل على جوهر المحدود دلالة عامة ، والقريب منه أدل على حقيقة المحدود ، لأنه يتضمن مافوقه من الذاتيات العامة ، والفصل يدل على جوهر المحدود دلالة خاصة)[3] .

٤ ـ الجوهر :

والجوهر يتردد كثيراً في شرحه فقد رأينا ذكراً له في الفقرة السابقة خلال حديثه عن الجنس وتناوله لجوهر المحدود .

وتحدث عن «هنيئاً مريئاً» فقال :

(ولم يأت من الصفات ما يدعى به إلا هذان الحرفان ، وليسا

---

(١) شرح المفصل ٣/٧ . مثال : الفعل ما دل على اقتران حدث بزمان/ الزمخشري : قال ابن يعيش «ما من ألفاظ العموم وهو جنس بعيد ، والجيد أن يقال كلمة أو لفظ أو نحوهما لأنها أقرب إلى الفعل . الذاتي/ لا تفهم حقيقة الشيء بدونه ولو قدرنا انعدامه في الذهن بطلت حقيقة الشيء وليس اللازم كذلك إذ إن عدم دخول قد والسين على الفعل لا يبطله بينما انتفاء الحدث والزمان عنه يبطل حقيقته» .

(٢) شرح المفصل ٣/٧ .

(٣) شرح المفصل ١٨/١ .

بمصدرين إنما هما من أسماء الجواهر كالتراب والجندل ، وانتصابهما بفعل مقدر تقديره ثبت لك ذلك هنيئاً مريئاً)[١] .

ويذهب السيرافي غير هذا المذهب فيرى أنهما ليسا من أسماء الجواهر كالتراب[٢] وأيا كان الأمر في حال إثبات هذا التشبيه أو نفيه وأنهما كالتراب أم لا فإن لفظ الجوهر قد ورد في النص ، وقد يكون نص ابن يعيش وقع فيه التصحيف ، ويكون صوابه كما ورد عند السيرافي ، بل قد يكون أخذ ذلك عنه ، ولكن التصحيف وقع في موضع الحاجة وما أكثر ما يقع ذلك .

٥ ـ الأصل والحادث :

وقد تناول النكرة والمعرفة بالحديث ، فقال : (النكرة هي الأصل والتعريف حادث)[٣] .

٦ ـ السبب والمسبب :

وقد تحدث عن «كلمته حتى يأمر لي بشيء» فقال : (والسبب قد وجد ، والمسبب لم يتحقق بعد)[٤] ، وفي موضع آخر تناول المثال : «أطع الله حتى يدخلك الجنة» رأى (السبب والمسبب معاً مستقبلان)[٥] أي لم يتحققا بعد .

---

(١) شرح المفصل ١/ ١٢٢ .
(٢) كتاب سيبويه ١/ ١٥٩ .
(٣) شرح المفصل ٥/ ٨٥ .
(٤) شرح المفصل ٧/ ٣٠ .
(٥) شرح المفصل ٧/ ٣٠ .

٧ ـ الاسم عين المسمى :

يقول : (أضافوا المسمى إلى الاسم مبالغة في البيان ، لأن الجمع بينهما آكد من إفراد أحدهما بالذكر ، وفي ذلك دليل من جهة النحو أن الاسم عندهم غير المسمى ، إذ لو كان إياه لما جاز إضافته إليه ، وكان من إضافة الشيء إلى نفسه ، فالاسم هو اللفظ المعلق على الحقيقة عيناً تلك الحقيقة أو معنى ، تمييزاً لها باللقب عمن يشاركها في النوع ، والمسمى تلك الحقيقة ، وهي ذات ذلك اللقب أي صاحبه)[١] .

وهذا ما يذهب إليه علماء التوحيد من أن الاسم ليس عين المسمى ، ولذلك قال ـ وكأنه يؤيدهم فيما يذهبون إليه ـ «وفي ذلك دليل من جهة النحو» .

٨ ـ وكنت عرضت من قبل[٢] «**الحكم بين الحكمين**» وهذا يشبه عندهم «المنزلة بين المنزلتين» .

بين الفقه والنحو:

لم ينقل عن ابن يعيش أنه درس الفقه أو تلقاه على أيدي العلماء كما فعل في العربية وعلم الحديث ، ولسنا نعرف له على التحقيق مذهباً معيناً كان يتفقه به ، ويعرف قواعده ، ويتبع آراء العلماء فيه .

إلا أننا نعلم أن الرجل عاش في العصر الأيوبي ، وهو العصر الذهبي للمذهب الشافعي ، أضف إلى ذلك أنه عمل مدرساً في المدرسة

---

(١) شرح المفصل ٣/١٢ .

(٢) انظر ص / ٢٠١ .

الرواحية ، وكان صاحب هذه المدرسة قد وقف الرواحية التي في دمشق على الشافعية ، وعين ابن الصلاح مدرساً فيها[١] ، ومن الطبيعي أن يكون فرعها في حلب بني للغاية نفسها .

وليس في كتاب ابن يعيش ما يشير ـ كما ذكرت ـ صراحة إلى دراسة الفقه ، ولكن فيه من المسائل الفقهية ما يدل على أن الرجل لديه زاد فقهي لا بأس به .

فهو يرى (أصول الفقه مرتبطاً بمعرفة العربية ، لأنه يبتني على معرفة الكتاب والسنة ولا يعرف معناهما إلا بمعرفة العربية ، ولذلك كانت شرطاً في الاجتهاد)[٢] .

ونلاحظ ثناء مفرطاً على محمد بن الحسن الشيباني تلميذ أبي حنيفة في أكثر من موضع في هذا الكتاب .

يقول : (ومحمد بن الحسن الشيباني هو صاحب الامام أبي حنيفة رضي الله عنهما وذلك أنه ضمن كتابه المعروف بالجامع الكبير في كتاب الأيمان منه مسائل فقه تبنى على أصول العربية لا تضح إلا لمن له قدم راسخ في هذا العلم)[٣] .

وقد ساق ابن يعيش مجموعة من المسائل في هذا الكتاب مما أورده محمد بن الحسن ثم علق عليه فقال : (لولا خوض هذا الإمام لجة بحر هذا العلم النفيس ورسوخ قدمه فيه لما ألم بفقه هذه المسائل

---

(١) البداية والنهاية ١٣/ ١٦٨ ترجمة ابن الصلاح .
(٢) شرح المفصل ١/ ١١ .
(٣) شرح المفصل ١/ ١٤ .

ونظائرها مما أودعه كتابه ، فجاحد فضل هذا العلم مكابر ، والمنكب عنه خاسر)[1] .

ويقول في موضع آخر : (وقد سمى الإمام محمد بن الحسن الشيباني كتاباً له كتاب الأيمان ، وإن كان في معظمه تعليقاً على شرط نحو : إن دخلت الدار فأنت طالق . . .)[2] .

وهذا يعني أنه قرأ الكتاب ، وفهم مسائله واحدة واحدة ، وتعمق دراستها حتى حكم عليه بهذا الحكم .

يقول : (إذا قال : أيُّ عبيدي ضربك فهو حر فضربه الجميع عتقوا ، ولو قال : أيّ عبيدي ضربته فضرب الجميع لم يعتق إلا الأول ، فكلام هذا الحبر مسوق على كلام النحوي في هذه المسألة)[3] .

ولقد عرف الجنس فقال :

(والجنس عند النحويين والفقهاء هو اللفظ العام ، وكل لفظ عم شيئين فصاعداً فهو جنس لما تحته سواء اختلف نوعه أم لم يختلف)[4] .

فقد ساق التعريف هنا ورآه متطابقاً عند النحويين والفقهاء على السواء . وذكر مسألة جمعت بين الفقه والنحو والحديث قال فيها :

(قال الفقهاء : لو قال أقسم أو أحلف أو أشهد ثم حنث وجبت

---

(١) شرح المفصل ١/ ١٤ .
(٢) شرح المفصل ٩/ ٢٢ .
(٣) شرح المفصل ١/ ١٤ .
(٤) شرح المفصل ١/ ١٩ .

عليه الكفارة ، لأنه يصرف إلى معنى أقسم بالله ونحوه ؛ إذ كان يلزم المسلم إذا حلف أن يحلف بالله ، ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم : من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت)[1] .

وكثيراً ما نجد **ألفاظ الفقهاء** تندرج في ثنايا النص ، فهو يقول :

(وحكى الكسائي أنه سمع في حمى حموان ، وفي رضا رضوان . وهذا نص في محل النزاع)[2] وهذا التركيب كثيراً ما يستعمله الفقهاء .

قال ابن يعيش : (. . . قال سيبويه : سألت الخليل عن قولهم اضرب أيهم أفضل ـ يعني العرب ـ قال القياس هوالنصب ، وتأول الرفع على الحكاية ، وأنشد أبو عمرو :

إذا ما أتيت بني مالك فسلم على أيهم أفضل

وهذا نص في محل النزاع)[3] .

وهو يرى أن **العمل بالنص المسموع** أو بظاهر اللفظ يبقى لازماً حتى يقوم دليل على دفع هذا الظاهر وإرادة غيره[4] .

وهو قد يستعين **بالفقه لبيان معنى لغوي** ، وقد وقع ذلك منه في المقصور قال :

(. . . ويكون قصرته أي نقصته من قصر الصلاة من قوله تعالى :

---

(١) شرح المفصل ٩/ ٩٥ ويرى الشافعي أنه لوقال : أقسم فليس بيمين ، وإن قال : أشهد لم يكن يميناً انظر الأم ٧/ ٥٦ ، وانظر الأصول لابن السراج ١/ ٥٢٥ .

(٢) شرح المفصل ٤/ ١٤٨ وانظر سيبويه ٢/ ٩٢ .

(٣) شرح المفصل ٣/ ١٤٦ ـ ١٤٧ . وانظر أمثلة أخرى في ٥/ ٧٧ ، ٥/ ٨٣ ، ٦/ ١٧ .

(٤) شرح المفصل ٣/ ١٤٠ .

﴿أن تقصروا من الصلاة إن خفتم﴾ ، أي تنقصون عدد ركعاتها وهيآتها ، وإن كانا يؤولان إلى أصل واحد .

ألا ترى أن قصر الصلاة إنما هو حبسها عن التمام في الأفعال ، وذلك أن الاسم المقصور كأنه حبس عما استحقه من الإعراب ، أو نقص عن الممدود الذي هو أزيد لفظاً)[١] .

فقد رأى الوفاق في الحكم بين الأمرين في إنقاص عدد ركعات الصلاة ، وهو ما يسمى بالقصر عند الخوف أو المرض ، وذلك أمر متفق عليه بين الفقهاء ، فاتجه في المقصور إلى هذا الرأي ؛ إذ هو معرب بعلامات مقدرة ، وبذلك فقد كان أقل درجة ، أو أنقص من الصحيح ، أو أنقص من الممدود من حيث اللفظ ، فأوضح هذا بذاك .

مسائل نحوية فقهية :

١ - مِن : (إذا حلف الرجل وقال : والله لا آكل من طعام زيد فإنه يحنث بأكل اليسير منه ، ولو قال : لا آكل طعام زيد فإنه لا يحنث إلا بأكل الجميع)[٢] .

فأنت ترى أن «من» هي التي غيرت الحكم هنا فهي في اليمين الأول تفيد التبعيض ، ولذلك يحنث الحالف بأكل البعض ، وحذفت من اليمين الثاني ووقعت الإضافة شاملة لكل طعام ، ومن ثم اختلف الحكم ولم يقع الحنث إلا بأكله كله .

---

(١) شرح المفصل ٦/ ٣٨ .

(٢) شرح المفصل ١/ ١٢ .

٢ ـ **اللام** : (ولو كان عنده عبد فقال : هو لـزيد بفتح اللام والرفع لم يلزم شيء ، ولو قال لِزيدٍ بكسر اللام والخفض لكان مقراً له به ، لأن اللام إذا فتحها كان تأكيداً ، وكان مخبراً أن العبد اسمه زيد ، وإذا كسر كانت لام الملك الخافضة ، وكان مخبراً أنه ملكه)(١) .

٣ ـ **إن** : المكسورة والخفيفة وأن المفتوحة :

قال : (وذلك أن المكسورة معناها الشرط ، والمفتوحة معناها الغرض والعلة) .

أ ـ لو قال : أنت طالق إن دخلت الدار لم يقع الطلاق حتى تدخل الدار ، لأن معنى تعليق الشيء على شرط هو وقوف دخوله في الوجود على دخول غيره في الوجود .

ب ـ لو فتح أن لكانت طالقاً في الحال ، لأن المعنى أنت طالق لأن دخلت الدار .

جـ ـ وكذلك لو شدد «أنّ» يقع الطلاق في الحال كانت دخلت الدار أو لم تكن)(٢) .

٤ ـ **بين إن وإذا الشرطيتين** :

إذا قال : أنت طالق إذا دخلت الدار فإنها لا تطلق حتى يقع منها الدخول ، أما «إن» فإنها شرط لا يقع الطلاق إلا بوجود ما بعدها ، وأما إذا فوقت مستقبل فيه معنى الشرط فكأنه قال : أنت طالق إذا

---

(١) شرح المفصل ١/ ١٢ .
(٢) شرح المفصل ١/ ١٣ .

جاء وقت كذا كذا فهي تطلق وقت الدخول ، قال : (فقد استوت إن وإذا في هذا الموضع في وقوع الطلاق)[١] .

٥ ـ **كلما** «تقتضي هذه الكلمة التكرار» :

يقول : (فإذا قلت كلما دخلت الدار فأنت طالق طلقت بكل دخول إلى أن ينتهي عدد الطلاق ، لأن ما من كلما مع ما بعده مصدر ، فإذا قال : كلما دخلت فمعناه كل دخول يوجد منك فأنت به طالق ، وكل معناه الإحاطة والعموم ، ولذلك يتناول كل دخول)[٢] .

٦ ـ **غير ، إلا** :

(لو قال له عندي مائة غير درهم أو إلا درهماً بالنصب ، لكان مقراً بتسعة وتسعين درهماً ، لأنه استثناء والاستثناء إخراج ما بعد حرف الاستثناء من أن يتناوله الأول)[٣] .

ويقول في موضع آخر : (ألا ترى أن الرجل إذا أقر فقال لفلان عندي مائة غير درهم برفع غير كان مُقِراً بالمئة كاملة ، لأن غير هنا صفة للمئة ، وصفتها لا تقتضي شيئاً منها ، وكذلك لو قال له عليّ مائة إلا درهم كان مُقِراً بالمائة كاملة لأن إلاتكون وصفاً كغير)[٤] .

---

(١) شرح المفصل ١/ ١٣ .
(٢) شرح المفصل ١/ ١٤ .
(٣) شرح المفصل ١/ ١١ .
(٤) شرح المفصل ١/ ١١ .

ويقول في موضع ثالث :

(وكذلك لو قال : ما له عليَّ مائة إلا درهمين لم يلزمه شيء ، كما لوقال : ما له عليّ ثمانية وتسعون درهماً .

ولو رفع فقال : ما له عندي مائة إلا درهمان لكان مقراً بدرهمين)[1] .

٧ ـ الفاء ، ثم :

(لو قال لعبد : إن دخلت فكلمت عمراً لا يقع العتق إلا بالجمع بينهما لترتب الكلام بعد الدخول بلا مهلة .

ولو قال ذلك بثم لكان في الترتيب مثل الفاء إلا أنه يكون بينهما تماد وتراخ)[2] .

٨ ـ الواو :

(وإذا قال لزوجته : أنت طالق إن دخلت الدار وكلمتك فهذه تطلق بوقوع الفعلين جميعاً بدخول الدار والكلام ، ولا تطلق بأحدهما دون الآخر ، فإن دخلت الدار ولم يكلمها لم تطلق ، وإن كلمها ولم تدخل الدار لم تطلق ، ولكن إذا جمع بينهما طلقت ، ولا يبالي بأيهما بدأ بالكلام أم بالدخول ، أي ذلك بدأبة وقع الطلاق بعد أن يجمع بينهما ، لأن المعطوف بالواو يجوز أن يقع آخره قبل أوله . ألا ترى أنك تقول رأيت زيداً وعمراً فيجوز أن يكون عمرو في الرؤية قبل زيد)[3] .

---

(١) شرح المفصل ١/ ١١ .

(٢) شرح المفصل ١/ ١٢

(٣) شرح المفصل ١/ ١٢ .

وساق مثلاً آخراً فقال : (إذا قال لعبده إن دخلت الدار وكلمت زيداًفأنت حر فإنه لا يعتق إلا بوقوع الفعلين جميعاً كيف وقعا...)[1] .

وعرض في موضع آخر للترتيب في الواو ، ولم يأخذ به ، وقد فصل القول في مسائل فقهية ، وناقشها مناقشة جيدة[2] .

٩ - إلى :

تناولها في قوله تعالى : «إلى المرافق» في آية الوضوء ، وهو يرى أنالمرافق دخلت في الغسل ، ثم ساق وجهاً آخر وهو أن إلى في الآية غاية في الإسقاط ، وذلك أنه لما قال : اغسلوا وجوهكم وأيديكم تناول جميع اليد كما تناول جميع الوجه ، واليد اسم للجارحة من رأس الأنامل إلى الإبط ، فلما قال : إلى المرافق فصار إسقاطاً إلى المرافق ، فالمرافق غاية في الإسقاط فلم تدخل في الإسقاط فبقيت واجبة الغسل[3] .

١٠- النكرة والمعرفة :

قال : (لو قال : إن دخلت الدار فأنت طالق) فإنه لا يقع الطلاق إلا بدخول تلك الدار المعينة .

---

(١) شرح المفصل ١/ ١٢ .

(٢) شرح المفصل ٨/ ٩٣ .

(٣) شرح المفصل ٨/ ١٥ وذكر النووي في المجموع أن غسل المرفقين عند الشافعية والعلماء كافة واجب إلا ما نقل عن زفر وأبي بكر بن داود ، إذ قالا لا يجب غسل المرفقين والكعبين ، وذكر ابن قتيبة والأزهري وآخرون نقلوا عن ثعلب أن إلى بمعنى مع ، وذهب المبرد والزجاج إلى أن إلى للغاية ، وقد علّق على ذلك النووي بقوله : (وهذا هو الأصح والأشهر) المجموع ١/ ٣٨٥ . وانظر الأم للشافعي ١/ ٢٢ .

ولو قال : إن دخلت داراً فأنت طالق وقع الطلاق بدخول أي دار دخلتها ، لأنه علق الطلاق بدخول دار منكورة ، وشياعها تعم . وفي الأول علق الطلاق بدخول دار معهودة فلا يقع الطلاق إلابدخولها)(١) .

١١ـ البدل وعطف البيان :

قال : (ومن الفصل بين البدل وعطف البيان أن المقصود بالحديث في عطف البيان هو الأول ، والثاني بيان كالنعت المستغنى عنه ، والمقصودبالحديث بالبدل هو الثاني لأن البدل والمبدل منه اسمان بإزاء مسمى مترادفان عليه ، والثاني منهما أشهر عند المخاطب ، فوقع الاعتماد عليه ، وصار الأول كالتوطئة والبساط لذكر الثاني وعلى هذا لو قلت : زوَّجتك بنتي فاطمة وكانت عائشة ، فإن أردت عطف البيان صح النكاح ، لأن الغلط وقع في البيان وهو الثاني ، وإن أردت البدل لم يصح النكاح ، لأن الغلط وقع فيما هو معتمد الحديث وهو الثاني فاعرفه)(٢) .

١٢ـ الدية والجمع : «رؤوسكما» :

(كان الفراء يقول : إنما خص هذا النوع بالجمع نظراً إلى المعنى لأن كل ما في الجسد منه شيء واحد فإنه يقوم مقام شيئين ، فإذا ضم إلى ذلك مثله فقد صار في الحكم أربعة ، والأربعة جمع ، وهذا من أصول الكوفيين الحسنة ، ويؤيد ذلك أن ما في الجسد

---

(١) شرح المفصل ١/ ١١ .
(٢) شرح المفصل ٣/ ٧٤ .

منه شيء واحد ففيه الدية كاملة كاللسان والرأس ، وأما ما فيه شيئان فإن فيه نصف الدية)[1] .

١٣ـ بين الأصل والفرع :

(فإن قيل فلم زعمتم أن المفرد أصل والجملة واقعة موقعه فالجواب أنالبسيط أول والمركب ثان ، فإذا استقل المعنى بالاسم المفرد ثم وقع موقع الجملة فاسم المفرد هو الأصل ، والجملة فرع عليه . ونظير ذلك في الشريعة شهادة المرأتين فرع على شهادة الرجل)[2] .

١٤ـ الكناية :

(ومن ذلك الكنايات في الطلاق : وهو التعبير عنه بألفاظ غير ظاهرة فيه)[3] .

١٥ ـ التصغير :

(لو قال آتيك قبل طلوع الشمس فجاءه في الليل لم يكن مخالفاً ، ولو قال قبيل طلوع الشمس لزم أن يكون بعد طلوع الفجر ونحوه مما قارب طلوع الشمس)[4] .

---

(١) شرح المفصل ٤/ ١٥٥ وقد ذهب الشافعي إلى أن كل ما في الإنسان منه اثنان في كل واحد منها نصف الدية ، كالعينين والشفتين والأذنين . انظر الأم ٦/ ١٠٨ .

(٢) شرح المفصل ٣/ ٥٤ .

(٣) شرح المفصل ٤/ ١٢٥ ومن ألفاظ الكنايات : اختاري ، أمرك بيديك ، وعند الشافعية قولنا : أطلقتك فإن هذا اللفظ يحتمل إطلاقها من حبسها بالمنزل ونحوه ، ويحتمل إطلاقها من عقدة الزواج ، انظر الفقه على المذاهب الأربعة ٤/ ٣٢٣ .

(٤) شرح المفصل ٥/ ١٣٤ .

عرض وتحليل:

١ ـ قال الشاعر[١] :

فـإن ترفقي ياهند فـالرفـق أيمن   وإن تَخْرُقي ياهنــد فـالخـرْقُ ألأم
فـأنت طلاق والطـلاق عـزيمـــة   ثلاثاً ومــن يَخْـرُق أعـــق وأظلــم
فبيني بها إن كنت غـير رفيقـة   فـما لامـرئ بعـد الثلاثة مُـقْــدَم

قال ابن يعيش (فأوقع الطلاق موقع طالق على ما ترى ، ويجوز أن يكون على حذف مضاف أي ذات طلاق كما يقال صلى المسجد والمراد أهل المسجد ، واسأل القرية ، وهو كثير)[٢] . ثم قال بعد ذلك : (وقد روى قوله : والطلاق عزيمة ثلاث برفعهما ، والطلاق عزيمةً ثلاث بنصب العزيمة ورفع الثلاث .

١ ـ فإذا نصب الثلاث فكأنه قال أنت طالق ثلاثاً ، ويكون قوله : والطلاق عزيمة مبتدأ وخبراً ، فكأنه قال : والطلاق مني جد غير لغو[٣] .

٢ ـ وإذا رفعهما كانت الثلاث خبراً ثانياً ، أي الطلاق الذي يقع بمثله الطلاق هو الثلاث ، أو يكون موضحاً للعزيمة على سبيل البدل ، وتقع واحدة لا غير[٤] .

---

(١) هذه الأبيات في أمالي الزجاجي / ٣٣٨ وفي المبسوط للسرخسي ٦/ ٧٧ ، وفي مغني اللبيب ١/ ٥٤ ، وخزانة الأدب ٢/ ٦٩ ـ ٧٥ ، وانظر الأشباه والنظائر ٣/ ٤٢ ، وقد استقصى الكلام في هذه المسألة أبو علي الفارسي في المسائل القصرية ، وردّ ما ذهب إليه ابن هشام وقد ذكر ذلك البغدادي في الخزانة ٢/ ٧٠ ، وقائل هذه الأبيات غير معروف .

(٢) شرح المفصل ١/ ١٢ .

(٣) وذهب إلى هذا الكسائي/ انظر مجالس العلماء/ ٣٤١ .

(٤) وهذا الرأي للزجاجي/ مجالس العلماء/ ٣٤٢ .

ويجوز أن يكون المراد أنت طالق ثلاثاً، ثم فسر ذلك بقوله: والطلاق عزيمة ثلاث كأنه قال: والطلاق الذي ذكرته ونويته عزيمة ثلاث، فسره بهذا الدليل، هذا إذا نوى الثلاث، ودليل على ذلك قوله: فبيني بها، فهذا دليل على إرادة الثلاث والبينونة[1].

٣ ـ أما إذا نصب عزيمة مع رفع الثلاث فعلى إضمار فعل كأنه قال: والطلاق ثلاث أعزم عليك عزيمة، ويجوز أن يكون التقدير والطلاق إذا كانت عزيمة ثلاث، كما تقول: عبدالله راكباً أحسن منه ماشياً، والمراد إذا كان ماشياً[2].

وقوله: «ومن يخرق أعق وأظلم»[3] قد حذف الفاء الذي هو جواب الشرط والمبتدأ أيضاً، والمعنى فهو أعق وأظلم، وهو من ضرورات الشعر المستقبحة...)[4].

ساق ابن يعيش هذه الأبيات وعلق عليها هذا التعليق ليبين لنا أنه إذا قال: أنت طالق، طلقت منه وإن لم ينو، ولو أتى بلفظ المصدر فقال: أنت طلاق لم يقع الطلاق إلا بنية لأنه ليس بصريح إنما هو كناية[5] وعن إرادة إيقاع المصدر موقع اسم

(١) انظر مجالس العلماء / ٣٤١.

(٢) انظر مجالس العلماء / ٣٤١.

(٣) شرح المفصل ١/١٣ قال الزجاجي: (وأما قوله: ومن يخرق أعق وأظلم، فمن كلام الشعر خاصة ولا يجوز في منثور الكلام لأنه حذف الفاء التي هي جواب الجزاء، وحذف المبتدأ أيضاً) مجالس العلماء / ٣٤٢.

(٤) انظر نهاية المحتاج ٦/ ٧١ وإعانة الطالبين ٤/ ٩.

(٥) شرح المفصل ١/١٢. يشتمل على كتب ظاهر الرواية التي جمع فيها محمد بن الحسن الشيباني فقه أبي حنيفة ومؤلفه شمس الدين السرخسي. والحديث عن هذه الأبيات في ٦/ ٨٨.

الفاعل على حد ماء غور أي : غائر[١] ، وقد علق على ذلك البغدادي في الخزانة فقال :

لابدّ في سائر التقادير في وقوع أصل الطلاق عند الشافعية من النية كما هو ظاهر ؛ لأن أنت طلاق من الكنايات عندهم)[١] ، فقد تحدث ابن يعيش هنا برأي الشافعية وإن لم يصرح بذلك .

وذكر الدماميني قصة هذه الأبيات ، وبين أنها في المبسوط[٢] ، وهو كتاب في فقه أبي حنيفة ، وذكر أن الكسائي كتب إلى محمد بن الحسن بهذه الأبيات يسأله عنها قائلاً : ما قول القاضي الإمام ... وذكر البيتين ، فأجاب :

إن رفع ثلاثاً تقع واحدة .
وإن نصب تقع ثلاث .
وعلل ذلك ، ثم رد الدماميني عليابن يعيش فقال :

وزعم ابن يعيش أنه في البيت الثاني حذف الفاء من جواب الشرط والمبتدأ أيضاً ، والمعنى : فهو أعق وأظلم .

قلت : هذا بناء على أن من شرطية ، وهو غير متعين في البيت لجواز أن تكون موصولية ، وتسكين القاف للتخفيف كقراءة أبي عمرو «وما يشعرْكم» بإسكان الراء ، وأعق خبر المبتدأ الذي هو من الموصولة فلا حذف ولا ضرورة ولا قبح)[٣] .

---

(١) خزانة الأدب ٣/ ٧٣ .
(٢) المبسوط كتاب في فقه الأحناف
(٣) شرح الدماميني ١/ ١١٥ .

أما ابن هشام الانصاري فقد ساق المسألة في مغني اللبيب ، ورأى غير ما رأى ابن يعيش ، فقد رأى أن (الصواب أن كلا من الرفع والنصب محتمل لوقوع الثلاث ولوقوع الواحدة . أما الرفع فلأن «أل ؛» في الطلاق أما لمجاز الجنس كما تقول : زيد الرجل أي : هو الرجل المعتدّ به ، وأما للعهد الذي مثلها في (فعصى فرعون الرسول) ، أي : وهذا الطلاق المذكور عزيمة ثلاث ، . . .فعلى العهدية يقع الثلاث ، وعلى الجنسية يقع واحدة كما قال الكسائي .

وأما النصب فلأنه محتمل لأن يكون عليالمفعول المطلق ، وحينئذ يقتضي وقوع الطلاق ، إذ المعنى : فأنت طالق ثلاثاً ، ثم اعترض بينهما بقوله : والطلاق عزيمة ، ولأن يكون حالاً من الضمير المستتر في عزيمة ، وحينئذ لا يلزم وقوع الثلاث ، لأن المعنى : والطلاق عزيمة إذا كان ثلاثاً فإنما يقع ما نواه هذا ما يقتضيه معنى هذا اللفظ مع قطع النظر عن شيء آخر ، وأما الذي أراده الشاعر المعين فهو الثلاث لقوله :

فبيني بها إن كنت غير رفيقة وما لامرئ بعد الثلاث مقدم(١)

والخلاف بين ابن يعيش وبين غيره من العلماء ممن بحث في هذه المسألة من ثلاث جهات :

١ ـ النية في الطلاق وقد أوضح ذلك البغدادي كما بينته سابقاً .

٢ ـ الفاء الرابطة وقد رد هذا الرأي الدماميني غير أنه انفرد به ، ولم يذهب مذهبه أحد .

---

(١) مغني اللبيب ١/ ٥٤ـ٥٥ . .

٣ ـ عدد الطلقات ويتضح هذا عند ابن هشام في مغني اللبيب وقد انفرد بهذا الرأي .

الـــواو :

ذهب ابن يعيش إلى أنها لا تفيد الترتيب ، قال : (ولانعلم أحداً يوثق بعربيته يذهب إلى أن الواو تفيد الترتيب)(١) ، وساق ابن يعيش أدلة على ما ذهب إليه ، وانتقل إلى عرض رأي من يقول إنها تفيد الترتيب فجاء عنده على الطراز التالي :

١ ـ الواو تفيد الترتيب ، والدليل على ذلك ما روي عن ابن عباس من أنه أمر بتقديم العمرة فقال الصحابة لم تأمرنا بتقديم العمرة ، وقد قدم الله الحج عليها في التنزيل؟(٢) .

٢ ـ لما نزل قوله تعالى : (إن الصفا والمروة من شعائر الله) قال الصحابة : بم نبدأ يارسول الله؟ قال : (ابدأوا بما بدأ الله بذكره) ، فدل ذلك عليالترتيب(٣) .

٣ ـ روى أن بعض الأعراب قام خطيباً بين يدي النبي e فقال في خطبته . «من أطاع الله ورسوله فقد رشد ، ومن عصاهما فقد

---

(١) شرح المفصل ٨/ ١١ وقد ذهب إلى مثل ذلك السيرافي فقال : (إن النحويين واللغويين اجمعوا على أنها لا تفيد الترتيب) مغني اللبيب ١/ ٣٩٢ وانظر المقتضب ١/ ١٠ . ورد ابن هشام قول السيرافي وقال : (قال بإفادتها إياه قطرب والربعي والفراء وثعلب وابو عمرو الزاهد وهشام والشافعي) مغني اللبيب ١/ ٣٩٢ .

(٢) يشير في هذا النص إلى الآية الكريمة (وأتموا الحج والعمرة لله) البقرة / ١٩٦ .

(٣) الآية / ١٥٨ من سورة البقرة ، وانظر المجموع ٨/ ٧٨ .

غوى ؛ فقال النبي ﷺ : بئس خطيب القوم أنت ، هلا قلت : ومن عصى الله ورسوله ، قالوا : فلو كانت الواو للجمع المطلق لما افترق الحال بين ما عليه الرسول صلى الله عليه وسلم وبين ما قال الأعرابي .

٤ ـ أنشد سحيم عبد بني الحسحاس أمام عمر بن الخطاب رضي الله عنه قوله :

عميرة ودع إن تجهزت غادياً كفى الشيب والإسلام للمرء ناهياً

قال عمر : (لو كنت قدمت الإسلام على الشيب لأجزتك) فدل إنكاره على أن التأخير في اللفظ يدل على التأخير في المرتبة .

ورد ابن يعيش هذه الحجج على النحو التالي :

١ ـ إنكار الجماعة معارض بأمر ابن عباس ، فإنه مع فضله أمر بتقديم العمرة ، ولو كانت الواو ترتب لما خالف .

ورد ابن يعيش هنا ليس بردّ ، إذ إن قول ابن عباس لا يعتبر حجة على الجماعة وقد جاؤوه بالقول الصريح بأن الله تعالى قدم الحج في الآية ، ولم يقم ابن يعيش دليلاً يقوّى رأي ابن عباس سوى الخلاف ، والاحتجاج برأي المخالف ضعيف ، على أن الصحابة التزموا بنص الآية إذ بدأت بالحج ولم يأخذوا الترتيب من الواو فيها .

٢ـ قوله تعالى : (إن الصفا والمروة . . .) فإن النبي ﷺ لم يأمر بتقديم الصفا لأن اللفظ كان يقتضي ذلك وإنما بين عليه الصلاة والسلام المراد لما في الواو من الإجمال ، ويدل على ذلك سؤال الجماعة :

بم نبدأ، لو كانت الواو للترتيب لفهموا ذلك من غير سؤال لأنهم كانوا عرباً فصحاء، وبلغتهم نزل القرآن فدل على أنها للجمع.

وما ذهب إليه ابن يعيش قوي، وقد ذكر النووي في المجموع[١] أن مذهب الشافعية الترتيب فيبدأ بالصفا، ولو بدأ بالمروة لم يعتد بسعيه، وقد قال بهذا أيضاً الحسن البصري والأوزاعي، وذكر أن مالكاً وأحمد وجمهور العلماء وأبا حنيفة في المشهور عنه أن الترتيب ليس بشرط فيصح الابتداء بالمروة، وبين بعد ذلك الإمام النووي أن دليل الشافعية الحديث الذي ذكر عن الرسول ﷺ «ابدأوا بما بدأ الله به» قال: وهوصحيح[٢].

ولو كان الشافعية يبنون الترتيب على الواو في النص لكان صرح بذلك رحمه الله.

٣ ـ أما رَدّ النبي ﷺ على الخطيب فما كان إلا لأن فيه ترك الأدب بترك إفراد اسم الله بالذكر، وهذا حق من ابن يعيش لا مرية فيه.

٤ ـ وكذلك إنكار عمر رضي الله عنه على سحيم لترك تقديم الإسلام في الذكر وإن كان لا فرق بينهما.

وما ذهب إليه ابن يعيش هو الصواب، وهو الذي يوحي به حديث عمر.

وأضيف في هذه المسألة ما يلي:

---

(١) المجموع ٨/ ٧٨.

(٢) تحفة الفقهاء للسمرقندي ١/ ١٦.

ذهب الأحناف إلى أن الترتيب سنة[1] ، وذهب الشافعية إلى أنه فرض[2] ، وذهب الحنابلة إلى أنه واجب[3] ، غير أن الوجوب عندهم هنا بمعنى الفرض .

غير أن الترتيب الذي ذهب إلى فرضيته الشافعي لم يكن سببه الواو ، وليس فيما ورد في كتابه الأم ما يوحي بذلك ، قال الشافعي رحمه الله : (فمن بدأ بيديه قبل وجهه أو رأسه قبل يديه أو رجليه قبل رأسه كان عليه أن يعيد حتى يغسل كلا في موضعه بعد الذي قبله ، وقبل الذي بعده ، لا يجزيه عندي غير ذلك)[4] .

وهذا النص يبطل ما ذكره ابن هشام في مغني اللبيب من أن الواو تفيد الترتيب ؛ إذ إن الشافعي لم يصرح بذلك .

وانقسم الشافعية إلى فريقين : فريق ذهب إلى أن الواو في الآية تفيد الترتيب ، وفريق ذهب إلى أن الواو لا تفيد الترتيب ، واستفيد الترتيب من جهات أخرى غير الواو .

قال الإمام النووي : (وذكر أصحابنا من الآية دليلين آخرين ضعيفين لا فائدة في ذكرهما إلا للتنبيه على ضعفهما لئلا يعول عليهما ، أحدهما : أن الواو للترتيب ونقلوه عن الفراء وثعلب وزعم الماوردي أنه قول أكثر أصحابنا واستشهدوا عليه بأشياء كلها

---

(١) تحفة الفقهاء للسمرقندي ١/١٦ .

(٢) تحفة الفقهاء ١/١٦ وانظر الأم ١/٢٦ .

(٣) المغني لابن قدامة ١/١٢٥ ـ ١٢٦ .

(٤) الأم ١/٢ .

ضعيفة . . . وقال إمام الحرمين . . . والذي نقطع به أنها لا تقتضي ترتيباً ومن ادعاه فهو مكابر)[١] .

وبين الإمام النووي أن الترتيب استفيد من أمرين :

١ ـ الله ذكر ممسوحاً بين مغسولات والعرب لا يفرقون بين المتجانس إلا لفائدة وهو هنا الترتيب والأمر في الآية للوجوب .

٢ ـ العرب إذا ذكرت أشياء وعطف بعضهما على بعض تبتدىء بالأقرب فالأقرب فلما بدأ الله بالوجه ثم اليدين . . . دل على الأمر بالترتيب[٢] .

---

(١) المجموع ١/ ٤٤٥ .

(٢) المجموع ١/ ٤٤٤ .

الباب السادس

الفصل الأول : الحــــدود

الفصل الأول

الحـــدود

لا بد لنا قبل الخوض في بحث من البحوث من أن نتعرف على حقيقته ، ومن ثم ننصرف للحديث فيما يتعلق به من قواعد وأصول ، وتلك عادة النحويين في كل باب من أبواب النحو وبحث من بحوثه ، فإذا ما تطرقوا للاستثناء تناولوا مفهومه لغوياً وحدّوه ، ثم انصرفوا إلى النظر فيما يندرج تحته من قواعد تتناول هذا البحث وتتحكم فيه ، وقس على هذا ما يكون في أبواب النحو الأخرى .

وقد جرى ابن يعيش على المنهج ذاته ، وكان يولي الحدود اهتمامه ويدقق النظر فيها ، فلا يتخطاها سريعاً إلى ما وراءها إلا بعد أن يشبعها مناقشة وبياناً إلى أن تستوي فيه على وضع معقول لا مجال لنقدها أو قصورها عن الشمول الذي يراد منها ، وكثيراً ما كان يقف عند حدود الزمخشري فيكبح من جماح عبارته أحياناً ، ويرى فيها أحياناً أخرى تسمحا ينبغي أن يتجنب ، أو قيوداً لا ضرورة لها ، ويسوق بعد مناقشة حد الزمخشري حداً من قدحه ووضعه يراه أقوم وأفضل من سواه ، وأدل على المقصود من غيره ، بل مما ساقه الزمخشري ، ويذكر فضائل الحد الذي ساقه وميزاته على غيره من الحدود .

ونحن قبل عرض نماذج من الحدود التي حدها نسوق الحد في بابين الأول في الفاعل والثاني في المقصور ، ومن خلال عرضه نستطيع

أن نتبين ملامح الأسلوب الذي يتناول به هذه الحدود، والطريقة التي ينهجها في مناقشتها.

يقول في باب **الفاعل**: (اعلم أن الفاعل في عرف النحويين كل اسم ذكرته بعد فعل، وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، ولذلك كان في الإيجاب والنفي سواء.

وبعضهم يقول في وصفه: كل اسم تقدمه فعل غير مغيّر عن بنيته، وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، ويريد بقوله: غير مغير عن بنيته الانفصال من فعل ما لم يسم فاعله، ولا حاجة إلى الاحتراز من ذلك لأن الفعل إذا أسند إلى المفعول نحو: ضُرب زيد وأكرم بكر صار ارتفاعه من جهة ارتفاع الفاعل؛ إذ ليس من شرط الفاعل أن يكون موجداً للفعل أو مؤثراً فيه.

وقال بعضهم في وصفه: هو الاسم الذي يجب تقديم خبره لمجرد كونه خبراً كأنه احترز بقوله: لمجرد كونه خبراً من الخبر إذا تضمن معنى الاستفهام من نحو: أين زيد؟ وكيف محمد؟ ومتى الخروج؟

فإن هذه الظروف التي وقعت أخباراً يجب تقديمها لكن لا لمجرد كونها خبراً بل لما تضمنه الخبر من الاستفهام الذي له صدر الكلام)(١).

ولم يرتض ابن يعيش الحد الأخير، وما قيل في تعليله بل رده، وكان ما جاء في رده قوله: (وهذا الكلام عندي ليس بمرضيٍّ لأن خبر الفاعل الذي هو الفعل لم يتقدم لمجرد كونه خبراً؛ إذ لو كان الأمر

---

(١) شرح المفصل ١/٧٤

كذلك لوجب تقديم كل خبر من نحو زيد قائم وعبدالله ذاهب ، فلما لم يجب ذلك في كل خبر علم أنه إنما وجب تقديم خبر الفاعل لأمر وراء كونه خبراً وهو كونه عاملاً فيه ، ورتبة العامل أن يكون قبل المعمول ، وكونه عاملاً فيه سبب أوجب تقديمه ، كما أن تضمن الخبر همزة الاستفهام في قولك : أين زيد؟ ونظائره سبب أوجب تقديمه فاعرفه)[١] .

وبعد ذلك لخص أقوال النحويين في تعريف الفاعل فقال :

(وفي الجملة الفاعل في عرف أهل هذه الصنعة أمر لفظي ، يدل على ذلك تسميتهم إياه فاعلاً في الصور المختلفة من النفي والإيجاب والمستقبل والاستفهام ما دام مقدماً عليه)[٢] .

وتعرض بعد ذلك لرفع الفاعل ، وبعد أن انتهى من التعرض له عاود الحديث مرة أخرى عن حده ، فقال : (وربما قال بعضهم في عبارته : الفاعل ما ارتفع بإسناد الفعل إليه)[٣] .

وقال : (وهو تقريب في الحقيقة غير جائز لأن الإسناد معنى ولا خلاف أن عامل الفاعل لفظي)[٤] .

فأنت ترى من خلال هذا العرض أنه ساق تعريفات مختلفة ما كان يعترض على بعضها ، ويترك بعضها الآخر دون تعليق ، ويذكر احترازات

---

(١) شرح المفصل ١/ ٧٤

(٢) شرح المفصل ١/ ٧٤

(٣) شرح المفصل ١/ ٧٤

(٤) شرح المفصل ١/ ٧٥ .

التعريف، ويسكت عنها أو يردها، وقد يرفض التعريف جملة وتفصيلاً كالمثال الأخير، ولكنك مع ذلك ما سمعت منه تعريفاً جامعاً مانعاً يحقق ما يراه الأفضل، ويتجنب الملاحظات التي بدأها على التعريفات التي ساقها.

ولنقف معه وقفة أخرى عند المقصور لنرى عرضه له، ورأيه في تعريفاته. لقد عرّفه فقال: (والمراد بالمقصور ما وقع في آخره ألف)[1].

وساق بعد ذلك ما قيل في تعريفه فقال:

١ ـ وقال بعضهم: ما وقع في آخره ألف لفظاً.
٢ - وقال بعضهم: ألف ساكنة.
٣ ـ وقال بعضهم: ألف مفردة)[2].

وعلق على تلك التعريفات المدرجة بقوله: (وهذا كله لا حاجة إليه لأن قولنا: ألف كاف في تعريف المقصور)[3].

ومن خلال هذا نراه يرغب في اختصار الحد، وأن يكون بأقرب عبارة ممكنة، ومجرداً من القيود إن أمكن ذلك.

ولقد أشرت إلى موقفه من الحدود عند الزمخشري ونقدها، وردها في بعض الأحيان، أو إدخال التعديل عليها.

ومن ذلك تعريف الزمخشري للحرف حيث قال: (الحرف ما دل

---

(١) شرح المفصل ٦/ ٣٦.
(٢) شرح المفصل ٦/ ٣٦.
(٣) شرح المفصل ٦/ ٣٦.

على معنى في غيره . . .)[1] وشرع ابن يعيش في الحديث عن الحرف فقال : (. . . والحرف كلمة دلت على معنى في غيرها ، فقولنا : كلمة جنس عام يشمل الاسم والفعل والحرف ، وقولنا دلت على معنى في غيرها فصل ميزه من الاسم والفعل إذ معنى الاسم والفعل في أنفسهما ، ومعنى الحرف في غيره . . . ، وقولهم ما دل على معنى في غيره أمثل من قول من يقول : ما جاء لمعنى في غيره ، لأن في قولهم : ما جاء لمعنى في غيره إشارة إلى العلة ، والمراد من الحد الدلالة على الذات لا على العلة التي وضع لأجلها ، إذ علة الشيء غيره)[2] .

انتقل بعد هذا العرض إلى التعليق على حد الزمخشري فقال : (وقولنا : كلمة أسدّ من قوله : ما دلّ ، لأن الكلمة أقرب من الحرف فهي أدل على الحقيقة)[3] .

وفي بحث الصفة عرفها الزمخشري بقوله : (وقوله : الاسم الدال على بعض أحوال الذات)[4] وعلّق على ذلك ابن يعيش بقوله : (وقوله : الاسم الدال على بعض أحوال الذات . . . فتقريب ، وليس بحد على الحقيقة ، لأن الاسم ليس بجنس لها . . . ، فقولنا لفظ أسد لأنه يشمل الاسم والجملة والظرف ، وقوله : الدال على بعض أحوال الذات لا يكفي فصلاً ، ألا ترى أن الخبر دال على بعض أحوال الذات نحو زيد قائم ، وإن زيداً قائم ، وكان زيد قائماً؟ فإن أضاف إلى ذلك

---

(١) شرح المفصل ٧/٢ ، انظر همع الهوامع ٧/١ .
(٢) شرح المفصل ٨/٢ .
(٣) شرح المفصل ٨/٢ .
(٤) شرح المفصل ٤٦/٣ .

الجاري عليه في إعرابه، أو التابع له في إعرابه استقام حداً، وفصله من الخبر، إذ الخبر لا يتبع المخبر عنه في إعرابه)[1].

ألا ترى كيف قلّب هذا الحد وفصل القول فيه؟ ونحن لو أردنا أن نصوغ تعريفاً يرضي ابن يعيش ويقنعه لكان على رأيه بعد تعديل حد الزمخشري يأتي على الطراز التالي «الصفة هي اللفظ الدال على بعض أحوال الذات الجاري عليه في إعرابه، أو التابع له في إعرابه»، ولو فعل ذلك الزمخشري لكان حداً جامعاً مانعاً لا مدخل فيه ولا اعتراض عليه.

أما مفهوم الحد عنده وطريقة صياغته وتكوينه فتقوم على أن يأتي **الحاد بالجنس القريب فيما يحده، ثم يعمم ذلك ليشمل جميع الفصول التي تقع تحته**، فلا يغادر منها أحداً، قال: (وهذه طريقة الحدود أن يؤتى بالجنس القريب، ثم يقرن به جميع الفصول)[2].

وبين الغاية من الحد في موضع آخر فقال: (والمراد من الحد الدلالة على الذات لا على العلة التي وضع لأجلها؛ إذ علة الشيء غيره)[3].

وهو يشترط في **الحد الاطراد والانعكاس قال**:

(والحد يشترط فيه الاطراد والانعكاس نحو **قولك**: كل ما دل على معنى مفرد فهو اسم، وما لم يدل على ذلك فليس باسم)[4].

---

(١) شرح المفصل ٣/ ٤٧.
(٢) شرح المفصل ١/ ١٨.
(٣) شرح المفصل ٨/ ٣
(٤) شرح المفصل ١/ ٢٤.

ورأى العلامة على العكس من ذلك ، فهي يشترط فيها الاطراد دون الانعكاس ، وضرب الأمثلة على ذلك . كل ما دخل عليه الألف واللام فهو اسم فهذا مطرد في كل ما تدخله هذه الأداة ولا ينعكس فلا يقال كل ما لم تدخله فليس باسم لأن المضمرات أسماء ولا تقبل الألف واللام .

وبعد هذا العرض نتناول بالذكر بعض التعريفات التي تعرض لنا في شرحه . ولنبدأ بالنحو وحديثه عنه ، فنرى أن النحو عنده صناعة لفظية(١) .

ومن ثم يتمكن دارسه والمطلع عليه من معرفة عاداتهم في تأليف الكلام ، والطرق التي اتبعوها ، فمن درس النحو عرف طرائقهم ، وألف أساليبهم ، واستدل على بيانهم والقوانين التي كانوا يحكمونها في لغتهم وأدابهم .

وبين في موضع آخر الغرض من النحو فقال : (والغرض من النحو أن ينحو المتكلم به كلام العرب)(٢) ؛ إذ ليست دراسة النحو لمجرد الاطلاع فقط ، وإنما هي عنده للسير على نهج القوم والتأليف على منوالهم .

وننتقل إلى موضوع آخر وهو الإعراب ، فقد ذكر الغرض منه والغاية من الحديث عنه في النحو فقال(٣) : (الإعراب في أصله إنما هو للفرق بين اسمين لكل واحد منهما معنى يخالف معنى الآخر)(٤) .

---

(١) شرح المفصل ٢/ ٣١ .

(٢) شرح المفصل ١/ ١٧ ، انظر اللسان/ نحا ، وفي الصحاح/ نحا (النحو إعراب الكلام العربي) .

(٣) شرح المفصل ٧/ ٧٤ .

(٤) شرح المفصل ٦/ ٢٨ ، وانظر ١/ ٣٩ .

وفي موضع آخر يقول : (الإعراب إنما وضع للفرق بين المعاني)(١) .

وفي موضع ثالث يرى أن (الإعراب إنما أتي به للفرق بين المعاني ، وإذا أخبرت عن الاسم بمعنى من المعاني المفيدة احتيج إلى الإعراب ليدل على ذلك المعنى)(٢) .

ونحن نرى من هذه الكلمات التي يذكرها في الإعراب أن المعاني تختلط وتلتبس ولا يتضح مدلولها ولا المراد منها لو ألغينا الإعراب ، وفي هذا رد على من يذهب في أيامنا هذه إلى إلغاء الإعراب ، وإبطال الحركات الدالة عليه ، وإراحة أنفسنا من هذا العناء ، فالعلماء السابقون ما كانوا يقولون بالإعراب من باب التشهي ، وزيادة عبء العربية على دارسها ، وكان ذلك لأن المعنى ووضوحه مرتبط به ، فكيف نميز الفاعل من المفعول والضارب من المضروب وغير ذلك فيما لو اسقطنا هذا الأمر من الحسبان ، وأرحنا العربية ودارسيها منه؟

على أنه يعرض للإعراب مرة أخرى عند حديثه عن اللغة فقد رآها (عبارة عن العلم بالكلمة المفردة)(٣) ، ثم قال : (والإعراب عبارة عن اختلاف أواخرها لإبانة معانيها)(٣) . وأسوق فيما يلي تعريفات لموضوعات مختلفة :

فقد قال في **تعريف الجملة** : (كل كلام مستقبل قائم بنفسه)(٤) .

---

(١) شرح المفصل ٢/ ١١٧ .
(٢) شرح المفصل ١/ ٨٤ .
(٣) شرح المفصل ١/ ١١
(٤) شرح المفصل ١/ ٨٨ .

وعرف **المعرفة** فقال : (حد المعرفة ما خص الواحد من جنسه . ولم يشع في أمته)(١) .

وعرف **العلم** فقال : (العلم اسم علقته على مسمى بعينه فيصير معرفة بالوضع)(٢) .

ويعرف **الاسم** فيراه كما يلي : (الاسم هو اللفظ المعلق على الحقيقة عينا كانت تلك الحقيقة أو معنى تميزاً لها باللقب ممن يشاركها في النوع والمسمى تلك الحقيقة)(٣) .

ويقف عند الإلغاء والتعليق فيرى (أن الإلغاء إبطال عمل العامل لفظاً وتقريراً)(٤) . و(التعليق إبطال عمله لفظاً لا تقديراً)(٤) ، ومن ثم يكون (كل تعليق إلغاء وليس كل إلغاء تعليقاً)(٤) .

وينظر في العدل والاشتقاق فيرى أن (**الاشتقاق** قد يكون لمعنى آخر أخذ من الأول كضارب من الضرب ، فهذا ليس بعدل ، ولا من الأسباب المانعة من الصرف ، لأنه اشتق من الأصل بمعنى الفاعل ، وهو غير معنى الأصل الذي هو الضرب .

والعدل : أن نريد لفظاً ثم نعدل عنه إلى لفظ آخر ، فيكون المسوغ

---

(١) شرح المفصل ٣/ ١٤١ .

(٢) شرح المفصل ١/ ٤٠ .

(٣) شرح المفصل ٣/ ١٢ .

(٤) شرح المفصل ٧/ ٨٦ ، وفي شرح الكافية ٢/ ٢٨٠ (التعليق مأخوذ من قولهم امرأة معلقة أي مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق لامع الزوج لفقدانه وبلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج . فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظاً عامل معنى وتقديراً) .

لفظاً والمراد غيره ، ولا يكون العدل في المعنى إنما يكون في اللفظ)[١] .

وتناول الترجي والتمني بالبيان فرآهما كما يلي :

(الترجي توقع أمر مشكوك فيه أو مظنون ، والتمني : طلب أمر موهوم الحصول ، وربما كان مستحيل الحصول)[٢] .

وعرض للكناية فقال : (اعلم أن المراد بالكناية التعبير عن المراد بلفظ غير الموضوع له لضرب من الاستحسان والإيجاز)[٣] .

وفي حديثه عن عطف البيان يقول :

(عطف البيان إنما هو تفسير الأول باسم آخر مرادف له يكون أشهر منه في الصرف والاستعمال من غير أن يتضمن شيئاً من أحوال الذات)[٤] .

ورأى (الاستثناء تخصيص صفة عامة)[٥] .

وتحدث عن الرَّوْم والإشمام فقال :

(الإشمام : هو تهيئة العضو للنطق بالضم من غير تصويت)[٦] .

وبعد أن ساق هذا التعريف أورد بياناً يفصل ما أجمله فيه فقال :

(وذلك بأن تضم شفتيك بعد الإسكان ، وتدع بينهما بعض الانفراج

---

(١) شرح المفصل ١/ ٦٢ ، وانظر شرح الكافية ١/ ٤٠ .
(٢) شرح المفصل ٨/ ٨٦ .
(٣) شرح المفصل ١/ ٤٨ .
(٤) شرح المفصل ٣/ ٧١ .
(٥) شرح المفصل ٢/ ٨٦ .
(٦) شرح المفصل ٩/ ٦٧ ، وانظر الحديث عن الإشمام في شرح الكافية ٢/ ٢٧٠ـ٢٧١

ليخرج منهما النفس، فيراهما المخاطب مضمومتين، فتعلم أن أردت بضمهما الحركة، فهو شيء يختص بالعين دون الأذن)(١).

وتحدث عن الروم فقال: (فصوت ضعيف كانك تروم الحركة ولا تتمها وتختلسها اختلاساً، وذلك مما يدركه الأعمى والبصير)(١).

وفيما سقته دليل واضح على أسلوبه في معالجة الحد، وحرصه على أن يكون جامعاً مانعاً لا قدح فيه ولا نقص في شموله.

٢ـ قواعد عامة:

كل عالم من العلماء يعمل في فن من الفنون فترة طويلة يستطيع أن يجد بعض القوانين والظواهر التي تتكرر، وتصلح أن يتخذ منها أسسا وقواعد يطلقها في مناسباتها؛ إذ تجري أحكامها في مواضع كثيرة مما هو مهتم بشأنه. فمن يعمل في اللغة يجد بعد ردح طويل من الزمن قوانين تتحكم فيها من اشتقاق وادغام وقلب وتصريف بما يصح معه أن يكون لها مقاييسها وأسسها العامة.

ومن يعمل في النحو يجد مما يستخلصه من أقوال المتقدمين قواعد وقوانين عامة يصح أن تطبق في مواضع كثيرة، ويكون لها عمومها وشمولها، وقد كان ذلك بعد استقراء واسع وتقص لأمثلة هذه القواعد، ومن ثم جرت صياغتها وتعميمها.

وقد وجدنا ذلك على نطاق ضيق عند ابن هشام الأنصاري في كتابه مغني اللبيب، حيث نجد مجموعة من القواعد بلغت إحدى عشرة

---

(١) شرح المفصل ٩/ ٦٧. وانظر الحديث عن الإشمام في شرح الكافية ٢/ ٢٧٠ـ٢٧١

قاعدة ، ساقها وضرب أمثلة عليها ، وساق ما يشبه ذلك السيوطي في كتابه الأشباه والنظائر غير أنه زاد على ابن هشام وأربى .

ومن خلال استعراض شرح المفصل نجد عند ابن يعيش عبارات يرددها ، ويطبقها في مناسبات متشابهة ، وفي مواضع مختلفة ، ويحتج بها حيث أصبحت عنده كالأمور البدهية التي لا تحتاج إلى سند ولا إلى دليل ، ولا يقوم حولها نقاش ولا جدل ، فهي كالمسلمات التي لا يسأل عن أصلها وإنما مدى شياعها وشمولها .

وأنا أسوق هنا بعض ما وجدته مبعثراً في ثنايا البحوث في هذا الكتاب من هذه القواعد .

القاعدة الأولى : التغيير يؤنس بالتغيير

وقد عرض لهذه القاعدة السيوطي في الأشباه والنظائر[١] ، ونقل بعض النصوص عن ابن يعيش ، وهذه العبارة تتكرر عند ابن يعيش في مواضع كثيرة من كتابه ، وأنا أنقل هنا عنه نصين اثنين :

الأول : يتعلق بالأعلام وعلاقة الحكاية بها ، يقول ابن يعيش : (وخصوا الأعلام بذلك ، لكثرة دورها وسعة استعمالها في الإخبارات والمعاملات ونحوهما ، ولأن الحكاية ضرب من التغيير إذا كان فيها عدول عن مقتضى عمل العامل ، والأعلام مخصوصة بالتغيير ، ألا ترى أنهم قالوا : رجاء بن حيوة ، وقالوا محبب ومكوزة ، وساغ فيها الترخيم دون غيرها من الأسماء لأنها في أصلها مغيرة بنقلها إلى العلمية ، والتغيير يؤنس بالتغيير)[٢] .

---

(١) الأشباه والنظائر ١/ ١٣٤ .

(٢) شرح المفصل ٤/ ١٩ .

والموضع الثاني : هو ترخيم ما فيه تاء التأنيث نحو ثبة وعضه في النداء قال : وإنما ساغ الترخيم فيما فيه تاء التأنيث وإن لم يكن علماً نحو «ياثب ياع في »ثبة وعضة لكثرة ترخيم ما فيه هاء التأنيث ، فإنه لم يكثر في شيء ككثرته لما تقدم من أنه اسم كاسم ضم إلى اسم ، ولأن تاء التأنيث تبدل هاء في الوقف إبدالاً مطرداً ، ودخولها الكلام أكثر من دخول ألفي التأنيث ، لأنها قد تدخل الأفعال الماضية للتأنيث نحو قامت هند ، وتدخل المذكر توكيداً ومبالغة نحو علامة ونسابة ، فلما كانت الهاء كذلك ساغ حذفها ، وكان أولى لما يحصل بذلك من الخفة مع عدم الإخلال ببنية الكلمة ، لأن التغيير اللازم لها من نقلها من التاء إلى الهاء يسهل تغييرها بالحذف ، لأن التغيير مؤنس بالتغيير)(١) .

القاعدة الثانية : لايجتمع العِوَض والمعوَّض عنه

في حديثه عن نداء المبهم «أي» نحو : ياأيها الرجل يقول ابن يعيش : وأدخلوا عليه هاء التنبيه لازمة لتكون دلالة على خروجها عما كانت عليه ، وعوضاً مما حذف منها ، والذي حذف منها الإضافة في قولك : أي الرجلين واي الغلامين . .)(٢) . وتناول لفظ أناس فقال فيه : (. . . أناس حذفت الهمزة وصارت الألف واللام في الناس عوضاً منها ، ولذلك لا يجتمعان فأما قوله :

إن المنايا يَطَّلِعْنَ على الأناس الأمنين

---

(١) شرح المفصل ٢/ ٢٠ ، وانظر مسألة أخرى في ١٤٨/٥ - ١٤٩ ، وانظر الإنصاف في مسائل الخلاف/ , ٣٥٠

(٢) شرح المفصل ٧/٢ انظر هذه القاعدة في الأشباه والنظائر ١/ ١٢٧ والإنصاف في مسائل الخلاف/ ٣٤٩ .

فمردود لا يعرف قائله[1] ، ويجوز أن يكون جمعاً بين العوض والمعوض منه ضرورة)[1] ويتحدث عن اسم الله تعالى فيقول :

(فلما كثر استعمال اسم الله تعالى وكانت الألف واللام فيه عوضاً من المحذوف صارتا كحرف من حروفه ، وجاز نداؤه وإن كانتا فيه)[2] .

القاعدة الثالثة : الاتساع بالأعجاز أولى منه بالصدور

تناول ابن يعيش حذف المضاف بالحديث فقال فيه :

(اعلم أن المضاف قد حذف كثيراً من الكلام ، وهو شائع في سعة الكلام وحال الاختيار إذا لم يشكل ، وإنما سوغ ذلك الثقة بعلم المخاطب ، إذ الغرض من اللفظ الدلالة على المعنى ، فإذا حصل المعنى بقرينة حال أو لفظ آخر استغني عن اللفظ الموضوع بإزائه اختصاراً ، وإذا حذف المضاف أقيم المضاف إليه مقامه وأعرب بإعرابه .

والشاهد المشهور في ذلك قوله تعالى : «واسأل القرية» ، والمراد أهل القرية ؛ لأنه قد علم أن القرية من حيث هي مدر وحجر لا تسأل ، لأن الغرض من السؤال رد الجواب ، وليس الحجر والمدر مما يجيب واحد منهما . . . . ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿**ولكن البر من آمن بالله**﴾ ، وقوله : ﴿**ولكن البر من اتقى**﴾ ، تقديره برّ من ، وإن شئت كان تقديره : ولكن ذا البر من اتقى ، فلابدّ من حذف المضاف لأن البر حدث ، ومن

---

(١) شرح المفصل ٢/ ٩ لقد ذكر صاحب الخزانة أن قائله «ذو جدن الحميري» ١/ ٣٥١ وانظر المعمرون لأبي حاتم/ ٤٣ .

(٢) شرح المفصل ٢/ ٩

(٣) شرح المفصل ٢/ ٩ وانظر أمثلة أخرى في ١/ ١١٤ وفي ٢/ ١١٧ وفي ٢/ ١٦ (يااللهم)

اتقى جثة فلا يصح أن يكون خبراً عنه لأن الخبر إذا كان مفرداً كان هو الأول أو منزلاً منزلته، فلذلك حمل على حذف المضاف، والأول أشبه لأن حذف المضاف ضرب من الاتساع، والخبر أولى بالاتساع من المبتدأ لأن الاتساع بالأعجاز أولى منه بالصدور)[1] .

القاعدة الرابعة : الأطراف أولى بالحشو والتغيير

وفي حديثه عن الحروف أمثال «باء، تاء» يقول :

(. . . . زدت على ألف وتا ونحوهما ألفاً أخرى كما فعلت العرب في «لو» لما أعربتها فصارت باا وتاا بألفين ونحوهما فلما التقى ألفان ساكنان لم يكن بد من حذف أحدهما أو تحريكه فلم يمكن الحذف لأن فيه نقضاً للغرض بالعود إلى القصر الذي هرب منه، فوجب التحريك لالتقاء الساكنين، فحركت الألف الثانية، وكانت الثانية أولى بالتغيير لأنك عندها ارتعدت، وهي مع ذلك طرف، والأطراف أولى من الحشو بالتغيير، فلما حركت الثانية قلبتها همزة على حد قلبها في كساء ورداء وحمراء وبيضاء، ثم أعربوها قالوا خططت باء حسنة . . .)[2] .

وفي باب الإعلال تحدث عن إعلال الواو والياء لامين فقال :

(وإنما قلبت في المضارع[3] لوقوعها طرفاً بعد مكسور، وكذلك

---

(١) شرح المفصل ٣/ ٢٣ - ٢٥ وقد فصل القول في هذه القاعدة ابن جني في كتابه الخصائص ٢/ ٣٦٢، وتكاد تكون عبارة ابن يعيش مطابقة لما هو عند ابن جني. والآية الأولى من سورة يوسف/ ٨٢، والثانية من البقرة/ ١٧٧ .

(٢) شرح المفصل ١٠/ ٥٧ ـ ٥٨ .

(٣) يتحدث هنا عن الفعل (أغزيت) .

فيما ذكر من نحو الغازي والداعي ودَعيّ ورَضيّ، كل ذلك لوقوعها طرفاً بعد كسرة لأن الطرف ضعيف يتطرقَ إليه التَغيير)(١).

القاعدة الخامسة : الثواني يجوز فيها ما لا يجوز في الأوائل(٢)

تحدث ابن يعيش تحت هذه القاعدة عن الآية «ثلاث مائة سنين؛. فعرض رأيين : الأول رأي الزجاج في أن سنين يجب نصبه على البدل من ثلاثمائة وليس بتمييز، وكذلك أسباطاً في قوله تعالى : ﴿اثنتي عشرة أسباطاً﴾ حيث جعلها منصوبة على البدل.

والرأي الثاني للفراء، حيث أجاز أن يكون سنين تمييزاً على حد قول الشاعر :

فيهـا اثنتان وأربعون حـلوبـة　　　سوداً كخافية الغراب الأسحم

حيث جاء التمييز فيه سوداً وهو جمع لأن الصفة والموصوف شيء واحد. يقول ابن يعيش : (والمذهب الأول لأن الثواني يجوز فيها ما لا يجوز في الأوائل، ألاترى أنك تقول : يازيد الطويل، ولو قلت يالطويل لم يجز؟ فاعرفه)(٣).

---

(١) شرح المفصل ١٠/ ٩٩.

(٢) انظر القاعدة الثامنة في مغني اللبيب/ ٧٧٢.

(٣) شرح المفصل ٦/٢٤ـ٢٥ والبيت من معلقة عنترة بن شداد والآية الأولى في الكهف/ ٢٥ والثانية في الأعراف/ ١٥٩، وقد ورد في الآية قراءتان الأولى بتنوين «مائة» وهي قراءة الجمهور والثانية على إضافة مائة سنين وهي قراءة حمزة والكسائي وجماعة/ انظر البحر ٦/١١٧ وتعليق ابن يعيش هنا على القراءة الأولى : وقال ابن الأنباري : (فالنصب من وجهين : أحدهما أن يكون «سنين» منصوباً على البدل من ثلاث.
ـ الثاني : أن يكون منصوباً على أنه عطف بيان على ثلاث.
=

القاعدة السادسة : كلما كثر الإضمار كان أضعف

تحدث عن المثال «ائتني بدابة ولو حماراً» فقال : (ولو خفضت الحمار لجاز أيضاً على تقدير الباء كأنك قلت : ائتني بحمار، وهو ضعيف لأنك تضمر فعلاً والباء، وكلما كثر الإضمار كان أضعف)[1].

وفي حديثه عن القول «الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر»، ذكر وجوهاً في «إن خيراً فخير» ثم رجح أن يكون الأول على النصب، والثاني على الرفع ويكون نصب الأول بتقدير فعل، كما لو قلنا : إن كان عمله خيراً، ويكون ارتفاع خير الثاني على أنه خبر مبتدأ، وتقديره : فجزاؤه خير، ثم يقول بعد ذلك : (وإنما كان هذا هو الوجه المختار لأن إن من حيث هي شرط تقتضي الفعل، لأن الشرط بالاسم لا يصح، فلم يكن بد من تقدير فعل إما كان أو نحوها، فإذا نصبنا كنا قد أضمرنا كان، والفعل لا بد له من فاعل، وهما كالشيء الواحد، وإذا رفعنا أضمرنا كان وخبراً لها أو شيئاً في موضع الخبر، والخبر بمنزلة المفعول، والمفعول منفصل من الفعل أجنبي منه فهما شيئان : وكلما كثر الإضمار كان أضعف)[2].

= - والجر على البدل من مائة لأن المائة في معنى سنين.

- ومن لم ينون أضاف مائة إليسنين تنبيها علياالأصل الذي كان يجب استعماله كما جاء استحوذ واستروح واستصوب تبينها علياالأصل الذي كان يجب استعماله في استعان واستقام واستجاب) البيان في غريب إعراب القرآن ٢/١٠٦ . وانظر بياناً مفصلاً في ذلك البحر المحيط/٦/١١٧.

(١) شرح المفصل ٢/٩٨.

(٢) شرح المفصل ٢/٩٧، وفي همع الهوامع (. . . وعلم من ذلك أن في مسألة «إن خيراً فخير» أربعة أوجه أحسنها نصب الأول ورفع الثاني وأضعفهما عكسه وبينهما نصبهما =

القاعدة السابعة : كلما طال الكلام ضعف الإعمال مع التأخر

يقول ابن يعيش : (واعلم أنه كلما تباعد الفعل عن الصدر ضعف عمله ، فإنّ قولك زيداً حسبت قائماً ، أقوى من قولك : زيداً قائماً حسبت ، وزيداً قائماً حسبت أقوى من قولك زيداً قائماً اليوم حسبت ، كلما طال الكلام ضعف الأعمال مع التأخر)(١) .

القاعدة الثامنة :

الخروج من الشيء إلى مثله أخف من الخروج إلى ما يخالفه

في باب نعم وبئس تناول اللغات المعروفة في نعم فقال : (. . . ومن قال نعم بكسر الفاء والعين أتبع الكسر الكسر لأن الخروج من الشيء إلى مثله أخف من الخروج إلى ما يخالفه .

ومن ذلك منتن ومنخر بكسر الميم إتباعاً لما بعدها وعليه قراءة زيد والحسن ورؤبة «الحمدِ للهِ» بكسر الدال)(٢) .

القاعدة التاسعة :

الأسماء أقبل للتغيير والتصرف من الحروف لقربها من الأفعال

وقد أوضح هذه القاعدة في حديثه عن «مهما» حيث قال

ورفعهما . ثم قال الشلوبين : إنهما متكافئتان لأن ما في نصب الأول من الحسن مقابلة قبح رفعه ، وما في نصب الثاني من القبح يقابله حسن رفعه . وقال ابن عصفور : بل رفعهما أحسن لقلة الإضمار فيهما بالنسبة إلى نصبهما)٢/ ١٠٥ .

(١) شرح المفصل ٧/ ٨٥ .

(٢) شرح المفصل /٧٧/١٢٨ - ١٢٩ ، وانظر بياناً لذلك في إنصاف ابن الانباري / ١ ١٢٢ ـ ١٣٥ ، والمحتسب ١/ ٣٧

النحويون : أصلها ما زيدت عليها ما أخرى ، وتلك الزيادة مألوفة مع أسماء الشرط ، ثم كرهوا توالي لفظين حروفهما واحدة ، فأبدلوا من ألف ما الأولى هاء لقرب الهاء من الألف في المخرج ، وفي هذا يقول ابن يعيش : (وكانت ألف ما الأولى أجدر بالتغيير من الثانية لأنها اسم ، والأسماء أقبل للتغير والتصرف من الحروف لقربها من الأفعال)[١] .

القاعدة العاشرة :

ما اقتضى شيئين وعمل في أحدهما عمل في الآخر

واتضحت هذه القاعدة في عرضه للخلاف في عمل «لا النافية للجنس» ، وأثرها في الخبر ، حيث ذهب بعض البصريين إلى أنها لا تعمل في الخبر ، وإنما عملها مقتصر على الاسم ، وبقي الخبر مرفوعاً على أصل وضعه ، وحجته في قصورها عن العمل فيه أنها ضعيفة تعجز عن العمل في شيئين في آن واحد ، وجرت في ذلك مجرى الحروف الناصبة للفعل نحو أن ولن ، وهي لا ترفع شيئاً ، فكذلك «لا» في عملها .

وعرض رأي أبي الحسن الأخفش في هذه المسألة فقال :

(وذهب أبو الحسن ومن يتبعه إلى أن «لا» هذه ترفع الخبر ، وذلك لأنها داخلة على المبتدأ و الخبر فهي تقتضيهما جميعاً ، وما اقتضى شيئين وعمل في أحدهما عمل في الآخر ، وليس كذلك نواصب الأفعال ، لأنها لا تقتضي إلا شيئاً واحداً) واختار ابن يعيش هذا الرأي واطرح ما عداه[٢] .

---

(١) شرح المفصل ٧/ ٤٢ ـ ٤٣ .

(٢) شرح المفصل ١/ ١٠٦ ـ ١٠٧ .

القاعدة الحادية عشرة :

ما يجوز أن يأتي حالاً يأتي صفة للنكرة

قال ابن يعيش في بحث الحال :

(كل ما يجوز أن يكون حالاً يجوز أن يكون صفة للنكرة ، وليس كل ما يجوز أن يكون صفة للنكرة يجوز أن يكون حالاً ، ألا ترى أن الفعل المستقبل يجوز أن يكون صفة للنكرة نحو هذا رجل سيكتب أو سيضرب ، ولا يجوز أن يقع حالاً)[1] .

وفي بداية البحث يقول : (وكل ما جاز أن يكون صفة فإنه يجوز أن يكون حالاً ، ألا ترى أنك تقول : جاء زيد يضحك ، كما نقول : جاء زيد ضاحكاً ، لأنك تقول : جاء رجل يضحك كما تقول : جاء رجل ضاحك فيكون صفة للنكرة)[2] .

القاعدة الثانية عشرة :

الوصل مما ترجع فيه الأشياء إلى أصولها

يقول ابن يعيش : (متى كان آخر الاسم تاء التأنيث من نحو طلحة وحمزة وقائمة وقاعدة كان الوقف عليه بالهاء ، فتقول هذا طلحه ، وهذا حمزه ، وكذلك قائمه وقاعده وذلك في الرفع والنصب والجر ، والذي يدل أن الهاء بدل من التاء أنها تصير تاء في الوصل ، والوصل مما ترجع فيه الأشياء إلى أصولها)[3] . وعرض للقاعدة في موضع آخر في حديثه عن الضمير «أنا» .

---

(١) شرح المفصل ٢/ ٦٧ ، وانظر الأشباه والنظائر ٢/ ٩٧ .

(٢) شرح المفصل ٢/ ٦٧ ، وانظر الأشباه والنظائر ٢/ ٩٧ .

(٣) شرح المفصل ٩/ ٨١ .

قال : (فمن ذلك «أنا» الاسم فيه الألف والنون ، والألف دخلت لبيان الحركة في الوقف يدل على ذلك أنك إذا وصلت سقطت الألف فتقول : أن فعلت ، والوصل مما يرد الأشياء إلى أصولها في الغالب)[١] .

القاعدة الثالثة عشرة : التغليب [٢]

يقول ابن يعيش في بحث العدد :

(اعلم أن عشرين وبابه من نحو ثلاثين وأربعين إلى التسعين مما هو بلفظ الجمع يستوى فيه المذكر والمؤنث ، كأنهم غلبوا جانب المذكر لما علق عليهما .

وهذه قاعدة : أنه إذا اجتمع المذكر والمؤنث غلب المذكر لأنه الأصل)[٣] .

وفي الموضع نفسه يتحدث عن الشاهد :

دعتني أخاها بعدما كان بيننا   من الأمر ما لا يفعل الأخوان .

فيقول : (. . . والشاهد فيه أنه غلب المذكر ألا ترى أنه عبر عن نفسه وعنها بالأخوين ولم يقل الأختان . . .)[٤] .

ووقف عند الآية الكريمة (والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على

---

(١) شرح المفصل ٩/ ٨٣ ما ذكره هو مذهب البصريين ، والكوفيون وابن مالك يرون أن الاسم مجموع الأحرف الثلاثة انظر شرح الأشموني ١/ ٧٢ .

(٢) شرح انظر القاعدة الرابعة في مغني اللبيب / ٧٦٤ .

(٣) شرح المفصل ٦/ ١٧ .

(٤) شرح المفصل ٦/ ٢٧ .

أربع) ، فقال : (والذي يمشي على بطنه ، والذي يمشي على أربع ليسوا من العقلاء ، لأن الذي يمشي على بطنه من جنس الحيات ، والذي يمشي على أربع من جنس الأنعام والخيل .. ولما خلط ما يعقل وما لا يعقل غلب جانب من يعقل)(١) .

القاعدة الرابعة عشرة : التضمين(٢)

يقول ابن يعيش : (الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر وكان أحدهما يصل إلى معموله بحرف والآخر يصل بآخر فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذاناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر ، وذلك كقوله تعالى : (أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم) ، وأنت لا تقول : رفثت إلى المرأة ، إنما يقال رفثت بها ، لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء وكنت تعدي أفضيت بإلى جئت بإلى إيذاناً بأنه في معناه) .

ويقول : (وكذلك قوله عز اسمه ﴿**لا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم**﴾ لما كان معنى الأكل هنا الضم والجمع لا حقيقة المضغ والبلع عَدّاه بإلى ، إذ المعنى لا تجمعوا أموالهم إلى أموالكم)(٣) .

ويتحدث عن الظرف فيقول :

(واعلم أن الظرف في عرف أهل هذه الصناعة ليس كل اسم من أسماء الزمان والمكان على الإطلاق بل الظرف منها ما كان منتصباً على

---

(١) شرح المفصل ٣/ ١٤٤ ، الآية في سورة النور/ ٤٥

(٢) انظر مغني اللبيب ٦٧٢ - ٦٧٣ ، والأشباه والنظائر / ١/ ١٠٠ .

(٣) شرح المفصل ٨/ ١٥ ، والآية في سورة البقرة/ ١٨٧ ، والآية الثانية في سورة النساء/ ٢ .

تقدير في، بجواز ظهورها معه، فتقول قمت اليوم، وقمت في اليوم، فهي مرادة، وإن لم تذكرها)[١].

القاعدة الخامسة عشرة: العارض لا يعتد به[٢]

تحدث عن الفعلين «يصنع ويدع» فقال:

(حذفت الواو منهما لأن الأصل «يوضع ويودع» لما ذكرناه من أن فعل من هذا إنما يأتي مضارعه على يفعل بالكسر، وإنما فتح في يضع ويدع لمكان حرف الحلق، فالفتحة إذاً عارضة، والعارض لا اعتداد به، لأنه كالمعدوم، فحذفت الواو فيهما لأن الكسرة في حكم المنطوق به)[٣].

القاعدة السادسة عشرة: الموجود حكماً كالموجود لفظاً

تحدث عن اللام التي تأتي في خبر إن فقال:

(حق هذه اللام أن تقع صدر الجملة، وإنما أخرت لضرب من الاستحسان وهو إرادة الفصل بينها وبين أن لاتفاقهما في المعنى، وهم يكرهون الجمع بين حرفين بمعنى واحد، فأخرت اللام إلى الخبر لفظاً وهي في الحكم والنية مقدمة.

والموجود حكماً كالموجود لفظاً، فلذلك تعلق العامل مؤخراً كما تعلقه إذا كان مصدراً فتقول: علمت أن زيداً قائم فتفتح أن لتعلقها بما

---

(١) شرح المفصل ٢/ ٤١، ٤٥

(٢) انظر الأشباه والنظائر ١/ ٢٥٣.

(٣) شرح المفصل ١٠/ ٦١.

قبلها ، فإذا أدخلت اللام علقت العامل وأبطلت عمله في اللفظ ، وأتيت بالمكسورة ، نحو قولك : علمت إن زيداً لقائم . . .)[1] .

وفي بحث أفعل التفضيل يقول :

(اعلم أنهم قد يحذفون مَن من أفعل إذا أريد به التفضيل ومعنى الفعل ، وهم يريدونها ، فتكون كالمَنطوق بها نحو : زيد أكرم وأفضل ، فلم تأت بألف ولام كما لم تأت بها مع من ، لأن الموجود حكماً كالموجود لفظاً)[2] .

القاعدة السابعة عشرة : التقاص والتعادل

وقد أوضح هذه القاعدة من خلال حديثه عن نون التثنية وسقوطها عند الإضافة ، حيث رأى النون إنما تجيء عوضاً من الحركة والتنوين ، والتنوين لا يثبت مع الإضافة ، فكذلك ما هو بدل منه ، وإن اعترض معترض على ما يذهب إليه ، وقال : إن النون عوض من الحركة والتنوين والحركة تثبت مع الإضافة فلمَ حذفت النون في الإضافة مع أن أحد بدليها وهو الحركة لا يحذف ، فالجواب :

(أنه لما ثبتت النون مع الألف واللام نحو الرجلان الغلامان مع أن أحد بدليها وهو التنوين لا يثبت معهما حذفت مع الإضافة مع أن أحد بدليها وهو الحركة لا يحذف ، كأن ذلك لضرب من التعادل والتقاص)[3] .

---

(١) شرح المفصل ٨/ ٦٦ وقال الزجاجي : (وأما لزوم اللام في الخبر دون الاسم فإن أصلها كان قبل أن يقال : إن زيداً لقائم كان : لإن زيداً قائم فاستقبحوا الجمع بين حرفين مؤكدين فجعلوا إن في الابتداء واللام في الخبر ليحسن الكلام ويعتدل) اللامات/ ٦٤ وانظر مغني اللبيب ١/ ٢٥١ .

(٢) شرح المفصل ٦/ ٩٧ .

(٣) شرح المفصل ٤/ ١٤٥ .

وفي موضع آخر يقول : (والهمزة قد تبدل من الهاء قالوا : ماء وشاء والأصل موه وشوه ، وكان ذلك لضرب من التقاص لكثرة إبدال الهاء من الهمزة ، ألا تراهم قالوا : هَنْ فعلتَ ، والمراد أنْ فعلتَ . . .)[1] .

القاعدة الثامنة عشرة : تقارض الألفاظ[2]

قال ابن يعيش في معرض حديثه عن غير وإلا وعملهما :

(يتقارضان ما لكل واحد منهما ، يعنى أن كل واحد منهما يستعير من الآخر حكماً هو أخص به ، فحكم غير الذي هو مختص به الوصفية . . . ، والاستثناء فيه عارض معار من إلا ، ويوضح ذلك ويؤكده أن كل موضع يكون فيه غير استثناء يجوز أن يكون صفة فيه ، وليس كل موضع يكون صفة يجوز أن يكون استثناء)[3] .

وفي موضع آخر يقول : (وقد حملوا إلاعلى غير في الوصفية فوصفوا بها «لو كان فيهما آلهة إلا اللهُ لفسدتا» والمراد غير الله فهذا لا يكون إلا وصفاً)[4] .

وفي حديثه عن المضارع المنصوب أورد القول التالي : (. . . فهلا ينصبون بما المصدرية في قولك : يعجبني ما تصنع وهي مع ما بعدها مصدر كما كانت أن كذلك . . .) ورد على ذلك بأن قال : (. . الفرق بينهما من وجهين :

أحدهما أن أن إنما نصبت لمشابهتها أن الثقيلة بعد استحقاق العمل

---

(١) شرح المفصل ٤/ ٦٨ .

(٢) انظر القاعدة الحادية عشرة في مغني اللبيب ، والأشباه والنظائر ١/ ١٣٨ .

(٣) شرح المفصل ٢/ ٨٨ .

(٤) شرح المفصل ٢/ ٨٩ .

بالاختصاص، أمّا ما فلم تستحق به العمل لأنه لا اختصاص لها بالفعل، ألا ترى أنه يقع بعدها الفعل والاسم فكما يقال: يعجبني ما تصنع بمعنى صنيعك فكذلك قال: يعجبني ما أنت صانع في معنى صنيعك أيضاً، فلما لم يكن لها اختصاص واستحقاق لنفس العمل لم يؤثر فيها شبه أن.

والوجه الثاني: أن أن المخففة أشبهت أن الثقيلة من وجهين: من جهة اللفظ ومن جهة المعنى على ما تقدم، وأما «ما» فإنها أشبهت من جهة واحدة وهي كونها مع ما بعدها مصدراً كما أن تلك كذلك فلم تستحق العمل من جهة واحدة. على أن من العرب من يلغي عمل أن تشبيهاً بما وعلى هذا قرأ بعضهم «أن يتم الرضاعة[1]»، بالرفع، ومنه قوله:

أن تقرأان على أسماء ويحكما ... مني السلام وأن لا تشعرا أحدا

والذي يلغي أن عن العمل لمشابهة ما فإنه لا يعمل ما لمشابهة أن لعدم اختصاصها فاعرفه)[2].

---

(١) الآية في البقرة ٢/ ٨٩ وهذه القراءة منسوبة إلى مجاهد، وفي البحر ٢/ ٢١٣ (وقرئ «أن يتم» برفع الميم ونسبها النحويون إلى مجاهد. وقد جاز رفع الفعل بعد أن في كلام العرب في الشعر، انشد الفراء رحمه الله تعالى:

أن تهبطين بلاد قو ... م يرتعون من الطلاح

وقال آخر:

أن تقرأان على أسماء ويحكما ... مني السلام وألا تبلغا أحداً

وهذا عند البصريين هي أن الناصبة للفعل المضارع. وترك إعمالها حملا عليما أختها في كون كل منهما مصدرية، وأما الكوفية فهي عندهم المخففة من الثقيلة، وشذ وقوعها موضع الناصبة...).

(٢) شرح المفصل ٧/ ١٥

الفصل الثاني

عقلية ابن يعيش ومنهجه في البحث

فيما مضى من الأبواب والفصول كنا نتناول المادة التي سجلها ابن يعيش في النحو والصرف واللغة ، ومسائل الخلاف والوفاق بين النحويين ، وقد قطعت في ذلك شوطاً أظنه كافياً للدلالة على جهد الرجل ، وبيان ما خلفه لنا في هذه الأجزاء العشرة .

وأود الآن الانطلاق إلى جانب آخر من جوانب هذا الكتاب ، أبين من خلال دراسته وعرضه جوانب ومزايا امتاز بها المؤلف في شرحه .

التعليل والتحليل والإسراف فيهما :

لم يكن عمل ابن يعيش في هذاالكتاب عملاً عادياً سهلا يتسم بالسرعة ويتصف بالسطحية ومن ثم يكون فيما خلفه لنا ما يقدح فيه ويعيبه ، فلم يتناول مسائله تناولاً سريعاً يترك معه فجوات عديدة ينفذ إليها النقد ، ويتسرب إليها الطعن ، فينال منه الخصوم ، ويحط من قدره العلماء .

لقد استمر في وضع مؤلفه بطيئاً إلى درجة الملل والضيق ، ولولا ذلك الصبر الطويل والأناة والروية ما تهيأ له أن يترك كتابه على هذا القدر من التحليل ، وهذا الجانب من التعليل والاستقصاء لجزئيات النحو ، ومذاهب العلماء فيها ما كان سهلاً منها يمكن فهمه وإدراكه ، وما كان ضيق المذهب ، وعر المسلك ، صعب المرام ، معقداً يحتاج إلى فضل علم وجهد لمعرفة وجه الحق فيه .

هذا البطء في وضع الكتاب تلمحه من خلال بحوثه ومناقشاته، وتحس بأنه كان يقف عند كل كلمة من كلماته، فلا ينطق بها إلا بعد أن يزنها، ثم يسقطها في مكانها، فلا يكون في وجودها سعة من القول لا ضرورة لها، أو فضول يسيء إلى البحث ويمس جانبه.

لقد مكنه ذلك من أن يقف عند كل مسألة من مسائله وقفات طويلة يحلل المسألة تحليلاً دقيقاً، فجاء عمله عمل العالم المتمكن من مادته، إذ هو يقلبها على وجوها المختلفة، ولا يترك جانباً من جوانبها إلا ويتعرض له، ويبالغ في تحليله، ويسرف في تعليله حتى يبلغ الأمر بالرجل حداً في بعض الأحيان يدفعك للإشفاق عليه، والترحم على التراب الذي ضم جسده وحوى رفاته.

إنه يتناول المسألة فيسوقها إليك في أبسط صورها وأوجزها، فيضعك أمام المشكلة التي هو مقدم على حلها، وأمام موضع الخلاف الذي سيحكم فيه، ويبين الرأي الحق والجانب الصحيح فيه، ثم هو بعد ذلك يسوق آراء العلماء، ويستقصي ذلك حتى إنك قلما تجد رأياً غاب من بعدُ لجهل في طبعه، أو لأنه لم يقدر له أن يعلم به أو يطلع عليه.

فهو يسوق رأي سيبويه إن انفرد الرجل برأي خاص به، لا يشركه فيه أحد، وكأنه عنده كان الأستاذَ الأولَ للنحو، ومن عمل في مجاله، فلا مفر من سوق رأيه في المرتبة الأولى قبل الانتقال إلى ما انفرد به النحويون الآخرون، على أنه في بعض الأحيان كان يخرج عن هذه القاعدة عندما يرى الضرورة تقتضي ذلك، وتصرفه عن هذا المنطلق، وإن لم يكن له ما هو خاص به شمله بالذكر مع البصريين ثم التفت إلى الكوفيين فعرض وجهة نظرهم، وأتبعهم بآراء البغداديين كابن كيسان وابن السراج وغيرهما.

وهو يسوق مع هذه الآراء المتباينة والمذاهب المختلفة الحجج التي احتج بها أصحابها ، ويأتي عنده عرض هذا الجانب ضيق المقام ، أو واسع الحدود حسب أهمية المسألة التي يقف عندها ، ومكانتها في العربية وعند النحويين .

ويحق لك أن تتساءل بعد هذا كله أين يقف الرجل؟ هل يضيع في ثنايا هذا العرض فلا نرى له وجهاً ، ولانسمع له صوتاً؟ ومن ثم لا يكون له من الفضل غير جمع هذه الآراء وتنسيقها؟ أم أنه يشرف من مكان عال على هذه الآراء جميعها فنحس بوجوده وهو يناقش ما عرضه ، ويفصل القول فيه؟

إنك تجد ابن يعيش واحداً من اثنين : فهو إما أن يكون موافقاً لفريق من الفرقاء فيما ذهبوا إليه وجنحوا له ، يقرهم على رأيهم ، ويرى القوة في مذهبهم بحيث تجنح إليه النفس ، ويرتضيه العقل ، ويرى في حججهم ثباتاً وقوة تمكن الإنسان من الاطمئنان إليه والأخذ به ، وإما أن يرى تلك الآراء ضعيفة واهية لينة ، لا تقوم على أساس صالح متين يركن إليه ، وفي هذا الحال يشق لنفسه طريقاً وسط هذه الآراء جميعها يراه أسلم ويعتقد أنه أقويوأثبت .

وبعد أن يصرح برأيه ، ويبين مذهبه ، يبدأ بسرد الحجج التي ساقها العلماء وإسقاطها ، فلايزال يوهنها ويضعفها حتى ينهي أمرها جميعاً ، ويسقطها من حسبانه فلا يبقي على واحدة منها ، فيقنعك أنها من الضعف بمكان لا تصلح معه للأخذ بها أو الارتياح لها .

وبعد هذا يعود لرأيه ليقيم الحجج المؤيدة ، والأدلة المقنعة

ويتوسع في ذلك على قدر ما يفتح الرحمن له مما ينقدح في عقله من بيان لهذه المسألة .

ويتخيل بعد ذلك أمراً قد يقع ، ويهجس في نفسه أن معترضاً قد يعترض عليه ، وتوسوس له نفسه أن هناك من يتصيد له خطأ ، أو جانب ضعف ، فيرى أن معترضاً يحتج لإبطال ما رمى إليه ، وإضعاف ما ارتآه ، وإفساده عليه ، فيسوق الاعتراض واحداً كان أو جمعاً ، لا يتهرب منه أو يتوارى عنه ، ويؤثر السلامة على رده ومناقشته ، وقد يكون ذلك الاعتراض بعيد الوقوع ولكنه إنما كان ينظر من وراء الزمن إلى الذين سوف يأتون بعده ، ويقفون عند كتابه وقفات طويلة فيها الفحص والتدقيق والتحليل لما كتب ، ومن ثم ينبري إلى الاعتراضات المتوقعة فيبطلها الواحد تلو الآخر .

وإنك لتمل أحياناً من كثرة الاعتراضات التي يوردها ، وتضيق بها ، وتحس بأنها ثقيلة الظل ، عظيمة الوطأة على النفس ، وأن الأمر أبسط بكثير مما يتمحل له ، ولكن صاحبنا يدرك تمام الإدراك ويعي كل الوعي ما يفعل وما يسوقه لك ، وما يتحدث به ، وما يحتج له ، ثم هو فوق ذلك كله يعرف كيف يسوق المادة إليك ، وكيف يقنعك بوجهة نظره ، ويغادر المسألة بعد ذلك ويتركك مقتنعاً بما ذهب إليه لا تجد مفراً من الإقرار أو مهرباً من الاعتقاد بأن هذا الرجل لم يكن في عصره رجلاً عادياً ، ولو قدر للقدر أن يطوح به قرنين أو ثلاثة قرون إلى الوراء فوقع في عصر ابن جني وغيره من المتقدمين لما كان ابن يعيش الذي نعرفه الآن بل كان أعظم قدراً وأجل شأناً وأسمى منزلة ممن حوله .

ونحن في سبيل التدليل على ما سقناه وإقامة الحجة له نتعرض

لمسألة واحدة عند الرجل تكشف لك عن عقليته، وحدود تفكيره من وراء قرون طويلة مرت متثاقلة، فلم تتمكن من أن تميت ذكره بين الناس، وهذه المسألة هي الخلاف في (إيا)[1].

الرأي الأول:

ذكر ابن يعيش أن هذا الضرب من المضمرات كثر اختلاف العلماء فيه، وتشعبت الأقوال وتعددت المذاهب، ورأى للأخفش رأياً من بين هذه الآراء اعتقد أنه أصلح من سواه، وأثبت على النقد، وأسد في العربية من غيره، ومجمل ما رآه الأخفش[2] في هذه المسألة يقوم على أن (إيا) اسم ومضمر، وما بعده من هاء وكاف وياء حروف مجردة من مذهب الاسمية سيقت معه للدلالة على أعداد المضمرين، وأحوالهم وشؤونهم، لاحظ لها في الإعراب ولا علاقة بينهما من قريب أو بعيد[3].

وبيَّن بعد ذلك لنا الأسباب التي قوت هذا الرأي في نفسه، فركن إليه، وكان منها أن «إيا» اسم مضمر وليس بظاهر؛ إذ هو في جميع

---

(١) شرح المفصل ٣/ ٩٨، وانظر المسألة في سيبويه ١/ ١٤١، والإنصاف ٦٩٥، وشرح الكافية ٢/ ١٢.

(٢) انظر سر صناعة الإعراب ١/ ٣١١، ٣١٥ وقد أخذ برأي الأخفش ابن جني.

(٣) وجاء في شرح الكافية أن سيبويه والخليل والأخفش والمازني يرون أن المضمر «إيا» إلا أن سيبويه ذكر أن مايتصل به بعده حرف يدل على أحوال المرجوع إليه من التكلم والخطاب والغيبة. وذهب الخليل والأخفش والمازني إلى أن مايتصل به أسماء أضيف إيا إليها كقولهم: إياه وإيا الشواب، والزجاج والسيرافي على أن «إيّا» اسم ظاهر مضاف إلى المضمرات. شرح الكافية ٢/ ١٢

الأحوال منصوب الموضع ، وليس في الأسماء الظاهرة واحد منها يلزمه النصب ، فلا يرتفع إلا ما كان ظرفاً غير متمكن ، نحو : ذات مرة ، وشيء من المصادر نحو : سبحان الله ، وليس : «إيا» واحداً منها فلما لزمه النصب أو التزم به كلزوم أنت وجماعته الرفع دل على أنه مضمر مثله .

ودليل آخر قوى ذلك عنده وأيده وهو ثباته على وضع واحد في الرفع والجر وتمسكه بمظهر واحد لا يتغير ولا يتبدل ، والأسماء الظاهرة ليست على هذا الحوك ولا هي من هذا الطرز .

وإذا ما ثبت ذلك لك بما لا مجال معه للرد عليه أو الطعن فيه كانت الكاف التي تلحقه حرفاً لاحظ له في الاسمية ، إذ هو مجرد منها عند إلحاقه بها حيث خلعت هذه الصفة عنه في هذا المحل ، ولم يعد يتصف بها ورأى أنه إنما ذهب فيها هذا المذهب لأنها لو كانت اسماً لكان لها موضع من الإعراب ، لو قدر أن يكون لها موضع لكان واحداً من ثلاثة : رفعاً أو نصباً أوجراً ، وليس الأمر كذلك ، ولا هو من هذا الباب ، فهو ليس له نصيب في الرفع ، ولا قسط منه ، لأن الكاف ليست من أتباعه ، ولا النصب لأنه ليس من عامل يعمل فيه النصب ، والجر ، إذ لا يكون ذلك إلا بحرف أو إضافة اسم ، وليس من حرف هنا يقتضي ذلك ويحققه ، كما لا يخفض بإضافة «إيا» لأن الدليل قام بيناً واضحاً على أنه اسم مضمر ، والمضمر في غنى عن الإضافة ، فلا تقع به ولا يتصل بها بسبب ، لأن الغاية من الإضافة التخصيص والمضمرات أغناها الله وواضعوها والمتحدثون بها عن ذلك ، إذ هي أشد المعارف تخصيصاً ، وإذا ثبت أنه ليس باسم ثبت العكس وهو أنه حرف .

وبعد هذا العرض الواضح أورد اعتراضاً على ما أقره واقتنع به وهو

أنه لو ذهب عالم من العلماء إلى القول بأنه إذا كانت هذه الكاف حرف خطاب كحالها في ذلك وتلك فماذا نصنع في قولهم «إياه وإياي» وليس من كاف هنا، ولا نظير، وليس من أهل العربية ولا العاملين فيها من أحد جرد الهاء والياء من مذهب الاسمية، أو تجرأ على ذلك كما وقع لهم في الكاف.

وكان رد ابن يعيش على هذا الاعتراض أنه قد ثبت ذلك في الكاف بلا مرية أوشك وليس من سبب يسوغ ذلك في الكاف ويكفه[1] عن الياء والهاء فيحرمهما من هذا الحكم، وقد جاء عنهم «قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، وقمن الهندات» فالألف في قاما اسم وضمير الفاعل، فإذا ما جاز ذلك في هذه الأشياء بحيث تكون في حالة دالة على معنى الاسمية والحرفية ثم يخلع عنها معنى الاسمية في حال أخرى جاز أن تكون الهاء في ضربه والياء في ضربني اسمين دالين على معنى الاسمية والحرفية.

وإذا قلت «إياي وإياه» تجردتا من معنى الاسمية وخلصتا لدلالة الحرفية، ويؤكد كونها حروفاً غير أسماء أنه لم يسمع عنهم تأكيدها، فلم يقولوا «إياك نفسك ولا إياي نفسي» ولو كانت اسماً لما شذت عن مثيلاتها، ولساغ ذلك فيها، بل وقع فيها كما يقع في غيرها.

الرأي الثاني:

وقد ذهب الخليل بن أحمد والمازني إلى أن «إيا» في إياك اسم مضمر مضاف إلى الكاف، واعتمد في ذلك على ما حكاه عن العرب

---

(١) ما أورده ابن يعيش هنا هو لابن جني، انظر سر صناعة الإعراب ١/ ٣١٥.

مما تناهى إليه ، وهو (إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشوابّ)؛[1] فقد أوقعوا الظاهر موقع المضمر وهو الكاف فكان له حكمه في الإعراب . وساق قول المازني الذي يرى فيه أنه لولا قولهم «وإيا الشواب» لكانت الكاف للمخاطب ، ونقل سيبويه عن الخليل أنه لو قال قائل : إياك نفسك لم يعنفه[2] يريد أنه إن أكدها لم يكن في ذلك عليه تثريب أو مأخذ .

ورد ابن يعيش مذهب الخليل ورآه فاسداً لا حجة فيه ولا خطرِ له ، لأنه إذا سلم أنه مضمر لم يكن سبيل إلى إضافته لما ذكره من أن الغاية من الإضافة التخصيص ، والمضمرات من أشد المعارف تخصيصاً فلا حاجة بها إلى ذلك[3] . وأما ما احتج به الخليل مما سمعه عن العرب في «الشواب» وإنزالها في موضع الكاف فحمله على الشذوذ ، وهذا الاتجاه أسهل عنده من القول بإضافة المضمر .

وأما ما ذهب إليه الخليل من التأكيد فلم يكن ذلك منه مستنداً إلى رواية رواها عن العرب ، ولا محض إجازة منه ، بل هو قياس على ما رواه في «الشواب» وما بني على الشذوذ يذهب مذهبه ، ويسقط قدره ، فلا يتخذ منه حجة في العربية يقوم بها رأي أو يثبت بها اجتهاد .

الرأي الثالث :

وقد استقل به أبو إسحاق الزجاج ، وقد ذهب الرجل إلى أن «إيا»

---

(١) سيبويه ١/ ١٤١

(٢) سيبويه ١/ ١٤٠ ، وانظر شرح الكافية ٢/ ١٢ .

(٣) قال ابن جني في «سر صناعة الإعراب» : (فأما قول الخليل أن إيا اسم مضمر مضاف فظاهر الفساد . وذلك أنه إذا ثبت أنه مضمر فلا سبيل إلى إضافته على وجه من الوجوه ؛ لأن الغرض من الإضافة إنما هو التعريف والتخصيص والمضمر على نهاية الاختصاص ، فلا حاجة به إلى الإضافة) ١/ ٣١٢

اسم ظاهر يضاف إلى المضمرات جميعها ، ولو قدر لقائل أن يقول «إيا زيد» لكان قبيحاً ، وهو يقصد بكلمة «قبيحاً» أنه لا يصح ذلك منه ولا يكون جائزاً في العربية يعمل به ويقاس عليه[1] .

واعتمد ابن يعيش في رد هذا الرأي على الأدلة التي ساقها في رد الرأي الثاني وهو رأي الخليل والمازني ، ولا ضرورة تقتضي تكرار ما بعرضته فيما سبق فعهدنا به قريب .

الرأي الرابع :

وهو لابن كيسان[2] فقد رأى أن «إياك» بكمالها وجملتها اسم ، وقد أراح نفسه من التفصيل فيها والفصل بين طرفيها ، وكأنهما باجتماعها قد اكتسبا صفة الاسمية بصرف النظر عن مكونات ذلك الاسم وأجزائه .

ورأى ابن يعيش في ذلك ضعفاً وسقوطاً من قبل أنه ليس في الأسماء الظاهرة واحد يتلون آخره ويتغير ، ويتبدل بأشكال مختلفة ، وبحروف متباينة ، فيكون آخره كافاً مرة وتاء أخرى وياء ثالثة .

الرأي الخامس :

وقد ذكر أنه «لبعضهم»[3] ولم يصرح باسمه ، وهو يرى أن الياء

---

(١) انظر رد ابن جني في سر الصناعة ١/ ٣١٤ ، وقد جاء في شرح الكافية أن هذا الرأي للسيرافي أيضاً ٢/ ١٢ .

(٢) وفي شرح الكافية نسب هذا الرأي إلى بعض الكوفيين وليس لابن كيسان انظر ٢/ ١٢ ، وانظر كذلك الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٩٥

(٣) جاء في سر صناعة الإعراب أن هذا الرأي للكوفيين ١/ ٣١٤ وذكر مثل ذلك ابن الأنباري في الإنصاف ٦٩٥ . وفي شرح الكافية ٢/ ١٢ : (وبعض الكوفيين وابن كيسان من البصريين : الضمائر هي اللاحقة بإيّا ، وإيّا دعامة لها وليس هذا القول ببعيد عن الصواب) .

والكاف والهاء هي الأسماء ، وأن «إيا» جاءت عماداً لها ، إذ «إيا» عندهم اسم ظاهر يتوصل به إلى المضمر مثل «كلا» .

ورد ابن يعيش هذا الرأي ، ورآه واهياً ، لأن «إيا» اسم مضمر بمنزلة أنا وأنت وكما جاءت هذه المضمرات غير معمودة فكذلك إيا ليس معموداً به غيره ، ولا معموداً هو بغيره ، فلا يكون شاذاً عن أقرانه بحكم ينفرد به ولم يعرف لغيره ، ولم يقم دليل يخصه به ، أو يثبته له على وجه التخصيص .

وأما تشبيهه بـ «كلا» فلا صحة له ، والفرق ظاهر بينهما .

الرأي السادس :

وقد انفرد بهذا الاتجاه سيبويه ، ومن عادته ـ كما ذكرت ـ أنه يصدر رأي سيبويه في مسائل الخلاف لكنه هنا آثر تأخير رأيه ، لأنه انفرد برأي لم يوافقه عليه أحد من المتقدمين وما رآه قوياً في بابه أو سديداً في مجاله بل هو أهونها شأناً ، وقد رأى سيبويه أن «إيا» اسم لا ظاهر ولا مضمر ، بل هو مبهم كني به عن المنصوب ، وجعلت الكاف والياء بياناً عن المقصود ، وليعلم المخاطب من الغائب وهو لا موضع له ، وذكر أن هذا الرأي يعزى للأخفش ، وقد أشكل عليه أمر إيا فرآها مبهمة تقع بين الظاهر والمضمر . . . وقد ورد هذا الرأي ولم يرتضه(١)(٢) .

وبعد هذا العرض لهذه المسألة فقد رأيت ابن يعيش ـ رحمه الله

---

(١) بينت فيما سبق رأي وهو يختلف عما أثبته ابن يعيش هنا .

(٢) لم يشر ابن يعيش إلى رأي المبرد ، وقد ذهب إلى أن «إيا» اسم مبهم أضيف للتخصيص . انظرالإنصاف/ ٦٩٥ .

وأعلى في الآخرة مقامه وقدره ـ كيف استقصى القول في هذه المسألة فعرض الآراء واحداً واحداً ، وساق مع كل رأي أدلته وبراهينه ، ثم انبرى يبطلها الواحد تلو الآخر ، وإذا كان قد شقي في تتبع هذه الجزئية ، فكم عانى في وضع كتابه الضخم على ما فيه من الجزيئات والكليات ، ومسائل خلاف لا يخلو منها بحث من بحوثه ، ولا يتخلص منها باب من أبوابه .

وأنا لست هنا في مقام الحكم على رأي ابن يعيش لأقول أخطأ وما وجه الخطأ أو أصاب وما جانب الصواب عنده ، كما أني لست في مجال المقارنة بين هذه الآراء التي عرضها لالتماس موضع القوة والضعف فيها ، وهل كتب له التوفيق في ذلك أم الخطأ ، وهل كان رده معقولاً أم أنه يكره الحجج على وضع لا ترتضيه ، وإنما أنا هنا في مقام العرض لمسألة من مسائله أمام القارئ ليدرك الطريقة التي يحبك بها هذه المسألة ، والنهج الذي ينهجه في تناولها ، وطريقة عرضها وسردها وأسلوبه في التضعيف والتقوية ، فيكون في ذلك كله ضوء كاف على عمله ونهجه وعقليته يضع القارئ أمام عظمة هذا الرجل وجهاً لوجه .

الاطلاع على آثار السابقين :

وبعد هذا الذي سقته لك لعلك تؤمن معي بأننا أمام سيرة رجل كبير قد اطلع اطلاعاً واسعاً على مؤلفات السابقين فلم يغادر من أبواب النحو شيئاً إلا عرض له ، وكان له فضل الحديث فيه أو الاجتهاد . وحسبك من فضل يذكر به . ويكفيك أن تتناول بحثاً من البحوث وتتبع ما ورد فيه لترى مصداق هذا الرأي ، على أنه وإن كان ما سقته في

مسائل الخلاف قد قام دليلاً واضحاً على ذلك فإني أورد مسائل في هذا الباب تزيد ما سبق بيانه بياناً ووضوحاً .

ففي بحث «اللامات» يقول :

(اللام من حروف المعاني وهي كثيرة الاستعمال متشعبة المواقع ، وقد أكثر العلماء الكلام عليها ، وأفرد بعضهم لها كتباً[1] تختص بها ، فمنهم من بسط حتى تداخلت أقسامها ومنهم من أوجز حتى نقص)[2] .

وفي هذا ما يوحي بأن الرجل قد استقصى ما كتب في هذا الحرف ، واطلع عليه ، فقد عرف ما قيل فيه ، ما كان فيه اتساع واستقصاء ، وما كان فيه اختصار يبلغ حد الإيجاز .

وفي بحث «العدد» تعرض لتعريفه فذكر مذهبين : الأول : للبصريين ويتمثل في إدخال الألف واللام على الاسم الأول من المركب فتقول «عندي الأحد عشر درهماً» ، والثاني للكوفيين والأخفش وفيه تعريف الاسمين الأولين «عندي الأحد العشر درهماً» ، وأما المذهب الثالث : فهو يراه (مذهب قوم من الكتاب أنهم يدخلون الألف واللام على الأسماء الثلاثة ، وهو فاسد لما ذكرنا من أن التمييز لا يكون إلا نكرة)[3] ، فانظر إلى هذا الرجل الذي لا يفوته رأي لنحوي إنه لم يكتف بذلك بل انصرف إلى آراء قوم اجتهدوا في النحو وليس لهم من ضلع فيه ، ولا رأي يعتمد ، ولا اجتهاد يؤخذ به في خلاف .

---

(١) منها كتاب اللامات للزجاجي حققه الدكتور مازن مبارك .

(٢) شرح المفصل ٩/ ١٧

(٣) شرح المفصل ٦/ ٣٣ ، انظر تعريف العدد في شرح الأشموني ١/ ١٤٤ وقد ذكر أن تعريف الثلاثة يجوز عند الكوفي ، وقد استعمل ذلك بعض الكتاب .

ويقول في شرحه : (. . . فكما لا تقول في حمراء وصفراء حمراءة صفراءة كذلك لا تقول في عطشان عطشانة ولا في غضبان غضبانة ، بل تقول في المؤنث غضبى وعطشى ، وقولنا في الفصحى احتراز عما روى في بعض بني أسد غضبانة وعطشانة فألحق النون تاء التأنيث ، وفرق بين المذكر والمؤنث بالعلامة لا بالصيغة)(١) .

فأنت ترى من هذه الجزئية أن الرجل يعرف لغات العرب ولهجاتها ، وما شذّ منها وما استقام أمره ، وكان له من طول دراسته لها وتتبعه لوجوه التباين فيها معين أمكن به أن يدرك الصورة المفصلة التي أقيمت عليها هذه اللغة .

وهو في موضع آخر يقول : (ليس في كلام العرب تركيب م .ح .ب فذلك كان من الشاذ)(٢) أي كلمة «محبب» إذا القياس فيه محبّ بالإدغام ، وسواء أخذ هذا عن غيره أم جاء من قدحه بعد استقصاء للمادة وتقلباتها فحسبك به من رأي .

وفي موضع آخر يقول عن «هنا» : (وأما من كَسَر الهاء فقال هِنا فهي أردأ اللغات)(٣) على أنك مع هذا الاطلاع الواسع ، والعلم الجم ، والقدرة على الجدول والمناقشة تجده في بعض الأحيان يضيق ذرعا ببعض المسائل ، فيكون من الأمر ما لا يتوقع منه ولا يرجى بحال ما .

---

(١) شرح المفضل ١/ ٦٧ .

(٢) شرح المفصل ١/ ٣٣

(٣) شرح المفصل ٣/ ١٣٧ .

وهي على كل حال مسائل تعد ، وهدَّك به من رجل تعد أخطاؤه وتحصى .

ففي حديثه عن البيت[١] :

وانثنت الرجل فصارت فخّاً وصار وصل الغانيات أخا .

ذهب في نسبة هذا البيت إلى العجاج مذهب الزمخشري[٢] مع أنه لم يقل به غيره .

وتحدث ابن يعيش عن كلمة «أفة» بتاء التأنيث فقال : (لاأعرفها وإن كانت قد وردت فما أقلها)[٣] .

ولقد رجعت إلى لسان العرب مادة/ أف فوجدت حديثاً مستفيضاً في هذه المسألة : فقد قال ابن جني : تأفف الرجل أفة .

والجوهري يقول : أفة أي قذراً له ، والتنوين للتنكير ، وأفة وتفة[٤] .

وحكى ابن بري عن ابن القطاع زيادة على ذلك أفة وإفة .

ونقل عن التهذيب قول الفراء : ولا تقل أفة إلا بالرفع وإلا بالنصب وساق قول أبي طالب : أف لك وأفه وتفه .

وذكر أن بعض أهل اللغة قال معنى الأفة : المعدم المقل .

وفي حديث أبي الدرداء : نعم الفارس عويمر غير أفة[٥] .

فإن تكن الأقوال في هذا اللفظ قد بلغت هذا الحد من البيان ولا يكون له علم به على الرغم من صلته الوثيقة باللغة فذلك شيء غريب .

---

(١) شرح المفصل ٤/ ٧٩ .

(٢) الخزانة ٣/ ١٠٣

(٣) شرح المفصل ٤/ ٧٠ .

(٤ - ٥) انظر الصحاح ١ف (يقال : أفاً له وأفة) .

وفي بحث الندبة[1] ترك النقاط التالية : ندبة المقصور ، وندبة المثنى ، وندب مضاف إلى مضاف إلى الياء[2] .

إذا ندب مضاف إلى مضاف إلى الياء لزمت الياء لأن المضاف إليها غير مندوب نحو : و اولد عبديا .

وفي مكان آخر[3] يقول : (الجمد : المكان المرتفع) ، وليس هذا بمراد وإنما المراد به جبل بعينه في قول الشاعر :

سبحانه ثم سبحاناً نعوذ به وقبلنا سَبَّح الجوديّ والجمد .

ولذلك قال الأعلم[4] (والجودي والجمد جبلان) ، وذكر البغدادي أن (الجمد جبل بين مكة والبصرة)[5] .

دقة ملاحظته ـ جرس الحروف ـ اللفظ والمعنى :

وكان رحمه الله بالإضافة إلى ما سبق دقيق الملاحظة ، عميق النظر في الكلمة والتركيب فقد ذكر أن صراط بالصاد ، وأصل سرط بالسين ، لأنه من سرطت الشيء إذا ابتلعته كأن الطريق يبتلع المارة[6] .

فانظر كيف يوفق بين المعاني ويسوق الأمثلة ، ثم يحاول أن يوسع

---

(١) شرح المفصل ٢/ ١٣ .

(٢) انظر الصبان على الأشموني ٣/ ١٥٦ ، ١٦٠ .

(٣) شرح المفصل ١/ ٣٨ .

(٤) سيبويه ١/ ١٦٤

(٥) الخزانة ٣/ ٢٥٠ وانظر معجم البلدان :جمد : فهو جبل لبني نصر بنجد ، وذكر أن البيت لزيد ابن عمرو العدوي .

(٦) شرح المفصل ١٠/ ٣٤ وانظر الشرح الملوكي ٢٩٠ .

من شمول اللفظ بين طعام نبتلعه، وطريق يبتلع كل من مر عليه، وإن كان على التحقيق - في ذلك من البعد عن اليقين ما فيه.

وفي موضع آخر رأى أنه يقال: (كلح الرجل إذا كشر عن أنيابه)(١)

ثم بين أنه توصف السنة المجدبة بالكلوح، وكأني به يريد أن يقول: إنها لما فيها من الفقر والعوز كأنها قد كشرت عن أنيابها لتطحن عظم الفقير، وتمزق لحمه، فهي توحي بالشر والشدة، وتنذر بالبأساء. فكان من الصلة بين كلوح وجه الرجل والسنة الماحقة ما يقرب للعقل ويرتضيه القياس.

وعرض لكلمة (ارتجل) فرأى ان الرجل إذا ارتجل القصيدة فإنما يعني ذلك أنه قالها من غير تحضير سابق، ورأى في ذلك أنه يلقي القصيدة وهو على رجل واحدة قال: (ارتجل القصيدة والخطبة إذا أتى بها من غيره فكرة وسابقة روية، واشتقاقه من الرِّجْل، كأن الشاعر والخطيب أنشأهما وهو على رجله في حال الإنشاء)(٢).

وفي موضع آخر رأى اشتقاق الكلام من الكلم وهو الجرح، قال:

(ألا ترى أن اشتقاق الكلام من الكلم وهو الجرح، كأنه لشدة تأثيره ونفوذه في الأنفس كالجرح، لأنه إذا كان حسناً أثر سروراً في الأنفس، وإن كان قبيحاً أثر حزناً، مع أنه في غالب الأمر ينزع إلى الشر، ويدعو إليه، قال الشاعر: وجرح اللسان كجرح اليد...)(٣).

---

(١) شرح المفصل ٤/ ٥٩.

(٢) شرح المفصل ١/ ٣٢. انظر الصحاح/ رجل.

(٣) شرح المفصل ١/ ٢١ انظر الخصائص ١/ ١٤، ٢١.

فانظر إلى هذا الربط بين الأثر المعنوي والأثر الحسي ، وعلاقة الاشتقاق بينهما .

وتحدث عن «دون» فقال : (. . . والموضع الآخر لدون أن تكون اسماً صفة بمعنى حقير ومسترذلك ، فتقول : ثوب دون أي رديء ، ويقال : هذا دونك أي حقيرك ومسترذلك) ويمكن أن يكون هذا القسم هوالأول «الظرف» ، واستعمل اسماً لضرب من التأويل ، لأنك إذا جعلته في مكان أسفل من مكانك صار بمنزلة أسفل وتحت)[1] .

فقد راعى هنا العلاقة بين اللفظ والمعنى في الانحطاط والضعة ، ثم حاول أن يربط بين المعنيين الظرفية والانخفاض والاسترذال .

وعرض للفظ «عديل وعدْل» : فقال : (قالوا عدْل لما يعادل من المتاع ، وعديل لما يعادل من الأناسي ، والأصل واحد هو «ع د ل» والمعنى واحد ، ولكنهم خصوا كل بناء بمعنى لا يشاركه فيه الآخر للفرق ، ومثله بناء حصين وامرأة حصان ، والأصل واحد)[2] . فهو يدرك - رحمه الله - كيف صرف العرب الألفاظ مع أن أصلها في الاشتقاق واحد ، وتركوا جانباً من المغايرة بين الألفاظ ليكون ذلك مشابهاً أو موافقاً للفرق بين مدلولاتها ، ولولا ذلك لاختلط الأمر علينا ، والتبس ما نحن فيه .

وتحدث عن الأسماء واستعمالها ، فقال : (وإذا ثبت أنه أكثر في الكلام كان أكثر استعمالاً ، وإذا كثر استعماله خف على الألسنة لكثرة تداوله .

(١) شرح المفصل ٢/ ١٢٩

(٢) شرح المفصل / ٤٢ .

ألا ترى أن العجمي إذا تعاطى كلام العرب ثقل على لسانه لقلة استعماله له ، وكذلك العربي إذا تعاطى كلام العجم كان ثقيلاً عليه لقلة استعماله)(١) ، فانظر إلى هذه المقابلة التي لجأ إليها ليؤكد وجهة نظره في كثرة استعمال الأسماء ، وأن الداعي إلى ذلك خفتها على اللسان وسرعة حركته فيها .

وتحدث عن كلمة الشاعر فقال : (سمي الشاعر شاعراً لأنه فطن لما خفي على غيره)(٢) . فقد ربط هنا بين الصفة ومدلولها كما ترى .

وتناول كلمة «الجماء الغفير» فقال فيها : (هو في المعنى بمنزلة قولك الجم الكثير ، لأنه يراد به الكثرة ، والغفير يراد به أنهم قد غطوا الأرض من كثرتهم ، من قولنا : غفرت الشيء إذا غطيته ، ومنه المغفر الذي يوضع على الرأس لأنه يغطيه)(٣) .

وقد حاول الربط هنا بين المغفر الذي وضع عليالرأس فيغطيه والجمع المحتشد الذي غطى الأرض من حولنا ، فوصل هذا المعنى بذاك وجعلها من نبع واحد .

وتحدث عن الحرف فتناول السين فوصفه بما يلي : (وأما السين فهو حرف منسل مهموس يخرج من طرف اللسان وبين الثنايا ، قريب من التاء ، ولتقاربهما في المخرج واتفاقهما في الهمس تبادلا ، فقالوا استخذ فلان أرضاً ، وأصله اتخذ ، وقالوا ست وأصله سِدْس ، فلما كان بينهما من القرب والتجاوز ما ذكرت زيدت معها)(٤) .

---

(١) شرح المفصل ١/ ٥٧ .

(٢) شرح المفصل ١/ ١٠٥ ، انظر الصحاح شعر (سمي شاعراً لفطنته) .

(٣) شرح المفصل ٢/ ٦٣

(٤) شرح المفصل ٩/ ١٤٣ ، انظر سيبويه ٢/ ٤٢٨ ـ ٤٢٩ ,

وقد تبين لك من خلال هذا النص إدراكه لجرس الحرف والوصف الدقيق له وخاصة ما عرضه من الهمس في السين، وكونه منسلاً وليس فيه جهر غيره ولا تصويته، ثم ما حصل بينه وبين التاء من اللقاء والوفاق والألفة فكان من ثم بعدها ما كان من التبادل في الموضع.

وتناول الألف والياء في الإمالة فقال: (وكذلك في الإمالة قربوا الألف من الياء لأن الأف تطلب من الفم أعلاه، والكسرة تطلب أسفله وأدناه فتنافرا، ولما تنافرا أجنحت الفتحة نحو الكسرة، والألف نحو الياء، فصار الصوت بين بين فاعتدل الأمر بينهما، وزال الاستثقال الحاصل بالتنافر)[١].

فانظر إلى هذا الوصف الذي عرض فيه موضع كل من الألف والياء من الفم وصعوبة التقائهما لبعد ما بينهما ثم كيف احتال العرب لذلك فقربوا ما بينهما ليلتقيا في منتصف الفم لا إلى أعلى ولا إلى أسفل وإنما بين هذا وذاك، فأبطل الاستثقال، وخف الأمر على اللسان، وزال ما كان مستكرها.

وتأتي عنده بعض الألفاظ على مراتب متفاوتة من حيث القدرة على العمل والتأثير في ما هي داخلة عليه، يقول: (لات: ولا تعمل هذه إلا في الأحيان خاصة سواء نصبت أو رفعت والعلة في ذلك أنها في المرتبة الثالثة، فليس أقوى لأنها الأصل، ثم ما ثم لات)[٢].

---

(١) شرح المفصل ٩/ ٥٥ .

(٢) شرح المفصل ٢/ ١١٧

الأمثلة الحسية :

وكثيراً ما كان يلجأ لضرب مثل حي لإيضاح بعض النقاط التي يسوقها ويحس أنها غير بينة ، إنها سيقت ضمن نص علمي جاف فيكون في الخروج بها إلى مثل يحسه الانسان ويدركه نوع من المقابلة والإيضاح ترتاح له النفس ، ويطمئن به القلب ، فيوضح ما يراه غامضاً من خلال هذا التمثيل .

فلقد كان يتحدث عن الاسم وكثرة دورانه في الكلام ، وعلل سبب ذلك بأنه خفيف على اللسان ، والنفس تألف الخفة وتميل إليها ، وضرب مثلاً لذلك بالأجنبي الذي يثقل لسانه في العربية لقلة الاستعمال ، والعربي الذي يثقل لسانه في العربية لقلة الاستعمال ، والعربي الذي يثقل لسانه بالعجمة لقلة تردد لسانه بها قال :

(وإذا ثبت أنه كثر في الكلام كان أكثر استعمالاً ، وإذا كثر استعماله خف على الألسنة لكثرة تداوله ، ألا ترى أن العجمي إذا تعاطى كلام العرب ثقل على لسانه لقلة استعماله له ، وكذلك العربي إذا تعاطى كلام العجم كان ثقيلاً عليه لقلة استعماله)[١] .

وتناول الفاعل والمفعول به بالحديث ، وناقش اختصاص الأول بالرفع والثاني بالنصب فرأى الفاعل قليل الاستعمال ، أو بصورة أوضح دورانه في الكلام أقل من المفعول به الذي يستعمل كثيراً ، فلما كان الضم ثقيلاً أعطي إلى ما هو قليل الاستعمال ، ولما كانت الفتحة خفيفة أعطيت إلى ما هو كثير الاستعمال ، فيكون في ذلك عدل بينهما

---

(١) شرح المفصل ١/ ٥٧ .

وموازنة . وضرب المثال بحجرين أمام إنسان وزن الأول خمسة أرطال والثاني عشرة أرطال . فالمعالجة تكون للثقيل خمس مرات ، وللخفيف عشر مرات ، فيكون في ذلك العدل من الموازنة بين الوزن وعدد المرات .

قال : (خصوا الفاعل بالرفع ، والمفعول بالنصب ، ليكون ذلك عدلاً في الكلام ، فيكون ثقل الرفع موازياً لقلة الفاعل ، وخفة النصب موازية لكثرة المفعول ، ومثله مثل من نصب بين يديه حجران : أحدهما خمسة أرطال والآخر عشرة أرطال ، ثم قيل له عالج ان شئت الخفيف عشر مرات ، وإن شئت عالج الثقيل خمس مرات ، فتكون كثرة ممارسة الخفيف موازية لقلة ممارسة الثقيل ، فيكون ذلك جارياً على منهاج الحكمة والعدل)(١) .

ووقف عند العامل في الخبر ، وكان رأيه فيه أن الابتداء هو العامل فيه ، ووجود المبتدأ كالواسطة ، وبعد أن ساق ذلك قال : (أنه كالشرط في عمله ، كما لو وضعت ماء في قدر ، ووضعتها على النار ، فإن النار تسخن الماء ، فالتسخين حصل بالنار عند وجود القدر لا بها فكذلك ههنا)(٢) .

ويتحدث عن التوابع فيتناول الإعراب بها ، وحكم تبعيتها لما قبلها . فيعرضها على الطرز التالي .

(التوابع هي الثواني المساوية للأول في الإعراب بمشاركتها في

(١) شرح المفصل ١/ ٧٥ .
(٢) شرح المفصل ١/ ٨٥ كنت حسبت هذا له ولكني وجدت التمثيل نفسه عند ابن الانباري في الإنصاف في مسائل الخلاف ، انظر ١/ ٤٦

العوامل ، ومعنى قولنا ثوان أي فروع في استحقاق الإعراب لأنها لم تكن المقصود وإنما هي من لوازم الأول كالتتمة له . . . ونظير ذلك أن الرجل ذا العبيد والأتباع يدعى إلى وليمة فينال العبيد من الكرامة مثل ما نال السيد ، لكن ذلك بحكم التبعية ، والمقصود بذلك السيد ، كأنهم ليسوا غيره ، لأنهم من لوازمه .

وكذلك ههنا الإعراب يدخل التابع والمتبوع ، لكن المتبوع بحكم أنه أصل ومقصود ، والتابع بحكم الفرعية ، وأنه تكملة الأول)[١] .

ولقد لجأ هنا إلى المقارنة بين رجل ذي عبيد وأتباع ، وأصل له فروع تتبعه ، فما ينال العبيد من التكريم سببه ما نال سيدهم منه لمكانته ووجاهته ، وما نال الفروع والتوابع هنا إنما سببه الأصل المتبوع ، ومكانته في الجملة وحظه من الإعراب .

أسلوبه اللغوي :

لقد كان ابن يعيش رحمه الله أديبا فذا بارعاً في العرض يسوق المسألة بأسلوب فيه روح الأديب ، وقوة اللغوى المتمكن منها ، ولذلك وصفه القفطي بهذا فقال :

(فإنني إن وصفته بالنحو فهو أديب أو بالبلاغة فهو خطيب)[٢] .

ووصف عمل ابن الحاجب في المفصل فرآه (عن القصد محجوب ، وعن الأسلوب الموفقي مسلوب)[٣] ويبدو لي أن الرجل قرأ

(١) شرح المفصل ٣/ ٣٩

(٢) إنباه الرواة ٤/ ٣٩ .

(٣) إنباه الرواة ٤/ ٤١ .

كثيراً من كتب اللغة والأدب إضافة إلى تخصصه في النحو والصرف . فمكنه ذلك من أن يترك لنا شرحه على مستوى رفيع من البيان وقوة الأسلوب الأدبي ، وتحس في كثير من الأحيان أن أديباً يعرض لك مسائل الشرح ويعلق عليها إن أسلوبه يروق لك ، ويستحوذ عليك . ويؤنس وحشتك ، ولعل ذلك في كثير من الأحيان يجعلك تقف إلى جانبه فيما يذهب إليه ، لفرط تأثرك ببيانه لما هو فيه .

إن التعبير الأدبي الذي يسوق به ابن يعيش مادته يزيل به جفوة بينك وبين النص فيقربك منه ، أو يقربه إلى نفسك ، لكأن ابن يعيش ـ رحمه الله ـ مدرك لما في هذه المادة النحوية من جفاف علمي ، يرهق الذهن ويتعب الفكر ، فرأى أنه لا بد من مادة أدبية تصحبه تخاطب الروح ، لتشترك مع العقل في الإقبال على المادة المعروضة ، فيقبل الإنسان بكلية على مسائل النحو وأبوابه ، فيكون أكثر فهماً لها وتقبلاً لما فيها . وتعال معي نقف على فقرات من بيانه ، نتذوق أسلوبه الأدبي في بحوث مختلفة ، كما تذوقنا عمله العلمي فيما عرضناه فيما سلف من أمره . فلقد تحدث عن نون الوقاية في ضربني ، وتوسطها بين الفعل والضمير فقال : (أتيت بنون قبل الياء ليقع الكسر عليها ، ويسلم الفعل من الكسر ، كأنهم حرسوا أواخر الأفعال من دخول الكسر عليها ، لتباعد الأفعال عن الجر ، والكسر لفظه لفظ الجر وذلك أن ياء المتكلم تكسر ما قبلها إذا كان مما يحرك)(١) .

وانظر معي في لفظ «حرسوا» تجده يورث النص صياغة أدبية وحيوية تجعلك تخرج من حدود النحو ونطاق قواعده الصارمة إلى جو

(١) شرح المفصل ٣/ ٨٨

أدبي بليغ ، وما زاد الرجل على أن ساق كلمة واحدة تتناول مفهوم الحراسة لئلا يلحق حيف بآخر الفعل هو في غنى عنه .

وقال في موضع آخر : (ولم يقلبوا في الصفات نحو خزيا وصديا وريا ، فإن أردت الاسم قلت روّى ، فعلوا ذلك لضرب من التعويض من كثرة دخول الياء على الواو ، واختصوا بذلك اللام دون الفاء والعين لضعفها وتأخرها ، والضعيف مطموع فيه)[١] .

وإنك لتقرأ العبارة منصرفاً إلى فهم ما يريد تقريره في هذا الجانب الصرفي ، وتبين العلة فيما يذهب إليه ، وتستمر على هذا الحال إلى نهاية النص فيستيقظ إحساسك الأدبي ، وتشعر بلذة ودافع إلى متابعة قراءة النص ، كأنه رأى اللفظ إنساناً يحس ويرى ويسمع ، ويمشي بين الأحياء ، وقد غلب على أمره آخره ، فيجري التقلب فيه من حال إلى حال ، وكان لنا من ضعفه مطمع أباح لنا التصرف فيه ، كما يفعل الأقوياء من البشر في ضعافهم إذا تمكنوا من رقابهم .

ويقول في مكان آخر :

(ولاخلاف في ذلك إلا ما كان آخره ألف التأنيث المقصورة فإنه لا يجوز صرفه للضرورة ، لأنه لا ينتفع بصرفه ، لأنه لا يسد ثلمة في البيت من الشعر ، وذلك أنك إذا نونت مثل حبلى وسكرى .. فما ربحت إلا كسر قياس ، ولم تحظ بفائدة)[٢] .

انظر إلى هذا النص واستعرض كلماته : لا ينتفع بصرفه ، لا يسد

---

(١) شرح المفصل ١٠/ ١١١

(٢) شرح المفصل ١/ ٦٧ .

ثلمة في البيت ما ربحت إلا كسر قياس ، لم تحظ بفائدة ، هل تحس بأنك مستغرق في باب من أبواب النحو أم إنك أمام أسلوب أدبي بليغ راق ينسيك ما أنت فيه أويكاد؟

على أن الرجل كان يحرص على أن يلون أسلوبه ويعيد العبارة بألفاظ مختلفة ، وكلها تنصب في مكان واحد ، وتهدف إلى غاية واحدة ، فهو يقول :

(فإن أكدت بالضمير ثم جئت بالنفس فقلت ضربتك أنت نفسك ومررت بك أنت نفسك كان أبلغ في التأكيد ، وإن لم تأت به ففيه مندوحة ومنه بد)[١] . ويبدو ما أشرت إليه في نهاية عبارته (عنه مندوحة ومنه بد) .

وهناك كلمات يحرص على استعمالها في مواضع معينة ، ولها صفاتها الخاصة ، فهو إذا أراد أن يعبر عن رأيه يقول : والذي أراه ، والصواب كذا ، وعندي أن كذا[٢] . . . قال : (والذي أراه أن ذي وذه لا يصح تثنيتهما)[٢] . وتستطيع أن تلمح رأيه أو مذهبه في بعض مسائل النحو من خلال أسلوبه ، يقول : إنك إذا أخبرت عن المبتدأ بجملة اسمية فلابد من ضمير فيها ، ثم يعلق على ذلك فيقول : (ولولا هي لم يصح الخبر)[٣] فقد أخذ هنا برأي المبرد واستعمل الضمير المنفصل بعد لولا[٤] إذ يرى أنه لا يقال : لولاي ولا لولاك .

---

(١) شرح المفصل ٣/ ٤٣

(٢) انظر في ذلك ٣/ ١٢٣ . وانظر في ٣/ ١٣٩ .

(٣) شرح المفصل ١/ ٨٩ .

(٤) وانظر بياناً لهذا في الإنصاف/ ٦٨٧ .

وقد يكون في عبارته بعض الغموض فقد تعرض للبيت الذي يقول :

لقد ألب الواشون إلبابينهم فترب لأفواه الوشاة وجندل

فقال : (وترب مبتدأ والخبر لأفواه الوشاة وفيه معنى المنصوب في الدعاء[1] وقد وردت العبارة عند الأعلم أوضح من ذلك إذ يقول (ورفعه بالابتداء وهو نكرة لما فيه من معنى المنصوب)[2] .

وكنت عرضت من قبل للجانب الأصولي في الكتاب وعرضت مسائل في هذا الباب يغني الرجوع إليها عن فتح بابها مرة أخرى هنا فيكون في ذلك تكرار نحن في غنى عنه ، وألفاظ الفقهاء وعباراتهم ، كقوله : «هذا نص في محل النزاع» عرضتها أيضاً في مسائل مشتركة بين الفقه والنحو فيما مضى .

التكرار :

إن كتاباً بلغ هذا الحجم لا بد وأن تقع فيه عبارات تتكرر بين الفينة والأخرى ، فقد تحدث عن بعض الأعلام الخاصة بالحيوانات فرأى أن العلم فيها للجنس بأسره وبعد أن عرض لهذه الأعلام قال : (ومما يدل على تعريف هذه الأشياء أنه يقع بعدها النكرة حالاً كقولك هذا أسامة مقبلاً ، ورأيت ثعالة مولياً ، ولو كانت نكرات لم يقع الحال بعدها[3] .

وفي مكان آخر في البحث نفسه عرض (لابن عِرْس)فقال :

---

(١) شرح المفصل ١/ ١٢٢ .

(٢) سيبويه ١/١٥٨ .

(٣) شرح المفصل ١/ ٣٥

(وعرس هنا معرفة يدل على ذلك وقوع النكرة بعدها حالاً، نحو قوله : هذا ابن عرس مقبلاً)[١] .

وتحدث عن الأسماء المعربة فقال :

(وهذا الضرب من الأسماء سمي المتمكن الأمكن فالمتمكن أعم من الأمكن ، فكل أمكن متمكن ، وليس كل متمكن أمكن ، والتمكن رسوخ القدم في الاسمية ، وقولنا اسم متمكن أي راسخ القدم في الاسمية ، وقولنا اسم متمكن أي هو بمكان منها أي : لم يخرج إلى شبه الحرف فيمتنع من الإعراب والأمكن على زنة أفعل التي للتفضيل أي : هو أتم تمكناً من غيره)[٢] .

فانظر كيف صرف العبارة وكرر فيها إلى درجة مملة وكان بإمكانه أن يوجز ويخلص النص من التكرار ، ويكون أكثر وضوحاً مما هو عليه هنا .

وتحدث في موضع آخر عن قولهم «هذا ولا زعماتك» فقال (ولايجوز إظهار هذا العامل الذي هو أتوهم وشبهه لأنه جرى مثلاً)[٣] ، ولقد عرض في الصفحة الثانية لأمثال أخرى وكرر الفكرة ذاتها أكثر من مرة فقال :

(فحذفوا الفعل لكثرة الاستعمال ودلالة الحال عليه)[٤] .

ولقد عرض لكلمة أف فقال فيها :

(وفيه لغات : قالوا : أفِّ وأفٍّ وأفَ وأفٌّ وأفُ وأفاً وتمال فيقال :

---

(١) شرح المفصل ١/ ٣٦ . ابن عِرس : دويبة تسمى بالفارسية/ راسو ، ج : بنات عِرْس .
(٢) شرح المفصل ١/ ٥٧ .
(٣) شرح المفصل ٢/ ٢٧ .
(٤) شرح المفصل ٢/ ٢٩ .

أُفِيّ والعامة تخلصها ياء فتقول، أفي وتخفف فيقال أفْ فالحركة في جميعها لالتقاء الساكنين فمن كسر فعلى أصل الباب، ومن ضم فللإتباع ومن فتح فللاستخفاف ومن لم ينون فإنه أراد المعرفة أي أتضجر التضجر ومن نون أراد النكرة أي: تضجرا، ومن أمال أدخل فيها ألف التأنيث وبناها على فعلى، وجاز دخول ألف التأنيث مع البناء كما جاءت تاؤه مع ذية وكية)[١].

وقد عرض للموضوع ذاته مرة أخرى[٢] وأورد قسماً كبيراً من هذه العبارة وكأنه عزب عنه ما فعل من قبل.

ومن العبارات التي تكررت كثيراً قوله: (والمضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد)[٣].

وتناول أسماء الأفعال والأصوات بالحديث فقال: (والغرض منها الإيجاز والاختصار .... ووجه الاختصار فيها مجيئها للواحد والواحدة بلفظ التثنية والجمع بلفظ واحد وصورة واحدة)[٤].

وفي موضع آخر من البحث نفسه يقول: (ووجه الاختصار مجيئها للواحد والواحدة فما فوقها على صورة واحدة)[٥].

ولا أريد أن أطيل في العرض لهذا الجانب عنده لأنه أمر يلتمس له

---

(١) شرح المفصل ٤/ ٣٨، وقد اعتمدت في ضبط كلمة «أف» على نص الخصائص الموجود في ٣/ ٣٨، منه وما جاء عند ابن يعيش هنا منقول بحروفه من الخصائص.
(٢) شرح المفصل ٤/ ٧٠.
(٣) شرح المفصل ٤/ ٨٦.
(٤) شرح المفصل ٤/ ٢٥.
(٥) شرح المفصل ٤/ ٤٣.

فيه العذر ويتوقع وقوعه مع طول هذا البحث ، وحجم هذا الكتاب : فلاعتبى عليه ولا تثريب فيما وقع فيه .

الاستطراد :

وتجد عنده ظاهرة الاستطراد في مواضع كثيرة ، فقد تناول كلمة «سوءى» فذكر شاهداً لها قول أبي الغول الطهوى :

ولا يجزون من حسن بسوءى ولا يجزون من غِلَظٍ بلين

وبعد تناول موضع الشاهد في البيت قال :

خلاف قول العنبري :

يجزون من ظلم أهل الظلم مغفرة ومن إساءة أهل السوء إحساناً)[١]

فقد دفعه المعنى إلى الاستطراد إلى بيت العنبري ، فساقه ليدلل على خلاف ما رامه الطهوي في بيته ، ثم انتقل مرة أخرى يتابع حديثه فيما هو فيه .

وبحث في لفظ «ما» الاستفهامية ، فرأى ألفها ينالها القلب تارة والحذف تارة أخرى ، وذلك في قولهم «مه» والمراد : ما الأمر؟ أو ما الخبر؟ فقلبوا الألف هاء ، وبعد أن عرض الفكرة هنا احتج لها بقول الراجز :

قد وردت من أمكنه من ههنا ومن هنه إن لم أروها فمه

ولم يكتف بذلك بل استطرد إلى حديث أبي ذؤيب يوم قدم

---

(١) شرح المفصل ٦/ ١٠٢

المدينة ، وكان رسول الله ﷺ عليلاً ، ثم ذكر أنه أرق في نومه ، ثم هتف به هاتف ببيتين من الشعر ، ثم نهض فلم ير إلا سعد الذابح ، ثم علم أن الرسول قد قبض ، وتابع قصته على هذه الصورة إلى أن ذكر أنه شهد دفنه ، وساق بعد ذلك أبيات أبي ذؤيب في هذه المناسبة)[١] .

كل ذلك كان سببه الحديث عن لفظ «مه» وما أظنه كان بحاجة إلى ذلك كله .

وتناول «حيهلا» فذكر أنها بألف من غير تنوين ، وأصلها أن تلحق في الوقف على حد إلحاق الهاء في كتابيه وحسابيه في الوقف ، وقال : نظير الألف هنا الألف في انا إذا وقفت عليها : أنَ فعلت ، وإثباتها في الوصل لغة رديئة ، وبابه الشعر نحو قوله :

فكيف أنا وانتحالي القوافي بعد المشيب كفى ذاك عارا[٢]

فلم يكتفِ بالانتقال من «حيهلا» إلى «أنا» وإنما راح يحتج لها .

وبحث في الاسم المقصور إذا دخلت عليه ياء النفس فذكر في هذا الموضع قول طلحة : يوم الجمل حين قال له علي كرم الله وجهه : (عرفتني بالحجاز وأنكرتني بالعراق فما عداهما بدا؟ فقال طلحة : «بايعت واللج على قفيّ » أي مكرها ، واللج السيف ، يشبه السيف لكثرة مائه وبصيصه باللج وهو الماء الكثير)[٣] .

وقول طلحة دفعه إلى الاستطراد فذكر قول يونس النحوي وهو :

---

(١) شرح المفصل ٤/ ٥ ـ ٧ .

(٢) شرح المفصل ٤/ ٤٥ والبيت للأعشى .

(٣) شرح المفصل ٢/ ٣٣ .

(لئن مكنني الله من ثلاثة يوم القيامة لأحجنَّهم منهم : آدم ، أقول : أنت خلقك الله من تراب وأسكنك الجنة بغير عمل ، ومكنك مما فيها من ثمار ونعيم ، ونهاك عن شجرة فلم خالفت حتى أوقعت بنيك في هذا العناء والتعب؟

والثاني : يوسف الصديق أقول : أنت فارقت أباك مدة ، وأنت بمصر وهو بأرض كنعان بينكما مسافة يسيرة ، فهلا كتبت إليه إنني في عافية وخففت ما به؟ والآخر طلحة والزبير أقول لهما : أنتما بايعتما علياً بالمدينة ، وخلعتماه بالكوفة أي شيء أحدث لكما؟)[١] .

وهذه القصة التي استطرد إليها لا تزيد النص بياناً ولا توضح القاعدة بأكثر مما هي عليه من الوضوح فلا ضرورة لها .

ولقد كان يتحدث عن زيادة الباء في خبر ليس[٢] لتأكيد النفي ثم استطر إلى ذكر زيادتها في غير المنفي ، فذكر زيادتها في المفعول والفاعل والمبتدأ وهو في غنى عن ذلك كله لأنه له موضعه المناسب وهو ليس هنا .

وعرض للبيت :

ألا من مبلغ عني تميماً بآية ما يحبون الطعاما[٣]

ثم استطرد للحديث عن البراجم وخبرهم .

وتحدث عن قولهم «ليت شعري» فقد ذكر الزمخشري أنه (قد

---

(١) شرح المفصل ٣/ ٣٣ .
(٢) شرح المفصل ٢/ ١١٤ .
(٣) شرح المفصل ٣/ ١٩ البيت لزيد بن عمرو بن الصعق .

التزم حذفه في قولهم ليت ـ شعري[1] ، وبدلاً من أن ينصرف إلى بيان ما أراده الزمخشري والحكم فيه شرع يتحدث عن قد وحركة الدال فيها .

وقد كان في موضع آخر يتحدث عن الاسم المعرب بأنه متمكن أمكن ثم انصرف إلى الحديث عن لفظ «مكان» : أصله واشتقاقه[2] .

مـآخـذ :

وإننا ـ مع عظمة هذا الرجل وجلال قدره ورفعة منزلته ـ نقع عنده على بعض الأخطاء التي درجت عند الناس ، فأصبحوا يتسمحون بها ، من ذلك تعريف لفظ «بعض» قال : (إضافة البعض إلى الكل . . .)[3] .

وفي موضع آخر يقول : (لقد أوقعت الفعل على البعض منفصلاً من الآخر ، فكأنك قلت هذا البعض أسلفته بكذا كيلا ، وهذا البعض أسلفته بكذا وزناً)[4] .

وكلمة «نفس» من ألفاظ التوكيد المعنوي ، ويجب أن تلي المؤكد ، ولكن وقع غير ذلك منه فقال : (كأنه جعل نفس الزمان . . .)[5] .

وكنا رأينا اعتراضه في شرح مقدمة المفصل على قول الزمخشري

---

(١) شرح المفصل ١/ ١٠٤ . التزم حذفه : أي الخبر .
(٢) شرح المفصل ١/ ٥٧ .
(٣) شرح المفصل ٥/ ٤٥ وانظر ٦/ ٢٥ .
(٤) شرح المفصل ٣/ ٦٤ .
(٥) شرح المفصل ٦/ ١٢ .

في وصف كتابه بأنه : (محيط بكافة الأبواب)[1] وهذا الخطأ قريب من ذلك الذي وقع فيه .

واستعمل كلمة «مفاعيل» في جمع مفعول والمعول عليه في الجمع «مفعولون»[2] .

وتحدث عن «بنت طبق» فقال : إنه يستعمل لضرب من الحيات وقال : (وقيل بنت طبق سلحفاة تزعم العرب أنها تبيض تسعاً وتسعين بيضة وتبيض بيضة تنقف عن أسود)[3] . والعبارة التي وردت في اللسان أصح مما ورد هنا وهي (. . . تبيض تسعاً وتسعين بيضة كلها سلاحف ، ثم تنقف عن أسود)[4] وربما يكون سقوط كلمة سلاحف من عمل الناسخ وليس سهواً من ابن يعيش .

وفي البيت :

باعد أم العمرو من أسيرها حراس أبواب على قصورها[4]

أثبت الواو في «العمرو» مع أن الالتباس بلفظ «عمر» قد زال بالتعريف[5] وقد وقع مثال ذلك في الشاهد :

يا ليت أم العمرو كانت صاحبي مكان من أشتى على الركائب[6]

---

(١) شرح المفصل ١/ ٧١ .

(٢) شرح المفصل ٧/ ٥٢ ، ٥٩ ، ٦٨ وقال سيبويه : (والمفعول نحو مضروب تقول : مضروبون غير أنهم قد قالوا : مكسور ومكاسير وملعون ملاعين ومشؤوم ومشائيم ومسلوخ ومساليخ . . .) .

(٣) شرح المفصل ١/ ٣٦ .

(٤) اللسان/ طبق .

(٥) شرح المفصل ١/ ٨ شرح شواهد الشافية ٤/ ٥٠٦ والبيت لأبي النجم .

(٦) انظر مغني اللبيب ١/ ٥٢ واللسان/ عمر ، وبر .

وفي قولهم «أودت بهم عقاب ملاع» قال : (أهلكتهم بكؤودها)[١] . والمراد بالعقاب الطائر المعروف ، وقد عرضت لذلك عند حديثي عن الأمثال في الباب الثالث .

وعرض الشاهد :

يسقون من ورد البريص عليهم بردى يصفق بالرحيق السلسل[٢]

فقال : (والبريص موضع بدمشق) . وجاء في اللسان[٣] أن البريص نهر في دمشق .

وقال ابن يعيش : (وقد كنوا عن الضربة على مؤخر الانسان بأم كيسان لأن ذلك يدل تولية وغدر ، مأخوذ من الكيس لأن الغدر في الحرب والنكوص إنما يكون من الأكياس ولأن الإقدام والشجاعة نوع من تهور . . .)[٤] .

وما رأيت أحداً قبل ابن يعيش ذهب مثل هذا المذهب في وصف الشجاع .

على أني لا أدعي أن ما فرط منه فيما عرضته إنما جاء من جهل مستحكم في الرجل أو متأصل في طبعه إنما سها عنها فوقعت في هذا الشرح ، وفيه مواضع كثيرة من هذا الطرز .

---

(١) شرح المفصل ١/ ٤٤ .

(٢) شرح المفصل/ ٦٣ .

(٣) شرح المفصل ٣/ ٢٦ والبيت لحسان . وفي معجم البلدان/ البريص : اسم نهر في دمشق ، وقد ساق بيت حسان وشطراً من بيت قائله : وعلة الجرمي وهو : «ولا سَرَطانُ أنهار البَريص» ثم قال : (وقال يعقوب : وهذان الشعران يدلان على ان البريص اسم الغوطَة بأجمعها ،ألا تراه نسب الأنهار إلى البريص ، وانظر اللسان ، برص .

(٤) شرح المفصل ١/ ٣٨ .

الفصل الثالث

المعاصرون لابن يعيش والمتأخرون عنه

عرضت من قبل لموقف ابن يعيش من المتقدمين في مواضع من هذا البحث ، وبينت ما أخذه منهم ، وإلى أي مدى اطلع عليتراثهم ومؤلفاتهم ، والصلة التي كانت قائمة بينه وبينهم ، كما عرضت تحيزه للبصريين بشكل خاص ، ورضاه عنهم ، وإكباره لما قاموا به .

وبينت أخذه عن الكوفيين في مواضع معدودة ، وحرصه على لقاء ابن الأنباري ، والإخفاق في ذلك ، إذ اخترمته المنية ووافاه الأجل قبل أن يبلغ غايته ، وتتحق أمنيته .

ولقد عاصر ابن يعيش مجموعة من العلماء الأفذاذ برز كل واحد منهم في مجال اختصاصه ، وتفوق في محيطه ، وطارت شهرته في البلاد ، فعرفوا بالتحصيل والاطلاع وغزارة المعرفة .

ومن هؤلاء الاعلام الكندي وابن الحاجب وابن مالك والسخاوي وابن خلكان . وجاء من بعد هؤلاء نفر كان لهم مقامهم العلمي ، ومكانتهم بين الناس ، ومنهم أبو حيان وابن هشام الأنصاري ، والسيوطي والبغدادي . . . إلخ .

والذي أريد بيانه في هذا الفصل هو العلاقة بين ابن يعيش ومعاصريه ، ثم إيضاح موقف الذين جاؤوا بعده منه .

أما الكندي :

فقد أشرت إليه في مفتتح هذا البحث ، وبينت أنه على قدر عظيم من المعرفة ، وأنه حصل تحصيلاً وافراً في علوم مختلفة ، فطارت شهرته في البلاد ، وعرفه القاصي والداني وكل من طرق باب العلم وحصل فيه .

وبينت أن ابن يعيش قد اجتمع به ، ومع ذلك كله لم أجد ذكراً للكندي عند ابن يعيش ، كما أن ابن يعيش لم يُذكر في مجالس الكندي ، ولا في تراثه ، كل ما في الأمر من العلاقة بين الرجلين ذلك الاجتماع في دمشق يوم أراد ابن يعيش التصدر للإقراء ، ثم صمتت المصادر عما كان بعد هذا الاجتماع ، وأظن أنه لم يكن بينهما ما تذكره .

وأما العالم الثاني فهو **ابن مالك** .

كنت ذكرت من قبل أنه تتلمذ على يدي ابن يعيش مدة من الزمن ، ثم انصرف عن حلقته ، ولا يعرف السبب في ذلك ، هل لقاء ابن يعيش في حلقته لم يَرُقْ له؟ أم أن الجماعة الذين كانوا حوله لم تكن لديهم نباهة تلفت الانتباه وتدعو إلى الحرص على الحلقة؟

والحق أن تلاميذ ابن يعيش ـ فيما يخيل إليّ ـ لم يكونوا على قدر من الذكاء والنباهة وحسن الاطلاع ، وإن الذين برزوا فيما بعد لم يعرفوا علىأنهم مبرزون في اختصاص ابن يعيش كابن خلكان والقفطي وياقوت وغيرهم ، وليس من أحد ينكر أن له الفضل عليهم على أي حال .

انصرف ابن مالك إلى دمشق يطالع ويدرس ويجد ، ثم بدأ يشيع

ذكره في الشام ، وعرفت مؤلفاته عند الناس وكان لها مقامها كالتسهيل والألفية وغيرهما ، ونحن نجد أنفسنا أمام أمرين :

١ ـ **الأول** : لا شك أن ابن مالك قد اتصل بابن يعيش واطلع على شرح التصريف الملوكي لابن يعيش ، وبلغه أمر شرح المفصل فيما بعد أو أقرأه على الأصح والعجيب في الأمر أنك لا تجد لابن يعيش ذكراً في مؤلفات ابن مالك من قريب أو بعيد مع أنهما كانا يعيشان متجاورين ، هذا في حلب وذاك في الشام ، وكانت الأخبار بينهما لا تنقطع ليلاً نهاراً ، وكان لكل منهما شهرته وعلمه ومكانته .

ومن يدري؟ فربما تكون عزة النفس قد ربأت به فمنعته من أن يأخذ عن ابن يعيش ، حيث رأى نفسه فوق أستاذه ، وفوق أن ينقل عنه ، فكان هذا الانصراف عن ذكره مع أنه كان له فضل عليه وليكن حجم هذا الفضل وقدره ما يكون .

٢ ـ **الثاني** : أنه لا يعقل أن يكون ابن مالك قد بلغ أمره حداً عرف به الناس من فضله ولا يكون ابن يعيش على علم به ، ولا يعقل أن يكون الرجل قد فاته الاطلاع على آرائه إن لم يكن ذلك على سبيل الجهر فلا مانع من أن يقع في الخفاء ، ومع ذلك لا تجد لابن مالك ذكراً عنده ولا مدحاً ولا ذماً .

ويطيب لي هنا أن انتقل إلى عالم آخر هو **أبو حيان الأندلسي** مع أنه لم يكن معاصراً لابن يعيش ؛ وذلك للصلة بينه وبين ابن مالك .

فالمعروف عن أبي حيان أنه تعقب ابن مالك في مسائل كثيرة ،

ورد عليه فيها أراءه، فضعفها أوردها جملة وتفصيلاً، وذكر أن ابن مالك ليس له شيخ يعتمد عليه أو معروف بين الناس بالفضل، وقد رد السيوطي هذه المقالة، وذكر أن له شيخاً فاضلاً هو ابن يعيش، قال السيوطي في ترجمة ابن مالك: (. . . ولد سنة ستمائة . . . وسمع بدمشق من السخاوي وجالس بحلب ابن عمرون، وغيره، وتصدر بها لأقراء العربية .

قال أبو حيان: بحثت عن شيوخه فلم أجد له شيخاً مشهوراً يعتمد عليه . . . .

قلت: وله شيخ جليل وهو ابن يعيش الحلبي، ذكر ابن إياز في أوائل شرح الفصول أنه أخذ عنه)[1] .

فقد أسقط ابو حيان ابن يعيش من بين العلماء الذين أخذ عنهم ابن مالك، ولم يعتد بعلمه، وهو ـ ولا شك ـ كان يعلم أنه حصل بينهما لقاء، وتلقى ابن مالك عن ابن يعيش أطرافاً من العربية، وليكن قدر هذا التلقي ما يكون .

وكان أبو حيان من جانب آخر على صلة وثيقة بما خلفه الزمخشري، ونقل عنه في مواضع كثيرة وإذا أردت دليلاً ملموساً على ذلك فدونك البحر المحيط فلا تجد صفحة تخلو من ذكر الزمخشري في التفسير واللغة والنحو وغير ذلك مع أن الزمخشري عنده ساقط الذكر، وكتابه المفصل تافه لا قيمة له، وكذلك كان شأنه عند أصحابه. وقد ذكر السيوطي في الأشباه والنظائر عن أبي حيان أنه قال:

---

(١) بغية الوعاة ١/ ١٣٠ .

(أصحابنا يقولون إن الزمخشري غير نحوي، ولا يتلفتون إليه. ولا إلى خلافه في النحو يعنى المواضع التي خالف فيها النحويين وانفرد بها، وكتابه المفصل عندهم محتقر لا يشتغل به ولا ينظر فيه إلا على وجه النقص له، والحط عليه، وانشد لبعض الأندلسيين:

ما يقول الزمخشري　　عند عمرو بن جعفر
والخليل بن أحمد　　والفتى عبد الأكبر
لم يزدنا زيادة　　غير تبديل الأسطر
وسوى اسمه الذي　　............)[1]

ألم يعلم أبو حيان أن لابن يعيش كتاباً في النحو شرح فيه المفصل، وعرف بين الناس أمره، وكان من أفضل الشروح؟ بلى كان يعلم ذلك، ومع هذا لم ينقل عن ابن يعيش مسألة واحدة.

وهناك عالمان آخران معاصران لابن يعيش هما: **ابن الحاجب والسخاوي**، وكانا على قدر واسع من الشهرة، ولهما مؤلفاتهما التي عرفت بين الناس وذاع خبرها، وقد شرحا المفصل، ولم أجد لابن يعيش عندهما ذكراً كما أني لم أجد ابن يعيش أشار إليهما من قريب أوبعيد، غير أني وجدت عند البغدادي في خزانة الأدب نصاً يرد فيه ابن الحاجب على ابن يعيش رداً غير مباشر، يوحي بأنه كان غير راض عنه، فقد عرض ابن يعيش لقول الشاعر:

نبئت أخوالي بني يزيدْ　　ظلماً علينا لهم فديدْ[2]

(١) الأشباه والنظائر ٣/ ٦٣.
(٢) ذكر العيني أن قائله رؤبه/ انظر الأشموني ١/ ٩٥. وانظر العيني ١/ ٣٨٨، وانظر ملحقات ديوان رؤبة/ ١٧٢ «نَبِّأتُ...».

فقال فيه : (وفي نسخ المفصل يزيد بالياء وصوابه تزيد بالتاء المعجمة بثنتين من فوقهما ، وهو تزيد بن حلوان أبو قبيلة معروفة إليه تنسب البرود التزيدية ، قال علقمة :

رد القيان جمال الحي فاحتملوا　　　فكلهم بالتزيديات معكوم[١]

وقال البغدادي :

(اعلم أن الرواية يزيد ، ورواه ابن يعيش بالمثناة الفوقية ، قال ابن الحاجب في الإيضاح : ومن رواه بالفوقية فقد تنطح وتبجح بأنه قد علم أن في العرب تزيد بالتاء الفوقية وإليه تنسب البرود التزيدية)[٢] .

ولم أقع على هذا الرأي عند أحد من السابقين غير ابن يعيش ولذلك اكتفى به البغدادي وساق معه قول ابن الحاجب وهو ولا شك يعرف غايته من هذا الرد .

أما ابن خلكان فقد كان تلميذاً وفياً لأستاذه فقد ترجم له في الجزء السادس[٣] من الوفيات ترجمة وافية لعلها أطول ترجمة جاءت من المتقدمين لابن يعيش ، وقد مدح الرجل بما هو أهل له ، وأثنى عليه ثناء خيراً ، فقد ذكر أنه شيخ الجماعة في حلب في الأدب ، ولم يكن فيهم مثله ، وذكر أنه قرأ عليه اللمع لابن جني وأن الرجل كان حسن التفهيم لطيف الكلام ، طويل الروح على المبتدي والمنتهي ، وأنه ظريف الشمائل ، ورأى شرحه للمفصل ليس في الشروح مثله ، وقد انتفع في حلب خلق كثير منه ، والرؤساء في حلب في ذلك العصر كانوا من تلاميذه .

---

(١) شرح المفصل ١/ ٢٨ .

(٢) الخزانة ١/ ١٣٢ .

(٣) وفيات الأعيان ٦/ ٤٥

ونقف بعد ذلك عند القفطي ، إذ كان معاصراً لابن يعيش ، وجاراً له في حلب ، وكان الرجل عنده عظيم القدر والمنزلة عالماً بلغ غاية العلم ، شرح المفصل فأوفى على الغاية وشرح غيره الكتاب فقصر دونه وهرف بما لم يعرف .

وقد ترجم له في إنباه الرواة تحت اسم «يعيش بن علي بن يعيش العدل الخطيب»[١] وكان ما قاله فيه : (فإنني إن وصفته بالنحو فهو أديب ، أو بالبلاغة فهو خطيب ، وأو بالعدالة فهو أبو ذرها ، أو بالمعاني فهو مكنون دُرِّها ، أو بجميع الفضائل وجمعها فهو حالب دَرّها ، إمام إذا قاس قطع ، وإذا تربع ربع الأدب برع ، وإذا سئل بيَّن المشكل ، وإن استفسر فصل المجمل . . . .)[٢] .

وتحدث عن مؤلفاته فقال فيها :

(فقد سرت مسير الركبان ، وتناقلها الأجلاء المتأصلون في هذا الشأن ، فمنها كتاب «شرح التصريف الملوكي لابن جني» ، وشرح كتاب المفصل للزمخشري ، فوصل به ما فصله ، وفرق على المستفيدين ما أجمله . . .)[٣] .

ورأى آخرين شرحوا المفصل فوقعوا دون ابن يعيش في ذلك مثل صدر الأفاضل وابن الحاجب ، وذكر أن الأندلسي وفق في ما قام به غير أن ذلك لا لفضلٍ له وإنما لأنه تتبع ابن يعيش ، وأخذ عن أسلوبه[٤] .

---

(١) إنباه الرواة ٤/ ٣٩ .

(٢) إنباه الرواة ٤/ ٣٩ ـ ٤٠ .

(٣) إنباه الرواة ٤/ ٤٠ .

(٤) إنباه الرواة ٤/ ص : ٤٠ وما بعدها .

وذكر القفطي أن من فضائل هذا الرجل السكوت عن الجواب أو عدم التسرع فيه إن كان صعباً، لئلا يقع في الخطأ[1]، واستدل بذلك على فضل الرجل وتحصيله. وكان يجالسه ويستفيد منه قال القفطي:

(وقد كنت لقرب داره أستفيد من مذاكرته أنواع الفضل)[2].

وأنتقل الآن إلى ابن كثير ـ رحمه الله ـ فقد عرض في كتابه البداية والنهاية إلى وفيات عام «٦٤٣هـ» وذكر السخاوي وابن الحاجب، وابن يعيش معاصر لهما فلم يذكره من قريب أو بعيد، أكان يجهل أمره، أم أنه لم يسمع بذكره؟ أم أن الغيرة تفعل في النفس ما تفعل فتنكر الشمس وهي ساطعة في كبد السماء يكاد يتحسس نورها الأعمى فضلاً عن البصير؟

وأقف الآن عند **ابن هشام الأنصاري** «ت ٧٦١» وقد نقل عن ابن يعيش مسائل في مغني اللبيب، وأنا أكتفي ببيان موقفه منه في هذا الكتاب. **والموضع الأول** يتعلق بتنوين الترنم.

فقد ذكر ابن هشام أنه (اللاحق للقوافي المطلقة بدلاً من حرف الاطلاق وهو الألف والواو والياء وذلك في انشاد بني تميم، وظاهر قولهم أنه تنوين محصل للترنم، فقد صرح بذلك ابن يعيش كما سيأتي)[3] ثم قال:

(والذي صرح به سيبويه وغيره من المحققين أنه جيء به لقطع

---

(١) إنباه الرواة ٤/ ٤٣.

(٢) إنباه الرواة ٤/ ٤٤

(٣) مغني اللبيب/ ٣٧٧

الترنم، وأن الترنم وهو التغني يحصل بأحرف الإطلاق لقبولها لمد الصوت فيها فإذا إنشدوا ولم يترفعوا جاؤوا بالنون في مكانها)[1] .

ثم ذكر أن الأخفش والعروضيين زادوا تنويناً سموه الغالي وهو اللاحق للقوافي المقيدة، وذكروا أن فائدته الفرق بين الوقف والوصل ولكن ابن يعيش(جعله من نوع تنوين الترنم زاعماً أن الترنم يحصل بالنون نفسها لأنها حرف أغن، قال، وإنما سمي المغني مغنياً لأنه يُغَنِّن صوته أي يجعل فيه غنة، والأصل عنده مغنِّن بثلاث نونات فأبدلت النون الأخيرة ياء)[2] .

والمسألة الثانية التي تعرض فيها لذكر ابن يعيش «متعلق الظرف الواقع خبراً»[3] قال: (وفي شرح المفصل متعلق الظرف الواقع خبراً صرح ابن جني بجواز إظهار له، وعندي أنه إذا حذف ونقل ضميره إلى الظرف لم يجز إظهاره، لأنه قد صار أصلاً مرفوضاً، فأما إن ذكرته أولاً فقلت زيد استقر عندك فلا يمنع منه مانع، اهـ. وهو غريب)[4] .

فلم يرتض ابن هشام ذلك منه، وردّ رأيه، قال الدسوقي: (غريب: أي لأنه لم يوافقه عليه أحد)[5]، وذكر الشمني[6] مثل ذلك.

وعلى الجملة فقد كانت نقول ابن هشام محدودة قليلة، لا تتجاوز مسائل أربعاً ولم يزد عليها شيئاً، رد واحدة منها، وسكت عن ثلاثة سكوت الرضا..

---

(١) مغني اللبيب/ ٣٧٧

(٢) مغني اللبيب/ ٣٧٧ .

(٣) شرح المفصل ١/ ٩٠

(٤) مغني اللبيب/ ٤٩٧ .

(٥) حاشية الدسوقي ٢/ ٩٧

(٦) حاشية الشمني ٢/ ١٥٤ .

وننتقل إلى **السيوطي** فقد ترجم له في بغية الوعاة[1] ومدح وأثنى، وذكر أنه كان (من كبار أئمة العربية ماهراً في النحو والتصريف)[1].

وأكثر نقوله عنه جاءت في الأشباه والنظائر.

ونقف عند **البغدادي** في الخزانة فنجد أنه نقل عن ابن يعيش في مواضع كثيرة وإليك بعض هذه المواضع.

ذكر أن الزمخشري خطأ أبا نواس في قوله:

كأن صغرى وكبرى من فقاقعها   حصباء در على أرض من الذهب

لأنه استعمل كبرى وصغرى في حال التنكير، وهذا الضرب من الصفات لا يستعمل إلا معرفة، ثم قال: (قال ابن يعيش وإليه ذهب ابن هشام أيضاً في المغني، قال فيه: ربما استعمل أفعل التفضيل الذي لم يرد به المفاضلة مطابقة[2] مع كونه مجرداً... وعلى هذا يخرج قول أبي نواس)[2].

وفي موضع آخر عرض للشاهد:

فقالت أكل الناس أصبحت مانحاً   لسانك كيما أن تغر وتخدعا

قال: (قال ابن يعيش ويروى: لسانك هذا كي تغر وتخدعا.

قال السيوطي: رأيته في ديوان جميل كما قال ابن يعيش فلا شاهد ولا ضرورة، وكذلك قال ابن المستوفي هكذا هو في شعره)[3].

---

(١) بغية الوعاة ٢/ ٣٥١

(٢) الخزانة ٣/ ٥١٦، وانظر مغني اللبيب/ ٤٣٥ (مطابقاً).

(٣) الخزانة ٣/ ٥٨٤، وانظر شرح المفصل ٩/ ١٥.

وفي موضع ثالث قال البغدادي :

(قال ابن يعيش «وتستطارا» يحتمل وجوهاً :

أحدها : أن يكون مجزوماً بحذف النون فالضمير للروانف وعاد إليها الضمير بلفظ التثنية لأنها تثنية في المعنى .

الثاني : أن يكون عائداً إلى الإليتين . والآخر أن يكون الضمير مفرداً عائداً إلى المخاطب والألف بدل من نون التوكيد . اهـ مختصراً .

ونقله العيني بحروفه ولم يعزه ولا يخفى اختلاله فإنه قال فيه وجوه ولم يذكر غير الجزم ، وكان يجب أن يقابله بالنصب كما فعل غيره . . .)[١] .

وكان ذلك في حديثه عن الشاهد :

متى ما تلقني فردين ترجف روانف إليتيك وتستطارا

وكان يلحظ نقله عن الأعلم ، وقد جاء في الخزانة :

(وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجرى بمقدار

قال الأعلم وتبعه ابن يعيش : وصف شرباً قدموا أحدهم يرتاد لهم خمراً فظفر بها ، فقال لهم : ارسوا أي : انزلوا نشربها ، ومعنى نزاولها نخاتل صاحبها عنها . . . .)[٢] .

وكان ينقل عنه في اللغة (قال ابن يعيش : عشوته أي قصدته في الظلام ثم اتسع فقيل لكل قاصد عاش)[٣] .

---

(١) الخزانة ٣/ ٣٦١ ، وانظر شرح المفصل ٦/ ٨٧ وصاحب البيت عنترة .

(٢) الخزانة ٣/ ٦٦٠ ، وانظر شرح المفصل ٧/ ٥١ والبيت للأخطل . وانظر سيبويه ١/ ٤٥٠ .

(٣) الخزانة ٣/ ٦٦١ . وانظر شرح المفصل ٧/ ٥٣ .

وفي موضع آخر يقول : (وقال ابن يعيش : الزيزاء الأرض الغليظة المستوية التي لا شجر فيها واحدتها زيزاءة) .[1] .

وقال : (قال ابن يعيش : ثبجاء عظيمة السنام)[2] .

وفي الحديث عن قول الشاعر :

ليت شعري مسافر بن أبي عمرو وليت يقولها المحزون

قال البغدادي : (. . . وقال ابن يعيش الاستفهام ساد مسد الخبر ، وهذا أيضاً ليس لابن يعيش وإنما هو لغيره)[3] .

وفي البيت :

أشلى سلوقية باتت وبات بها بوحش إصمت في أصلابها أود

قال البغدادي : (والعجب من ابن يعيش فإنه وجه منع الصرف في اصمت بما ذكرنا مع القول بالنقل ، وكونه علم جنس أظهر من كونه علم شخص لبقعة معينة كما هو ظاهر من استعمالهم)[4] .

ومن هذا يتبين لنا أن ابن يعيش كان عنده ذا مكانة رفيعة وقدر عظيم ، ولذلك فقد نقل عنه كثيراً وقبل منه ورد عليه .

ولقد أردت فيما أردت مما سقته في هذا الفصل أن نتبين من خلاله المكانة التي احتلها ابن يعيش بين علماء عصره ومن جاء

---

(١) الخزانة ٤/ ٢٥٧ ، وانظر شرح المفصل ٨/ ٣٨ .

(٢) الخزانة ٤/ ١١٩ ، وانظر شرح المفصل ٧/ ١٣٦ .

(٣) الخزانة ٤/ ٣٨٦ .

(٤) الخزانة ٣/ ٢٨٥ . وانظر المسألة في شرح المفصل ١/ ٢٩ ـ ٣٠ .

بعدهم ، فلم يكن الرجل خامل الذكر ولا ميت الشهرة بل كان معروفا في الأعلام الأجلاء ، انتهت إليه رياسة الأدب في بلده وما جاورها ، ثم طار ذكره في الآفاق حتى إن من قصد بلاد الشام ويمم وجهه نحو الشمال حرص على لقائه ، والتعرف عليه والتزود منه .

ويبدو أنه بدأت تطير شهرته منذ رحلته إلى بغداد للاجتماع بابن الأنباري واتسعت تدريجياً حتى كان لقاؤه بالكندي ، ثم كان من بعد ذلك رجلاً وأيّ رجل .

والشيء الذي يقف عنده المرء حائراً ولا يستطيع أن يرجم فيه بالغيب هو الطريقة التي حصل فيها هذا التحصيل الواسع مع أنه ليس له شيخ في النحو متمكن مما هو فيه غير أبي السخاء فتيان الحلبي ويبدو أنه لم يكن على علم وفير غير أن فقر البلاد بالعلماء دفع بابن يعيش وأمثاله إليه ، وكم محنة نقفت ما كسد .

قال السيوطي عنه : (ذكره القفطي وقال من عوام حلب قرأ شيئاً في النحو على مشايخ بلده وفهم أوائله وعدم في زمانه من يعرف هذا الشأن بسبب خراب حلب . . . وظلت بعد ذلك برهة لا عالم بها فأخذ عنه الناس النحو بمقدار ما عنده)(١) .

هذا ابن يعيش ـ رحمه الله ـ وهذا عمله ، جمعت من سيرته ما تيسر لي ، وبينت من عمله بقدر ما فهمت منه ، وأرجو الله أن أكون قد وفقت في إظهار ما عند هذا الرجل ، وبينت عمله في هذا الجانب من العربية ، وفضله عليها وعلى الدارسين .

والحمد لله رب العالمين

---

(١) بغية الوعاة ٢/ ٢٤٣ .

مراجع البحث

ابن جني النحوي — الدكتور فاضل صالح السامرائي . نشر في بغداد/ ١٩٦٩ مطابع دار النذير .

أبو علي الفارسي — الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي . نشر دار نهضة مصر/ ١٩٥٨ .

إتحاف فضلاء البشر — الشيخ أحمد الدمياطي الشافعي . طبعه عبدالحميد أحمد حنفي . القاهرة/ ١٣٥٩ .

الإتقان في علوم القرآن — السيوطي ط مصطفى البابي الحلبي . ط٣ ، ١٩٥٩ .

إرشاد الأريب — ياقوت ط١ مرجليوث/ ١٩٢٩ .

الاستدراك على سيبويه — محمد بن الحسن الأشبيلي الزبيدي ط روما ١٨٩٠ .

الأشباه والنظائر — السيوطي ـ تحقيق طه عبد الرؤوف سعد - نشر مكتبة الكليات الأزهري/ ١٩٧٥ .

الاشتقاق — ابن دريد ـ تحقيق عبد السلام هارون ، مؤسسة الخانجي ١٩٥٨ .

إصلاح المنطق — ابن السكيت ، تحقيق عبد السلام هارون وأحمد محمد شاكر . ط٢ - دار المعارف بمصر/ ١٩٥٦ .

أصول الحديث — الدكتور عجاج الخطيب . ط دمشق .

أصول الفقه — عبد الوهاب خلاف . دار القلم ، الكويت .

الأصول في النحو — ابن السراج ـ تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي - مطبعة النعمان في النجف/ ١٩٧٣ .

في أصول النحو — سعيد الأفغاني . ط ٣ - مطبعة جامعة دمشق ١٩٦٤

إعانة الطالبين — الدمياطي ط مصطبي البابي الحلبي ، ١٣٤٢هـ .

الأغاني — أبو الفرج ـ منشورات دار مكتبة الحياة بيروت ط ١٩٥٦

الإغراب في جدول الإعراب — ابن الأنباري ، تحقيق سعيد الأفغاني . ط جامعة دمشق/ ١٩٥٧ .

الاقتراح في علم أصول النحو — السيوطي ط دار المعارف - حلب .

أمالي السهيلي — تحقيق محمد إبراهيم البنا . مطبعة السعادة/ ١٩٧٠ .

الأم — الشافعي ـ ط دار الشعب/ القاهرة ، ١٩٦٨ .

إنباه الرواة على أنباه النحاة — القفطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . الهيئة المصرية العامة للكتاب/ ١٩٥٠ .

الإنصاف في مسائل الخلاف — ابن الأنباري ـ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . المكتبة التجارية - ط ٤/ ١٩٦١

الإيضاح العضدي — الجزء الأول أبو علي الفارسي ، تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود . ١٩٦٩ - جامعة الرياض

الإيضاح في علل النحو — الزجاجي ـ تحقيق د . مازن مبارك . نشر دار النفائس بيروت/ ١٩٧٣ - ط٢ .

البحر المحيط — أبو حيان ، نشر مكتبة النصر الحديثة - الرياض .

البداية والنهاية — ابن كثير ، نشر مكتبة المعارف - بيروت/ ١٩٧٤

بغية الوعاة — السيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . نشره عيسى البابي الحلبي ط ١/ ١٩٦٥ .

البيان في غريب إعراب القرآن — ابن الأنباري ، تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه . الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٩٧٠

تاريخ الأدب العربي — بروكلمان . مصر - دار المعارف/ ١٩٧٤ .

تاريخ آداب العربية — جورجي زيدان . دار الهلال/ ١٩٥٧ .

تحفة الفقهاء — السمرقندي ، تحقيق الدكتور وهبه الزحيلي وزميله .

تذكرة الحفاظ	الذهبي ، ط دار إحياء التراث العربي بيروت/ ١٩٥٨ .
تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد	ابن مالك ، تحقيق محمد كامل بركات . دار الكاتب العربي/ ١٩٦٧ .
التيسير في القراءات السبع	أبو عمرو الداني ، ط استانبول/ ١٩٣٠ .
التيسير بشرح الجامع الصغير	العلامة المناوي ـ ط المكتب الإسلامي بيروت .
الجامع الصغير	السيوطي ط المكتب الإسلامي .
حاشية الدسوقي على مغني اللبيب	دار الطباعة الأميرية بمصر .
حاشية الشمني على مغني اللبيب	المطبعة البهية بمصر .
حاشية الصبان على الأشموني	دار الطباعة الأميرية بمصر - ط ١٢٨٧/٣ .
الحجة في القراءات السبع	ابن خالويه ، تحقيق عبد العال سالم مكرم . دار الشروق ط ١٩٧٧/٢ .
الحجة في علل القراءات السبع	أبو علي الفارسي ، تحقيق علي النجدي وزميله . ج١ - ط دار الكاتب العربي/ ١٩٦٥ .
خزانة الأدب	البغدادي - ط/ بولاق/ ١٢٩٩ .
الخصائص	ابن جني ، تحقيق محمد علي النجار . دار الكتب المصرية/ ١٩٥٢ .
دائرة المعارف الاسلامية	عبدالحميد يونس وجماعة ط١/ ١٩٣٤ طبع لجنة التأليف والترجمة والنشر .
الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري	الدكتور فاضل السامرائي .طبع جامعة بغداد ١٩٧١ .
ديوان أبي تمام	بشرح الخطيب التبريزي ، تحقيق محمد عبده عزام ، دار المعارف/ ١٩٥١ .

ديوان البحتري	تحقيق حسن كامل الصيرفي - ط ٣ - دار المعارف/ ١٩٧٧ .
ديوان حاتم الطائي	ضمن مجموعة من الدواوين ـ ط المكتبة الأهلية بيروت .
ديوان رؤبة	ط برلين .
ديوان المتنبي	شرح عبد الرحمن البرقوقي . نشر المكتبة التجارية بمصر/ ١٩٣٨ .
الرد على النحاة	ابن مضاء القرطبي ، تحقيق الدكتور شوقي ضيف . ط دار المعارف ١٩٤٧ .
الروض الأنف	السهيلي ، تحقيق عبد الرحمن الوكيل . ط القاهرة/ ١٩٦٧ .
سر صناعة الإعراب	الجزء الأول ابن جني ، تحقيق السقا وزميله . مصطفى البابي الحلبي/ ١٩٥٤
سير أعلام النبلاء	الذهبي ، تحقيق صلاح الدين المنجد .
شذرات الذهب	ابن العماد الحنبلي ، نشر مكتبة القدسي . القاهرة/ ١٣٥٠ .
شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك	تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد . ط دار الفكر/ ١٩٧٤ .
شرح أشعار الهذليين	أبو سعيد السكري ، تحقيق عبد الستار فراج ، القاهرة/ ١٩٦٥ .
شرح التصريح على التوضيح	الشيخ خالد الأزهري ، ط عيسى البابي الحلبي .
شرح الأشموني على الألفية	ط عيسى البابي الحلبي .
شرح ديوان الحماسة لأبي تمام	تحقيق عبد السلام هارون وأحمد أمين .
شرح الشافية	الرضي ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد وزميليه ، دار الكتب العلمية بيروت/ ١٩٧٥ .

شرح الكافية	الرضي ، ط استانبول/ ١٣١٠هـ
شروح سقط الزند	ط دار الكتب المصرية/ ١٩٤٥م .
شعر الأخطل	دار إحياء التراث العربي ـ بيروت .
صحاح اللغة وتاج العربية	الجوهري ، تحقيق : أحمد عبدالغفور عطار
صحيح البخاري	ط دار مطابع الشعب . القاهرة/ ١٩٤٨ .
صحيح مسلم	منشورات المكتب التجاري ـ بيروت .
طبقات فحول الشعراء	ابن سلام ، تحقيق محمود شاكر . طبعة دار المعارف/ ١٩٥٢ .
طبقات الشافعية	ابن السبكي ، المطبعة الحسينية . ط/ ١ ، ١٣٢٤ .
طبقات النحويين واللغويين	الزبيدي ، تحقيق مخمد أبو الفضل إبراهيم . طبعة دار المعارف بمصر ١٩٧٣ .
العبر في خبر من غبر	الذهبي ، تحقيق الدكتور صلاح المنجد . الكويت/ ١٩٦٦ .
فقه اللغة	الدكتور علي عبد الواحد وافي ط٦ .
فهرس شواهد سيبويه	أحمد راتب النفاخ . دار الإرشاد ط١/ ١٩٧٠ .
فوات الوفيات	ابن شاكر الكتبي ، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد
في الدراسات القرآنية واللغوية	الدكتور عبد الفتاح شلبي . ط٢ دار نهضة مصر ١٩٧١ .
فيض القدير شرح الجامع الصغير	العلامة المناوي ، ط المكتبة التجارية / ١٩٣٨ .
القواعد النحوية	عبد الحميد حسن ط , ٢ القاهرة/ ١٩٥٣ .
الكامل	المبرد ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وزميله . مطبعة نهضة مصر/ ١٩٥٦ .
الكامل في التاريخ	ابن الأثير ـ ط المطبعة المنيرية بمصر .
الكتاب	سيبويه ، ط بولاق . ط أولى عام ١٩١٦ .

الكشاف عن حقائق التنزيل	الزمخشري ، ط مصطفى البابي الحلبي/ ١٩٤٨ .
كشف الظنون	حاجي خليفة ، ط إستانبول . ونسخة مصورة في مكتبة المثنى ببغداد .
لسان العرب	ابن منظور ، ط بولاق .
اللامات	الزجاجي ، تحقيق الدكتور مازن مبارك . مجمع اللغة العربية بدمشق/ ١٩٦٩
ليس في كلام العرب	ابن خالويه ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار . دار مصر للطباعة ١٩٥٧ .
ما ينصرف وما لا ينصرف	الزجاج ، تحقيق هدى قراعة . نشر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية/ ١٩٧١ .
المبسوط	شمس الدين السرخسي ، ط مطبعة السعادة .
مجالس ثعلب	تحقيق عبد السلام هارون . ط دار المعارف/ ١٩٦٩ .
مجمع الأمثال	الميداني ، ط مطبعة السنة المحمدية ، مصر/ ١٩٥٥ .
المجموع	النووي ، ط إدارة الطباعة المنيرية .
المحتسب	ابن جني ، تحقيق علي النجدي ناصيف وزميليه . طبع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية/ ١٣٨٦ .
المخصص	ابن سيده ط المطبعة الأميرية .
المدخل الفقهي العام	الدكتور مصطفى أحمد الزرقاء .
مدرسة البصرة النحوية	الدكتور عبد الرحمن السيد . ط دار المعارف بمصر/ ١٩٦٨
مدرسة الكوفة	الدكتور مهدي المخزومي . ط مكتبة مصطفى البابي الحلبي ط ٢/ ١٩٥٨
المدارس النحوية	الدكتور شوقي ضيف . ط دار المعارف بمصر ١٩٦٨
مراتب النحويين	أبو الطيب اللغوي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . ط دار نهضة مصر/ ١٩٥٥

المزهر في علوم اللغة وأنواعها — السيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وزميليه . طبع عيسى البابي الحلبي .

المستقصى — الزمخشري ، ط حيدر آباد .

مصادر التشريع الإسلامي — الدكتور محمد أديب صالح .

المعاجم العربية — الدكتور عبدالله درويش . مطبعة الرسالة ١٩٥٦ .

معجم متن اللغة — الشيخ أحمد رضا ـ ط دار مكتبة الحياة بيروت

معجم البلدان — ياقوت الحموي ، ط دار صادر/ ١٩٥٧ .

المعمرون والوصايا — أبو حاتم السجستاني ، تحقيق عبد المنعم عامر .

مغني اللبيب — ابن هشام الأنصاري ، تحقيق مازن مبارك وزميله . ط ١ ، دار الفكر ، رسوريا/ ١٩٦٤ .

المغني لابن قدامة — ط دار المنار/ علق عليه السيد محمد رشيد رضا .

مفتاح السعادة ومصباح السيادة — أحمد بن مصطفى طاش كبرى زاده ، تحقيق كامل بكري وزميله . حيدر آباد/ ١٣٥٦ .

المقتضب للمبرد — تحقيق الشيخ عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية/ ١٩٦٣ .

الممتع في التصريف — ابن عصفور ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة . المكتبة العربية بحلب ط/ ١/ ١٩٧٠ .

من تاريخ النحو — سعيد الأفغاني ، ط دار الفكر .

المنصف للمازني — تحقيق إبراهيم مصطفى وزميله . مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، ط ١/ ١٩٦٠ .

مناهج الاجتهاد في الإسلام — الدكتور سلام مذكور .

النجوم الزاهرة — ابن تغري بردي ، ط دار الكتب المصرية/ ١٩٥٦ .

النحو العربي — د . مازن مبارك . طبع دار الفكر - بيروت ط٢/ ١٩٧١ .

نزهة الألباء في طبقات الأدباء	ابن الأنباري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم القاهرة/ ١٩٦٧ .
النشر في القراءات العشر	ابن الأثير الجرزي . ط المكتبة التجارية بمصر صححه محمد علي الضباع .
نشأة النحو	محمد الطنطاوي . مطبعة السعادة بمصر ط٢/ ١٩٦٩ .
نفح الطيب	المقري ، تحقيق إحسان عباس . بيروت/ ١٩٦٨
النهاية في غريب الحديث	ابن الأثير ، تحقيق محمود الطناجي . دار إحياء الكتب العربية/ ١٩٦٣ .
نهاية المحتاج	الإمام الرملي ، ط مصطفى البابي الحلبي .
نهر الذهب في تاريخ حلب	كامل البالي الحلبي الشهير بالغزي . دار القلم العربي - حلب ، ١٩٩٣ .
همع الهوامع	السيوطي ، تحقيق عبد السلام هارون وزميله ط دار البحوث العلمية/ ١٩٧٥ .
وفيات الأعيان	ابن خلكان ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد مكتبة النهضة المصرية/ ١٩٨٤ .

الفهـــرس

الباب الثاني

الباب الثالث
شواهد شرح المفصل

الباب الرابع

الباب الخامس

أصول النحو علم الكلام الفقه والنحو

الباب السادس



ردمك ٩٩٩٠٦-٠-٠٠٢-٩